



مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

مَشِيخُ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ

هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ

مِنْ رِوَاثِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ

سِلْسِلَةُ كُتُبِ الشُّعْلِقِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ

رَقْم: (30)

الْأَلْسُنُ

فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأُسَيْرِيُّ

(الْمُتَوَفَّى سَنَةَ: ٣٢٤ هـ)

وَعَلَى هَامِشِهِ

حَاشِيَةُ الْحَسَنِ عَلِيِّ لِمَعَ ابْنِ الْجَسَنِ



تَحْقِيقُ وَتَحْشِيَةُ

حَسَنِ الشَّافِعِيِّ

مُضَوِّدُهُ هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ

الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ: كَلَامُ تَارِ الْعُلُومِ

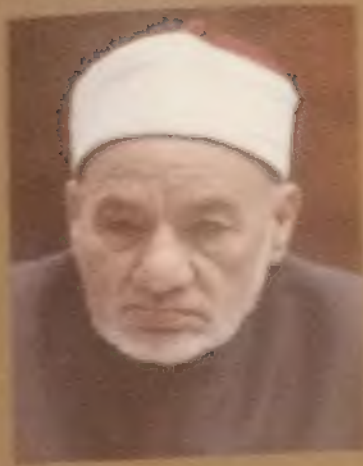
رَأْسُ الْخَطِّ الْحَاجَّاعِ الْبَغَوِيِّ الْعَرَبِيَّةِ

تَقْدِيمُ

مَدِينَةُ الْإِسْلَامِ

شَيْخُ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ

رَأْسُ مَجْلِسِ حُكَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ



أ.د. حسن الشافعي

- وُلد في ٢٨ رجب عام ١٣٤٩ هـ / ١٩ يونيو ١٩٣٠ م.
- والده الشيخ حمود عبد الطيف، تعلم من خريجي الأزهر.
- بعد حفظ القرآن الكريم، والشرعة الأولية التحق بالأزهر عام ١٩٤٤ م.
- تخرج في التخرج لطروفي جريدة، ولكنه عاد - بعد - الشهادة العلمية من كلية أصول الدين بمرتبة الشرف وحصل على «المستحسن» اللغة العربية والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بمرتبة الشرف، وذلك عام ١٩٦٣ م.
- عُيِّن مُعيداً بقسم الفلسفة الإسلامية بدار العلوم سنة ١٩٦٣ م.
- عُيِّن مُدرّساً مساعداً بعد حصوله على الماجستير بدار العلوم سنة ١٩٦٦ م.
- سافر في بعثة دراسية لمدة عام واحد امتثلت - على ثقته الشخصية - لأربع سنوات وأربعة أشهر. حصل في نهايتها على الدكتوراه من جامعة لندن.
- عاد فور حصوله على الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن عام ١٩٦٦ م. ليُعيَّن مُدرّساً بقسم الفلسفة، بجامعة القاهرة كلية دار العلوم.
- أُعِيْن عام ١٩٨١ م إلى الجامعة الإسلامية العالمية بسلام لباكستان، عمل خلالها نائباً لرئيس الجامعة.
- عاد ١٩٨٩ م ليُعيَّن وكيلًا لدار العلوم حتى عام ١٩٩٢ م.
- اختير عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٤ م.
- أُجِيلَ إلى العمل أستاذاً غير متفرغ عام ١٩٩٦ م.
- اختاره مجلس أئمة الجامعة الإسلامية - بالإجماع - رئيساً لها فترأسا حتى ٢٠٠٤ م.
- يُقدِّس منذ ذلك التاريخ - بالجامع الأزهر الشريف - علوم العقيدة الإسلامية للرافعين.
- عمل مُنظِّماً كبيراً لمُسْتَدَوِي شيخ الأزهر، من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ م.
- اختير عضواً لجنة كبار العلماء عام ٢٠١٢ م.
- اختير رئيساً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ٢٠١٢ م حتى عام ٢٠٢٠ م، ورئيساً لاتحاد الجامع الشَّعْبِيَّة العلمية العربية وما يُؤَلَّفُ لئلا يهدأ القلب حتى الآن.
- له العديد من الكتب، والأبحاث، والترجمات، والمشاركات في الندوات العربية والإسلامية وتفسير الشأن الفكري العام.

الشمس
في الرد على أهل الزيغ والبدع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

مَشْرِفُ الْأَمْرِ الشَّرِيفِ
هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ
مِنْ رِوَاغِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ
سُلْطَانُ كُتُبِ الْوُطَنِ وَعِلْمِ الْإِسْلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ
رَقْمُ (30)

الْأَلْفُ مَاءُ

فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأُسْعَرِيُّ
(الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٤ هـ)

وَعَلَى هَامِشِهِ

حَاشِيَةُ الْحَسَنِ عَلِيِّ لِمَعَ ابْنِ الْحَسَنِ

تَحْقِيقٌ وَتَحْشِيَةٌ
حَسَنُ الشَّافِعِيِّ

مُعْصُومُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ
الْأُسْتَاذُ بِجَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ كَلْبَةُ دَارِ الْعِلْمِ
رَأْسُ الْإِجْمَاعِ الْبَغَوِيِّ وَالْهَيْئَةِ

تَقْدِيمُ
الْإِمَامِ الْطَيِّبِ

شَيْخِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ
رَأْسِ مَجْلِسِ حُكَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ

الطبعة الثانية لمجلس حكماء المسلمين
1443 هـ / 2022 م.

صورة الغلاف الخارجي:
منظر للجامع الأزهر الشريف
بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافين
(1807 - 1879) Prisse d'Avennes.

تصميم الغلاف: Media Pictures Adv.
واتل حسن - هاتف: +20 1113354001
البريد الإلكتروني: weel.hasan86@gmail.com

الصفّ الطّباعيّ والتنسيق: ناصر محمد علي



مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

الإمارات العربية المتحدة
ص.ب ٧٦٩٥٦٤ أبو ظبي
هاتف: +971 2 30 73 777
فاكس: +971 2 44 12 054
البريد الإلكتروني: info@muslim-elders.com
الموقع الإلكتروني: www@muslim-elders.com

فهرست الهيئة المصرية العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل
اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع
ط - 2 - لمجلس حكماء المسلمين،
1443 هـ / 2022 م.

ص 15 × 24 سم.
عدد الصفحات: 378

- 1 - علم الكلام والعقيدة
- 2 - الفلسفة الإسلامية
- 3 - الفكر الإسلامي
- 4 - العنوان

الترقيم الدولي: 978-977-816-211-0

الفهرسُ الإجمالي للكتاب

٧	تقديم فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب
١٥	مقدمة التحقيق (المؤلف - والكتاب)
١٠٣	النصُّ المحقَّق
١٠٥	[خُطْبَةُ الكتاب]
١٠٧	[الباب الأول: الكلام في الإلهيات: الذات والصفات]
١٠٧	[الاستدلال على وجود ذات الباري - سبحانه]
١١٢	[الاستدلال على الصفات الذاتية]
١٢١	[إبطال الجسمية]
١٢١	[إثبات كونه تعالى - عالمًا]
١٢٤	[إثبات صفتي الحياة والقدرة]
١٢٨	[إثبات كونه - تعالى - سميعًا بصيرًا]
١٢٩	[قدم الصفات الإلهية]
١٣٢	[إثبات صفات المعاني وقدمها]
١٣٩	[الباب الثاني] باب الكلام في القرآن والإرادة
١٦١	[الباب الثالث] باب الكلام في الإرادة وأنها تعم سائر المحدثات
١٧٥	[من مسائل الإرادة]
١٧٩	[الباب الرابع] باب الكلام في الرؤية
١٨٦	[من مسائل الرؤية، وكذا المسألتان التاليتان]
١٩١	[الباب الخامس] باب الكلام في القدر [أفعال العباد من خلق الله]
٢٠٦	[من مسائل القدر حتى المسألة الثامنة والعشرين]
٢١٥	[في خلق الخير والشر]

٢٢٥	[في الخواطر]
٢٢٧	[لقب القدرية]
٢٢٩	[الباب السادس] باب الكلام في الاستطاعة
٢٤٣	[استشكال على مقارنة الاستطاعة للفعل]
٢٦١	[التكليف بما لا يطاق]
	[الباب السابع] باب الكلام في التعديل والتجويز [نفي وجوب الصلاح
٢٦٥	والأصلح]
٢٦٨	[في إيلام الأطفال]
٢٧٩	[الباب الثامن] باب الكلام في الإيمان
٢٨٣	[الباب التاسع] باب الكلام في الخاص والعام والوعد والوعيد
٢٩١	[الباب العاشر] باب الكلام في الإمامة
٢٩٧	ملاحق الكتاب
	ملحق (١) بخبر لقاء الشيخ محمد بن خفيف بأبي الحسن الأشعري <small>رحمهما الله</small>
٢٩٩	والمقامة الشيرازية في ذلك اللقاء
٣١١	ملحق (٢) وصية ابن خفيف لمريديه: الوصية العربية الأصل
٣١٥	ملحق (٣) معتقد ابن خفيف، وهو مختصر «اللمع» أو تعليقه عليه
٣٢٧	ثبت المصادر والمراجع
٣٣٥	كشافات الكتاب
٣٣٧	١- كشاف الآيات القرآنية
٣٥٠	٢- كشاف الأحاديث والآثار
٣٥١	٣- كشاف الأمثال الكلامية
٣٥٢	٤- كشاف الجماعات والطوائف والفرق
٣٥٣	٥- كشاف المصطلحات الكلامية
٣٦٤	٦- كشاف الأعلام
٣٦٦	٧- كشاف الأشعار
٣٦٧	٨- الفهرس التفصيلي للمحتويات

تقديم
فضيلة الإمام الأكبر
أحمد محمد الطيب
شيخ الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه... وبعد/

فقد سألني الأخ الكبير، والعالم الجليل، فضيلة الشيخ الدكتور
حسن الشافعي - أن أكتب بضع كلمات، أقدم بها تحقيقه العلمي
لكتاب «اللُّمَع»، لإمام أهل السنة والجماعة: الإمام أبي الحسن
الأشعري رحمته الله وأرضاه..

وبدأته، ترددت قبل أن أستجيب لرغبة الصديق العزيز؛ وذلك
لمعرفتي القديمة به وبتكوينه العلمي الأصيل، وتمكّنه من تراث
المسلمين تذكُّوا ومعرفةً، وهضمًا لقضاياهم ومسائله، وتحقيقًا لبعض
نصوصه في «دقيق الكلام»، وفي الفلسفة والتصوف الإسلامي، وقد
كانت له رحلة دراسية إلى جامعات أوروبا، تحصّل في نهايتها على
شهادة الدكتوراه، وكان -على ما بلغني- موضع احترام أساتذته
الأوروبيين الذين أشرفوا على رسالته؛ لما لمسوه من عمق معرفته

بالتراث، وبما تضطرب به ثقافتنا المعاصرة من صراع عقدي وفكري،
أثر على حياة المسلمين في الشرق الأوسط تأثيراً بالغ السوء. والقوم -
هناك- من عاداتهم الحسنة أنهم يقدرّون العلم والعلماء، حتى وإن
اختلفوا معهم...

وقد لا يعلم كثير من أصحاب «الشيخ حسن الشافعي» وأصدقائه
أن سيادته من بيت علم ودين، مشهور في إقليمه، وأنه بعد حصوله
على الثانوية الأزهرية (عام ١٩٥٣م) التحق بكلية «أصول الدين» وكلية
«دار العلوم» معاً في وقت واحد، وظل يتدرّج في هاتين الكليتين بتفوق
متواصل، إلى أن تخرّج فيهما في وقت واحد، وكان ترتيبه الأول على
دفعته في أصول الدين والثاني في دار العلوم، وهذا أمر نادر
الحدوث؛ لصعوبته في حد ذاته، ثم لصعوبة ضبط أيام الامتحانات،
كيف يكون الأمر لو تطابقت مواعيد الامتحان في يوم واحد ووقت
واحد؟! ونحن نسمع عن كثيرين تخرجوا في أكثر من كلية، ولم
نعجب كثيراً لصبرهم على تحصيل العلم، فهؤلاء درسوا على سبيل
التعاقب، وكان التحاقهم بالكلية الثانية، بعد انتهاء دراستهم في
الكلية الأولى وتخرجهم فيها. أمّا أن يدرس طالب في كلتيين معاً
ويتخرج فيهما في وقت واحد معاً، وأن يأتي ترتيبه في مقدمة الفائزين
فيهما معاً، فهذا أمر قد لا نعرفه لغير هذا الأستاذ الجليل.

واني لأرجو من حديثي هذا ألا أكون من «المدّاحين»، الذين
يُزجّون المدح والثناء بحق وبغير حق، كيف! وأنا أحفظ عن ظهر

في التحذير من المبالغة في «الرجح» إذا رايته
 المدّاحين؛ فاحثوا في وجوههم الثراب»^(١)، وليس ذلك
 ويعلم الله! - عن شيخنا الدكتور حسن الشاذلي، مدير
 «الأشعرية»^(٢) [البقرة: ١٨٣]، ونسب ما من مدح يستحق
 «الإطراء» تكسباً وتزلفاً، وبين كذبه «حو» يقولها صدق في حق
 من أكثر من الغنى، ومن العث بغيره، التي كانت
 مداركهم، ولذاتهم، في محتسبهم إلى عهد قريب.

وإضافة لقول - عدي أن للشيخ «حسن الشافعي» من سببه
 حسا الأسد، وسببه الأقرن يُشير إلى حسن الخلق، وسببه ندي
 يسير إلى علق الغم، وأصلية التكوين، ومنعة الأضال في وجه
 السحريين، من أصولنا وترث وقيمتنا العليا.

الأمير ندي الذي حماني على التردد، في مقدمة هذا التحسين
 بعدي، لأقدم نص منصوص المذهب لأشعري؛ ما أعلمه من
 حسن لرات الإله الأشعري وسعته، وكثرة تصديقه وتلقه، ونعته
 مدح لأنها: برأها على كل موضوعات لغزوم ونسبها، نسبه
 في غصده، وبخاصة: علم الكلام [علم العقيدة] الذي حظي، على
 سببه، يشبه نوره فيصح لكل الاضطرابات، التي كان يعنى بها

(١) - «حسن الشاذلي» (٢٠٠٢)، م. حروف مقترنة بالأسود.

وَمِنْ أَهْلِ الرِّبَا فِي دُنْيَا نَوَافِلِ، وَحَصَّةٌ فِي عُلُومِ الْعَقِيدَةِ: أَصُولًا
وَمُفْرَعًا، وَالتِّي كَادَتْ أَنْ تَنْحَرِفَ بِالْعَقْلِ الْإِسْلَامِيِّ انْحِرَافًا خَطِيرًا،
وَبَعْدًا عَمَّا قَرَّرَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ، فِي
مَقَامِهِ وَتَسْوِغِهِ وَعِلَاقَتِهِ بِالْإِنْسَانِ وَالْعَالَمِ، سِوَاهُ عَلَى يَدِ
مُعْتَرِضَةٍ أَوْ بِدَعْوَةِ الْغُلَاةِ النَّصِّيِّينَ.

وَمِنْ يَتَرَكَّبُ كِتَابَ "مَجَرَّدِ مَقَالَاتِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ"،
وَيُسْتَعْرَضُ فِيهِ فِهْرُسُ مَسَائِلِهِ، الَّتِي كَانَ لِلْإِمَامِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْهَا
مَوْقِفٌ نَقْدِيٌّ دَقِيقٌ - يَدْرِكُ بِحَاضِرِهِ هَذَا الْإِمَامَ بِسَعْدِ عَصْرِهِ وَعُظُمِهِ،
وَتَقْيِيسِهَا وَالْحُكْمَ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، فِي ضَوْءِ خَلْفِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ ثَابِتَةٍ يُمْكِنُ
تَلْخِيزُهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، هِيَ: مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَصَحَابَتُهُ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ، وَلَعَلَّ هَذَا مَا يَفْسِّرُنَا رَفْضَ كَثِيرِينَ مِنْ أُنَمَّةِ
"الْكَلَامِ" أَنْ يُقَالُ عَنْ "الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ": إِنَّهُ بَعْدَ أَنْ تَحَرَّرَ مِنْ رِبْقَةِ
الْمُعْتَزِلَةِ، طَاعَ النَّاسَ بِمَذْهَبٍ جَدِيدٍ فِي الْعَقَائِدِ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ
صَالِحُهُمْ بِغَرَضٍ جَدِيدٍ لِعَقَائِدِ السَّلَفِ، وَبِمَنْهَجٍ جَدِيدٍ أَيْضًا كَشَفَ فِيهِ
عَنْ لَاتَسَاقِ لِكَمَلٍ، فِي الْوَاقِعِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ النُّقْلِ وَالْعَقْلِ،
وَلَنْتِي عَجَزَ عَنْ كَشْفِهِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَشَرْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ غُلَاةِ النَّصِّيِّينَ
مَنْ ثَقُرَ عَلَيْهِمْ نَظَرُ الْعَقْلِيِّ، وَالْمُعْتَزِلَةِ وَسَائِرِ الْفِرَقِ الْأُخْرَى.

بِمَوْلَى الْإِمَامِ رَجِّحَ الدِّينَ الشُّبْكِيُّ: أَعْلَمَ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ "لَمْ يُدْعَ رَدًّا
لَمْ يُنْشَأْ مَذْهَبًا، وَبَلَدٌ هُوَ مَفْرُودٌ لِمَذَاهِبِ السَّلَفِ، مُدْخِلٌ عِندَ
دَسْتِ عِلْمِهِ صَحَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا تَنْسَبُ إِلَيْهِ بِإِعْتِبَارِ أَنَّهُ تَمَسَّثَ

الدلائل يسمّى أشعرياً»^(١).

وإذا كان لي من إشارة خاطفة تلفت النظر، أو نسوّج عدة نشر كتاب «اللّمع»، بهذا التحقيق الدقيق، وبالمقدمة تصفية، والملاحق النادرة التي أتحفنا بها المُحقّق - فهي أن هذا المذهب هو أحوج ما يحتاج المسلمون معرفته اليوم؛ لمخروج من هذه الفتنة الملعونة التي انزلق إليها المسلمون وهم لا يشعرون، وأعني به: «الكفر» الذي هو بريد الدماء واستحلال لأموال ولا عرض، ولا يوحى مذهب من المذاهب العقائدية، التي نزلت لي وقع الأمة وتحركت على أرضها، منهم من الإفرد على تكفير المسلمين، غير مبرهن لأنهم لأشعري لنبي أحب به ما كان عليه رسول الله ﷺ، وحرره مسألة شمه قدامه لأخته، وسهر إليها بعد أن عانوا من فتنة معتزلة، وفتنة الحنابلة، وفتنة الخوارج، وفتنة نيسابور، ونسب: وأرجو ألا يكون مبالغاً لو قلت: إنه بعينه ما تعانيه الأمة الإسلامية اليوم، وتدفع شمه غداً من دماها وشلائها، وتفرّقها، وفقرها، وشنتها. وذلك بعدما أحكمت معارك المصدي المذهب لأشعري ومحصرتة وإساءة إليه، وقد لا يعلم قدرى تكريمه أن لإحصاءات حديثة تقول: إن أهل السنة يستولون ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع المسلمين في العالم، منهم ما لا يقل عن ٩٠٪.

(١) «مخطوطات الشريعة» ٣/ ٣٦٥ (تصرف سير)

[Faint handwritten text]

عمر هذا المذهب من قبل: إنه ليس مذهب محمد حبيب

ور "السند" الذي عاد إليه الأشعري، وحياء، وشمس

هو ما ورد في صحيح الإمام البخاري من قوله ﷺ: مَنْ عَصَى

لَنَا وَاسْتَمْبِلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةٌ

فَلَا تُخَفُّ وَاللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ^(١)، وَلِلْقَارِي أَنْ يَصْضَحَ

[illegible]

... الذي يقره أهل السنة فاطبه، ويصف به على

ملاحظات المصداق اليوم، ليكتشف ان

هو المذهب الوحيد الذي لا يكفر أحد من

...الاستعانة بحرس حصرتة الوفه فال لأحد تزمينه في

والأزهر الشريف، وضمنت من أبرز أعاده بحمد كتاب "الشمع" الإمام
والأزهر الشريف، وهو مكتوبه مباركة سوف يلوها بعينه الله تعالى
وحياة وصوته سلسلة من عيون أمهات هذا المذهب: من
وسروخ، وحوشي، وعلقات، ومنها كثير من المؤلفات التي قد
شيخ حبيب، ثمحقق بشرحها، في حلقات العلم بأروقة الأزهر
شريف، مثل: "الشمع"، و"المواقف" و"تقريب المرام"، وشرح
عند تسميته، وغيرها من المصادر، وغيرها من المراجع التي لا
يعرف قدرها إلا من كابد صعوبتها، وصبر على صحبتها، وأدرك
قيمتها، وعميق أثرها في صمود هذه الأمة رغم استضعافها، ورغم
حصارها من أوجعة التي تكال إليها من أعدائها، سواء من خارجها
أو من داخلها.

وحرر في مصبفة الأزهر الشريف بالقاهرة:

٢٦ من ذي القعدة سنة ١٤٤٢ هـ

الموافق: ٦ من يولييه سنة ٢٠٢١ م

أحمد الطيبي

شيخ الأزهر الشريف

رئيس مجلس حكماء المسلمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

(المؤلف - والكتاب)

«الحمد لله ذي الجود والثناء، والتمجد والثناء، ونعز
والكبرياء. أحمده على سوابغ النعماء، وجزيل العطاء. وأشهد أن
لا إله إلا الله وحده، لا شريك له؛ عدة بلقاء. وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله، خاتم الأنبياء^(١)».

أ- أبو الحسن في الدراسات المعاصرة:

أما بعد: فقد كان ظهور الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل
الأشعري (٣٢٤هـ) - رضي الله عنه - فاتحة عهد جديد في تاريخ علم
الكلام، والثقافة الإسلامية بوجه عام؛ إذ قدّم الرجل الذي هيأ الله له
تكويناً علمياً رصيناً، وشخصية فكرية جذابة، وقدرة فائقة على
التأليف والنظر، والدعوة والجدال الحسن، وإماماً جيّداً بمقالات
سائر الطوائف والفرق: من متكلمين وفلاسفة، ومحدثين وفقهاء،

(١) خطبة المؤلف، في مفتاح كتاب «اللمع». انظرها في ص ١٠٥ فيما يأتي.

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

بسم الله الرحمن الرحيم، مقدم، رحمه الله: «الصبغة العلمية»

بسم الله الرحمن الرحيم، مقدم، رحمه الله: «الصبغة العلمية»

بسم الله الرحمن الرحيم، مقدم، رحمه الله: «الصبغة العلمية»

بسم الله الرحمن الرحيم، مقدم، رحمه الله: «الصبغة العلمية»

بسم الله الرحمن الرحيم، مقدم، رحمه الله: «الصبغة العلمية»

بسم الله الرحمن الرحيم، مقدم، رحمه الله: «الصبغة العلمية»

رضوان الله عليهم أجمعين.

فما تغيرت الأحوال، وظهرت المذاهب والفرق: من المشيعة.

ولمعتزة، والمجسمة، والكرامية، والمُعظلة، والخوارج من قبل

هؤلاء جميعاً، وراجت البدع وتبللت الأفكار. . . وما لبث بعض خلفاء

بني العباس إلى بعض هذه الأفكار، بل حاول إكراه الناس على

عقدها. وتحرك أهل الملل الأخرى يروجون لمقالاتهم، وترجمت

نفسه الإغريقية، والمذاهب الشرقية، لما حدث هذا كله، مسّت

نحاجة إلى عرض جديد للعقيدة الصحيحة، المستمدة من الكتاب

والسنة، وما أجمع عليه «أهل السنة والجماعة»، والرد على بدع

المخالفين، وانحرافات الزائغين؛ عملاً بقول النبي - صلى الله عليه

وسلم - عن علماء أمته: «يرث هذا العلم، من كل خلف (أي جيل)

عذوه، يثنون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف

الغالبين»^(١).

(١) رواه البيهقي في سننه [٢٠٩/١٠٠]، ح ٢١٤٣٩.

ومن ثم كان ظهور أبي الحسن الأشعري، في موضع نقاد زعيم
 نهج حري، بأعماله العلمية، وأسس ومبادئه، ورسائله وحلله،
 نصر لدين الله عز وجل، وحماية للأمة من تفتت لأحوال نهج حري،
 التي عدها أحد مؤرخي الفكر الإسلامي لسابقين وهو الإمام
 أبو بكر ابن العربي، في تحقيق المالك الأشعري الإشبيلي - حتى
 نقوصه، في كتابه الشهير «العواصم من القواصم»^(١)، لولا
 ظهور أبي الحسن؛ إذ يقول: «وإن يتعرض لحماية الدين لا أحد،
 اختارهم الله له، ونصبتهم للذب عنه، فأولهم أبو الحسن
 الأشعري... وتواتر بعده الأصحاب في الاعتدال على الاعتدال؛
 فحفظ الله دينه على من أراد هدايته، فلم يبق وجه من البيان إلا
 وضحوه... وانتدب إلى كتاب الله فشرحه، في خمسين مجلد،
 وسماه بـ (المختار)، فمنه أخذ الناس كتبهم...»^(٢).

هذا، وقد وافقه في أقواله ومنهجه، في الجملة، وانتصده
 لمواقف أهل السنة والجماعة الاعتقادية، المعتمدة على الكتب
 والسنة، مع الاستدلال العقلي والنظر الفكري، ولرد على
 المخالفين - سواء كانوا عقليين غلاة، أو نصيين متشددين بمنهج
 جامع متكامل، وروح وسطية سديدة، دون لقاء مباشر، أو توصل
 شخصي، ومع اختلاف الأحوال، فيما وراء النهر، عنها في بصرة
 وبغداد؛ مما يقطع أنها حاجة العصر، ومطلب الفكر في زمنها؛
 نقول: وافقه الإمام أبو منصور الماتريدي، [٣٣٣هـ]، الذي وافق

(١) انظره بتحقيق د. عمار الطالبي، طبعة دار التراث، القاهرة.

(٢) السابق، ص ٧١ - ٧٢.

الْتَمَعَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالسَّيْغِ

ابن الحسن كما قلنا في المواقف والآراء، والمنهج والاستدلال... حتى إنه مع نألفه كتاب «النوحيد»، ألف أبيه في «تفسير» كتابه الشهير «تأويلات أهل السنة»، وكلاهما وضع محتداً في العقود الأخيرة بإستانبول. وكل أولئك يتزامن مع الجهود الممثلة للإمام الطحاوي [٣٢١هـ] في مصر، وقد يأتي في هذا السبق بعض أعمال ابن أبي زيد القيرواني، في الجناح الغربي من العلم العربي. ومن قبله سحنون^(١) - رحمهم الله جميعاً.

وقبض الله - سبحانه - برحمته، وغيّره على دينه وحكمته، من ذكاء لأمة وصلاحائها، وأهل العلم والفكر فيها، من نصرة مذهبهما، وواصلوا جهودهما، في نصرة الدين، وحماية أصوله في كل جيل. حتى خفت أصوات المبتدعين: من غلاة العقليين، كنجهمية، والمعتزلة، ومقلديهم، وانكشفت فضائح الباطنية، وتمويهات غلاة التشيع ومتابعيهم، واجتمعت كلمة الأمة بما لا يفر عن ٩٠٪ (= تسعين بالمائة) - من جماهير المسلمين - على هذا الموقف الوسطي السديد، لأبي الحسن، وأبي منصور، والطحاوي، وابن أبي زيد وسحنون - رحمهم الله تعالى.

وظهرت المؤلفات والكتب، والدواوين والمصنفات، موجرة وبسطة، وسجلت أخبار الرجال والطبقات، والإجازات والروايات، هذه الجهود الفكرية، وخاصة في المجانين الأساسيين: أصول الدين والعقيدة، وأصول الفقه والأحكام.

(١) هكذا يطقها الفقهاء بفتح السين، وإن كان «الأدباء» يؤثرون ضمها.
الطبر: القاضي عياض «التنبيهات المستنبطة» ١٥/١.

نعمية. حتى كان لعصر الحديث، و هتمت الجامعات والمراكز
 العلمية، في العالم الإسلامي وخارجه، بإحياء التراث الفكري،
 ونشر عيون المؤلفات، ونفحص عن مواردها ودقاتها، وغني اتباع
 كل مذهب بنصرة قوله، وإبراز رجله، وتنظيم الهيئات والمراكز
 البحثية، والأجهزة لنشرية، ورصد الميزانيات السنوية، وكان
 نصيب أهل السنة والجماعة، من هذه الجهود البحثية، أقل نصيب،
 حتى كادت كفة الميزان أن تميل لأهل الزيغ والتضليل، وكفة الحق
 أن تشيل، لولا رحمة الله - عز وجل - وجهود المخلصين من
 العلماء، والمراكز العلمية السنية: كالأزهر في مصر، والقاسمية في
 ديوبند، والزيتونة في تونس، والقرويين في فاس، وغيرها. وتحرر
 الكثير من البلاد الإسلامية من النزعة المادية والإلحادية، التي
 جلبتها القوى الأجنبية^(١).

وفي منتصف القرن الماضي الميلادي، ومنذ بداية القرن الخامس
 عشر الهجري، بدأت الجهود - في الأوساط الأشعرية ولما تريد
 تزدهر:

١ - فظهر كتاب «التوحيد» لأبي منصور، على يد أحد الباحثين
 المصريين، ثم أعيد تحقيقه ونشره، بعناية أكبر وإمكانات أوفر - كما
 سلفت الإشارة - في إستانبول، التي نشرت أيضًا النصّ المحقق لكتابه

(١) انظر لكتاب هذه السطور: «في فكر الحديث والمعاصر»، ط ١ القاهرة

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

الأساسي الآخر "أصولات أهل السنة" في تفسير القرآن الكريم.

٢- وكان الأزهر الشريف - على مدى الأجيال المتعاقبة - موقفاً لتراث أهل السنة في مجالي الفقه والعقيدة، أشعرياً كان أو ماتريدياً - وقد أخذت هذه الجهود الأزهرية تتجه إلى جانب التدريس، للنصوص والنحوashi - إلى البحوث والمنهج المعاصرة، في تحقيق التراث وإحيائه، وخاصة تراث الإمام الأشعري وجهوده.

وكان من أبرزها قيام أحد العلماء الأزهريين وهو شيخنا الدكتور حمودة غرابة، الأستاذ بكلية أصول الدين بالقاهرة، في مطلع الثلث الأخير من القرن الرابع عشر الهجري - بتحقيق كتاب «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع»، وهو النص الذي نعيد اليوم تحقيقه، بإمكانات أوفر وعناية أكثر - إن شاء الله، وقدم له - رحمه الله - بمقدمة ضافية نفيسة، عن أبي الحسن وشخصيته، وفكره ومنهجه، واعتداله ووسطيته. وحاول استنقاذه من النزعة الوهابية، التي تختزل في كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، دون غيره من أعماله الكثيرة الباذخة.

وطُبع هذا العمل - الذي أُجري أصلاً مع نظيره لأحد المستشرقين الأمريكيين، وهو الأب مكارثي، الذي درس ودرّس بالمملكة المتحدة - بمصر عام ١٩٥٥م، ثم أعيد طبعه أكثر من مرة^(١). أما العمل الآخر، للأب مكارثي، فيعتبر امتداداً لجهد قيم قام به في بيروت،

(١) كانت الأولى التي ذكرناها عن مطبعة مصر عام ١٩٥٥م. ثم أعيد طبعها عام ١٩٩٣. بالمكتبة الأزهرية لتراث، وفي ٢٠١٠م بمكتبة الخانجي، بالقاهرة.

عام ١٩٥٣ ارضاء دعواه The Theology Of Al Ash'ari . هـ
 در سه مسنقه من أبي الحسن مع د حقه لبعض خصمه . و
 بشرة كتاب «اللمع» في سبوت بضم بعض الثراءات غير
 مسوقة لنصر ، ووجهات نظر د فنها الدور غرابه تفصيلا ، ثم
 جاءت بعد ذلك الدكتور فوقيه حسين محمود ، الأستاذة بجامعة
 عين شمس سابقا ، لتناصر - رحمها الله - آراء هذا المستشرق في
 عمل مستفيض لها ، عن الأشعري وكتابه «الإبانة» ، تاليا لعمله
 الأساسي - في المملكة المتحدة أيضا - عن الإمام الجويني (٤٧٨هـ)
 - رحم الله الجميع (١) .

٣- ومن أبرز هذه الأعمال والجهود الحثيثة الحديثة : المؤتمر
 الدولي الذي عقده الأزهر الشريف بالقاهرة ، في مطلع العقد الرابع
 من القرن الخامس عشر (الثاني من القرن الحادي والعشرين
 الميلادي) عن أبي الحسن وشخصيته ، ومنهجه ومذهبه ، وأعماله
 ومؤلفاته ، ونشرت بحوث المؤتمر في أربعة مجلدات كبار ، وأسهم
 المشاركون من المستشرقين والعرب ببحوث كثيرة ، ومنهم شيخ
 الأزهر وإمامه الأكبر الدكتور أحمد الطيب ، الذي أصدر - حفظه
 الله - عن الشيخ حتى الآن بحوثا أربعة (٢) ، وما نفذ معين القول

(١) انظر : «فوقية حسين : «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن لأشعري ،

دار الأنصار ، القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م لمقدمة .

(٢) انظر : «أحمد الطيب : نظرات في فكر الإمام الأشعري ، ط القاهرة ،

وصدور حديث الطبري، أو ما كان له على الأئمة، بل أقام الأئمة، و
مرجعهم اسماء: «مركز بحوث الإمام أبي الحسن الأشعري».

٤ وكر من أهم المعطيات التي أسفر عنها البحث المعتمد
أن قام المستشرق الفرنسي ادبيل جيساريه بتحقيق النص الحسني،
في سير فكر الإمام الأشعري ودوره، وإمامته المستحقة للمذهب
لمنسوب إليه، وهو كتاب «مجرد مقالات أبي الحسن لأشعري»
نذي ألقه الأستاذ أبو بكر ابن فورك (٤٠٦هـ) أحد اعلام نحيل
شني، من تلاميذ أبي الحسن، وزميل الباقلاني (٤٠٣هـ)،
ولإسفرائيلي الكبير (٤١٨هـ)، معتمداً على أكثر من ثلاثين مؤلف
لإمام الأشعري، أكثرها مفقود الآن.

وفي هذا العمل الذي نشر في بيروت عام ١٩٨٧م - بيد مؤلفه
أبو الحسن فارها عالي الهامة، مؤسساً لكل النظريات التي كتب فيها
تبعه من بعده، على نحو من التفصيل أو الإيجاز، أو لتحرير
وتتبع. فنسخ هذا العمل نظريات بعض المستشرقين وعرب^١.
الباقلاني أو غيره هو الواضع لنسبة المذهب وذكره، وإن نسبة

(١) من ذلك ما في (محقق) «مجرد مقالات أبي الحسن لأشعري»
د. مستشرق، بيروت، ١٩٨٧م.

(٢) من ذلك ما في (محقق) «مقصود أبي ريد»، ركزت لدولتي الشهيد
لا في (محقق) «اللائحة» له، تأليف وشرح وشرح، مطبعة، عام
١٩٤٧م، والنداء، حدوده غرامه، لمع، المقدمة، مرجع سابق.

لأبي الحسن إنما هي لأجل تفرد دور كبريسته وسيرته^(١) . وأن موقفه الكلامي الحقيقي إنما يتجلى حصراً في كتاب «إبادة عن أصول الديانة» .

اللهم ! لا إذا قلت بأن المعاصرين . من أصحاب هذه التأويلات والدعاوى . أعرف بالشيخ من تلاميذه تبعاً لشره . الذين عثموا الباقلاني وابن فورث . ومن عشرات الكتب التي كتبها . وفقد كثيرها . ولكنهم قرأوها حينذاك . ونعموا أنها فكرهم . ولم يتبع لها ولا أصحاب هذه التأويلات والدعاوى الاضلاع عبيد لفضله لأن . ومعرفة من قديم . وهذا ما قرره كتب هذه لسطور في حقه . بالمؤرخ المذكور^(٢) . وسيؤكد لدى القارئ المتأمل لما سبق . وأما ما سبى من عناصر هذه «المقدمة» . حقيقة الأمر في هذه الأدعاء . قد نرى

ب- شخصية أبي الحسن الأشعري :

ربما كان من المناسب . في ختام هذا المدخل التمهيدي - وقبل أن نتعرض لجوانب تفصيلية . من سيرة شيخنا ومسيرته ودوره . وخصائص كتابه «اللمع» - أن نُقدّم صورة عامة لملامح شخصيته . التي تتميز بالبساطة . والاعتدال . والنورع . وحسن المعاشرة .

(١) انظر . حسن شافعي : «قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري» . نهاية إشكالية فكرية» ضمن أعمال مؤتمر الإمام أبي الحسن الأشعري . إمام أهل السنة والجماعة . ط ١ . القاهرة ٢٠١٤ . ٢ . ١٧٧ .

(٢) السابق .

اللُّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الرَّيْغِ وَالْبِدْعِ

والتسبط مع التلاميذ والأصحاب، ثم ولة شواهد سريعة لكل سمة من هذه السمات، فيما يلي:

ولد شيخنا علي بن إسماعيل بن أبي شير، سحوف بن سالم بن إسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بريدة بن أبي موسى الأشعري، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم - في البصرة عام (٢٦٠هـ)، وعاش بها أكثر سني حياته، ثم انتقل إلى بغداد، وأقام بها حتى توفي ربه، في قرية الخامسة والستين من العمر. ولقي الكثيرين من الشيوخ في عصمتي الثقافة الإسلامية حينذاك، وقرأ للكثيرين، وسمع عنهم ونام يثقهم، وتأثر بهم؛ فله شيوخ مباشرون، وشيوخ غير مباشرين.

كما يلاحظ أنه عن طريق هؤلاء الشيوخ بنوعينهم، وعن طريق تفرعة ودراسة والسماع أيضاً، تيسر له الإلمام بتيارات الفكر الإسلامي المتنوعة، وسائر الاتجاهات والمذاهب، في مختلف حقول المعرفة المذنة في عصره، وإن اختصر بعلم الكلام والدراسات العقلية، كمد تدل مؤلفاته^(١)، وإنتاجه العلمي الغزير.

أما سمات شخصيته التي تميز بها، فهي:

١ - الإنصاف والموضوعية:

وأقوى شاهد على هذا الملمح مقدمته الرائعة لكتبه «مقالات الإسلاميين واختلافات المصلين»؛ إذ يقول^(٢): «ورأيت الناس في

(١) نظير: فقرة المؤلفات، ص ٥٤ وما بعده من هذه المقدمة.

(٢) مقالات الإسلاميين، تصحيح: هلموت ريتز، فيسبادر، ألمانيا، ط ٣، ص ١.

حركاته من دكر المقالات، ووصفهم في الرجل والملك،
من من مقتصر في حركته، وعاطفه من قوله بحالته، ومن من
متعدد يدرك في حركته؛ إرادة التسرع على من بحالته، ومن بين
تربته تنقصي في رويته لما يرويه من اختلاف المخلص، ومن بين من
بصيف بني قول محذوفه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل
تبيين، ولا سبيل لفضاء المميزين؛ فحداني ما رأيت من ذلك على
شرح ما التمت شرحه من أمر المقالات.

٢- الزهد وبساطة العيش:

ذكر أنه كان يعيش على ريع وقف أهلي؛ لأحد أجداده، وهو
إبراهيم بن أبي بردة، آخر الآباء الستة، بين إمامنا وبين أبي موسى
الاشعري - رضي الله عنه - وكانت نفقته في السبعة سبعة عشر درهماً.
وروي بن عساكر بسنده عنه قال: «سمعت أبا عمران موسى بن أحمد
بن عبيد الله، قال: سمعت أبي يقول: «خدمت الإمام أبا الحسن
ببصرة سنين، وعشرته ببغداد إلى أن توفي - رحمه الله - فلم أجد
نفع منه، ولا أغض طرفاً، ولم أر شيخاً أكثر حياءً منه في أمور الدنيا،
ولا نشطاً منه في أمور الآخرة»^(١). وقال الذهبي - وهو ليس من أتباع
شيخ أو أتباعه، فاشهادته قيمتها: «وكان فاعلاً متعقفاً»^(٢).

(١) بن عساكر، نيسابور، لم يفرغ، قدم له وعلق عليه: محمد بن عبد الكوثري، غني

بشبه حساء الدين الهندسي، مطبعة لتوفيق، دمشق، ط ١، ١٣٤٧، ص ١٤١

(٢) الذهبي، المعبر في خبر من عبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الكويت،

٣ الاعتدال والوسطية

روى الشيخ راجي الأسير حسبي قال: «سألت أبا الحسن الأنعمي رحمه الله ورأسه في حجري .» ثم قال: «دعاني فسيه فقال سيه علي أني لا أقرر أحدا من أهل هذه القبلة، لأن الكل سيه من لي معبود و حر، وإما هذا كله اخلاف العبارات»^(١).

٤ الدعاية والمزح مع تلاميذه، والتبشيط معهم:

فلشيوخ يختلفون في سمتهم ومعاملتهم للأصحاب، روى محمد بن إسحاق النديم عنه: «وكان فيه دعابة، ومزح كثير...»^(٢).

٥ - ربانيته وتصوفه:

قالوا: «وكان الشيخ سيِّداً - رضي الله عنه - في التصوف واعتبر نقوب، كما هو سيد في علم الكلام وأصناف العلوم»^(٣). وقد يتصل بتصوفه وحاله الروحية إيثاره العزوبة، فلم يعرف له ولد ولا زوجة، كحال كثيرين من خواص العلماء، وتقلُّه من الدين، واكتفاؤه بدراهم معدودات من ريع وقف لأجداده. ومما يؤكد ذلك أن أقرب تلاميذه إليه عُرفوا، مثله، بالزهد والتقلُّل من الدنيا، والنشاط في الذكر والعبادة^(٤).

(١) سبب كذب المفترى، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) الفهرست: ٢، ٦٤٨.

(٣) السبكي، طغيات الشافعية، ط دار هجر، ٣/ ٣٥١.

(٤) انظر ابن عساكر - تبين كذب المفترى (مرجع سابق، ص ١٤٨ وما بعدها).

٦- دأبه ومثابرته على العمل :

تأليف، ومناظرة، وتدرّسنا، وإملاء، وتراسلاً مع أهمّ الأمصار الإسلامية في وقته، على نحو يعجب الإنسان: كيف تبسّر له كل ذلك، في حياة لم تطل نسبياً؟! ولكنها المثابرة والصبر على العمل، والاحتساب الذي يولّد الحماسة المتواصلة، بالإضافة إلى توفّره لعمله هذا، دون الانشغال بزوجة أو ولد، أو وظيفة رسمية، وبُعدّه عن الشؤون السياسية، إلا الكتابة النظرية عن «الإمامة»، ومؤلفاته الأصولية التي قد تلمّ بهذه الشؤون، ولكن على نحو تنظيري أيضاً، لا ينخرط في نشاط عملي، قد يشغل صاحبه، بطبيعة الحال، عن الإنتاج العلمي. ويروي تلميذه، ابن خفيف الشيرازي، المعروف «بالشيخ الكبير»، قصة لقائه الأول بشيخه أبي الحسن بالبصرة، بأسلوب عاطفي جميل^(١)، يبرز نشاط الشيخ المتواصل في شرح مذهبه، وفي المجادلة الدأبة مع خصومه^(٢).

إنها شخصية مثيرة، لا يطفئ فيها جانب على آخر، ولعل ما تيسر نشيخ من صلات وعلاقات، وخاصة مع شيوخه الذين أخذ عنهم، وتأثر بهم، هو الذي أنضج ملكاته، وصقل مواهبه، وصاغ أسلوب نشاطه وفكره، وهم رجال كثر، سنكتفي هنا بالتعرض لأقربهم إليه.

(١) الديلمي: سيرة الشيخ الكبير، بترجمة: أ. د/ إبراهيم اندسوقي شتا، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، الأولى، ١٣٩٧ هـ. وانظر: ابن عساكر: تبين كذب المفتري (مرجع سابق)، ص ٩٤ - ٩٦.

(٢) مقدمة سيرة الشيخ الكبير، وانظر الملحق الأول من ملاحق كتابنا هذا.

اللمع في الرد على أهل الرِّبغ والبدع

وأكثرهم زائراً فيه، فسا يلى :

ج شيوخ أبي الحسن :

١- الشيخ زكريا بن يحيى الساجي، محدث البصرة :

كان شيخاً شديداً في الشأفة : فهو قد وُند في بيت سني ، لأبٍ صالح متصل بعلماء الحديث الشريف ، ولذا أوصى بولده - عندما أحسَّ بقرب أجله - شيخاً محدثي البصرة ، الشيخ زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ) ، فكان تحت رعايته ، وقد سمع منه أبو الحسن ، وروى عنه - بالسند المتصل - بعض الأحاديث ، وستمَّد عند صر ثقافته الأولى ، وقد وصفه الذهبي - في سير أعلام النبلاء - فقال : « كان من أئمة الحديث ، أخذ منه أبو الحسن الأشعري مقالة السلف ، في الصفات ، واعتمد عليها أبو الحسن في عدة تأليف »^(١) .

٢- الجبائي الأب ، محمد بن عبد الوهاب البصري المعتزلي :

نشأ شيخنا - إلى العاشرة تقريباً - في بيئة سنية محافظة ، وتشرب ثقافتها ، ويبدو أن ما قيل عن زواج والدته بالشيخ محمد بن عبد الوهاب الجبائي (٣٠٣هـ) ، شيخ المعتزلة بالبصرة ، ولسانهم الأول ، نقله إلى بيئة أخرى يغلب عليها الاتجاه العقلي الاعتزالي ، فاعتنق مذهب القوم ، وبرز في الدفاع عنه ، وناب عن شيخه الجبائي في المناظرات والمواجهات الكبرى ، ولا مرأء في أن الجبائي - أيًا كان سبب التقائه به - هو أستاذُه

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ١٤ / ١٩٧ - ١٩٨ .

لا أول في علم الكلام، ولكن ذلك لم يبلغه هو، بل السلف له في العلم الذي
 رتب له مصداق المشرق وغير المشرق، بعد صحبه شيخه سنة من
 محدثين وصوفية وفقهاء ومحدثين، الذين ألابوا العلم في
 رنمحدثين، وأبى القاسم الجندى، وفقهاء الحنفية، وشافعية
 وحنبلية، حتى عده البعض مالكيًا، وهو شافعي كما قد س
 عسكر في «تبين»، والسبكي في الطبقات^(١) ولم يكن الرجل بعد
 عن دور الحنابلة وأهل الحديث، وقد نسب نفسه عند عودته إلى
 أهل السنة إلى الإمام أحمد باعتبار زعيم أهل السنة في عصره، في
 كتب «الإبانة» وغيره. كما أَلَمَّ بمقالات «الإسلاميين» جميعاً، من
 تفرق لإسلامية، والديانات والملل الأخرى، والمقالات الفلسفية
 نمشائية وغيرها، وعرض ذلك كله بأمانة وموضوعية، في كتابه
 «مقالات الإسلاميين»، فقد استوعب هذه الروافد المتنوعة، التي
 تدور أنها لم تيسر لمعاصريه وشريكه، في نصرة عقيدة أهل السنة
 والجماعة، بهذا التنوع والشمول، وهما أبو منصور الماتريدي
 (٣٣٣هـ) فيما وراء النهر، وأبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) بمصر.
 كما ذكرنا آنفاً.

وفي السياق نفسه - وإن تأخرت نصف قرن - تأتي جهود ابن أبي
 زيد القيرواني، في الجناح الغربي من العالم العربي^(٢)، ومن قبله
 الإمام سحنون. - رضي الله عن الجميع.

(١) ابن عسكرك: تبين كذب المفري، ص ١١٥، ١٢٤. السبكي: طبقات
 الشافعية الكبرى، ٣/٣٥٤

(٢) انظر: أسامة شفيع (مترجم): المرجع في تاريخ علم الكلام، ط ١،
 القاهرة، ١٩٤١/١ - ١٩٥٠

اللمع في الرد على أهل البدع والبدع

وذكر في هذا الكتاب من الجبائي في الرد على أهل البدع والبدع
في الرد على أهل البدع والبدع، وهو الجبائي الأمر به هـ (٥٣٢١) هـ
في الرد على أهل البدع والبدع، وهو الجبائي الأمر به هـ (٥٣٢١) هـ
في الرد على أهل البدع والبدع، وهو الجبائي الأمر به هـ (٥٣٢١) هـ

وقد نرى مؤرخو الإمام، وخصوصاً الذهبي والساجي، على
بينهم من خلاف، إلى شخصية الجبائي العلمية، وتأثيره في
حسب، وما كان بينهما أول الأمر من ثقة متبادلة، حتى كان يسب
تسببه. نرى برع في الجدل، عنه في المواقف الدقيقة. ولا شك أن
من رغم اختلاف الوجهة فيما بعد - قد أنضج شخصية أبي الحسن.
ثم شيخ زكريا الساجي فقد كان تأثيره أيام النشأة، وقد ضل
محتزاً في عقل الشيخ، حتى انتفض أخيراً في الفترة «البرزخية»،
لتي تحول فيها الرجل عن الاعتزال إلى الفكر السنّي، وهي ليست
بالتأكيد مجرد أسبوعين، وإنما هو صراع امتد - حسب ضائع
لأمور فترة ليست بالقصيرة، حتى انتهى فيها إلى إعلان موقفه.
وعودته إلى رحاب أهل السنة والجماعة، مُنتصف العقْد الأخير من
القرن الثالث الهجري، بالبصرة - والله أعلم.

٣ المروزي، الفقيه الأصولي المتكلم:

بعد في شيوخه أيضاً: «المروزي» أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد
(٣٤٠ هـ)، وقد أخذ منه الشيخ الفقه الشافعي، وقد ذكر بعض
المعاصرة أن الأشعري كان مالكيًا، ويبدو أنه التباس مع الباقلاني

المشهور «بالأشعري المالكي»، وكان يوصف في عصره «بالشيخ الأشعري»، وكان مالكيًا، فحفظ صاحب هذا القول بين لرجلين. والسبكي ينفي كونه مالكيًا، وهو ما أكدّه من قبل ابن فورك (٤٠٦هـ) والإسفرايني (٤١٨هـ) أيضًا^(١). وهما من أخص تلاميذ تلامذته. وقد ذكروا، عن بعض الأثبات، أن المروزي كان أقرب إلى الصديق منه إلى الأستاذ؛ ولذا كان يجلس في حلقة الشيخ ويتلقى عنه علم الكلام، وكان الشيخ يأخذ عنه الفقه، ويجلس في حلقاته في «جامع المنصور»^(٢). وقد تلقى أبو الحسن الفقه الشافعي عن القفال الشاشي (٣٦٥هـ) أيضًا^(٣)، ولا مشاحة، فللشيخ عناية بالفقه وأصوله، ومن الطبيعي أن يأخذ عن أكثر من واحد من معاصريه^(٤). وقد لاحظ ابن فورك، في «المجرد»، أن الشيخ كان يذهب في أكثر مسائل أصول الفقه مذهب الشافعي في كتاب «الرسالة في أحكام القرآن»^(٥).

(١) انظر السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٥٤، وانظر بدوي: مذاهب الإسلاميين ص ٤٩١.

(٢) ابن الصلاح: طبقات الفقهاء الشافعية ٢/ ٦٠٤.

(٣) وللرجلين (المروزي والقفال) سجل في تاريخ المذهب الشافعي، بارز ومذكور، وقد تعرض الشيخ الأمير في حاشيته على «جوهرة اللقاني» لمسألة المذهب الفقهي للشيخ، ص ٦٩.

(٤) انظر: ابن عساكر: «تبيين كذب المفتري» ص ٩٤، وما بعدها.

(٥) انظر: ابن فورك: مجرد مقالات أبي الحسن... ص ١٩٣.

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

د تلاميد أبي الحسن :

هنا، والتلاميذ دورهم، في حفظ شيوخهم، بحسن التلقي
والمرافعة. وفي حفظ مبادئهم ونشرها من بعدهم، وقد حفظني
أبو الحسن بطائفة كبيرة من حرة التلاميذ، ذكر منهم ابن عساكر تسعة
عشر رجلاً، وقسمهم خمس طبقات، وعين الناج السبكي أربعة منهم
كأخصر التلاميذ، نوافقه منهم، علي: (ابن مجاهد البصري،
وأبي الحسن الباهلي، ونضيف إليهما ابن خفيف الشيرازي)؛ فهم
- في رأيي - أخصر تلاميذه به، ومعهم أبو الحسن علي بن محمد بن
مهدي الطبري، لشهرته بذلك في البصرة، وخصوصاً بالنسبة إلى
فترة البغدادية من حياة الشيخ^(١). كما ألحقنا بهم أيضاً رجلاً
خمساً، وهو الذي مات الشيخ في بيته في بغداد، أبو علي زاهر بن
أحمد السرخسي (٣٨٩هـ)، ولا شك أنه ذو صلة حميمة بالشيخ،
وقد روى لنا عنه أخباراً، أهمها وصفه لمشهد الوفاة - رحم الله
لجميع - وما نطق به الشيخ، وهو يجود بنفسه: «أشهد علي أنني لا
أكثر أحداً من أهل هذه القبلة»^(٢).

(١) علي بن فورك: مجرد المقالات، ص ٤٤، ٨٤، وانظر أيضاً: ابن
حنبل: الوفيات الأعيان، ١/٢٦، ٢٧.

(٢) نفس ابن عساكر: «تبين كذب المفتري» (مرجع سابق) ص ١٤٨ - ١٤٩.
وبصر: أيضاً ص ١٢٨، حيث ينقل ابن عساكر عن ابن فورك أن السرخسي
كان يصحب الشيخ بعد انتقاله إلى بغداد.

١ أولهم : أبو عبد الله ابن مجاهد البصري، المقرئ المتكلم

[ت قيل ٣٧٠هـ]، شيخ الباقلاني :

وهو - كما يقول الخطيب البغدادي : محمد بن أحمد بن محمد ابن يعقوب بن مجاهد، أبو عبد الله، الضائي، المتكلم، صاحب أبي الحسن الأشعري، وهو من أهل البصرة، ثم سكن بغداد. وعليه دَرَسَ القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني الكلام. وله كتب حسن في الأصول، وأثنى على علمه ومثانة تدينه، فقال : «ذكر لنا غير واحد من شيوخنا عنه أنه كان ثخين السَّتر، حسن التدين، جميل الطريقة، وكان أبو بكر البرقاني يثني عليه ثناءً حسناً، وقد أدركه ببغداد - فيما أحسب - والله أعلم»^(١).

وقد أورده ابن عساكر في مقدمة تلاميذ أبي الحسن المباشرين، وبرز أحواله الروحية والصوفية، بجانب مكانته العلمية، كما أبرز أن الباقلاني - وهو بدوره المقدم بين رجال الجيل الثاني - قد تخرج به، وكان يلح على شيخه ابن مجاهد، بالمجاهرة في مناظرة القدرية، وغيرهم من أهل البدع، فقال له الإمام ابن مجاهد : «إذا شرح الله لك صدرك لذلك، فافعل»^(٢)، وقد حقق التلميذ أمل شيخه فيه، حتى لُقِّبَ

(١) الخطيب البغدادي : «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠٠. وقد نقلها ابن عساكر بنصها

في : تبين كذب المفتري ص ١٧٧.

(٢) أبو العباس المقرئ التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض،

لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٩٣٩م، ٣/ ٨٠.

في كتابه "تاريخ بغداد" (١) وهو من كبار علماء العراق في القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة. وقد عرفت من كتابه "تاريخ بغداد" (٢) أن الأئمة في ذلك

وكان من بين من كان له أثر في ذلك الأئمة الذين جئنا إليهم في هذا الكتاب. وذكر في كتابه "تاريخ بغداد" (٣) أن الأئمة الذين جئنا إليهم في هذا الكتاب. وذكر في كتابه "تاريخ بغداد" (٤) أن الأئمة الذين جئنا إليهم في هذا الكتاب.

وقد ذكر نقصي عياض أن له (أي لابن مجاهد) كتاباً في الأصول، عني مذهب مالك. ورسائله المشهورة التي أرسلها إلى أهل باب لأبواب، وكتاب "هداية المتبصر ومعوذة المستبصر"، وترايف أخرى^(١). وهذا يظهر مكانة الرجل الفقهية، بالإضافة إلى مكانته في "علم الكلام"، وتصديره جماعة التلاميذ للشيخ الإمام أبي نوح رحمه الله - وتدريبه مذهباً.

وقد روى الخطيب في "تاريخ بغداد" عنه البيهقي شاعرين في مدح علم الكلام:

أيها المتقدي لبطل علماً كل علم عبد لعلم الكلام
نظمت الفقه كي تصحح حكماً ثم أغفلت منزل الأحكام^(٢)

(١) نقصي عياض، تاريخ بغداد، ١٩٦/٦

(٢) نقصي عياض، تاريخ بغداد، ٢٠٠/٢

وهذا لِنظمه النظم سني بالاسول الادبيه لابن مجاهد رحمه الله
 كبر سرور وكرة عصمه وتلاميذه هي أن اعلم الكلام هو «العلم الأعلى»
 في مضمومه العنونه الإسلاميه الشرعيه، كما أن «المنافريقا» هي «العلم
 الأعلى» في مضمومه العلوم المنسقيه المشائيه. والمقصود بالعلم الأعلى
 هو ما يبحث فيه عن المبادئ والقواعد التي تؤخذ مسلمة فيما سواه،
 ومن ثم كانت مباحث الحكم والحاكم (= منزل الأحكام)، من مباحث
 «الكلام» أصلاً، وترد كمسلّمات مبدئية في علم: «أصول الفقه».

٢- وثانيهم: الشيخ أبو الحسن الباهلي البصري المتحنف (٣٤٠هـ)

واشتهر أيضاً بأنه المتكلم والأصولي؛ فبالرغم من أن كل تلاميذ
 أبي الحسن، كانوا مشغولين -إلى جانب علم الكلام- بأصول الفقه،
 وبالمنسلات الصوفي، فإن الباهلي كان يغلب عليه هذا الجانب الروحي
 -فيما يبدو- أكثر من غيره، وقد أثر في الكثيرين، وفي الإسفراييني
 كبير - من رجال الطبقة الثانية من التلاميذ - بصفة خاصة.

وأورد ابن عسكراً بسنده عن واحد - لم يعينه - من أهل العلم والتصوف،
 عن تلميذ أبي بكر الباقلائي^(١) قال: «كنت أنا، والأستاذ أبو إسحاق
 الإسفراييني، والأستاذ ابن فورك معاً، في درس الشيخ أبي الحسن
 الباهلي، تلميذ الشيخ أبي الحسن الأشعري. وقال القاضي أبو بكر:
 دن الشيخ الباهلي يدرس لنا في كل جمعة مرة واحدة. وكان منا في

(١) ابن عسكراً: تبين كذب السفري. ص ١٧٨.

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

جواب. نرحم السر بسنا وبسه، حي لا نراه، وكان من شدة اشتغاله
بده. يعني من واليه أو مجنون... وكنا نسأل عن سبب
نفس... وأجاب: إنكم ترون السوق. وهم أهل العفلة - فتروني
بمن نتي ترونهم بها. قال: وكانت له أيضا جارية تخدمه، فكان
حليها يضد كحان غيرها معه...». ويظهر الخبر تولاه الباهلي، بالذكر
والمحبة، إلى حد الجنون، بمعناه عند العاشقين، وقد ذكر ابن القيم
في «الوابل الصيب من الكلم الطيب» حديثا يقول: «أكثرُوا ذكرَ الله
حتى يقولوا: مجنون»^(١). كما يُظهر الخبر زهده وعزوبته، كشيخه
أبي الحسن - رحم الله الجميع.

ومما يُظهر مكانة الباهلي بين أصحاب أبي الحسن المُقربين، ما
رواه ابن عساكر - بالسند، أيضا - عن الشيخ الأستاذ أبي إسحاق
الإسفرائيني، قال: «كنت في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي كقطرة
في تبحر، وسمعتُ الشيخ أبا الحسن الباهلي يقول: أنا في جنب
الشيخ الأشعري كقطرة في البحر»^(٢). وأشار ابن عساكر في الموضع

(١) انظر ابن القيم: «الوابل الصيب من الكلم الطيب»، ص: ٤١، ط دار
الحديث. والحديث عند أحمد في «المسند»، وابن حبان في «الصحيح»،
والطبراني في «الدعاء»، والحاكم في «المستدرک». وقد اختلف فيه بين
الحسن والصحة. وانظر غنيمي هلال: «الحياة العاصفية» ط أولى، القاهرة،
ص ١٢٠. والديلمي: «عطف الألف» حسن الشافعي وآخر (محققان) ط ١،
هامش ص ١٣١ حيث ذكر كتاب النيسابوري «عقلاء المجانين»، تحقيق:
وحية فارس الكيلاني - انظره ص ١١٤.

(٢) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ص ١٧٨.

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

ومما يظهر أن صاحب المصنف في أشاعرة المذهب الأشعري، أنه
 هو سید العالم الأزهري المالكي الشهير، الأمام الحنفی (١٢٣٢هـ)،
 في ليله الأشعر. بن المحتشرون وعبرهم، بهمال: «أما الحلام فإنه من مبه
 صريه الأشعري ومصفاته، بسند شيخ الاسلام ردد، إلى
 أنصاري، وغيره، إلى الفخر الرازي، عن والده خبء لدين،
 عن أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري، عن إمام الحرمین، عن
 أبي القاسم الإسفراييني، عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، عن
 أبي الحسن الباهلي البصري، عن أبي الحسن الأشعري»^(١)؛ ونرجح
 فقيه، منطقي متكلم، مع التوكل والورع والمحبة.

٣- وثالث التلاميذ هو: الشيخ محمد بن خفيف الشيرازي

الصوفي، المتكلم الأشعري (٣٧١هـ)

وقد سجل أحد تلامذة «ابن خفيف» سيرة أستاذه، بعنوان: «سيرة
 شيخ الكبير» بالعربية، وهو أبو الحسن الديلمي رحمه الله -
 صاحب كتاب «عطف الألف المألوف على اللام المعطوف»، سجل
 تاريخ الثابت في سياحات ابن خفيف، وهو سنة (٣٠٠هـ)، ففي هر
 لند في البصرة، في أثناء عودته من إحدى مرات حجّه، ومكث
 هناك بتابع دروس أبي الحسن الأشعري، في الحديث بالبصرة، وتصفه

(١) انظر كتاب (سند الأرب من علوم الإسناد والأدب)، بتحقيق الفدائي،
 ص ٢٢٨، ٢٢٩ انظر أيضاً: عطف الألف المألوف على اللام المعطوف،
 المجلد ١.

المستشرقة الأثمانية آنا ماري شيمل : «ذلك الشيخ الذي بدأ معتزلاً لفترة قبيدة، ثم انفصل عن المعتزلة، وأبدى معتقداته الخاصة»^(١).

وفي هذا الخصوص: نقل السبكي رواية ابن خفيف، نقلته لأول شيخه أبي الحسن، علي وجهين، وتعد - على كل حال وثيقة قيمة عن أقدم مجانس دروس الأشعري وحواراته بالبصرة.

هذا، وقد أورد «السبكي» أيضاً، في «طبقات الشافعية»، منقوطة السجعية الجميلة، التي كتبها ابن خفيف - بأسلوب لمقدمت - معبراً عن مشاعره حين اشتراكه في مجلس درس لأشعري بالبصرة، لأول مرة^(٢)، وتوجد هذه المقطوعة على نحو أكثر تفصيلاً في وصية ابن خفيف الصغيرة، في المخطوطة المحفوظة بمكتبة شهيد علي باشا (١٣٨٨)، من صفحة ١٢ إلى ٨٢.

وقد احتوى كتاب الديلمي المذكور تفاصيل عن «سيرة شيخه»، فضلاً عن «سمات عقيدته»، وهي موافقة للأشعري تماماً. ومما يدل على مكانة ابن خفيف الروحية ما رواه أبو الحسن الديلمي، في كتابه «سيرة الشيخ الكبير»: «سمعتُ من أبي الحسن الباهلي ذات يوم، أنه

(١) نصر، د. لدسوقي شتا سيرة الشيخ الكبير، ترجم النص الفارسي الذي حققته آنا ماري شيمل وقدمت له بالتركية، ونشرته بمدينة إستانبول، وأوردت ذلك ص ١٦.

(٢) سبق ص ٤٢ من مقدمة السيرة، للأستاذة «شيمل». وانظر نص المقدمة في نسكي: طبقات لشافعية الكبرى: ٣/ ١٥٩ - ١٦٣. وقد نقلها هو وابن عسكرو من أغنية الحرام في غموم الكلام للشيخ ضياء الدين عمر بن الحسين الرازي والد لإمام الفجر الرازي والله أعلم

وَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَفِيفٍ عِتَابٌ، فَسَمِعْتُ فِي الْمَنَامِ هَاتِفًا يَقُولُ:
الْعَبْتُ رَحَلًا هُوَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْيَقِينِ^(١)!

وَقَائِعُ اللَّقَاءِ الْأَوَّلِ بَيْنَ ابْنِ خَفِيفٍ وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ^(٢):

رواية الديلمي: أَكُنْتُ وَعُمَرُ بْنُ شَنْوَيْهِ رَكِبَيْنِ سَفِينَةً إِلَى الْبَصْرَةِ،
وَكُنَّا نَتَذَاكِرُ، فَرَأَيْنَا أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ قَدْ مَرَّ بَنَا، ثُمَّ جَاءَ فِي الْيَوْمِ
التَّالِي، فَقَالَ: مَرَرْتُ عَلَيْكُمَا بِالْأَمْسِ، وَكُنْتُمَا تَتَذَاكِرَانِ، وَفَهَمْتُ
الْفَاطِكُمَا، وَلَكِنِّي لَمْ أَدْرِكْ لَهَا مَعْنَى، وَأُرِيدُ الْآنَ أَنْ تَكْرِّرَا عَلَيَّ هَذِهِ
الْأَلْفَافَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٣): فِيهِ كُنَّا نَتَحَدَّثُ؟ قَالَ: فِي سَوْأَلِ إِبْرَاهِيمَ -
عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتُ﴾، وَفِي سَوْأَلِ مُوسَى -
عَلَيْهِ السَّلَامُ- ﴿رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ وَأَجَابَ الشَّيْخُ: سَوْأَلُ
إِبْرَاهِيمَ سَوْأَلٌ مِنْ هُوَ فِي حَالِ الشَّوْقِ وَالْوَجْدِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ سَوْأَلَهُ
كَانَ تَعْرِضًا، وَسَوْأَلُ مُوسَى كَانَ تَصْرِيحًا، أَلَا تَرَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ سَأَلَ
بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ: ﴿كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتُ﴾، أَيَّ يَا إِلَهِي: لَيْسَ لَدَيَّ
شَكٌّ فِي الْبَعْثِ وَالْإِحْيَاءِ. وَأَنَا مَقْرَبُ سُلْطَنِكَ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِفَ
كَيْفِيَّةَ الْإِحْيَاءِ. وَلَمَّا كَانَ سَوْأَلُ إِبْرَاهِيمَ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ؛ فَقَدْ أَجَابَ

(١) انظر: الديلمي، سيرة الشيخ الكبير، ص ٢٤٠.

(٢) انظر القصة في لديمي: سيرة الشيخ الكبير، ص ١٧٢-١٧٤، وقد وردت
القصة أيضًا برواية أخرى في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ٣٤٤/١٦، ٣٤٥.

(٣) يريد الديلمي «بالشيخ»: شيخه ابن خفيف، في المواضع الأربعة.

الحق تعالى على سؤاله بوقفه^(١)، وقال له: «فخذ أربعة من الطير
 قَصْرَهُنَّ^(٢)، أي: أن هذه علامة على كبسه الإحباء، حتى تعلم أنني
 قادر على كل شيء». وحرر الآية: «وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» إشارة
 إلى هذه القدرة. وحيثما استمع أبو الحسن إلى هذا الكلام، اعترف
 بفضل الشيخ، وقال: هذا كلام في غاية الجودة. فقال الشيخ: أريد
 أن أستمع إلى كلامك أيضا. فقال أبو الحسن: غدا. قال الشيخ:
 وجاء في اليوم التالي، فدق بابي وأخذني إلى داره، وجاء تلاميذه
 وَتَحَقَّقُوا حَوْلَهُ. قلت: سَلُّهُمْ. قال: توجيه السؤال إليهم بدعة.
 قلت: لماذا [ألا] تناقشهم وتعلمهم؟ قال: إنهم يسألون إنكارًا،
 ويجدلون في الباطل، ولكن ما داموا قد سألوا فقد وجبت عليَّ
 إجابتهم، وحتى إذا لم يكن السؤال على جادة الشرع. قال الشيخ:
 وقال أبو الحسن كلامًا طويلًا، ورأيت في غاية الإحكام». اهـ وقد
 أثبتنا النص كاملاً، لندرة نصوص هذه الفترة.

رواية الذهبي: «قال ابن باكوئه: سمعتُ ابنَ خفيفٍ -وقد سألته
 قَسَمَ الإصطخريَّ عن الأشعريِّ- فقال: كنتُ مرَّةً بالبصرة جالسًا مع
 عمرو بن علُوئه^(٢) على ساجية في سفينة، نتذاكرُ في شيء، فإذا بأبي
 الحسن الأشعريَّ قد غَبَرَ، وسَلَّمَ علينا، وجلس فقال: عَبَرْتُ عليكم
 نَس في الجامع، فرأيْتُكم تتكلَّمون في شيء، عرفتُ الألفاظ ولم أعرف

(١) انظر ما سيأتي في الرواية الأخرى: «... فأجابه إشارة، كما سألته إشارة.
 في الصفحة التالية قرئت كلمة «بوقفه» على نحو آخر، نظمه خاطئ، ولعل
 الصواب ما أثبت.

(٢) فارن الاسم بما مر في رواية الديلمي. ولعل الذهبي أدق، والله أعلم.

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

المعري، فأحب أن يعيدوها علي. قلت: وفي أي شيء، كذا؟ قال: في سؤال إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [سورة البقرة: ١٢٦]. وسؤال موسى عليه السلام ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣]. فقلت: نعم. قلنا: إن سؤال إبراهيم هو سؤال موسى. إلا أن سؤال إبراهيم سؤال متمكن، وسؤال موسى سؤال صاحب غلبة وهيجان، فكان تصريحاً، وسؤال إبراهيم كان تعريضاً، وذلك أنه قال: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾، فأراه كيفية المُحْيِي، ولم يره كيفية الإحياء؛ لأن الإحياء صفة تعالي، والمُحْيِي قدرته، فأجابه إشارة كد سئله إشارة، إلا أنه قال في الآخر ﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فلعزيز المنيع. فقال أبو الحسن: هذا كلام صحيح^(١).

٤- وَمِنْ التَّلَامِيذِ أَيْضًا: أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقِ الطَّبْرِيِّ [ما بين ٣٦٠هـ - ٣٧٠هـ]، وبلدته أبو الحسن علي ابن مهدي الطبري:

وهما ممن تلقوا عن أبي الحسن الأشعري -أيضاً- علّمه ومذهبه، واختلف إليه وصحباه، فالطبريون كثيرون في الشام، وهم على مذهب «الأشعرية»، في الغالب.

وقد ترجم «ابن عساكر» -في إحصاء أصحاب أبي الحسن- للطبري عبد العزيز، فقال: «كان من أعيان أصحاب أبي الحسن، وممن تخرج

(١) انظر في آخر هذه المقدمة: نص «المقامة» التي كتبها ابن خفيف مسجلاً مشاعره، حول وقائع لقائه الأول بأبي الحسن الأشعري، في البصرة.

به، وخرج إلى الشام، ونشر بها مذهبه، وكتب عن أبي جعفر محمد بن جرير الطبري كتابه في التفسير، وسمعه منه. ووقفت له عديداً على تأليف في «الأصول»، يدت على فصل كثير وعنه جرير، سماه: كتاب «ريضة المبتدي وبصيرة المستهدي»، وسكن دمشق، ونشر بها مذهب أهل السنة. له تصانيف حسنة منها: «ريضة المبتدي» في الرد على الملاحدة، ومن ضدهم من مبتدعة، وكتب في «رد على جعفر بن حرب»، وهو من شيوخ المعتزلة، وفي نقض مسنده^(١).

٥- ومنهم أيضاً: أبو علي زاهر بن أحمد الشرخسي [٢٩٣هـ - ٣٨٩هـ]

ولا يمكن عند ذكر تلاميذ أبي الحسن، أن نغفل الرجل الذي مات أبو الحسن في داره، وججّره، وذكره «بن عساكر» في أصحابه... قال - نقلاً عن الحاكم - : «زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى الشرخسي، أبو علي، المقرئ، الفقيه، السحدث، شيخ عصره بخراسان... وقد كان قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، وتفقّه عند أبي إسحاق المروزي؛ ودرس الأدب على أبي بكر بن الأنباري، ومحمد بن يحيى الصولي - يقصد صاحب «أدب الكذب» - وأقرانهم؛ فهو متكلم، محدث، أديب، متفقه، من كبار أئمة خراسان، وقد عمّر طويلاً، وتوفي... يوم الأربعاء سنخ ربيع الآخر، من سنة تسع وثمانين وثلاث مئة، وهو ابن ست وتسعين سنة...»^(٢).

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى: ص ١٩٥ وانظر: تاريخ الإسلام

نديمي: ٢٦ / ٤٥١ - ٤٥٨، وتاريخ دمشق: ٣٦ / ٣٤٠

(٢) ابن عساكر: تبين كذب المفترى، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

الَّلَّمْع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

وروى ابن عساكر، عن أبي حازم عمر بن أحمد العبدوني الحافظ
 قال: «سمعتُ أبا علي زاهر بن أحمد السرخسي يقول: «لما قُرب
 حضور أجل أبي الحسن الأشعري رحمه الله - في داري ببغداد،
 دعني فأتيته. قال اشهد علي أنني لا أكفر أحداً من أهل هذه القبلة؛ لأن
 الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات»^(١).
 ونقر ابن عساكر أيضاً عن ابن فورك أن السرخسي كان من
 أصحاب الشيخ أبي الحسن ببغداد^(٢).

٦- ولا نستطيع أن نُنهي الكلام، عن أخصاء أبي الحسن من
 تلامذته، دون أن نذكر أبا الحسين بNDAR بن الحسين الشيرازي،
 المتصوف كابن خفيف، وبلديته، (ت: ٣٥٣هـ)، وقد عرف بأنه
 «خادم أبي الحسن»؛ فهو ينافس زاهراً السرخسي، في صلته
 الحميمة بالشيخ - رضي الله عنه، وهو رابع الأخصاء عند التاج
 السبكي - كما سلفت الإشارة - وما قدمت السرخسي إلا لإيواءه
 الشيخ في بيته، حيث أسلم روحه لباريها، دون زوجة أو ولد، وهو
 يردد: إني لا أكفر أحداً من أهل هذه القبلة.

هذا، وقد قال السلمي في «الطبقات»^(٣) عن بNDAR: «من أهل
 شيراز، سكن أرجان، وكان عالماً بالأصول، له اللسان المشهور

(١) تبين كذب المفترى: ١٤٨ ١٤٩.

(٢) السابق، ص ١٢٨.

(٣) السلمي: طبقات الصوفية، ص ٤٦٧.

كتاب: اللمع

أ. أبو الحسن الأشعري مؤلفاً:

كان مامناً رضي الله عنه مؤلفاً، وصاحب قلم. وكان يدرك
 كم يشعر كراً من يقرؤه أنه يضع أساساً ببناء عقلي جديد، ليس
 مذهباً لنفسه، أو نزعة فكرية ذاتية: بل هو الصياغة العقلية، والصناعة
 الكلامية، والنسق الفكري، لموقف - أو إن شئت لمذهب - «أهل
 السنة والجماعة»؛ من المحدثين والقراء، وصوفية السلوك
 والاستقامة، ومعتدلي الحنابلة، وغيرهم من أتباع المذاهب الأربعة
 التي سادت الوسط السني، وتلقته الأمة بالقبول في المجال الفقهي
 وعملي، وجاء هو ليكمل البناء، لهذا الموقف - أو المذهب السني -
 من الجانب الاعتقادي؛ انتصاراً لأحكام الكتاب والسنة، التي
 شوشت عليها نزعات الاعتزال والغلو، والخروج عن الجماعة،
 ونشيع السبسي، بالرغم من جهود الإمام أبي حنيفة النعمان،
 (١٥٠هـ)، صاحب «الفتح الأكبر»، و«رسالة العالم والمتعلم»،
 وغيرهما: بحيث يعتبره بعض الباحثين «واضع علم الكلام»^(١)، لكن
 جهوده بقيت مؤثرة في المجال الحنفي خاصة، وبرغم ما قام به مالك
 وشافعي وأحمد - رضي الله عنهما - في مقاومة المبتدعين.

(١) انظر حسن الشافعي: «المدخل إلى دراسة علم الكلام» ط ١، ص ١٠ وما بعدها.

وقد فعل الأشعري ذلك، لقد انقذ في ذهنه، واستقر في قلبه،
خلال تطور فكري ضوئيل المدى، لا كما تصوّره الحكايات الرمزية،
من الرؤى المنامية، والاعتكاف والخلوة لأسبوعين أو ثلاثة، ثم
يخرج على الناس بمؤلفات جديدة، وموقف فكري متسق ومنكامل،
وهو المفكر المعروف خلال أعوام، بل عتود سابقة، في الوسط
الاعتزالي؛ مرتبطاً بأكبر دعائه حينئذ، وهو الجبائي الكبير، محمد
بن عبد الوهاب - نقول: لقد انقذ في ذهنه، واستقر في وعيه، في
منتصف العقد الأخير، من القرن الثالث الهجري، وقد قارب عمرة
الأربعين - أمران:

الأمر الأول: استحسان الخوض في علم كلام سني جديد؛
فصدر كتابه بهذا العنوان، الذي يتطابق محتواه مع كتابه الآخر
مقتطوع بنسبته إليه، وهو:

«بحث على البحث»^(١)، وليس كتاب «الاستحسان» إلا صياغة

(١) ويس يدي الآن، وأنا أذكر في المتن «رسالة الاستحسان»: تحقيق الزميل
أ. د. محمد السيد الجليند، لكتاب الأشعري: «رسالة إلى أهل
الشعر». وألحق بها نص رسالة «استحسان الخوض في علم الكلام» كنصين
متصافين لا متفريقين (ص ١٧١ - ١٨٤)، وكتاب «الاستحسان» مروي
بالسند المتصل إلى الشيخ عبي بن مهدي الطبري، الذي استمر مع الشيخ
في بغداد، بعد أن لددرا البصرة انظر ص ١٧١ من «رسالة إلى أهل الشعر».
ونص رسالة الاستحسان المطبوع بمصر، ص ٢ - ٣. وتلك حجة أخرى
تؤكد قول المشككين في صحة «رسالة الاستحسان» إلى الشرح أبي الحسن،
من الباحثين المعاصرين. بعد الرحمن بدوي في «مذهب الإسلاميين
(ص ٥١٨)، والدكتورة فوقيه حسين في مقدمة نشرتها لكتاب «الإبانة»، =

اللمع في الرد على أهل الرئع والبدع

أخرى، أو إصداراً جديدة لكتاب «الحث على البحث»، كما يظهر جلياً لمن يقوم بالمقارنة الدقيقة بينهما. . كما أن مؤلفاته الأخرى - ومنها النص الذي بين أيدينا : كتاب «اللمع»، وهو ثابت النسبة بلا ريب - كما سنبين في موضع آخر^(١)، مما يثبت أن محاولة كل من لمعتزلة والظاهرية، وغلاة الحنابلة، ومن وافقهم من بعض المستشرقين، والباحثين العرب المعاصرين^(٢)، كمؤسسي هذه النظرية وهو المستشرق المعروف باتجاهاته الخاصة «جولد تسيهر»، لا ختزال الشيخ في «الإبانة» دون سائر كتبه، لا جدوى منها في هذا الصدد؛ لأنه في العديد من مؤلفاته، لا يقرر استحسان «الكلام العقلي»، في أبواب العقيدة فحسب، بل يمارسه فعلاً، ويؤلف فيه وفي أساليب الجدل، وطرق النظر على هذا الأساس، المميز في «الاستحسان»، وهو المناظر المُحترَف، ولكنه الآن يناظر دفاعاً عن موقفه السنِّي الجديد.

والأمرُ الآخرُ: أنه قد استقر في وعيه - أيضاً - وجوبُ الرصد والتصدي، لما ظهر في الحياة العقلية الإسلامية، من نزعات مادية،

= ويتطابق أيضاً مع ما يرد في أبواب النظر، والمعارف، والجدل من كتب «اللمع» المقطوع بصحة نسبته إليه. انظر: أسامة شفيع: المرجع في تاريخ علم الكلام (مرجع سابق) ص ٤١٦/١.

(١) انظر الفقرة الخاصة بالحديث عن نسبة اللمع لأبي الحسن في هذه المقدمة.

(٢) انظر مثلاً: حماد بن محمد الأنصاري: (ت. ١٤١٨هـ) في رسالته

«بو الحسن الأشعري» ص ٩ - ١٦.

المذهبية، التي لا تُساندها أدلة علمية.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

10. 11. 1918

... ..

[illegible]

... در حقیقت در نزدیکی سلسله کوه های سرخس

١٠٠٠. تسبیح - سجده - عنبری : من رد در حروف

مجلسه اول در روز شنبه ۱۳۰۲

١ - حيدر - صاحب - شجره - سلسله من حجر نيز

سب نی شده آفریده. فقد رحم عیب ندیده است

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات

... ..

[illegible]

۱۹۱۹

[illegible]

..... فرس مي زبد الفيرواني (۳۸۶ هـ) مي

نسخه . بی حنظلهما فقهه إمام در الهجرة - رضى الله عنه

..... شريف القريسي "جسماريه" على حو عب ريف

۱۰۰ - بحالین عرب لہ (۳) - کتابیں فوراً. محدود شدہ

۳۲ -

في رايه، او لفرق ومدارس
بعينها، ينتقد بعض آرائها.

من شجاعة وإنصاف.

من شجاعة وإنصاف.

... ..

۱۰۰

... ..
... ..

بن عساكر^(١)، في «خلاف الناس في الأسماء والأحكام»
ونحوه والعدم وهو يُعبر عن موافقه الحاشية، من نقد
ونظيره، والمحكم والمنشأ، ويشرح مصطلحات كلامية أخرى
كان يعبر عنها «بالأسماء والأحكام» كالإسلام والإيمان،
ومرتكب الكبيرة، ونحوها؛ فهو بين الكلام وأصول الفقه، وهو في
بين أقواله أصلاً، وإن احتوى - أيضاً - مقارنتها بأقوال المخالفين
في هذه الأمور، كما هو الشأن عادة، فيمكن لهذا عدّه من هذه
المجموعة الأولى المعبرة عن آراء الشيخ الكلامية، وموافقته،
أصلاً، وإن احتوت الرد على المخالفين على وجه الإجمال.

- ومنها أيضاً كتاب: «النوادر في دقيق الكلام»، وقد ذُيِّلَ بكتاب
آخر سمّاه «النوادر في فنون من لطائف الكلام»، ويتضح من أسمائهم
أنها تنتمي إلى هذه المجموعة الأولى، فمعنا الآن أحد عشر كتاباً،
من المجموعة الأولى.

- وقد يعد في مؤلفاته الكلامية، التي يعبر فيها عن نفسه: كتابه
في «المعارف» كما أسماه، وهو متعلق بالجانب المنهجي، الذي
يذكر ضمن باب «الأمور العامة» من كتب علم الكلام^(٢).
- وكتاب «الفنون» في أبواب من الكلام، ويبدو أنه غير كتبه

(١) انظر ابن عساكر: تبين كذب المفتري، ص ١٣٠ وم بعده، ونظر أيضاً
السبكي: طبقات، ٣٦١/٢.

(٢) انظر الإيجي: المواقف ١/١٢٠.

اللمع في الرد على أهل الزنوع والبدع

نمور في الرد على المنحدين^(١)، وكلاهما - على أي حال - يأتي ضمن
جزء المجموعة الأولى، وبهم تصبغ هذه المجموعة أربعة عشر كتاباً.
وكتب آخر، لا يعرف إلا عنوانه: «الجوهر في الرد على أهل
نزيغ ونمكر». وغلب الظن أنه من هذه المجموعة، وبه يبلغ
عدد خمسة عشر كتاباً.

وكتب «لاحتجاج» - وقد يُسمى أيضاً كتاب الاستشهاد -
وعنوانه يشي بأنه في المنهج الكلامي، والمراد به الاحتجاج
والاستدلال العقلي؛ فهو يناقش قول المعتزلة - أساساً - بقياس
«غائب على الشاهد»، ويلزمهم بعدم الموضوعية في تطبيقه، ولو
أجروه على وجهه لاعترفوا بكل الصفات الإنهية، ويذكر تفاصيل
يُض أنهما لتلاميذه؛ فهو يقسمه الأقسام الأربعة أو الأشكال الأربعة:
القياس بجامع الحد والحقيقة، وجامع العلة، وجامع الدليل،
وجامع الشرط^(١).

- ومنها كتاب «البحث على البحث» وهو في المنهج الكلامي
والنظر العقلي، وهو يطابق «استحسان الخوض في علم الكلام»،
الذي شكك فيه بعض الباحثين، قديماً وحديثاً، في مصر وخارجها،
وهو في رأي تشكيك في غير محله؛ لأنه ليس قائماً على الآليات
المنهجية العلمية، بل على الميول والاتجاهات المذهبية، التي

(١) انظر كتابنا: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ط. كراتشي، الطبعة الثانية،
ص ٤٠ وما بعدها.

تهدف إلى رسم صورة حرفية ظاهرية للشيخ أبي الحسن. لا سهو مع ما خلفه الرجل من تراث فكري^(١).

- ومنها أيضًا: رسالته إلى أهل الثغر، وهي تؤكد موقفه المنهجي من عدم بطلان المدلول لبطلان دليله، كما ذهب إليه الباقلاني وغيره، فيما بعد، ويشني ابن تيمية على الأشعري^(٢)، مشيرًا إلى موقف متأخري الأشاعرة المخالفين لإمامهم في رأيه، والشيخ يؤكد فيها وجوب النظر العقلي على كل مكلف.

- ومنها كتابه في «العجز البشري»: يقرر فيه أن العجز عن شيء ليس بالضرورة عجزًا عن ضده، وأن العجز لا يكون إلا من الوجود^(٣). فهذه عشرون كتابًا تمامًا. والحمد لله رب العالمين.

٢- أما النوع الثاني من مؤلفاته: وهي كتب المقالات، أو «تاريخ الأفكار»، والمذاهب الكلامية والفلسفية، سواء ما كان منها داخل الملة الإسلامية أو خارجها، فتلك طائفة كبيرة من كتبه، تشمل ما عُرف حديثًا «بتاريخ الأديان» أو «مقارنة الأديان»، وهو ما

(١) انظر كتابنا: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ٣٣ وما بعدها، وراجع مر أنفا في مقدمتنا هذه بخصوص هذا الموضوع، وانظر غرابة: اللمع، المقدمة، ص ٨، ٩.

(٢) انظر ابن تيمية: النبوات، المطبعة السلفية، مصر، ص ٤٤.

(٣) انظر ابن فورك: مجرد مقالات أبي الحسن، ص ٨٥. وانظر ابن عساكر:

تبيين كذب المفتري، ص ١٣٣.

عُرف لدينا، منذ ابن حزم (٤٥٦هـ)، والشهرستاني (٥٤١هـ)،
والرأزي (٦٠٦هـ)، بعلم «الملل والنحل»، وقد أرسى له السبع
مُهَجًا موضوعيًا أشرنا إليه فيما سبق^(١)، في مقدمة كتاب المقالات
الإسلاميين.

وكتاب المقالات ليس هو آخر مؤلفاته، بل ربما كان أول - ومن
أوائل - مؤلفاته بعد التحول عن الاعتزال، وقد اشترط فيه ألا يُنسب
إلى أي رجل أو فريق أقوال الآخرين عنه، بل ما يعبر به هو عن نفسه
ورأيه: والكتاب - بوجه عام - دُرّة من دُرر التراث الكلامي والفكري
والإنساني، في ماضينا الزاهر، الذي لم ينل حَقُّه من الدرس
والتحليل.

- ومنها كتاب في اختصار الكتاب السابق، بعنوان: «جُمَلُ
المقالات»، وقد أخطأ «سيزجين»، على خبرته الواسعة؛ إذ اعتبر
«المجرد» تلخيصًا لكتاب «مقالات الإسلاميين»^(٢)، وإنما تلخيصه
في هذه «الجُمَل»، التي لم نعثر عليها بعد^(٣).

وهو لا يمنع، في باب «المقالات والمذاهب» أن يُحكم
بمذهب على مذهب آخر بعد مقارنة أدلتهما، ولذا ردّ - رحمه الله -

(١) راجع ما هو في ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) انظر محمد السليمانى. الحدود في الأصول، بتحقيقه، ط دار الغرب.
ص ٢٢.

(٣) انظر ابن عساکر: تبیین کذب المفتری، ص ١٣١.

عني نعتي «المعتزلي» نعتاً له في المقالات، العلماء الدهريين،
ونصه: «لأشعري كتب اسمه: «الدافع للمعتزلي»».

وله كتاب في «مقالة الدهريين وردّها»، قال هو عنه: «...»

«...» لجميع اعتراضات الدهريين والملحدّين»^(٢١)، فثبت

كتب أربعة في هذا النوع الثاني - أعني كتب المقالات. والله أعلم

٣- وأما النوع الثالث: وهو ما يحتوي كتب النقض وإبطال

قُرُونٍ مُّخَالَفِينَ - أفراداً أو جماعات - لأهل السنة والجماعة،

فيشمل أكثر مؤلفات الإمام - رحمه الله - سواء قبل العام العشرين

من قرن رابع، أو في سني حياته الأربع الأخيرة - كما يروي ابن

عسكّر عن ابن فورّك، وهذا النوع الثالث ينقسم بدوره أقساماً ثلاثة

أيضاً: أولها نقض آراء بعض الأفراد من معاصريه أو أسلافه من

فُرَادِ الْعُلَمَاءِ الْمُخَالَفِينَ. والقسم الثاني: مُوجَّهٌ لنقضِ مذاهب

وَقَوَائِي لِفِرْقٍ أَوْ تِبَرَاتٍ مُّخَالَفَةٍ. والقسم الأخير - وهو ضَرِيفٌ نادر

في تاريخ الفكري هو ما يردُّ به الأشعري على نفسه؛ أي على

«لأشعري المعتزلي»، فقد كان لسان القوم في المحافل، وقسمهم

أيضاً في التأليف.

(١) انظر ابن عسكّر. تبين كتاب لمصري. ص ١٣١.

(٢) السابق، ص ١٣٣.

أ - فمن القسم الأول : كتاب في نقض كتاب «الأصول» للجبني
الأب ، استاذہ السابق ، كشف فيه عن تمويهه في سائر أبواب الفكر
الكلامي ، وخصوصًا الصفات الإلهية .

وكتاب في نقض كتاب البلخي (قيل : ٣٢٧ هـ) في تأويل
«الأدلة» ، وفيه مناقشة منهجية للاستدلال الكلامي . ونقض آراء
البلخي في هذا الصدد .

- وكتاب ثالث : في نقض كتاب ابن الراوندي في «الصفات»
والقرآن» ، وهو الملحد المعروف ، الذي كان معتزليًا ، وخرج على
الاعتزال .

- وكتاب في نقض كتاب للخالدي المعتزلي ، في «الصفات
والقرآن» أيضًا .

- وكتاب في نقض كتاب للخالدي أيضًا «في الإرادة» ، وأنه
سبحانه شاء ما كان ، وما لم يكن لم يشأ كونه ولا عدم كونه ، وإنما
هو مستمرُّ العدم .

- وكتاب آخر في نقض كتاب ثالث للخالدي ، سلفت الإشارة
إليه في المقالات بعنوان «المهذب» ، فألف هو «الدافع للمهذب» في
المقالات والآراء .

- وكتاب آخر ، ينقض فيه كتابًا رابعًا نفى فيه الخالدي رؤية الله
تعالى بالأبصار ، في الدنيا والآخرة .

...
...
... بل واثبتوا بأنهم هم المذنبون ...
... استغفلا عن قدره الإلهية

ونصر على الإسكافي (٢٤٠هـ) كتابه المعروف «بالضيف»
ويبدو - من عنوانه - أنه في «دقيق الكلام».

ونقص أيضا على عباد بن سليمان المعتزلي (كان معاصرا لابن
كلام) كتابه بعنوان: دقائق الكلام، ككتاب الإسكافي.

وكتب نقض فيه بعض أقوال داود بن علي الأصبهاني
(٢٧٠هـ)، مؤسس المذهب الظاهري - يبدو أنه في أصول الفقه.

وكتب نقض فيه أقوال الجبائي الأب في «الرؤية» وشرائطه.
بنفي إمكان رؤية الله تعالى.

وكتب نقض فيه على الإسكافي المعتزلي (٢٤٠هـ)، كتابه
سماه «المضاهاة»، فيمن الأحق بوصف «القدرة»؛ فهم يرمون
«السنّة» بهذا الوصف؛ ليتخلصوا من الأحاديث الواردة في هذا
لعدد. وقد رد الشيخ ذلك في كتاب اللمع أيضا^(١).

وكتب نقض فيه على أبي الهذيل العلاف (٢٣٥هـ) أقواله في
«الرؤية»، وذلك بكتابه الشهير: «العمد في الرؤية»، الذي أورد فيه

(١) انظر نشرتنا هذه، ص ٢١٠ وما بعدها.

اللمع في الرد على أهل الزنوع والسوء

قائمة كيه إلى العام العشرين بعد الثلاث منه من الهجرة كما أسلف
مراراً .

وكتاب آخر نقض فيه على أبي الهذيل أيضاً كتابه في «معمودات
الله ومقدوراته» .

- وكتاب آخر نقض فيه ، على حارث الوراق ، كتاباً له رد فيه على
ابن الراوندي ، وتضمن مسائل في «الصفات الإلهية» تخالف الحق .
- وكتاب آخر نقض فيه كتاب «التاج» لابن الراوندي الملحد .
- وكتاب آخر نقض فيه على أبي الهذيل كتاباً في «الحركة» .
- وكتاب «في جوابِ سؤالاتِ أوردها أبو هاشم الجبائي الابن
(٣٢١ هـ) استملاها ابن أبي صالح الطبري .

- وكتاب نقض فيه مقالة ابن الراوندي في إبطال كون «التواتر»
ضيقاً إلى العلم . فهذه عشرون كاملة في هذا القسم وحده .

ب- وأما القسم الثاني : فهو النقوض والردود ، على الطوائف
والفرق جملة ، لا أفراداً ، وهي عديدة أيضاً ، لهذا الرجل العجيب
الشان ، الذي نذر حياته للعلم والبحث والدعوة ، وتشمل :

كتاب «الفصول» في الرد على الملحدين والخارجين على الملة .
وكتاباً في «خلق الأعمال» ، ينقض فيه اعتلالات المعتزلة
والقدرية في هذه المسألة .

وكتاباً في خلق «الاستطاعة» كسابقه ، نقض فيه مقالة المعتزلة ،
في استبداد الإنسان بأفعاله ، مستقلاً عن القدرة الإلهية .

كتاب «حوار رؤية الله تعالى بالأبصار»، مختصر فيه من
عذلات المعتزلة ضد رؤية الله تعالى في الآخرة.

وكتب «الرد على المجسمة»، وكتاب آخر في معنى «الحسم»
بيّن فيه عجز المعتزلة عن الرد على المجسمة.

- وكتاب نقض فيه كتاب «المختصر في التوحيد والعدل»
لمعتزلة، تكلم فيه على «الرؤية» وسائر الصفات، وأبواب القدر،
قل عنه: «سألناهم فيه عن مسائل كثيرة - أي المعتزلة - ضاقوا
بأجواب عنها ذرعاً...»^(١).

- وكتابه الذي أسماه: «المسائل المثورة البصرية»، في مسائل
أثيرت بينه وبين معتزلة البصرة، ومثله كتاب «المسائل المثورة
البغدادية» في مسائل أثيرت مع البغداديين منهم، الذين يزعم بعض
المستشرقين أنه كان يخافهم ويُجامِلُهم، وأنه غيّر بعض أقواله
ليوافقهم، وهذا الكتاب مع الروايات المباشرة لابن خفيف - في
كتاب «سيرة الشيخ الكبير» - عن مواجهاته المحتدمة مع هؤلاء
البغداديين، يردّ هذه الدعوى الاستشراقية، القائمة على التخمين
فحسب.

- وكتاب «الفنون» في الرد على بعض المحدثين، ويبدو أنه غير
«الفنون في علم الكلام»، السابق ذكره.

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفتري، ١٣٢.

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

وكتاب: «المسائل على أهل التشية»، «فيه الكلام على المصنوع»
ومن ثلث فقد ثنى وعدد. قال عنه ابن فورك: إنه يحتج عليهم فيه من
الكتب التي يعتدون بها^(١). وآخر مثله في «بيان مذهب النصارى».
وله عدة كتب في مناقشة أقوال الفلاسفة، منها: «نقض كتاب
الآثار العلوية» لأرسطو، وهذا الكتاب وأشباهه، يردُّ مقالة شيخنا
الدكتور غرابية، في عدم إمام الشيخ بالمقالات الفلسفية^(٢)، وأن
تلاميذه هم الذين تولوا الرد على المشائين وغيرهم من الفلاسفة.
- وكتاب في مناقشة «مقالات الفلاسفة»، بوجه عام.

- وكتاب في «الرد على الفلاسفة»، قال عنه الأشعريُّ إنه يشتمل
على ثلاث مقالات: «ذكرنا فيها نقض علل ابن قيس الدهريّ -
وأحسبه يقصد الفيلسوف أيرقلس- وتكلمنا فيه على القائلين
باليهول والبطائع، ونقضنا فيه علل أرسطوطاليس في «السماء
والعالم»، وبينّا ما عليهم في قولهم بإضافة الأحداث إلى النجوم،
وتعليق أحكام السعادة والشقاوة بها»، وهو نقد مبكر لنظرية
«القبض»^(٣) التي أدخلها الفارابي في الفكر الفلسفي الإسلامي.

(١) السابق.

(٢) انظر غرابية: اللمع، هامش ص ٢٤.

(٣) انظر: حسن الشافعي: التيار المشائي، ط البصائر، ٢٠١٤م، بالقاهرة،
ص ٣٣.

ومنه ... في ... على أهل البيت ...
 لأحكام المعاد والحدس الباطني، وقد كانت من ...

وهذه المؤلفات الأربعة الأخيرة تُردُّ على تساؤل شيخنا
 غرابة: عن مدى معرفة الشيخ بالمقولات الفلسفية، واستبعاده هو
 ذلك، وأن أتباعه المتأخرين هم الذين ناقشوا ما أثاره الفلاسفة، من
 مستنئين وغيرهم، حول قدم العالم، وسائر المسائل الثلاث التي
 نحمد عيهم لأشاعرة - وخصوصًا الغزالي - في العلم الإلهي،
 وقدم نعمة، وانمعاد. وقد كان «محمد إقبال» (١٩٣٨ م) أقرب إلى
 نصيحة إذ قال: «إن جهود الأشاعرة وأقوالهم تشبه أن تكون ثورة -
 من حجب تفكير الإسلامي - على الآراء الإغريقية بوجه عام، وفي
 تفسير العالم والطبيعة بوجه خاص»^(١).

ج- أما القسم الثالث والأخير: من الكتب النقدية «الذاتية»،
 وهو ردوده - رحمه الله - على نفسه؛ خشية أن تلصق به آراؤه
 وبما قبله سابقه، والذاتية عنه، في أيام الاعتزال، فمنها:

- كتاب «الجوابات في الصفات، عن مسائل أهل الزيغ
 ونشأت»، يقول عنه: «نقضنا فيه كتابًا، كنّا ألفناه قديمًا فيها، على
 تصحيح مذهب المعتزلة، لم يؤلف لهم مثله، ثم أبان الله - سبحانه -

(١) محمد إقبال: تجديد الفكر الإسلامي، ترجمة عباس محمود، ط القاهرة
 الأولى، ص ٣٠. وانظر ما سيأتي في ص ١٤٢، ١٦٣.

لَنَا الْحَقُّ، فَرجعنا عنه، فنَقَضْنَاهُ وأَوْضَحْنَا بطلَانَهُ»^(١) رحمه الله

ومنها كتابه «في باب شيء»، وأن الأشياء هي أشياء ورد
عدمته، قال عنه هو أيضًا: «رجعنا عنه، ونقضناه، فمن وقع بيه
فلا يعول عليه...»^(٢). فهذه خمسة عشر كتابا في الرد والمناقضة.

بقي الآن ضربان من أضرب التأليف لدى هذا القلم السيال، هما:

٤- النوع الرابع من المؤلفات، المتمثل في: «رسائله الجوابية»

على أسئلة علماء الأمصار، والبلاد الإسلامية في المشرق
والمغرب. حول مسائل العقيدة، وهي تُماثلُ الجوابات الشفوية.
في مجالس الجدل بالبصرة وبغداد، ومثلُهما أيضًا «إملاءاته
ومجالسه» مع أصحابه وتلاميذه، في هاتين المدينتين العامرتين،
وهو نشاط لا يمكن إحصاؤه، لفت أنظار العلماء فرحلوا إليه،
وجلسوا بين يديه، أو استمعوا لمناقشاته وحواراته الجدلية، التي لم
تسجل للأسف الشديد؛ بل إن الجوابات والردود المكتوبة
والمجالس المملة كانت أخرى - لتدوينها بالكتابة - بالبقاء
والنقل. ولكننا حتى الآن لم نعثر على أي منهما، وإن وردت
إشارات إلى نحو ذلك، في بعض مؤلفاته، حيث يقول: وقلنا،
والزمنانهم. وسألناهم، ونحوها. وإذا كانت الكتب الكبيرة،
والمجلدات العديدة قد اختفت أو أبيدت، فلا عجب في اختفاء

(١) ابن عساكر: تبين كذب المعتري، ص ٣١.

(٢) السابق، ص ١٣٣.

الرسائل والأماشي، والمحاضرات والمحاضرات، ولا حرج ولا حرج،
 لأنه . . . نكس ظهور بعض المخطوطات أحداً له، ولا مبدء على
 رتبته . . . بحداد أمننا، ويقوي عزماً على مه أصالة البحث، لنحاشي
 عن هذه الكنوز الفكرية المفقودة.

وضمن هذا القسم المتعلق بجواباته نما ورد إليه من كثر
 لأمصار للإسلامية: نجد مصر وغيرها، بعنوان "جواب المصريين
 في مسائل من الكلام" . . . وكتاب الطبرانيين، والخرواسانيين،
 ولأرجانيين، وأستبراطيين، والعُمانيين، والجرجانيين، والدمشقيين،
 والنوسطيين، والرافهرمزيين، وغيرهم^(١). فهذه عشرة أمصار، جاءت
 منها أسئلة، وأرسل إليهم إجاباتها، من مختلف الأمصار الإسلامية
 في الشرق والغرب.

وإن المرء ليعجب كيف تسنى لرجل نشأ يتيماً، وعاش فقيراً
 وحيداً زاهداً، ينفق، من ريع وقف لأحد آبائه ما قيمته سبعة عشر
 درهماً في كل عام، وقد وفد عليه ابن خفيف في البصرة، وصحبه
 مرة إلى بيته، بحي منها، ولكنه لم يذكر لنا شيئاً عن أهل أو ولد -
 أقول: كيف تسنى لأبي الحسن في ظل هذه الظروف أن يُصنّف هذه
 التصانيف، في علوم شتى ومجالات متنوعة. وكيف ذاع صيته حتى
 بلغ إلى الأقطار الإسلامية كافة، حتى جاءت الرسائل تحمل المسائل

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى، ص ١٣٠ وما بعدها.

سمع في شدة على أهل ربيع

الشخصية، والإخلاص التام.

... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...
... من أجل إعطائه روحه التي ...

5- وعنى كراً فقد ترك لنا الرجل - في نطاق "نوع الخمس"
والأخير من الحقول المعرفية التي شملها تراثه الفكري - وهو
ثاني في العلوم الإسلامية الشرعية، كتباً في "أصول الفقه"
وهو علم مرتبط بعلم الكلام ارتباطاً وثيقاً، وبخاصة في كلام
... وفي علم التفسير، ومسائل تتصل بعلوم الحديث
... وحكم التواتر، ونحوها:

أ فني علم أصول الفقه، ألف:

... لأجله في الأحكام.

... في القياس.

- وكتاباً في خبر الواحد، وإثبات القياس.
- ويتصل بذلك أيضاً كتابه في «آداب الجدل».
- وكتاباً في «أفعال النبي صلى الله عليه وسلم».
- وكتاباً في «الخصوص والعموم»، تعرّض عنوانه للتحريف.
- وكتاباً في «الأخبار وتخصيصها»، ويتصل بذلك دفاعه عن «تواتر» وإفادته العلم، ضدّ ابن الراوندي.
- وكتاباً في «علة تحريم الخمر، وما دار بينه وبين أبي الفرج المالكي» في هذا الشأن. فهذه تسعة كتب في مسائل من «أصول الفقه».
- ب- وفيما يتعلق بعلوم السنة: فقد أشرنا - آنفاً - إلى كتابه في «خبر الواحد وتصحيح القياس عليه»، وكتاباه في «إثبات صحة التواتر»، والرد على ابن الراوندي، وغيره في هذا الشأن، وحفظت عنه بعض الأحاديث - بأسانيدها - التي كان قد تحمّلها صبيّاً مميّزاً، في حجر شيخ المحدثين بالبصرة زكريّا بن يحيى الساجي - رحمهما الله - وقد رواها بسندها المتصل ارتجالاً في جواب لسائل - كان متحدثاً - عن حكم تلاوة الفاتحة في ركعات الصلاة^(١). فهذان كتابان في علوم السنة النبوية.

ج - وله في علم التفسير:

- كتابه الماتع «المُختَرَنُ» الذي رأى ابن تيمية جزءاً منه، ويبلغ خمسمئة جزء (أو ملزمة بلغتنا الآن)، ونقل عنه ابنُ فُورك في

(١) انظر السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ٣/٣٥٥.

اللمع في الرد على أهل الربع والربع

مدرسه^(١)، بل يقول عنه ابن العربي الفقيه المالكي: «هذه من
أحسن ما سمعته»، ويذكر أنه اطلع في مكتبة المدرسة النظامية بمصر
على كتاب مأخوذ عنه^(٢) صار مرجع الناس في التفسير. ومن يتبع
شرحه دلائل القرآنية الواردة في «اللمع» سيجد آثاراً من
«المختزن»، ولكن نقول ابن تيمية المستفيضة في «الدرء» وغيره
تعدُّ أكثر المصادر ثراءً، لمن أراد الحصول على بعض نصوص
«المختزن»، كعادة الرجل في النقل المستفيض لأقوال مخالفيه
وسيكون العثور على هذا التفسير كشفًا تاريخيًا، وفتحًا علميًا - بدون
شك - العلي الكبير. وكتابه في اختصار «المختزن».

- وكتابه في «متشابه القرآن»، وقد كان لجميع تلاميذه - اقتداء
به - عناية بعلمي أصول الفقه والتفسير: مدارس وتأليفًا.

وننتقل الآن من تصنيف المؤلفات الأشعرية، بقدر الإمكان، إلى
ما هو نَصَقَ بمهمة «التحقيق» لنص كتاب «اللمع» الذي قدمنا له،
بما مرَّ من صفحات هذه المقدمة، والحمد لله.

(١) هذا الكتاب في الحدود في الأصول (مرجع سابق)، ص: ٢٧.

(٢) ابن العربي، المعاصم (مرجع سابق)، ص: ٧٢.

جـ مكانة اللمع من مؤلفات الشيخ :

من يدع هذا انفس العزير وأصداءه في هذه الكلمة الإسلامية
حيث نلاحظ بوضوح المكانة الخاصة، والموضع المهم للكتاب
اللمع. بين هذه المؤلفات جميعاً. واللمع جمع "لمعة"، وهي
لمعة وإبراق، وكل لون يخالف لونا آخر. وقد استعملت الكلمة
مبكراً في عنونات كثير من الكتب مطولة وموجزة: في التصوف،
والتحقيق، وأصول الفقه، وغيرها، ويعد الأشعري من أوائل من
استعملها في "علم الكلام".

هذا، والأدلة على المكانة الخاصة لهذا الكتاب - على صغر
حجمه نسبياً - كثيرة، منها:

١- أن المؤلف يشرحه بنفسه في البصرة، والناس يرحلون
ليستمعوه من فيه مباشرة، كما كان من تلميذه ابن خفيف، الذي
يصف لنا كيف قدّر له لقاء الشيخ في البصرة وسماعه الشرح منه، وما
تيسر له من حضور بعض مجالس النظر والجدل مع المخالفين،
وخاصة المعتزلة، بأسلوب رائع، وكما نقلت الأستاذة «شيمل» في
ملاحق كتاب «سيرة الشيخ الكبير»، التي نشرتها في «إستانبول» أثناء
بقامتها بهذه المدينة، للتدريس ببعض جامعاتها، ورده العثم
لعمري الدكتور شتا إلى اللغة العربية، لغة أصله المفقود الآن،
نحو كتبه أبو الحسن الديلمي، في القرن الرابع الهجري^(١) بالعربية.

(١) سيرة الشيخ الكبير، (ترجمة)، القاهرة، المقدمة، ومقدمت
شيمل لأصله «سيرت الشيخ الكبير».

وانظر أيضاً: مقدمت لكتاب «عطف الألف» للديلمي نفسه، ط. أولى، =

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى

1. *Chrysomelidae* (Coleoptera)

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ رِجَالَ الْمَدِينَةِ فِي ذُنُوبِهِمْ كَثِيرَةٌ

والله اعلم بالصواب (١) وهو القاضي في دولة بني تميم

میرزا الاعظمیہ عبد المجید بن احمد (۱۵۸۵ھ) صاحب نسخ

إني أريد أن أكون واحدًا معك ، فاقض لي ، يا رب ، الأثر الذي يدعوني إليه .

حمد لله - فاضلي نقضه ببغداد أب بكر البقلائي - فيم بعد -

مکتب انصاف انصاف! رد علی نقی حجتی کتاب انصاف

٢- كذا يسحر بن تيمية في الدرء تعرض الغش والنقل وغيره من

... وكتبه مشهوره مسرى

شروح كثيرة، والتداعي اليك شاحه، ونقض كتاب عبد الله

والأول: ويشتق الرجل الناقض للأشاعرة، بعد ذلك، نصه ض

خطوة من هذا الشرح، تتضمن اعتداد القاضي - كشيخه من قبله -

عَنْ عَلِيٍّ: إِذْ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ:

الصدق لهذا ابو حنيفة. المستقرين بالسمع. بين دلائل العقول

المجلد الثاني، العدد ٧، ٢٠٠٧، ص ٤ ومعه

٨٠٣

... في ادرء
... كتاب المقتصر المنقذ

... الذي انتقد فيه النسخ، وسماه انقراض
... رحمه الله

في نسخة "م" من المخطوطات، وهو من المخطوطات التي
 في نسخة "م" من المخطوطات، وهو من المخطوطات التي

٤ - وقد كان من حسن الحظ أن يواصل الكتاب تأثيره، فوُفِّق
 لسرحين ممشود الآن، وإن كان "شرح القاضي" محصراً في كتاب
 من إمام الجويني رحمه الله؛ كما سنبين فيما يلي.

٥ - لقد كان من حسن الحظ أن يواصل الكتاب تأثيره، فوُفِّق
 مدة تحرير الجويني (٤٧٨هـ) - أبرز رجال الحيل ثالث من
 لا تدره، وشيخ النظامية ببغداد، وأستاذ الإمام الغزالي (٥٠٥هـ)
 والراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) - كتاباً أسماه: «الشامل في أصول
 الدين»، في شرح الشرح الذي كتبه القاضي الباقلاني، وهو شبه
 حاشية أو تلخيص على المتن الأصلي للقاضي الباقلاني، فحفظ
 له - رحمه الله - شرح القاضي لكتاب «اللمع». المفقود الآن،
 ف«شامل» - في حقيقته - كما قال «كلوبفر» محقق النشرة الإيرانية من
 «شامل»، هو تحرير - كما ذكر على طرة الكتاب - «شرح للمع»
 للقاضي أبي بكر الباقلاني، وهذا ما صرح به مصنف «شامل»
 نفسه، في خطبة كتابه: «قد استدعى طائفة، يتعين سماعهم، تحرير
 كتاب، ينعالي عن المختصرات، وينحط عن المبسوطات...
 معادف الاختيار والإيثار» شرح اللمع للقاضي الجليل أبي بكر
 رضي الله عنه...».

٦- ثم يأتي الشعر في آخره بعد نحو قرنين ونصف القرن، وهو ابن تيمية، وهو ابن الأمير (٧٣٦هـ)، فبؤا في الكامل في الحديث لابن تيمية، وفي عصره، قائلاً: «وكنيت في عصره» المعروف بالدارسي «الكلام» في عصره، قائلاً: «وكنيت في عصره» المسمى «الشامل في أصول الدين» وكتب على الكتاب. المسمى «الشامل في أصول الدين» فوجدته كثير الفوائد، يجمع فيه معظم القواعد، غير أنه صلب العبارة.. فاختصر الكلام المذكور في هذه العجالة^(١). وهذه نسخة. التي هي مختصر المختصر، تقع في عدة مجلدات. نشر منها اثنان، بالقاهرة، منذ عقد من الزمان.

و عجيب أن يقول «محقق» النشرة القاهرية «للكامل» عن كتاب «النسب» أو يغلب على الظن أنه (يقصد إمام الحرمين) شرح فيه كتاب «لمع الأدلة». ولمع الأدلة هو كتاب آخر للجويني - نشر في مدينة تحقيق د. فوقية حسين محمود، رحمه الله^(٢). فنظري في نسخة محفوظة لمستى بالتحقيق - نسأل الله المغفرة.

والحقيقة الصريحة أنه شرح أو تحرير وتلخيص لكتاب الباقلائي «شرح اللمع» كما يصرح الجويني نفسه في خطبة كتابه المشار إليه. كما يصرح في كتابه «الكامل» أيضاً في مفتاح كتابه، وكذلك حفي عن المحقق - رحمه الله.

(١) انظر ابن الأمير: الكامل في الدين، ص ٤١. (٢) السابق، ص ٤١.

٧ شمول الكتاب على صغر حجمه التَّسْبِي لغير عدد مذهب
 لأشعري وأساسياته؛ حتى ليقول عنه بحق شيخنا الدكتور حمودة
 عربية رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتاب «اللمع»: «فلا أشعري
 في هذا الكتاب يبدو أعمق تفكيراً، وأسلم منهجاً، وأشدَّ عناية
 بالأدلة العقلية، إلى درجة التعقيد أحياناً... لا يذكر الإمام أحمد -
 رضي الله عنه- ولا يشيد بمنهجه، بل هو -على العكس من ذلك-
 يُهاجم في قسوة أولئك الذين يضيقون بالنظر والاستدلال، وهم
 الحذبة، ويحاول جاهداً الاستدلال على صحة ذلك من القرآن
 الكريم والسنة المطهرة».

ثم يضيف بعد ذلك: «وإذن فالصورة العقلية التي رواها الثقات
 من العلماء عنه، هي صورة حقّة، قد كتبت بيد الأشعري نفسه...
 وأنَّ لخلاف بينه وبين أتباعه لم يمسَّ أية مسألة جوهرية في المذهب
 نفسه، وإنما هو خلاف في طريقة الاستدلال، أو في تفسير بعض
 لأصول، أو الزيادة في الشرح. وحسبُ «اللمع» ذلك ليكون جديرًا
 بما بذل فيه من جهد...»^(١).

ويُنتهي شيخنا من هذا العرض لخصائص «اللمع»، إلى ترجيحه
 لأسقية كتاب «الإبانة» على كتاب «اللمع»، مؤكداً مكانة الأخير،
 في التعبير النهائي عن الشيخ ومذهبه، قائلاً: «إن الصورة السلفية،
 التي يصورها «الإبانة»، قد صدرت أولاً، وإن الصورة العقلية التي

(١) انظر غرابة: اللمع، المقدمة، ص ٥ - ٦.

يصوره «اللمع» قد صدرت أخيراً، وإنها كانت تحديدًا لمذهب الأشعري في وضعه النهائي، الذي مات صاحبه وهو يعتنقه، ويعتقد صحته، ويدافع عنه...»^(١).

وما انتهى إليه شيخنا «غرابة»، عن مكانة «اللمع» من مؤنذات الشيخ، وعن مذهبه الوسطي، الذي ساد العالم الإسلامي بعده، هو رأي المعتدلين من المستشرقين في القديم، خلافاً لما روجه «جولد تسهر» في الغرب، وجورج مقدسي عندنا^(٢)، وهو الرأي الذي انتهى إليه البحث العلمي الآن في الغرب مرة ثانية، بعد التطورات التي ألمحنا إليها في فقرة الدراسات الأشعرية المعاصرة^(٣)، وما تحقق فيها من بيان لجهد «الشيخ» في تأليف مذهبه، وريادته الحقيقية له. ومما يؤكد شمول الكتب لكر القضايا الرئيسة، عند أهل السنة والجماعة، الفهرس الذي قدمه رحمه الله في مطلع كتاب «اللمع»، وإن سقطت بعض كلماته من النسخة الخطية الوحيدة التي بأيدينا، فهو يبدأ بباب عن الصانع وصفاته، والثاني عن القرآن، والثالث عن الإرادة، والرابع عن الرؤية، والخامس عن القدرة، والسادس عن الاستطاعة، والسابع عن التعديل والتجويز، والثامن عن الإيمان، والتسع عن الخاص والعام والوعد والوعيد، والأخير عن الإمامة^(٤).

(١) السابق، ص ٦.

(٢) انظر أسامة شفيق: المرجع، ص ١/٤١٦.

(٣) انظر فاشحة هذه المقدمة، ص ١٥ وما بعدها.

(٤) ويلاحظ أن الشيخ لم يوردنا للنبوة، لأنه فيما يبدو عتبر كلامه لتخصيصي.

٨ ارتباط «اللمع» باسم الشيخ الأشعري - رحمه الله - ولا يذكر
 النُّمْعُ إلا ويذكر الشيخ، ولا يذكر الشيخ إلا ويذكر... سواء في كتب
 أهل المذهب أو كتب غيرهم... وابن تيمية - وهو من أوسع
 المشتغلين بالكلام والمتكلمين اطلاعا، وكثيرهم حرص على النقل
 المستفيض - نجده في العديد من كتبه، إذا ذكر أب الحسن ذكر
 «اللمع»، ونقل عنه، وقد مرَّ آنفاً بعض نقوله عن «اللمع» في كتيبه:
 «النبوات»، و«درء التعارض بين العقل والنقل»، فهو ينقل عنه في هذا
 الكتاب الأخير. في الجزء الرابع منه، صفحات كملة: (٢٦٠/٤).
 (٢٦٣)، (٤/٣٩٩ - ٤٠٠). وفي الجزء الخامس من الكتاب نفسه
 نحواً من خمس عشرة صفحة، (٥/٨٣ - ٩٨)، وهذه النصوص
 المستفيضة المنقولة من «اللمع»، والتي نجد قريباً منها في كتاب ابن
 السبكي «طبقات الشافعية الكبرى» في مواضع عديدة. وبخاصة في
 الجزء الثالث منه (٣/٣٤٧-٣٦٩). قلت: هذه «النصوص
 الموازية»، فضلاً عن إفادتها أهمية الكتاب ومكانته الخاصة بين
 مؤلفات الشيخ، تؤكد نسبة الكتاب، في مراحل مختلفة من التاريخ
 الإسلامي، إلى مؤلفه - رحمه الله - كما أنها تفيد، باعتبارها نصوصاً
 موازية، في مهمة القراءة، وأغراض التوثيق والتحقيق لنص الباع
 الأهمية في كتاب «اللمع». والحمد لله رب العالمين

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

وفيما يتصل بهذه النقطة، والتي قبلها أيضًا، فإن من يقرون بـ
 «اللمع» وبين النص الرائع الجامع، الذي نشره المستعرب الكبير
 حيماريه: «مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري»، الأستاذ أبي بكر
 ابن فورك (٤٠٦هـ) - رحمه الله - وهو المستخلص - كما نص
 مؤلفه - من اثنين وثلاثين كتابًا للشيخ أبي الحسن، أكثريتها السحرة
 غير موجودة الآن، لا في المطبوع ولا في المخطوط، أقول: من
 يقارن بين «اللمع» و«المجرد» لا يجد فرقًا في الآراء، أو تعارضًا أو
 اختلافًا ذا بال، اللهم إلا ما كان من قبيل الإجمال والتفصيل، وقد
 ختم الأشعري كتابه - الذي ترجح أنه «اللمع الأوسط»، لا الكبير
 ولا الصغير؛ فهو دائمًا يذكره بعنوانه الكامل، دون وصف بالصغير
 أو الكبير، كما يفعل مع الآخرين. ختمه بقوله: «وقد قلنا في
 الأبواب التي تكلمنا عليها قولًا وجيزًا»^(١). وذلك بالقياس إلى
 مؤلفات أخرى أطول نفسًا، وأكثر استفادة.

هذا، وسنحاول - قدر الإمكان - المقارنة بين نصوص اللمع،
 وما جاء مرتبطًا بها، في غيره من مصنفات الشيخ؛ أو مؤلفات
 الآخرين؛ لتأكيد النتائج السالف الإشارة إليها، على مدى النص
 كله، بذن الله.

(١) انظر صفحة الحتام من كتاب اللمع.

نص اللّمع

أ- اسم الكتاب:

عرف من «مكنة اللّمع» في مؤلفات الشيخ أنه أشهر كتبه، و قد كان أهمها على الإطلاق، والنصوص الواردة عنه في المصادر لمبشرة، ومنها مؤلفات الشيخ نفسه - كقائمة كتاب «العمد في تروية» - توردته باسمه الكامل المشهور «اللّمع في الرد على أهل زيغ ولبدع»، وكذا في المراجع المعاصرة من تلاميذه كبن خفيف، وإن كانت ترد مختصرة فيقال: «اللّمع» فحسب، وعند نجيب الثاني من الباقلاني وابن فورك: «اللّمع في الرد على أهل زيغ ولبدع». وبعض المراجع المتأخرة نسبياً، كمؤلفات ابن تيمية، توردّه مختصراً؛ بحذف كلمة «الزيغ»: «اللّمع في الرد على أهل البدع»^(١)، واحتمال الاختصار - بعد نحو أربعة قرون - احتمال وارد تمام، وقد نشره معاصرون، ومنهم شيخنا الدكتور غرابية، على النحو الذي أثبتناه، وهكذا يرد في كتب «البيبلوجرافيا» القديمة والحديثة.

(١) راجع فيه فيما مرّ من هذه المقدمة، ص ٨٠

ب نسبه اللمع الى مؤلفه وإجازتي فيه :

لا بد من بيان أن اللمع في مسنده الحجاب إلى أبي الحسن ،
 لأن الأعراب النسب في منهج المحقق ، لما أثير هذا الموضوع
 من قبل فقهاء الشيخ رحمه الله ، وكذا أخبار تلامذته وخاصة ابن خفيف
 بن الحسن البهلي وتلاميذهم ، أمثال الباقلاني وابن فورك ؛ فإنهم
 سمعوا شرح الكتاب على شيوخهم من تلاميذ أبي الحسن ، ونقلوا لنا
 ذلك فيما سبق إيراداً من نصوصهم^(١) . وكذا النقول والنصوص
 لصورية - كما ذكرنا لدى ابن تيمية وغيره ، كشيوخ المعتزلة الذين
 أحسوا الكتاب ، ومنهم عبد الجبار بن أحمد صاحب «نقض
 نسع» . كل هؤلاء يثبتونه منسوبة إلى مؤلفه ، ولا نعرف باحثاً أو
 مشتعلًا لاحقاً سبق أن شكك في هذه النسبة الثابتة . والحمد لله .

لكننا استكمالا لمسألة النسبة ، نورد دليلاً آخر حاسماً ، وهو ثبت
 نعلمه المصري المستنير ، الأمير الكبير ، محمد بن محمد بن أحمد
 بن عبد القادر السنباوي الأزهرى المالكي الشافعي ، (وُلد في
 ١١٥٤هـ وتوفي : ١٢٣٢هـ) ، فقد قال رحمه الله - في كتابه
 المشهور «سد الأرب من علوم الإسناد والأدب» : «وأما الكلام
 في نسبه»^(٢) ، وذكر مروياته ، ومنها كتاب «اللمع في الرد على أهل
 الزيغ والبدع» سندُه المتصل إلى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

(١) راجع هذه النصوص فيما سبق

(٢) الألبان - سد الأرب من علوم الإسناد والأدب ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

اللمع في الرد على أهل الزبع والدع

وهو يحذر من أن القائم على "مركز أبي الحسن الأشعري للبحوث والدراسات" بتظون - في لمغرب، شقيق - يعتبر كتاب "الإبانة" هو المعبر عن فكر الإمام أبي الحسن، وأنه آخر مؤلفاته التي مات متمسكاً بها دعيّاً إليها، ويرى الأستاذ حميد في هذا التوجه حفظاً علمياً، وخطراً اجتماعياً، على عقائد المغاربة، ومبدئهم الثلاثي الجامع بين عقيدة الأشعري، وفقه مالك، و طريقة الجنيد السالك. وذلك أن كتاب الإبانة في رأيه غير ثابت النسبة إلى الحسن، ويثبت تشكك الكوثري وعبد الرحمن بدوي، والأستاذ السقاف، في صحة نسبة الكتاب إلى الإمام، أو بعض محتوياته، كما يرجع الكوثري، والمحقق المغربي نزيه حمادي^(١)، ويعتمد الأستاذ السقاف على "النقد الداخلي" في رفض هذه النسبة، من حيث إنكار الإبانة للنظر، الذي هو أساس عمل الإمام في "اللمع" وسائر أعماله الأخرى، والروح المتشددة التي تكفر بعض المسلمين، وهو الذي قال وهو وجود بأنفسه الأخيرة تتميزه السرخسي: "شهد عليّ نبي لا أكفر أحداً من أهل هذه القبلة، فكلهم يشير إلى معبود واحد، والأمر كله اختلاف في العبارات".

ونحن نوافقه على خضرة الاعتماد على "الإبانة" وحده، حتى لو صحت نسبته، وكذا نضن أن هذه الفكرة قد فقدت أنصارها بتدليل

(١) رجع حميد - محمد: فكر لأشعري شعري، ص ٨٢ ومعه

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع American University of Beirut

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

(١) المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

(٢) المنوع في الدليل على أهل الربع والربع

Charles Rieu Supplement to the Catalogue of The Arabic

Manuscripts in The British Museum 104-105

ح. الألف - ر. مسدود غير واضح - من الألف - ر. مسدود
 - ك. من ع. من غير متحررة. ونحوه. وهو من الألف - ر. مسدود
 - ر. مسدود. الألف - ر. مسدود. ك. من غير متحررة. وهو من الألف - ر. مسدود
 - ر. مسدود. في الوقت نفسه أن نشرته رحمه الله لا تحوّل برغم ذلك
 من الأخطاء، وأن العمل جدير بتحقيق جديد مُحَرَّر.

٢- أمّا عن عملي في معالجة النص، فتودّ أن نذكر أن بعد
 الحصول على صورة نسخة الخطبة النوحية (أ) صورة نوحية نسبية
 ونوحية نحتمة فيم يني) - قد توقّرت على قراءة صورة نسخة لأصيلة
 عدّة مرّات. ورمزنا لها بالأحرف (ص) ونعني: الأصل. ثم نسخناها
 حسب الإملاء الحديث، وأعدنا لقراءة مقارنين بنشرتين سابقتين:
 (م) أي: مكارشي، ورمزنا بالأحرف (خ) لنشرة الدكتور غرابية^(٢)، مع

(١) نظر الأستاذ محمد عزيز شمس. أترث لإمام الأشعري بين المنصوص
 والمنصوص ضمن أعمال مؤتمر الإمام أبي الحسن الأشعري، مدّة شهر
 نسبة والجماعة، القاهرة، ١- ٢٦٨. و: مقدّمة رئيس تحرير السيد محب
 الدين الخطيب - رحمه الله، محبته لأمره، ٢٥، ١١٩٠، جزء، عشر.
 شوال ١٣٧٣هـ / يونيو ١٩٥٤م.

(٢) د. محمد عبد الرحمن الخطيب مطبعة مصر دون سوء: فهي نسخة نتي طُبعت في
 حياته - رحمه الله - وراجعها بنفسه، وما أتى بعدها - سواء كانت نسخة نسبية
 الأزهرية للتراث، أو نسخة مكتبة الخانجي - فهو منقول من نسخة المذكورة
 وقد راجعنا أولاً، في نشرة الدكتور غرابية، نسخة نسبية الأزهرية بنو، ثم
 رجعنا لنص على نسخة مطبعة مصر، فأعدنا نسخة غرابية، ونحوه في نسخ
 لأخرى من أخطاء التحرير نتجت عن صفّ كتاب صدّق دون مراجعة

... من أحد أعمال المستشرقين،
... (ن) انحصارا لحلمه "البدن"، وقد أشبه أهم
... من مميزات ما لا ضرورة له، وأثبتنا الصواب عندما
... مع الإشارة إلى ما هي (ص) دائما، متابعين
... كما سيلاحظ القراء في شريتنا هذه.
... ونحوها نصوص وخصوصا الآيات والأحاديث - وعلقت
... موضع على بعض المواضع التي تستدعي ذلك، وألحقنا بعض
... والكشافات الضرورية كما سيجده القارئ في نهاية هذا
... نعم بإذن الله.

وأهم ما نعتز به هو: التدقيق في قراءة النص وضبطه، على نحو
يقترب - إن لم يطابقه - مما تركه عليه مؤلفه، مستعينين في ذلك بخبرة
غير قليلة بنصوص علم الكلام، وبالنصوص الكثيرة الموازية،
سنتقنه عن الأصل، لدى الباقلاني وابن فورك والجويني، في
تفريغ الرابع - قرن المؤلف - والخامس، ثم في القرنين الخامس
والسادس لدى ابن العربي المالكي الفقيه، ثم بعد أربعة قرون لدى
من نعمة الذي قدم دون قصد، خدمة رائعة، بعادته في نقل النصوص
... في العديد من كتبه وخاصة في كتابه «درء تعارض العقل
... تحدث عنهم من المفكرين - رحمه الله. وقررت
... النصوص الواردة من عصور متأخرة عن ذلك؛ إذ
... أن ينقلوا عن هذا الكتاب

الشيخ في الدين على أهل البيت

100

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين وبعد

... ..

... ..

وذلك في صبحه لأن حياته الدباج بوساطته العصفاف

... لا يجوز أن يحولك الدنيا بما فيها

«لَا يَخْسُ ذَلِكَ وَلَا يَعْلَمُهُ». كما هو موجود - في غاية له ضد -

(ص) ومثل التصوير في الديباج" يتردد، لدى المتكلمين من

في سياق ثبت العلم ؛ فيقول النسفي الماتريدي في التمهيد

عبد توحيد: "إن الأفعال المحكمة المتقنة تحصل من ذاتها"

فلو سميّا حجرا: حيّا عالمًا قادرًا، لا يأتى منه

لنأخذ مثلاً ورد المثال أيضاً لدى القاضي القاضى القاضى

ساجة الديباج بالتصاوير، ودقن

فلا محل لما بدا لشيوخنا من قرعة، وقد

۲۲

حسب ربه حسن حمد لله

140

دار الفكر العربي، ط ٧٠

ر مشهدة عارفيه، بالغ الذكاء، بارعاً في التراث الفلسفي
وتمشدي حصة، ولكن اشتغاله بالنصوص الكلامية، وبتحقيقها
فبير. جراه الله عنا وعن التراث الأشعري خير الجزاء.

وَلَا نَإِ إِلَى نَصْرٍ «اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَيْغِ وَالْبَدْعِ»، مُحَقِّقًا
قَدْرَ تَوْسِعٍ، وَمُقَابِلًا عَلَى مَا تيسر من نصوصه الموازية، في
نص صدر لاحقة. . والله ولي التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

هذا، وقد أهديت هذه النسخة التي تشرفنا بتدقيقها، وخدمتها،
بما يستر الله وأعان، من تدقيق وتعليق وبيان. وبما تفضل به من تقديم
شيخنا الجليل الأستاذ الدكتور / أحمد ضيب شيخ الجامع الأزهر -
إلى "مجلس حكماء المسلمين" تراثاً علمياً له، وإسهاماً فكرياً في
رسالته النبيلة، في العالم الإسلامي، وعلى نصعيد الإنساني - والله
ولي التوفيق.

والحمد لله رب العالمين.

تتمتع من الزمان عالم أهل السعاه البين



عدد الصفحات: ١٠٠





النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

رموز التحقيق

ص: نسخة الأصلية، وهي المخطوطة الوحيدة، المحفوظة
بمكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت.

د: نشرة الأب مكارثي للكتاب في بيروت عام ١٩٥٣م. معتمد
على ل.

ر: نسخة لندن المحفوظة بالمكتبة القومية البريطانية عنسوخة
لخط اليد لا بالتصوير عن ص.

خ: نشرة الدكتور حمودة غرابة بالقاهرة عام ١٩٥٥م.

ز: رمز الزيادة على ما في الأصل المخطوط، سواء نصر على
زيادة بالهامش أو لا.

ح: استكمال التعليق، في الصفحة التالية.

ط: الشك في بعض النسخ.

ق: العلامة المستعملة.

ك: العلامة التي أضافها المحقق للطبعة الثانية، تبين نصيب
المحقق.

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه أستعين^(١)

[خُطْبَةُ الْكِتَابِ]

نَحْمَدُ نَبِيَّ ذِي نَجْوٍ وَشَدٍّ، وَالْمَجْدِ وَالسَّنَاءِ، وَالْعِزِّ
وَالْكِبَرِيَّاءِ. أَحْمَدُهُ عَلَى سَوَابِغِ النِّعَمَاءِ^(٢)، وَجَزِيلِ الْعِظَاءِ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ [عُدَّةً] لِلْقَاءِ^(٣)،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ.
أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَصْنِفَ لَكَ كِتَابًا مُخْتَصَرًا، أُبَيِّنُ فِيهِ
جُمْلًا تَوْضِيحَ الْحَقِّ وَتَذَمُّعُ الْبِاطِلِ^(٤)، [فَاسْتَخَرْتُ] اللَّهَ -تَعَالَى-

(١) (ع): «استعين»، دون إشارة إلى ما في المخطوط.

(٢) (ع): «النعمة»، مع وضوح ما في الأصل المخطوط.

(٣) كذ في ص. (ع) و(م): «اللقاء».

(٤) كذ في (ص): وفي (ل) و(م): «الناطق بالظلوف». ولا معنى له، وما في

(ص) واضح، ولا يحتاج إلا إلى زيادة حرفي [طل]. هذا وللمؤلف -كما

صرح- غرضان، راعاهما على امتداد الكتاب كله: بيان مذهب أهل =

[وَرَأَيْتُ] ^(١) إِسْعَافَكَ بِذَلِكَ الْكِتَابِ ؛ [تَعَاوَنَّا] عَلَى ^(٢) الْخَيْرِ - قَرِيبَ
اللَّهِ [لَكَ] ^(٣) الْخَيْرَاتِ ، وَأَعَانَكَ عَلَى [نَيْلِ] ^(٤) الْمَطْلُوبَاتِ .

= السنة والجماعة، والرد على مخالفيهم.

(١) قوله: «فاستخرت . . . ورأيت» مطموس في (ص) فزدناها بين المعقوفات علامة الزيادة.

(٢) قوله: «تعاوننا» مطموس في (ص).

(٣) في (غ): «بذلك رزقك الله». (م): «رحمك وأغدق عليك»، خلافا لما في (ص) واضحا، ولا يحتاج إلا إلى زيادة كلمة [لك] ومن قواعد التحقيق الاختصار في الزيادة على الضروري فقط . .

(٤) طمس في (ص)، أثبت (غ)، (ل)، (م): [الخير]، وفيه تكرار، ولعل الصواب ما أثبتنا.

(ج) وبهذا التدخل المحدود - طبقا لأصول التحقيق - تستقيم عبارة الخطبة، ويظهر بهاؤها. وفيها يلتزم الشيخ بالغرضين المذكورين آنفا. وبالإيجاز كتابا مختصرا أبين فيه جملا . . ، وبمثل هذه العبارة ختم - رحمه الله - الكتاب: «وقد قلنا، في الأبواب التي تكلمنا عليها، قولًا وجيزًا. وهو إيجاز. بحمد الله غير مخل. يسعف السائل، ويُعينه على تحصيل الخيرات، ونيل المطالبات - بإذن الله.

[الباب الأول: الكلام في الإلهيات: الذات والصفات^(١)]

[١] مسألة:

[الاستدلال على وجود ذات الباري - سبحانه]

إن سأل سائل فقال: ما الدليل على أن للخلق صانعاً صنعة، ومدبراً دبره.

قيل^(٢): الدليل على ذلك أن الإنسان، الذي هو في [٢/أ] غية [الدليل
الكمالي والتمام، كان نطفةً، ثم علقه، ثم مضغة^(٣)، ثم لحمًا [العقلي
وعظمًا^(٤) ودمًا. وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال؛ لأنَّ
نراه في حال كمال قوته، وتمام عقله، لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعاً
ولا بصرًا، ولا أن يخلق لنفسه جراحة.

(١) بنى الشيخ مسائل الكتاب على طريقة السؤال والجواب. وقسّم موضوعه عشرة أبواب، لكن عنوان الباب الأول ساقط من: «ص»، زاده «غ»، وتدعته في الفاظه.

(٢) زاد (م)، (غ) هنا كلمة «له»، ولا موجب لذلك.

(٣) «ثم مضغة» ليست في: (غ)، دون إشارة لما في الأصل.

(٤) قوله: «عظمًا» سقط من (ل)، وساقها (غ): لحمًا ودمًا وعظمًا، دون إشارة لما في (ص). قارن بما سيأتي في ١٠٩، وهو الأدق.

[ف] يدل ذلك على أنه، في حال ضعفه ونقصانه، عن فعل ذلك أعجز؛ لأن ما قدر عليه في حال النقصان، فهو في حال الكمال عليه أقدر. وما عجز عنه في حال الكمال فهو في حال النقصان عنه أعجز.

ورأيناه طفلاً، ثم شاباً، ثم كهلاً، ثم شيخاً. وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه، من حال الشباب إلى حال الكبر والهرم؛ لأن الإنسان لو جهد أن يزيل عن نفسه الكبر والهرم، ويردّها إلى حال الشباب، لم يمكنه ذلك.

فدل ما وصفنا على أنه ليس هو الذي ينقل نفسه، [٢/ب] في هذه الأحوال، وأن له ناقلاً نقله من حال إلى حال، ودبره على ما هو عليه؛ لأنه لا يجوز انتقاله من حال إلى حال بغير ناقل ولا مدبر^(٢). [و] مما يبين^(٣) ذلك أن القطن لا يجوز أن يتحول غزلاً مفتولاً،

(١) سقطت من (غ).

(٢) يعتمد الشيخ هنا على طريقة الحدوث لا الإمكان، وينطلق من الوقوع لا الفروض العقلية، ولا المفاهيم النظرية وهو دأب «قدامى الأصحاب، كما يلاحظ ابن تيمية ويرى بعض المتكلمين أن إضافة الحديث إلى محدثه بديهية - انظر كتابنا «لمحات من الفكر الكلامي» ط. البصائر بالقاهرة، ص ٩-٢٠.

(٣) (ل): «سنن»، (م) و (غ): «بين»، وهي واضحة في ص. وهذه القاعدة (حاجة الفعل إلى فاعل) ذكرها ابن قورك في «مجرد مقالات أبي الحسن» ص ٢٨٨، بقريب من هذه الألفاظ.

ثم ثوبًا منسوجًا، بغير ناسج ولا صانع ولا مديّر. ومن اتخذ فطنًا، ثم انتظر أن يصير غزلًا مفتولًا، ثم ثوبًا منسوجًا، بغير صانع ولا ناسج، كن عن [المعقول^(١)] خارجًا، وفي الجهل والجا.

وكذلك من قصد إلى برية لم يجد فيها قصرًا مبنيا، فانتظر أن يتحوّل الطين إلى حالة الآجر، ويتصدّ بعضه على بعض، بغير صانع ولا بان، كان جاهلاً^(٢).

وإذا كان تحوّل النّظفة علقّة، ثم مضغّة، ثم لحمًا ودما وعظمًا، أعظم في الأعجوبة [أ/٣]، كان أولى أن يدلّ على صانع صنع النّظفة، ونقلها من حال إلى حال.

وقد قال الله - تعالى - : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ (٥٨) ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ ﴾ [الدليل
النّقلي] الخلقون ﴿ ٥٩ ﴾ [الواقعة: ٥٨، ٥٩] فما استطاعوا أن يقولوا، بحجّة: إنهم يخلقون ما يُمنون^(٣)، مع تمنّيههم الولد فلا يكون، ومع كراهيتهم له فيكون.

(١) (ص)، (غ)، (م): «عن معقول»، ولكن د. غرابة ذكر في الهامش: من الأنسب: «المعقول»، فتابعناه.

(٢) يتردد مثال «القصر في البرية» في كتب الكلام، وقد استخدمه ابن رشد في «مناهج الأدلة»، ص ١٥٠. وانظر: لمحات من الفكر الكلامي (مرجع سابق) ص ١١-٢١.

(٣) تصحفت في (ل) إلى: «يمنعون»، ويحدث ذلك عنده كثيرًا في آيات القرآن الكريم، وفي غيره.

وقد قال الله تعالى مُنَبِّهَا^(١) لخلقهِ على وحدانيته: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ١٢١] يَبَيِّنُ^(٢) لَهُمْ عَجْزَهُمْ وَفَقْرَهُمْ إِلَى صَانِعِ صَنَعِهِمْ، وَمُدَبِّرِ دَبْرِهِمْ.

فإن قالوا: فما يُؤْمِنُكُمْ أن تكون^(٣) النطفة لم تزل^(٤) قديمة؟ قيل [الهم]^(٥): لو كان ذلك كما ادَّعَيْتُمْ، لم يَجُزْ أنْ يَلْحَقَهَا الاعتمادُ والتأثيرُ، ولا الانقلابُ والتَّغْيِيرُ؛ لأنَّ القديم لا يجوز انتقاله وتغيُّره^(٦)، وأنَّ تجريَّ عليه سِمَاتِ الحَدَثِ؛ لأنَّ ما جرى ذلك عليه ولزِمَتْهُ الصَّنْعَةُ^(٧)، لم يَنْفَكْ^(٨) مِنْ سِمَاتِ الحَدَثِ، وما

(١) قراها (ل): «ميننا»، وسنشير إلى بعض أخطائه، ثم نمسك عن ذلك.

(٢) (غ): «يَبَيِّنُ»، دون إشارة إلى ما في ص.

(٣) (ص): «يكون».

(٤) (ص): «يزل».

(٥) (ص)، (ل): «له». غيرناها، كما فعل (غ)، تبعاً للسياق.

(٦) قاعدة كلامية مقررة: «ما ثبت قدمه استحالة عدمه، ذاتاً كان أو صفة» - انظر «المحات مرجع سابق»، ص ١٢ وما بعدها، وقارن بما سيأتي في ١٢٠، ١٣٢. والمصنف بسند أساساً إلى فكرة العناية الإلهية، التي ركز عليها ابن رشد انظر «المحات» ص ١١.

(٧) (ل): «الصغر»، وفي (م) و(غ): «الضعة»؛ لسوء قراءة النص، لدى الثلاثة.

(٨) في (ل) و(ع): «ينقل». خلافاً لما في (ص) بوضوح.

(ج) هذا، والمصنف كما ألمحنا آنفاً، وكما ذكرنا من قبل في كتاب «المحات» ص ١٢ يسي استدلاله، في الباب الأول بشأن وجود ذات الباري سبحانه على فكرة «الحدوث والخلق» التي يعنى بها المتكلمون المسلمون، وخاصة:

لم يسبق المحدث [٣/ب] كَنَ مُحَدَّثًا مُصْنُوْعًا. فبطلَ بذلك قَدَمُ
النُّطْفَةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَجْسَامِ.

= الأشاعرة والماتريدية، في مقبل فكرة «الإمكان وبضلان التسلسل» التي
يؤثرها الفلاسفة، فيما عدا الكندي وابن رشد. وهم في هذا متأثرون
بالقرآن الكريم، الذي يلفت نظر الإنسان إلى نفسه والافق، واكتشاف
سمات الخلق والحدوث في الكون والإنسان، منطلقاً من الطواهر
الواقعية، لا من الأفكار النظرية كطريقة لفلاسفة. والمصنف يسلك
المسلك الأول، متمثلاً بأطوار خلقه الإنسان، وتغير أحواله وأوصافه،
وعجزه الواضح عن التدخل أو التأثير في هذا التطور، بما يقطع بحاجته إلى
مدبر صانع من خارجه، وهي إحدى طرائق أربع سلكها لمفكرون ونظّار،
وكادت تمتزج عند متأخري المتكلمين، ولعل المتقدمين أهدى سبيلاً
انظر كتابنا للمحات ٩-٢٦.

[الاستدلال على الصفات الذاتية]

[٢] مسألة

[١]- المخالفة فإن قال قائل: لم زَعَمْتُمْ أَنَّ الْبَارِيَّ -سُبْحَانَهُ- لَا يُشَبَّهُ
للحوادث] المخلوقات؟

[الدليل العقلية] قيل^(١): لِأَنَّهُ لَوْ أَشْبَهَهَا لَكَانَ حُكْمُهُ -فِي الْحَدَثِ- حُكْمَهَا، وَلَوْ أَشْبَهَهَا لَمْ يَخْلُ: مِنْ أَنْ يُشَبَّهَهَا مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا: فَإِنْ أَشْبَهَهَا مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، كَانَ مُحَدَّثًا مِثْلَهَا مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ: وَإِنْ أَشْبَهَهَا مِنْ بَعْضِهَا، كَانَ مُحَدَّثًا مِنْ حَيْثُ أَشْبَهَهَا، وَبِمُحْتَمَلٍ أَنْ يَكُونَ الْمُحَدَّثُ لَمْ يَزَلْ قَدِيمًا.

(١) راد (غ) هنا كلمة: «له»، ولا ضرورة لها.

(ح) يستعمل الشيخ هنا طريقة السبر والتقسيم. وفي مواضع أخرى أيضاً، ونبه عليه ابن مورك في «المجرد» ص ٢٨٩ وهي صيغة كلامية شائعة، ولعلها استعيرت من أصول الفقه - انظر لنا: المدخل إلى دراسة علم الكلام - ص ١٨٨، ١٨١ في شأن «الصفات الإلهية، وأقسامها وأدلتها، وانظر: لمحات من الفكر الكلامي (مرجع سابق) ص ٢٧-٦٤. وانظر [إبطال الحسمية] فيما يلي، ص ١١٣. والمصنف وإن كان يقدم الدليل العقلي في الذاكرة فهو يستخلص فكرته من النصوص؛ لأنه يخاطب مسلمين مؤمنين =

وقد قال الله - تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ، [الدليل
وقال - تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] . [النقلي]

= بالفعل ؛ فلذا يقدم الدلالة العقلية المأخوذة من العقل (وهذا هو ما
أسميناه «الدليل النقلعقلي» انظر «المدخل إلى دراسة علم الكلام» مرجع
سابق - ص ١٦٠ ط كراتشي .

[٣] مسألة:

[٧ لوحدانية] فإن قل قائل: لم قلت: إن صانع الأشياء واحد؟

[الدليل العقلية] قيل له: لأن الاثنين لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يشق على إحكام، ولا بد أن يلحقهما العجز، أو واحدًا منهما؛ لا أحدهما إذا أراد أن يحيي إنسانًا، وأراد الآخر أن يميتة، لم يخل: أن يتم مرادهما جميعًا، أو لا يتم مرادهما [جميعًا]، أو يتم مراد [أحد]هما^(٢):

[والأول باطل]: لأنه يستحيل أن يكون الجسم حيًا ميتًا في حين واحدة^(٣).

وإن لم يتم مرادهما جميعًا وجب عجزهما، والعاجز لا يكون إلهًا ولا قديمًا.

(١) (ل) «سق».

(٢) (ص) و(ل): «أو يتم مرادهما جميعًا»، وفي (غ) و(م): «لم يخل أن يتم مرادهما جميعًا، أو لا يتم مرادهما، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر».

و«سجل أن يتم مرادهما جميعًا» وفي ذلك بعد عن (ص) لا موجب له، وقد ضبط النص ببعض الريادات الضرورية فقط.

(٣) في (ل) «واحد» أثنى ما في (ص).

اللمع في الرد على أهل التزيين

١١٦

فذل ما قلناه على أن صانع الأشياء واحد.

الدليل [وقد قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ لَأَنَّهَا لَفُتِّرَتْ﴾] الشفلي [٢٢] فهذا معنى احتجاجنا آنفاً.

وهي الفكرة التي بدأ بها الأشعري - رحمه الله - على أن المتكلمين لم يهملوا توحيد العبادة كما يرميهم ابن تيمية.

[٤] مسألة [في المعاد]

فإن قال قائل: ما الدليل على جواز إعادة الخلق؟

[٣] القدرة
على الإيجاد
والإعادة

قيل له: الدليل على ذلك أن الله - سبحانه - خلقه أولاً لا^(١) على
مثال سبق، فإذا خلقه أولاً لم يعبه أن يخلقه خلقاً آخر.

وقد قال الله - عز وجل - : ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُخَيِّ
الْعَظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٩﴾ قُلْ يُخَيِّهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ
عَلِيمٌ ﴿٨٠﴾﴾ [يس: ٧٨ ٧٩]. فجعل النشأة الأولى دليلاً على جواز
النشأة الآخرة؛ لأنها في معناها.

ثم قال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ
تُوقَدُونَ﴾ [يس: ٨٠] فجعل ظهور النار - على حرها وبيسها - من الشجر
الأخضر - على نداوته ورطوبته - دليلاً على جواز خلقه الحياة في الرمة^(٢)

(١) سقطت من (ل)، وهي ضرورية، لكن ناسخها غير دقيق في النقل عن المخطوط
البيروني الوحيد، وهو ما سبب مشكلات كثيرة لـ (م) و(غ)؛ لعدم التزامها
الأصل، وكانت أخرى بالإهمال، والتزام ما في (ص) ما دام واضحاً،
ومقبولاً، لكن (غ) عني بها أكثر من اللازم. قارن بالمسألة رقم (١).

(٢) العبارة واضحة في (ص)، والمصنف يرى بعث الأجساد بعينها، عن =

فَرَأَى قُلُوبَ قَائِلٍ: زَيْدُونِي وَصَوِّحْ فِي صَحْهِ النَّظَرِ^(١)

قِيلَ لَهُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى مُخَرَّجًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَمْ يَرَأِ الْكَوْكَبَ: هَذَا رَقِيَّ فَمَّا أَقْبَلَ قَالَ لَا أُحِثُّ تَلَاوِلِينَ^(٢) فَمَادَهُ نَقَمَرٌ دَرِغَةً قَدْ هَدَا رَقِيَّ فَمَّا أَقْبَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِي رَقِيَّ لِأُصُولٍ مِنْ تَقْوَمِ لَصَّائِينَ^(٣) [الأنعام: ٧٦-٧٧] فَجَمَعَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْقَمَرُ وَالْكَوْكَبَ، فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَهًا [وَأَرْبَابًا] لَا جَمِيعًا فِي الْأَقُولِ. وَهَذَا هُوَ النَّظَرُ^(٢) وَالْاِسْتِدْلَالُ الَّذِي يَنْكَرُهُ

= النصوص ما قد يشهد له، من بقاء عجب الذنب (انظر تسديد القواعد شرح تجريد العقائد لشمس الدين الأصفهاني ١١٧٧/٢) وبإدلي فلا محل لاعتراض الفلاسفة على البعث الجسدي باستحالة تحليل العدم بين الشيء ونفسه، وهو ما يستفاد من قول المصنف: «... جواز خلقه الحياة في الرمة النبائية والعظام النخرة» تعليقًا على الآية التالية التي تلفت العقول إلى إيجاد النذر مع حرارتها في الشجر الأخضر على رطوبته - غير أنه لا يرى مانعًا من تفسير البعث بأنه قدرته - سبحانه - «على خلق مثله» وهو ما استخلصه من الآية الأولى التي قاست الإعادة على الابتداء. وقد مال متأخرو الأشعرية إلى هذا المعنى الثاني؛ إذ يقول الآمدي: «وليس المعني به غير الخلق ثاني كما في الخلق الأول - غاية المرام ويتابع الغزالي في اتهام الفلاسفة «بانتهاك جانب الشرع المنقول، والرد لما جاء به الرسول من حشر الأجساد - السابقة وهي مسألة شهيرة والأولى القول بالتخطئة بدلًا من التكفير، كما قرر شيخنا د. عبد الحنيم محمود في تعليقاته على المنقذ من الضلال ١٥٣-١٥٤.

(١) قارن ابن فورك: مجرد مقالات، ص ٢٨٦-٢٨٨، والشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ١٢٧-١٣٠.

(٢) تصحفت في (ل) إلى: «النظير»، وقد عرفت سُقْم هذه النسخة.

[إبطال الجسمية]

[٥] مسألة:

فإن قال قائل: لِمَ أنكرتُم أن يكون الله - تعالى - جسمًا؟
 قيل له: أنكرنا ذلك؛ لأنه لا يخلو: أن يكون القائل لذلك أراد:
 ما أنكرتُم أن يكون طويلًا عريضًا مُجتمِعًا [عميقًا]، أو أن يكون أراد
 تسميته جسمًا، وإن لم يكن طويلًا عريضًا مجتمِعًا عميقًا.
 فإن كان أراد ما أنكرتُم أن يكون طويلًا عريضًا مجتمِعًا، كما
 يُقال ذلك للأجسام فيما بيننا^(١)؛ فهذا لا يجوز؛ لأن المُجتمِع لا
 يكون شيئًا واحدًا؛ لأن أقلَّ قليل الاجتماع لا يكون إلا بين^(٢)
 شيئين؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يكون لِنَفْسِهِ مُجامِعًا، وقد بينا آنفًا^(٣)
 أنَّ الله - عزَّ وجلَّ - شيءٌ واحدٌ، فبطلَ بذلك أن يكون مُجتمِعًا^(٤).

(١) كذا في ص، غيرها غ إلى: يلينا.

(٢) م و ص: يَبَيِّن، كما أثبتنا. وغيرها غ إلى مِن، دون ضرورة.

(٣) يقصد: في الاستدلال على الوجدانية (راجع ص ١٢-١٣)، فالوجدانية
 عنده تنافي تعدد الذات، وتركبها أيضًا.

(٤) يقصد الشيخ بالاجتماع صفة التركيب أو التركيب، التي لا تخلو منها =

وإن أراد لم لا تسمونه جسمًا وإن لم يكن طويلًا عريضًا مجتمعًا.
فالأسماء ليست إلينا، ولا يجوز لنا^(١) أن نسمي الله - تعالى -
باسم لم يُسم به نفسه، ولا سماء به رسوله، ولا أجمع المسلمون
عليه، ولا على معناه^(٢).

= الأجسام، فيما بيننا، أي الأجسام المادية، ومنافاة ذلك وتناقضه مع ما
ثبت قبل: من «الوحدانية» - في المسألة الثالثة - وهي تنافي التعدد،
والتركّب، وهو ما يطلق عليه «الاجتماع»؛ فالوحدانية عنده تنافي تعدد
الذوات، وتركّب الذات الواحدة أيضًا.

(١) أسقط (غ): «لنا».

(٢) قارن باين فورك «مجرد مقالات» ص ٥٨-٥٩، فهو مطابق لما هنا تمامًا.
وراجع ما مر في المقدمة ص ٦٢.

(ح) في عصر شيخنا برزت هذه البدعة، لدى عدة فرق وأشخاص، أهمها
«الكرامية» الذين صرحوا أن الله - سبحانه عما يقولون - جالس على سر
وجسمه مماس للصفحة العليا من العرش وأجازوا عليه الحركة والانتقال
وتبدل الجهات، نزوعًا إلى ما مالت إليه اليهود من قبل وكذا النصارى على
خلاف بينهم، كما هو صريح في كتابهم بعهديه القديم والجديد^(٣)

وبرغم مقاومته لهذه النزعة التي تتخيل عالم الغيب على مثال عالم
الشهادة، فقد تسربت إلى بعض العوام وقليل من المتسبين إلى المذاهب
الكلامية، ومنهم الشيعة كهشام بن الحكم، وبعض الحنابلة كابن حامد
وابن الزاغوني وغيرهما^(٤)، مع إنكار الإمام أحمد بن حنبل على أسلافهم
في عصره، قائلًا: «إن الأسماء مأخوذة بالشرعية واللغة وأهل اللغة =

(٣) انظر: الأمدي: المآخذ، ل ٢٦، والأبكار ١/١٥٠.

(٤) انظر: ابن الجوزي تلبس (ط الطحاوية) ٥٧-٦٠.



= وضعوا هذا الاسم (يقصد الجسم) على كل ذي طول وعرض وسمك، وتركيب وصورة وتأليف واللّه - تعالى - خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسمًا، لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجز^(١) في الشريعة ذلك فبطل وتابعه في الإنكار عليهم شيوخ المذهب كابن الجوزي ونبي يعني، والحصني وغيرهم^(٢)

ومن ثم تصدى الإمام أبو الحسن القائلين بالجسمية - كما فعل الماتريدي. فيما وراء النهر، والطحاوي في مصر، وأنصفهم فلم يكنى. وميز بين القائلين بالجسمانية الحسية، وبين من يقصد تأكيد وجود الذات، كالذي نسب إلى هشام بن الحكم تلميذ جعفر الصادق، ومن يتأمل هذا الفصل من كتاب (اللمع) يجده قريبًا جدًا مما نقلناه آنفاً عن الإمام أحمد، سواء في إبطال الجسمية لاقتضائها التركيب، أو في مبدأ الوصف والتسمية وتوقفه على إذن الشرع، واستعمالات أهل اللغة. ولله أعلم.

(١) أبو يعلى: طبقات الحنابلة ٢٩٨/١. وراجع ما مر في المقدمة عن تجسمه ص

٦١ وما بعدها

(٢) انظر كتابنا لمحات ١٦٥ وما بعدها.

[إثبات كونه تعالى عالما]

[٦] مسألة:

فإن قل قائل: لم قلتم: إن الله - تعالى - عالم؟

الدليل: قيل له: لأن الأفعال المُحكَّمة لا تتسق^(١) في الحكمة إلا من
نعشها عنه؛ وذلك أنه لا يجوز أن يحوَّك الدِّباج بالتصاوير^(٢)، ويضع

(١) في (ل) «لا تستوفي»

(٢) بك في ص، وفي (ل): «بالتقاوير»، وجاء في (غ): «لا يحوز أن يحوز
الندبح التقاير» ثم أضاف الدكتور غرابه معلقاً: «التقاير جمع تقاير،
وهو العصفور. وول: وانجمله في الأصل: «بالتقاير» ولا معنى له.
ومن ما نُشئت هو الصواب». والواقع أنه غير صواب؛ فقد وردت نادرة في
محال إثبات العلم لمن يُحكَّم الضنع، لدى النسفي الماتريدي في «الكتاب
نعمها». نشره القاهرة، سنة ١٩٨٦ - عن دار الطبعة لمحمدية: إن
لأفعال المُحكَّمة الشئ، لحصل من ذات له علم وقدره، وليس من ذات
شئ عالما وقدر، وهو مستحيل حراً حياً عالماً قادراً، لا يتأتى منه نسخ
النسخ، ونسخ التصاوير، وبناء الأبيسة الفاخرة. «١٧ ص ١٧٠»

... من نسخة الأصل الذي للفلاسي الأشعري، في «تمهيد» بتحقيق أي
... من ٧٠ ص ٧٠
ساحة الدباج بالتصاوير، ودقق
... من الأعراض والخواهر، فالمثال متداول بين المتكلمين على =

دوسرے الصناعات^(١)، من لا يحسن ذلك ولا يعلمه

ولما رأينا الإنسان، على ما هو من أسرار الحكمة، راجع إلى
رأسها الله فيه، والسمع والبصر، ومحدثي الطعام والشراب،
وانقسامهما فيه^(٢)، وما هو عليه من كماله وبماده، والخلق^(٣) وما
فيه من شمس وفمره وكواكبه، ومجاريها، دل ذلك على أن الله
صنع ما ذكرناه، لم يَكُنْ إلا يصنعه إلا وهو عالم بكيفية، وقته.
ولو جاز أن تحدث الصناعات الحكيمة لا من عالم، لم ندر: لعل
جميع ما يحدث من حُكْم الحيوان، وتدابيرهم، وصناعاتهم^(٤)،
يحدث منهم وهم غير عالمين. فلما استحال ذلك، دل على أن
الصنائع المُحَكَّمة لا تحدث إلا من عالم^(٥).

= اختلافهم، لكن شيخنا كان أكثر اهتمامًا بالصناعات الفلسفية منه بغيره بخلاف

(١) (غ): «الصناعة»، خلافًا لما في (ص).

(٢) في (ص): «وانقسامهما فيه»، وفي (غ): «وانقسامهما فيها» والتصدير للإنسان

(٣) معطوف على «الإنسان» في أول الفقرة؛ أي: ورأينا القلک.

(٤) كما يحدث من النحل والنمل، وغيرهما من «الحيوان»، طائفة أو سابعة
أو ماشية، من العجائب.

(٥) ونعله أغفل هنا إيراد الدليل النقلي لظهوره وكثرة الآيات المثبتة له، وكذا في
إثبات الحياة والقدرة، في الصفحة التالية، وكفى في ذلك كله آية الكرسي
من سورة البقرة.

(ح) يقتصر شيخنا هنا على إثبات كونه - تعالى عالمًا، مرجبًا الخلاف مع
المعتزلة في إثبات «العلم» معني قائمًا بالذات، إلى موقف آخر، وهو =



يعتمد في إثباته على ما يكاد يجمع عليه النظار المتكلمون أن مضيق لإيجاد
لحوادث يدل على وجود الخالق المحدث. أما إيجاد مخلوقات
المحكّمة الدقيقة المشيئة في الوجود برغم دقتها وتعقدها، فيدل على وجود
لفاعل الخلق، وعلى علمه وحكمته؛ إذ لا تصدر مثل هذه الأفعال إلا من
عالم حكيم.

ويبدو أن التقنية الصناعية، في القرن الرابع الهجري - وهو قمة لتمدد
والعصارة الإسلامية - كانت تعتبر صنع الأنسجة الحريرية الموشاة
بالمصاوير المختلفة، بمنزلة قمة في مجال صناعة النسيج. وهو يدل على
تقدم حقيقي في العلم والعمل؛ ولذا يردد المثال كما ذكرنا آنفاً على
أسان كثيرين من المتكلمين عند تعرضهم لهذا الموضوع... وراجع كتبنا
«المحجبات» ٨٣ ٨٥.

[إثبات صفتي الحياة والقُدرة]

كذلك لا يجوز أن تحدث صنائع إلا من قادر حي؛ لأنه لو جاز
 حدوثه بمنزلة يسر بقدر ولا حي، لم نذر: لعل سائر ما يظهر من
 ندر يظهر منهم وهم عجزة موتى، فلما استحال ذلك، دلت
 الصنائع على أن الله - تعالى - حي قادر^(١).

(١) مضى «صنائع» يدل على أن الفاعل لها حي قادر، أما الصنائع المحكمة
 لم تكن فتفيد ذلك، وتفيد العلم خاصة. كما مر آنفاً.

(ج) وهذا في هاتين الصفتين من الصفات السبع المعنوية، يواصل شيخنا
 الاستدلال بصدور الأفعال والصنائع عن الفاعل الخالق على حياته
 وقدرته، ولظهور الفكرة لا يطل الكلام، فلا يكاد يدعي عاقل فصلاً عن
 العناء من النظر - أن فاعلها ميت أو عاجز كما أنه - رحمه الله - لا
 يستشهد بالأدلة العقلية للمعنى السابق، ولتكررها عشرات المرات في آيات
 القرآن وفروا صفة: (وهو على كل شيء قدير) هود، (إن ربي علیم حکیم)
 يوسف ٦، (إنه هو العلیم الحکیم) يوسف ١٠٠، وأمثالها: وقد أشرنا آنفاً
 إلى آية الكرسي ٢٥٥ من سورة البقرة: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾
 صدق الله العظيم.

[إثبات كونه - تعالى - سميعًا بصيرًا]

[٧] مسألة

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّ الْحَيَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِآفَةٍ تَمْنَعُهُ ^(١) مِنْ إِدْرَاكِ
المسموعاتِ والمُبْصَرَاتِ إِذَا وُجِدَتْ؛ فَهُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ.

[الدليل

العقلي]

فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ -تعالى- حَيًّا، لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الْآفَاتُ، مِنَ الصَّمَمِ
وَالْعَمَى وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ الْآفَاتُ تَدُلُّ عَلَى حُدُوثٍ مَنِ جَازَتْ
عَلَيْهِ، صَحَّ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ^(٢).

(١) فِي (ل): «بأنه يمنع».

(٢) اقْتَصَرَ الشَّيْخُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالَّتِي قَبْلَهَا وَالَّتِي بَعْدَهَا، عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ
الْعَقْلِيِّ. رُبَّمَا لَشَهْرَةِ الْأَدْلَةِ النَّقْلِيَّةِ؛ فَتَوَجَّدَ عَشْرَاتُ الْآيَاتِ فِي الْقُرْآنِ الَّتِي
تَثْبِتُ كَوْنَ الْبَارِي -تعالى- عَلِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا.

(ح) مَسْأَلَةُ الْإِدْرَاكَاتِ أَوْ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، مُوطِنٌ خِلَافٍ بَيْنَ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ السَّنَةِ
وَالْمُعْتَزِّلَةِ، وَبَيْنَهُمُ وَبَيْنَ الْفَلَّاسِفَةِ الْمَشَائِينِ الَّذِينَ لَا يَشْتَبُونَ سِوَى «الْعِلْمِ»
خِلَافًا لِابْنِ رَشْدٍ فَهُوَ يَشْتَبُهُمَا (مَنَاهِجُ الْأَدْلَةِ ١٦٥). وَيَعْتَمِدُ الْمُصَنِّفُ هُنَا
عَلَى ثُبُوتِ صِفَةِ الْحَيَاةِ وَالْحَيِّ مَا دَامَ سَلِيمًا مِنَ الْآفَاتِ - وَالْقَدِيمِ تَسْتَحِيلُ
عَلَيْهِ الْآفَاتُ وَالْعُيُوبُ - «صَحَّ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ»، وَقَدْ مَالَ مُتَأَخِّرُو الْمُعْتَزِّلَةِ
إِلَى مَقَالَةِ أَهْلِ السَّنَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ «مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ
١/٢٣٣-٢٣٤». وَفِي كَلَامِهِ الْإِمَّاخُ إِلَى حُجَّةِ الْكَمَالِ وَبِرَاءَةِ الْقَدِيمِ -تعالى-
- مِنْ كُلِّ عَيْبٍ - رَاجِعَ اللَّمَحَاتِ ص ١٢٤-١٣٤.

[قدم الصفات الإلهية]

[٨] مسألة

فإن قال: أنقولون إن الله تعالى له صفات قائمة بمصفى بصيراً؟

قيل له: كذلك نقول.

الاستدلال

عقلاً على

قائمها

فإن قال: فماذا الدليل على ذلك؟
قيل له: الدليل على ذلك أن الحى بذاته تعالى له صفات قائمة بمصفى بصيراً نعم، من أجل، أو الخش، أو الأول [٨-١] =
فإن كان [المراد] تعالى له صفات قائمة بمصفى بصيراً نعم،
الغنى. (ولو كان موصوفاً بمصفى نعم من أجل أو الخش أو الأول)

(١) في (ن). أما الخش ما في (ص) كذا فعلى (ح)

(٢) ما بين قوسين - في نهاية الفقرة السابقة - ورد في (ص)، وهي عبارة - نفسه،
مفحمة على ليدق، فعلمها من زيادة السبع، أو وحدها على الجاهل
فأدفعها في المنى، ولا عند دنها على كل حال، ومع يسه (ح) على ذلك.

(٣) في (ص)، أو

(ح) يعود بمات مرة ثانية إلى الصفات الإيجابية أو صفات المعاني السبع، =

المجلد الثاني

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ النِّكَاحِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْمَوْتِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْحُجَّةِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْحُجَّةِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ
وَمَنْ كَانَ يَتْلُو هَذِهِ السُّورَةَ يَوْمَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَالْفَتْحَةُ مِنْهُ

[illegible]

۱۰۷

وكذلك لو كان لم يزل حياً غير سميع ولا بصير، لكان لم يزل
موصوفاً بضد السمع من الصمم والآفات، وبضد البصر من العمى
والآفات، ومُحالاً جواز الآفات على الباري؛ لأنها من سمات
نُحْدِث، فدلّ ما قلناه على أن الله - تعالى - لم يزل عالماً قادراً
سميعاً بصيراً^(١).

(١) وقد بين إثبات الحياة في نهاية المسألة رقم ٦ - فلم يبق من صفات لمعدي
السبع، إلا صفة الكلام، وسيُفرد المصنف باب خاص؛ لأهميته الكلامية
المعروفة.

[إثبات صفات المعاني وقدمها]

[وبيان علاقتها بالذات]

[٩] مسألة

فإن قال قائل : لم قلتم إنَّ للباري - تعالى - علماً به عليم ؟
 قيل له : لأنَّ الصنائع الحِكْمِيَّةَ ، كما لا تقع مِنَّا إلا من عالم .
 كذلك لا تحدث مِنَّا إلا مِن ذِي عِلْمٍ ، فلو لم تدلَّ الصنائعُ على عِلْمِ
 مَنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ مِنَّا ، لم تدلَّ على أن مَنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ مِنَّا فهو عليمٌ .
 فلو دلَّت على أن الباري - تعالى - عالم ؛ قياساً على دلالتها على
 أنَّ علماء^(١) ، ولم تدل على أن له علماً^(٢) ؛ قياساً على دلالتها على
 أن لنا علماً ، لجاز لزاعم أن يزعم أنها تدلُّ على عِلْمِنَا ولا تدلُّ على
 أنَّ عُلمَاءَ . وإذا لم يَجُزْ هذا لم يَجُزْ ما قاله هذا القائل^(٣) .

(١) في (ل) : «أن علماً» خلافا لما في (ص) ، وقد علمت سقمها .

(٢) في (ص) : «علم» ، وتكرر الأخطاء النحوية والإملائية من النسخ ،
 وسنصلحها دون إشارة .

(٣) لأنَّ الأمرين متلازمان . والمصنفُ هنا ، وفي مواطن سابقة ولاحقة ،
 يستخدم دليل «قياس الغائب على الشاهد» ، وهو بأقسامه الأربعة دليل
 مقبول عنده - وانظر في ذلك كتابنا : «المدخل» .. ط . كراتشي ، ص ١٦٣ =

وَقَالَ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا تَدُلَّ الْأَفْعَالُ الْحَكْمِيَّةُ عَلَى عِلْمِ الْعَالَمِ
مَنْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ؟ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الْعَالَمِ مَنَا أَنْ لَهُ عِلْمًا؛
لَئِنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ الْعَالَمُ مَنَا عَالِمًا مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنْ لَهُ عِلْمًا؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ جَازَ لَكَ أَنْ تَزْعِمَ هَذَا، جَازَ لْغَيْرِكَ أَنْ يَزْعِمَ أَنْ
رَأْفَعَاتِ الْحَكْمِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِي عِلْمًا بِهَا، وَلَا تَدُلُّ عَلَى أَنِّي عَالِمٌ؛
لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الْعَالَمِ أَنْ لَهُ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ مَنَا أَنْ لَهُ
عِلْمًا مَنْ لَا يَعْلَمُهُ عَالِمًا، وَأَيْضًا النَّاسِي^(١).

= وما بعدها، وابن قُورْك: «مجرد مقالات أبي الحسن» ص ٢٨٨-٣١٦، فهو
مطابق لما هنا.

(ح) وقبل أن يفرغ إمامنا لصفة «الكلام»، وهي مدار نقاش طويل بين النظار،
وخاصة الأشاعرة أو أهل السنة وبين المعتزلة، حتى قيل إنها تسميه نظرهم
العقلي في العقيدة بعلم «الكلام» يستدل على قدم صفات المعاني، وأن الله
- تعالى - عالم بعلم، قادر بقدرة، مريد بإرادة، كما أنه حي بحياة قديمة،
فالله هو الوجود الكامل المستحق للعبادة، ولذا لا يخلو من كمالاته،
فالصفات أزلية قائمة بالذات، تخالفها في المعنى الذهني لكنها قائمة في
الوجود، فلا تعدد ولا تكثر كما يزعمه المعتزلة، في اتهامهم لمبثتي
الصفات القديمة، وهم أهل السنة من المتكلمين والمحدثين والصوفية،
ويستند الشيخ إلى أننا أثبتنا سلفاً أنه عالم، ولا معنى في اللغة العالم إلا ذو
العلم، وكذلك القدرة والإرادة، وكذلك في الواقع كما هو في اللغة، أي
إنه يستخدم قياس الغائب على الشاهد الذي يستند إليه المعتزلة في أكثر
استدلالاتهم لكنه يقلب عليهم الحجة التي يعتمدونها لتفيد ضد مقولتهم،
وهو أن الصناعة المحكمة تدل على علمنا فقط لا على أننا علماء، وهو أمر
غريب ساقط.

(١) لناسي بدون الألف في (ص) نقلها «غ» صحيحة، ولكن ل أثبتها: لنا شيء. =

وأيضًا هذه الدعوى -عندي- فاسدة؛ وذلك أن معنى العالم -عندي- أن له علمًا، ومن لم يعلم لزيد علمًا لم يعلمه عالمًا^(١).
فإن قال قائل: فما أنكرتم من أن يدل الفعل الحكمي على أن للإنسان علمًا هو غيره، كما قلتم: إنه يدل على علم؟

[علاقة قيل له: ليس إذا دل الفعل الحكمي على أن للإنسان علمًا دل الصفات على أنه غيره، كما ليس إذا دل على أنه عالم دل على أنه متغايّر على بالذات] وجه من الوجوه^(٢).

= والمراد أن العالم إذا نسي، فهو بطلان ذ علم مع سببه، فقد يعلم علم العالم ميتًا، ولا يعلم أنه عالم، كما قرر في نهاية الفقرة السابقة

(١) هذا وجه آخر من الرد غير ما مضى، وهو أن ما يراه هو «النتلازم» كما سبق بين الوصف وأصل الانصاف، وعدم الانفكاك أو المعايرة وهو مذهب الشخصي -كما يؤكد ابن فورك

ولذا قال «عندي» وهذا هو موقف الأشاعرة، ومناوئ «المثبتة»؛ قال ابن فورك في «مجرد المقالات»: «فقال مرة: إن من لم يعلم حقيقة الشيء فليس بعالم به. وهو ما ذكره في قوله -في باب الصفات «في اللمع»، وغيره من الكتب-: «إن من لم يعلم لزيد علمًا لم يعلمه عالمًا، وإن حقيقة العالم من له علم، ومن لم يعلم حقيقته لم يعلمه». ثم أشار ابن فورك إلى قول آخر يمكن استخلاصه، لكنه أيد الأول، وهو الموافق لما هنا. انظر المجرد ص: ٤٤، وص ٣١١.

والشيخ دائمًا يتمسك بالدلالة الغريبة والشواهد الواقعية.

(٢) في (ص) هذا: «ننون المغلقة (.)» علامة لنهاية؛ لانتقال المصنف إلى بيان مفهوم «لغيرية» عنده، وأنه قبول الانفكاك، وقد أشار (غ) بحق إلى أن ما ذهب إليه الشيخ محمد عبده في حاشيته على الدواني، ص ٩٩ ط =

وأيضاً فإن معنى «الغيرية»: جواز مفارقة أحد الشئيين للآخر على وجه من الوجوه^(١)، فلمّا دلت الدلالة على قدم الباري - تعالى - وعلمه^(٢)، استحال أن يكونا غيرَيْن.

وأيضاً: فلو جاز لزاعم أن يزعم أن الفعل الحكيم^(٣) يدل على أن العالم عالم، ثم يُعلم علمه بعد ذلك، لجاز لزاعم أن يزعم أن الفعل الحكيم يدل على أن العلم علم، ثم يعلم أنه لعالم بعد ذلك. وإذا لم يَجْزُ هذا وتكافؤ القولان، وجب أن تكون الدلالة على أن العالم عالم دلالة على العلم [أيضاً]^(٤).

فإن قال قائل: [ما يمنع]^(٥) من أنه إنما يدل الفعل الحكيم على علم العالم؛ لأنه ممن يجوز أن يموت ويجهل.

= القاهرة، من أن هذا التعريف للغيرية، هو للأتباع وليس للإمام الأشعري نفسه، ابتدعوه للتخلص من تهمة القول بتعدد القدماء التي يرميهم بها المعتزلة.

(١) أي بالوجود والعدم، أو بالزمان، أو بالمكان؛ فهو مطلق القبول للمفارقة والانفكاك.

(٢) وعلمه معطوف على «الباري» أي وقدم علمه؛ فهما متلازمان أزلاً.

(٣) في (ص): «الحكم»، ولعلها «المُحكم».

(٤) زدناها تأكيداً لمراد المصنف - رحمه الله - والمراد: إذا تكافؤ القولان في عدم الجواز، ترجع ما ذهبنا إليه؛ لأن فيه إعمالاً للكلام، واعتداداً بدلالتيه. لا إلغاء، وهذا يرجع دعوى المصنف.

(٥) ليست في (ص)، ولم يلتفت إليها (غ).

الْتَمَعَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزُّنْعِ وَالْبَدْعِ

قِيلَ لَهُ: لَوْ جَازَ هَذَا لِقَائِلَهُ، لَجَازَ لِرَازِعِمِ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ الْفَعْلَ الْحِكْمِيَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ عَالِمٌ؛ لِأَنَّهُ مَقْمَرٌ يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ وَيَجْهَلَ^(١).

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ دَلَالََةَ الْفَعْلِ الْحِكْمِيِّ عَلَى عِلْمِ الْعَالَمِ مِنَّا، دَلَالََةُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ الْعَالِمِ، وَأَنَّهُ مُحَدَّثٌ: أَنَّ الْعَالِمَ لِلْعِلْمِ، مَا كَانَ عَالِمًا لَا لِلغَيْرِيَّةِ وَلَا لِلْحَدِيثِ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ عَالِمٌ دَلَالَةُ عَلَى الْعِلْمِ. وَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ عِلْمًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْعَالِمِ وَلَا لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ؛ لَوْجُودِ غَيْرٍ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَمُحَدَّثٌ لَيْسَ بِعِلْمٍ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ تَكُونَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ عِلْمٌ دَلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ مُحَدَّثٌ أَوْ أَنَّهُ غَيْرُ الْعَالِمِ^(٢).

وَأَيْضًا فَلَوْ جَازَ لِرَازِعِمِ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ عِلْمٌ دَلَالَةُ عَلَى حَدِيثِهِ، أَوْ دَلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ الْعَالِمِ: لَجَازَ لِرَازِعِمِ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ [عَالِمٌ^(٣)] دَلَالَةُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَأَنَّهُ مُتَغَايِرٌ فِي ذَاتِهِ.

(١) وَهَذَا الزَّعْمُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَفِيدُ أَنَّ الْفَعْلَ الْحِكْمِيَّ لَا يَدُلُّ عَلَى عِلْمِ الْقَدِيمِ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَقَدْ سَبَقَ إِثْبَاتُهُ؛ فَالْحُجَّةُ عَامَّةٌ، لَا تَخْصُ مَنْ يَمُوتُ دُونَ مَنْ يَبْقَى، فَهِيَ لِكُلَيْهِمَا.

(٢) أَطَالَ الْمُصَنِّفُ الرَّدَّ عَلَى دَعْوَى مُغَايِرَةِ الصِّفَاتِ لِلذَّاتِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ حُجَّةُ الْمُعْتَزَلَةِ وَنِفَاقُ صِفَاتِ الْمُعَانِي، فِي اتِّهَامِ مُثَبِّتِي هَذِهِ الصِّفَاتِ بِتَعَدُّدِ الْقَدَمَاءِ، وَبِرَمِيهِمْ بِالشَّرْكِ، وَأَنَّهُمُ الْمُوَحِّدُونَ حَقًّا جَمِيعُهُمْ صِفَاتِ «الْمُعَانِي»، لَكِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ أَثْبَتَ كَوْنَهُ -تَعَالَى- عَلِيمًا، وَأَثْبَتَ أَنَّ لَهُ عِلْمًا: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ يَعْلَمُهُ﴾ [النِّسَاءُ: ١٦٦]، كَمَا سَيَأْتِي ص ١٢٩.

(٣) لَيْسَتْ فِي (ص)، يَتَطْلَبُهَا السِّيَاقُ، وَقَدْ زَادَهَا (غ) وَتَابَعْنَاهُ.

والدليل على أن لله^(١)(٢) - تعالى - قدرة وحياة كالدليل على أن لله^(٢) - تعالى - علماً .

وقد قال الله - جلّ ذكره - : ﴿أَنْزَلْنَاهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ، [الدليل
النقلي] وقال : ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] فثبت
العلم لنفسه ، وقال - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ
مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] فثبت القوة لنفسه^(٣) .

ومما يدل على أن الله - تعالى - عالم بعلم ، أنه لا يخلو : أن
يكون الله - تعالى - عالماً بنفسه ، أو بعلم يستحيل أن يكون هو
نفسه : فإن كان عالماً بنفسه كانت نفسه علماً ، لأن^(٤) قائلاً لو قال :
إن الله - تعالى - عالم ، بمعنى هو غيره ، لوجب عليه أن يكون ذلك
المعنى علماً ، ويستحيل أن يكون العلم عالماً ، أو العالم علماً ،
أو يكون الله - تعالى - بمعنى الصفات .

(١) (ص) : «الله» ، والألف زادها الناسخ «وقد علمت مبلغه من العلم» .

(٢) في (ص) : «الله» كالتي قبلها .

(٣) يرى الشيخ أن القوة بمعنى القدرة .

(٤) في (ص) : «لا» .

(ح) فالمعنى مختلف بين الذات وصفاتها ذهنًا ، لا وجودًا ، فلا تغاير ولا تعدد
كما زعم المعتزلة ، فالموجود واحد هو «الذات الكاملة» فلا معنى لزعمهم
أنهم وحدهم «أهل العدل والتوحيد» .

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

ألا ترى أن الطريق الذي يُعَلِّم [به] أن العِلْمَ عِلْمٌ [هو] أن العالم به عِلْمٌ؛ لأنَّ قدرة الإنسان التي ^(١) لا يعلم بها لا يجوز أن تكون ^(٢) علماً، فلما استحال أن يكون الباري - تعالى - علماً استحال أن يكون عالماً لنفسه ^(٣)، فإذا استحال ذلك صحَّ أنه عالمٌ بعلمٍ يستحيل أن يكون هو نفسه.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون الباري - سبحانه - عالماً؛ لا بنفسه، ولا بمعنى يستحيل أن يكون هو نفسه.

قيل له: لو جاز هذا، لجاز أن يكون قولنا: «عالم»: لم يرجع به إلى نفسه، ولا إلى معنى، ولم يُثَبِّتْ به نفسه، ولا معنى يستحيل أن يكون هو نفسه. وإذا لم يَجْزُ هذا ^(٤) بطل ما قالوه.

وهذا الدليل يدلُّ على إثبات صفات الله - تعالى - لذاته، كُُلُّها: مِنَ الْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَسَائِرِ صِفَاتِ الذَّاتِ ^(٥).

(١) (ص): «الذي»، غيرناها تبعاً لـ (غ) حسب مقتضى السياق.

(٢) (ص): يكون، والسياق يقتضي التغير.

(٣) في (غ): «بنفسه».

(٤) لأن فيه إبطال كلام العقلاء، بخلوه من أي معنى أو دلالة، وضده هو الظاهر وهو الصواب.

(٥) يقصد المصنف «بصفات الذات» هنا صفات المعاني، وهي الأربع التي صرح بها، وقد سبق إثبات العلم، فَبَيَّنَتِ الإرادة، والكلام، وهما موضوع الباب الثاني فيما يلي، وبهما تتم معالجة موضوع الصفات المعنوية

[الباب الثاني]

باب الكلام في القرآن والإرادة

قُلْ قُلْتُ: لَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا، وَإِنْ [بُشَاتُ] كَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - غَيْرُ مُخْلُوقٍ؟
[وقدمه]

فَبِنْهُ قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا [الدليل الشكلي] زِدْنَاهُ مِنْ لَدُنْهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مُخْلُوقًا - [العقلي] تَكُونُ لَهُ - تَعَالَى - قَائِلًا لَهُ: كُنْ، وَالْقُرْآنُ قَوْلُهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مَقُولًا لَهُ: [كُنْ] ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا يُوْجِبُ قَوْلًا ثَانِيًا، وَالْقَوْلُ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي وَفِي تَعَلُّقِهِ بِقَوْلٍ ثَالِثٍ، كَالْقَوْلِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَتَعَلُّقِهِ بِقَوْلٍ ثَانٍ، وَهَذَا يَقْتَضِي مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَذَلِكَ ^(٢) فَاسِدٌ، وَإِذَا فَسَدَ ذَلِكَ فَسَدَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مُخْلُوقًا.

(١) هذه الزيادة ضرورية هنا، وليست في (ص) ولا (غ)، وهي تحسم التردد والترجيح الذي انتهى إليه الدكتور غرابية، وهي صريحة في النص الذي اقتبس من الإبانة (ص ٢١ ط القاهرة ١٣٤٨هـ): «فلو كان القرآن مخلوقا لوجب أن يكون مقولا له: كُنْ، فيكون». والعجيب أنه - رحمه الله - مع دقائه البالغ لم ينتبه لزيادتها ولتطابق النصين تماما. وقارن بمجرد المقالات لابن فورك، ص ٥٩، ٦٨.

(٢) في (غ): «وهذا».

(ح) من البين أنه دليل على القدم، يعتمد على بطلان تسلسل العلل والمعلولات في الماضي، وهو يُقْضَى إلى معلول في الأزل المحلة له ويعتمده في =

فَلَوْ جَازَ لِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : لَمْ يَكُنِ اللَّهُ - تَعَالَى - قَائِلًا لشيءٍ فِي الْحَقِيقَةِ
 شَيْءٍ. وَيُرِيدُ الْمَعْنَى أَنْ يُكُونَهُ فَيَكُونُ^(١)، لَجَازَ لِرَاعِمٍ أَنْ يَزْعِمَ أَنَّ اللَّهَ
 زَعَمَ - لَا يَرِيدُ شَيْئًا فِي الْحَقِيقَةِ^(٢)، وَإِنَّمَا مَعْنَى ﴿أَرَادَنَاهُ﴾ : فَعَلَنَاهُ،
 مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ^(٣) إِرَادَةً فِي الْحَقِيقَةِ^(٤)، عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.
 فَبِنْ قَوْلَ قَائِلٍ : [مَا أَنْكَرْتُمْ] ^(٥) أَنْ^(٦) يَكُونَ مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى -
 زَادَ لشيءٍ : أَنَّهُ فَعَلَهُ، وَهُوَ مَرِيدٌ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لَهُ؟
 قِيلَ لَهُ : لَوْ جَازَ هَذَا لِقَائِلُهُ، لَجَازَ لِرَاعِمٍ أَنْ يَزْعِمَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ
 وَجَلَّ - قَائِلٌ لشيءٍ فِي الْحَقِيقَةِ : كُنْ، وَيَزْعِمَ أَنْ^(٦) مَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُ
 يُكُونُهُ، فَيُثْبِتُ لِلَّهِ - تَعَالَى - قَوْلًا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَقُولُ لَهُ، كَمَا
 زَعَمَهُ^(٧) أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - إِرَادَةً فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ مُرَادُهُ، وَلَوْ جَازَ
 نَزْعُ أَنْ يَزْعِمَ هَذَا، جَازَ لِآخَرٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ - تَعَالَى -
 بِالشيءِ هُوَ فَعَلُهُ لَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ

(١) (غ) : «نكونه فيكون» ص : ٣٤.

(٢) «في الحقيقة» أسقطها (غ) في الموضعين

(٣) تكون هنا تامة، كما اختاره (غ).

(٤) زيادة يتطلبها السياق ليست في (ص)، ولا (غ).

(٥) (ص) : «أنه»، أثبتنا (غ) : «أن»، فوافقناه؛ لأنه أنسب للسياق.

(٦) (ص) : «أنه»، أثبتنا (غ) : «أن»، فوافقناه؛ لأنه أنسب للسياق.

(٧) الخطاب هنا موجه إلى المعتزلة. وانظر «مجرد المقالات» ص ٥٠-٧٩.

«مَرِيدًا» وَلَا إِرَادَةَ لِلجِدَارِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿يُرِيدُ﴾
تَوْشِعًا، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَنْقُضُ.

قِيلَ لَهُ: نَعَمْ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠]

أَي: نَكُونُهُ فَيَكُونُ؟

قِيلَ لَهُ: الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ، أَنَّ الْجَمَادَ يَسْتَحِيلُ -مَعَ جَمَادِيَّتِهِ- أَنْ
يَكُونَ مَرِيدًا، وَالْبَارِي -تَعَالَى- فِي الْحَقِيقَةِ لَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَنْ يُرِيدَ،
أَوْ يَقُولَ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]
بِمَعْنَى: نَكُونُهُ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ﴾ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ قَوْلٍ لَهُ،
وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنْ نَكُونَهُ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ مَعْنَاهُ:
أَنْ يَنْقُضَ، لِحَاجَةِ لَزَاعِمٍ أَنْ يَزْعِمَ أَنْ [مَعْنَى] ^(١) قَوْلُهُ: ﴿أَرَدْتَهُ﴾
فَعَلْنَاهُ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا يُرِيدُ فَعْلَهُ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ
يَنْقُضَ﴾ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَنْقُضُ، وَهَذَا أَوْلَى فِي حَقِيقَةِ الْقِيَاسِ. وَإِذَا لَمْ
يُجْزَ ^(٢) هَذَا لَمْ يُجْزَ ^(٢) مَا قَلْتُمُوهُ ^(٣).

(١) زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

(٢) (ص)، (غ): «يَجِبُ»، فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهِيَ لَا تَلَائِمُ السِّيَاقِ، وَلَا لِسَانِ
الْمَوَاضِعِ الْمِمَّاثِلَةِ فِي النَّصِّ.

(٣) كَذَا فِي ص، غَيْرَهَا (غ) إِلَى: «قَالَ» وَلَا ضَرُورَةَ لِلتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ يَعْتَبِرُ
الْقَائِلَ مِمَثْلًا لِلْمَعْتَزِلَةِ وَسَائِرِ الثَّقَاةِ لَصِفَاتِ الْمَعَانِي.

ويقال لهم: إذا كان معنى أن الله - تعالى - أراد فعل الشيء: أنه فعله، ومعنى أراد حركة الشيء: أنه حرَّكه، فما أنكرتم أن يكون الجماد في الحقيقة مريدًا لحركة نفسه، بمعنى أنه مُتَحَرِّكٌ، وأن لا يكون للباري - تعالى - على الجماد مزية^(١) في الإرادة، وأن لا يكون له مزية على مَنْ وقع فعله وهو غير مُريدٍ له؛ لأنه قد حصل له معنى فاعِلٌ، كما حصل للباري - تعالى - معنى فاعِلٌ.

فإن قال: فما معنى قوله - تعالى -: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] قيل له: معنى ذلك أنهما قالتا في الحقيقة: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢).

(١) (ل): «مزيد».

(٢) قال ابن فورك في «مجرد المقالات»: «ولم يختلف مذهبُه في أن للكلام - شامدًا أو غائبًا - معنى غير الحروف والأصوات، [يقصد الكلام النفسي] وأنه لا يصح أن يقوم إلا بالحي، وما ذكره في قوله - تعالى -: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ من أن ذلك قولٌ على الحقيقة، محمولٌ على أنه كان مقروناً بالحياة. وكذلك مقتضى مذهبه في كلام الذراع المشوية في أنه وُجد فيها مع الحياة. وكان لا يُنكر أن تُسمَّى الأصوات والحروف كلامًا كما تُسمَّى الإشارة والكتابة كلامًا، على مجاز اللغة واتساعها. بل كان يقول: إن تسمية الأصوات حروفًا توسُّع في أصل اللغة؛ لأن معنى الحرف هو الطرف منه، يُقال: حرف السيف وحرف الوادي وحرف الحائط، وهو طرف منه، وذلك لا يكون إلا لأجزاء متصلة هي نهايات أجزاءٍ أُخرَ» (ص ٦٧-٦٨). وفي هذا ما يدل لأمرين مهمين في تراث الشيخ: أولاً: أنه صاحب فكرة «الكلام النفسي» وليس الأتباع كما بدا لبعض الباحثين، وأنه هو معنى الكلام على الحقيقة عنده وليس الحروف والأصوات فهي دلالة مجازية في نظره. والأمر الثاني: هو تمسكه بالدلالة الحقيقية للألفاظ، وخصوصًا في النصوص المنزلة عن الله ورسوله، ما لم يمنع مانع من إرادتها، أو تقوم =

الْتَمَع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

وَمِمَّا يَدُلُّ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا : أَنَّهُ لَوْ
كَانَ مُوصُوفًا بِضِدِّ (مِنْ أَضْدَادِ الْكَلَامِ مِنَ الشُّكُوتِ أَوْ الْآفَةِ .

وَلَوْ كَانَ لَمْ يَزَلْ مُوصُوفًا بِضِدِّ^(١) الْكَلَامِ^(٢) ، لَكَانَ^(٣) ضِدُّ
الْكَلَامِ قَدِيمًا ، وَلَوْ كَانَ ضِدُّ الْكَلَامِ قَدِيمًا لَا سِتِحَالُ أَنْ يُعْدَمَ ، وَأَنْ
يَتَكَلَّمَ الْبَارِي ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَجُوزُ عَدَمُهُ^(٤) ، كَمَا لَا يَجُوزُ حُدُوثُهُ ،
فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْبَارِي - تَعَالَى - قَائِلًا وَلَا أَمْرًا وَلَا نَاهِيًا^(٥)
عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ .

= قرينة على تأويلها ، أو يظهر سبب تاريخي يدعو إلى التأويل مخافة التشبيه
مع المعذرة .

(١) ما بين القوسين سقط من (غ) (ص ٣٦) ، مقدار سطر كامل ، ربما بسبب
كلمة «بِضِدِّ» المكررة .

(٢) زاد (غ) هنا حرف العطف (الواو) ليتسق الكلام ، بعد أن غاب عن نظره
مسطرٌ كامل من النص ، ولم يشر إلى أن الواو مزيدة ليست في ص .

(٣) في (غ) : «ولكان» .

(٤) يعتمد الشيخ كثيرا على هذه القاعدة الكلامية : «كل ما ثبت قدمه استحال
عدمه» ، ويقرر في الفقرة التالية أنها معتمدة عندنا وعندهم ، يقصد المعذرة .
راجع ما مر في الباب الأول ، بهذا الشأن ص وما سيأتي في ص ١٣٩ .

(٥) في (ل) : «نهيا» ، وقد علق الدكتور غرابية على هذا الموضع معترضاً على
المصنف ، بأنه يجوز أن يأمر الباري - تعالى - وينهى ، عن طريق أنبيائه
بمقتضى ما يفيض عليهم من العلم . لكنه اعتراض غير وارد ؛ لأن الله -
تعالى سَمَّى كل صور الاتصال بأنبيائه كلاماً في الآية (٥١) من سورة
«الشورى» ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ الآية إلى نهايتها .

وهذا فاسد، عندنا وعندهم. وإذا فسد هذا صحَّ وثبت أنَّ الباري لم يزل متكلمًا قائلًا.

فإن قال قائل: ولم زعمتم أنه لو كان لم يزل غير متكلم، لكان موصوفًا بضدَّ الكلام؟

قيل له: لأنَّ الحيَّ إذا لم يكن موصوفًا بالكلام، كان موصوفًا بضدِّه، كما أنه إذا لم يكن موصوفًا بالعلم، كان موصوفًا بضدِّه.

وذلك أنَّ الحيَّ فيما بيننا ذلك حُكمه، ولم تقم دلالة على حيٍّ يخلو من الكلام وأضداده في الغائب^(١)، كما لم تقم دلالة على حيٍّ يخلو من العلم وأضداده، حتَّى يكون لا موصوفًا بأنه عالم ولا بضدَّ العلم.

فقد اجتمع الأمرُ فيهما: أنَّه مستحيلٌ، فيما بيننا، حيٌّ غيرُ (عالم ولا موصوف بضد العلم)^(٢)، وأنَّه مستحيلٌ فيما بيننا حي (غير)^(٣) متكلم، ولا موصوف بضدَّ الكلام، وأنه لم يقم على [غير]^(٤) ذلك دلالة في الغائب.

فلو جازَ أحدُ الأمرين وهو حيٌّ غيرُ متكلم، ولا موصوف بضدَّ الكلام، لجازَ الأمر الآخر: وهو حيٌّ غيرُ عالم، ولا موصوف بضدَّ العلم.

(١) أي لم تقم بينة على استثناء «الغائب» من مبدأ «التناقض» وهو المقصود بالضدية هنا، لاحظ قوله: «يخلو من الكلام وأضداده». أي كلها في نفس الحال، وهو تناقض صريح كالخلو من الشيء وعكسه.

(٢) أي: بأي ضد من أضداده، لاحظ ما مرَّ آنفا: «من العلم وأضداده».

(٣) ما بين القوسين سقط من (ل) بسبب كلمة: «غير».

(٤) زيادة ضرورية - ليست في (ص)، ولا (غ) - ليتم الاستدلال.

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزُّنُجِ وَنَسَبِهِ

وأيضاً: فإنه يستحيل - فيما بيننا - علمه بوصف بضد العلم به
علمه، ومُتَكَلِّمٌ يوصف بضد الكلام مع كلامه، فقد حتمت في
الإحالة، وجب أن يكون مَنْ جَوَّز مُتَكَلِّمًا في لغائب، يوصف بضد
الكلام مع كلامه، كمن جَوَّز عالماً في الغائب يوصف بضد علمه
علمه.

فكذلك يجب أيضاً: لَمَّا استحال فيما بيننا حيٌّ غير علمه، ولا
موصوف بضد العلم، وجب أن يستحيل فيما بيننا حيٌّ غير متكلم.
ولا موصوف بضد الكلام. [وَوَجِبَ] ^(١) أن يستحيل ذلك في
الغائب، وَوَجِبَ أن يكون مَنْ جَوَّز أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ في لغائب كَمَنْ
جَوَّز الْأَمْرَ الْآخَرَ.

[الدليل العقلي] وهذا هو الدليل على أن الله - تعالى - لم يزل مريدًا، وذلك
على قدم
الإرادة
الحي إذا كان غير مريد لشيء أصلاً، وجب أن يكون موصوف بضد
أضداد الإرادات؛ من الآفات ^(٢) كالسهو، والكراهة، واليأس،
والآفات [الأخرى]، كما وجب أن الحي إذا كان غير علم بشيء
أصلاً [كان] موصوفاً بضد من أضداد العلوم من الآفات ^(٣) كالتجبر

(١) اكتفى (غ) بزيادة واو للعطف في هذا الموضع، وزدناه مع نفوسهم
تعبير المصنف.

(٢) كلمتا «من الآفات» سقطتا من (غ)، أو أسقطتهما تجبياً لذكر ر. ذ. و. ب. و. ج.

(٣) في (ل): «الأنبا»، وقرأها (م): «الإباء»، وقرأها (غ) كما ثبتت. وشرحه
بمعنى: التأخير واعتبره من أضداد الإرادة، وكلا التفسيرين له وجه. وذكر
الأنسب في الدلالة على مراد المؤلف أنها بمعنى: الضعف والوهن

والسهو والغفلة، أو الموت، أو ما^(١) أشبه ذلك من الأوقات
فلما استحال أن يكون الباري - تعالى - لم يزل معسوف من
الإرادة؛ لأن هذا يوجب أن لا يريد شيئاً على وجه من الوجوه
وذلك أن ضد الإرادة إذا كان الباري - تعالى - لم يزل معسوف من
يوجب^(٢) قَدَمَهُ، ومحال عدم القديم، [لأن فيه بطلان الواجب] كما
[هو] محال حدوث القديم؛ [لأن فيه تحصيل الحاصل] فإذا
استحال عدمه وجب أن لا يريد الباري شيئاً، [أ] ويقصد فعله على
وجه من الوجوه، وذلك فاسد. وإذا فسد هذا صحَّ وثبت أن الباري
- تعالى - لم يزل مريداً.

فإن قال قائل: لَمَّا^(٣) قلتم: إذا كان من لم يزل غير متكلِّم ولا
مريد وجب أن يكون موصوفاً بضد الإرادة والكلام؛ إذا كان ممن لا
يستحيل عليه الكلام^(٤) والإرادة: فما أنكرتم من أن^(٥) من لم يزل

= والفتور والتقصير - انظر ما يأتي (ص: ١٤١): «إذا كان ما يريد له يجب
سهو ولا ضعفه ولا وهنه ولا تقصيره» وهذا التفسير يتكرر في صفحات
أخرى أيضاً، وهو أرجح.

(١) كذا في (ص)، (غ): «وما».

(٢) كذا في (ص)، وسائر النسخ، والأنسب: «يجب قدمه».

(٣) (ص)، (غ): «لم» واقتراح (غ): إذا، والأقرب إلى ما في (ص) هو ما أشبه

(٤) راجع ما مر في أول الفصل؛ لكونه مقصوراً هناك على صفة الكلام، فصح
إليها هنا صفة الإرادة.

(٥) في (غ): «أنه».

غير فاعل وجب أن يكون موصوفاً بضد الفعل ، وأن يكون تاركاً فيه
لم يَزَلْ؟

قيل له : لا يجب ما قُلْتَه ، وذلك أن للكلام ^(١) ضِدًّا ليس بكلام .
وللإرادة ضِدًّا ^(٢) ليس بإرادة ، فوجب لَوْ كان الباري ^(٣) - تعالى - حياً
غير متكلم ولا مُريد ؛ أن يكون موصوفاً بضدّ الكلام والإرادة .
وليس للفعل ضِدًّا ليس بفعلٍ [لأنه مجرد الترك ، واستمرار العدم] .
فيجب ^(٤) بنفي الفعل عن الفاعل ، وجود ضِدِّه ؛ لأنَّ الموجود إذا
لم يَكُنْ فعلاً ^(٥) كان قديماً ، والقديم لا يضادُّ المُحدثات .
فلَمَّا لم يكن للفعل ضِدًّا ليس بفعلٍ ، لم يجب بنفي الفعل عن الله
- تعالى - في أَزَلِّهِ ^(٦) إثبات ضِدِّ .

ولما كان للكلام ضِدًّا ليس بكلام ، وَجَبَ بنفي الكلام عن الله -
تعالى - في أَزَلِّهِ إثبات ذلك الضدِّ لا محالة .

(١) (ص) : «الكلام» وفي (م) : (أن الكلام ضِدٌّ ، أليس بكلام) وهو تحريف
وتصحييف للنص .

(٢) (ص) : «ضد» ، وقد عرفت حال الناسخ ، من عدم العلم باللغة

(٣) (ص) : «باري» ، زدنا الألف واللام ، كما فعل (غ) .

(٤) الفاء هنا فاء السببية ، ينصب بعدها الفعل المضارع .

(٥) المقصود أن «الترك» وصف لا فعل ، والوصف قديم ، والفعل أي المفعول
حادث . والله أعلم .

(٦) في (ل) تصحفت إلى : «ان له» .

فإن قال: فيجب إذا كان القديم مفعولاً، فاعمل، هما المفعولان، أن يكون عاجزاً أو تاركاً.

قيل له: فليس العجز مضاداً للفعل، وذلك أنه ليس من^(١) جنس من أجناس الفعل من حركة وسكون وغيرهما من سائر الأعراض، إلا وقد يجوز أن يخلقه الله [فينا]^(٢) مع العجز، فعلمنا بذلك أن العجز لا يضاد الفعل؛ لأن الأجسام، و[الأعراض]^(٣) من أفعال الله - تعالى -، فعلمنا أن العجز لا يضاد الفعل؛ لأن عجزني لو حسد فعلي^(٤) للحركة، لكان يضاد^(٥) وقوع الحركة من ربي في جسمي. ألا ترى أنه إذا استحال أن أفعل في علمًا، مع الموت، استحال أن يفعل ربي في، مع الموت، علمًا؟

فلما لم يكن العجز مضاداً للفعل، وإنما يضاد القدرة، وكان الترك للشيء فعل ضدّه^(٦)، فكان الباري - تعالى - لم يزل غير فاعل

(١) (من) لتأكيد النفي، وقوله: من حركة إلخ للبيان.

(٢) أي: يخلقه الله فينا، ويقع منا أو يقوم بنا فعلاً لنا، مع عجزنا، فجتمع العجز مع الفعل، فليساً ضديين.

(٣) (ص): «الجواهر» وقد اقترح غ تغييرها إلى الأعراض، حتى يستقيم المعنى، فتابعناه. وعلق (غ) على قول المصنف «العجز لا يضاد الفعل» بقريب مما قررناه آنفاً - رحمه الله -.

(٤) مكررة في الأصل.

(٥) (غ): «تضاد»، ولعل الصواب ما أثبتناه. والمراد: أن الأحكام العقلية لا تختلف شاهداً ولا غائباً.

(٦) فهو عنده ليس مجرد التوقف عن الفعل، بل فعل الضد، وقد عير (غ) =

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبَدْعِ

لشيء^(١)، على وجه من الوجوه^(٢)، لم يُوجب^(٣) بنفي^(٤) الفعل عنه في أزيله^(٥) عجزاً ولا تركاً.

وأيضاً فإن الحيّ إذا كان غير متكلمٍ و[لا]^(٦) مريدٍ، وجب أن يكون موصوفاً بضدّ الإرادة والكلام، وليس إذا كان غير فاعلٍ لشيءٍ وجب إثبات ضده هو عجزاً، أو تركاً؛ إذ^(٧) كان عجز الإنسان لا يضادّ فعله، فلم يجب بنفي الفعل عن الله - تعالى - في أزيله^(٨)، إثبات ترك أو عجز، كما وجب في نفي الكلام والإرادة عنه في أزيله إثبات أضداديهما.

فإن قال: فيجب بنفي الحركة عن الله - تعالى - في أزيله أن يكون ساكناً.

قيل: لو كان ممن يجوز أن يتحرك، لوجب - لعمري - بنفي الحركة عنه أن يكون ساكناً، كما يجب بنفي الكلام والإرادة عنه في

= الكلمة التالية إلى كان، وليس ضرورياً.

(١) أضاف (غ) بعده: «أصلاً».

(٢) أسقط (غ): «على وجه من الوجوه»، دون إشارة.

(٣) (ص): «يجب»، وليست متسقة مع السياق، فغيرناها.

(٤) في (غ): «بنفي».

(٥) (ل): «ان له».

(٦) زدناها - كما فعل (غ) - لتأكيد المراد، وإن لم تكن ضرورية.

(٧) (ص) و(ل) و(م): «إذا»، وقد أصلحها (غ) بحذف الألف، وهو الصواب.

(٨) يقرأ (ل) هذه الكلمة، في كل المواضع: «أن له».

أَزْرِيهِ إِثْبَاتُ أَضْدَادِهِمَا؛ إِذْ كَانَ مِنْهُ لَا يَسْحَبُ ذَلِكَ عَنْهُ

فَإِنْ قَالَ: فَيَجِبُ بِنَفْيِ التَّفْضِيلِ عَنْهُ، فِيمَا لَمْ يَرَوْا، أَنْ يَكُونَ حَصْرًا

قِيلَ لَهُ: التَّفْضِيلُ هُوَ: مَا لِلْمُتَفَضِّلِ أَنْ يَتَفَضَّلَ بِهِ، وَنَهَى أَنْ لَا يَنْقُصَ

بِهِ، وَالْبُخْلُ إِنَّمَا يَجِبُ بِمَنْعِ مُسْتَحَقِّ اسْتِحْقَاقِ عَلَى مَنْ يَخْلُ، وَنَهَى

-تَعَالَى- لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَعْلُ شَيْءٍ.

فَإِنْ قَالَ: فَيَجِبُ بِنَفْيِ الْعَدْلِ عَنْهُ، فِي أَزْرِيهِ، أَنْ يَكُونَ جَوَازًا

أَوْ عَاجِزًا.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَجِبُ بِنَفْيِ الْعَدْلِ ضَدُّهُ هُوَ عَجْزٌ أَوْ جَوَازٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ

مِنْ ^(٣) جَنْسٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْعَدْلِ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- فَيَنْدُ

مَعَ الْعَجْزِ، فَلَمْ يَجِبْ بِنَفْيِ الْعَدْلِ إِثْبَاتُ ^(٤) ضَدُّهُ هُوَ عَجْزٌ.

(١) قَدْ يَبْدُو هَذَا الْقَوْلُ غَرِيبًا، وَلَكِنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى إِحْدَى حُجَجِ الْفَلَسَفَةِ لِمُسْتَدِيرِّ

عَلَى قَدَمِ الْعَالَمِ؛ أَنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ سَخِيٌّ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنْ تَقْيِضٍ وَتَأْثِيرٍ.

فِي الْأَزْلِ، وَكُلُّ دَوَاعِي الْإِفَاضَةِ وَالتَّفْضِيلِ مُتَوَافِرَةٌ فِيهِ. مَظَرٌ: مَجْرَدٌ

الْمَقَالَاتِ ٣٧، ٣٨، وَانْظُرْ كِتَابَنَا: لِمَحَاتٍ مِنَ الْفِكْرِ الْكَلَامِيِّ - ط

الْبَصَائِرِ - ص ٢٣٤-٢٥٠. وَقَدْ تَعَرَّضَ الدَّكْتُورُ غَرَابَةَ (فِي هَامِشٍ ص ٤٢

مِنْ نَشْرَةِ الْأَزْهَرِيَةِ لِلتَّرَاثِ) لِلْمَسْأَلَةِ لَوْثَاقَةَ صِلَتِهِ بِالْفِكْرِ الْمَشَاطِي.

(٢) فِي (ص): «جَائِزًا»، وَالنَّقْطَةُ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى، وَلَا يَدْرُكُ النَّاسِخُ ذَلِكَ لَأَسَفٍ

الشَّدِيدِ.

(٣) «مِنْ»: لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ. وَالْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: «مَعَ الْعَجْزِ» أَيُّ عَجْزِنَا، كَمَا مَرَّ أَمَّا.

(٤) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ سَطْرٌ كَامِلٌ كَتَبَهُ النَّاسِخُ - فِي صِرْطٍ خَطَأً، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ

عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ، وَبَدُونَهُ يَسْتَقِيمُ النَّصُّ.

ولم يجبَ أيضًا إثباتُ الجور؛ لأنَّ الإنسانَ قد لا يكونُ عادلاً إذا لم يكن منه عدلٌ كسبه، ولا فعلُهُ، ولا يكونُ جائراً^(١)، فليس من نفينا عنه العدلَ أثبتنا له ضدًّا هو جور أو عجز؛ إذ كنا قد نفينا ذلك عنَّا ولا نشبَّ ضدًّا هو عجز أو جور، والحيُّ منَّا ومن غيرنا، إذا لم يكن عالِمًا، كان موصوفًا بضدِّ العلمِ.

وأيضًا: فقد لا يكونُ الإنسانُ عادلاً ولا يكونُ جائراً، بجورٍ من جنسِ العدلِ، فليسَ يجبُ بنفيِ العدلِ ضدُّهُ هو جورٌ، كما وجبَ في الكلام والإرادة؛ لأنَّ الإنسانَ قد يكونُ عادلاً بالكونِ في المكانِ، إذا أمره الله - تعالى - أن يكونَ فيه، ويكونُ في وقتٍ آخرَ جائراً^(٢) بالكونِ فيه، إذا نهاه الله - تعالى - عن الكونِ فيه، فيكونُ العدلُ من جنسِ الجور؛ لأنَّ الكونَ في المكانِ من جنسِ الكونِ فيه^(٣).

فإن قال: ما أنكرتُم إذا لم يكنِ الباري - تعالى - مُحَرِّكًا في أزلِّه أن يكونَ مُسَكِّنًا؟

قيلَ له: لا يخلو قولُك: «إذا لم يكنِ مُحَرِّكًا، أن يكونَ مُسَكِّنًا» [من أن]^(٤) تعني: إذا كانَ لم يزلْ غيرَ مُحَرِّكٍ لنفسِهِ أن يكونَ مُسَكِّنًا

(١) (ص): «جائراً»، بالمعجمة، كالتي مرت آنفاً.

(٢) (ص): «جائراً»، بالمعجمة، كما سبق.

(٣) وهنا أيضًا آثار الدكتور غرابية في هذا الموضع، مسألة التحسين والتقيح العقليين، ومعلوم: أن الأشياء - عند متكلمي أهل السنة والجماعة - قبل ورود الشرع سواء. وكلام الشيخ مبني على مذهب أهل السنة.

(٤) زيادة يتطلبها السياق، أغفلها م، أما «غ» فقد اكتفى بزيادة «أن» ولا بأس به.

لها، أو تعني^(١) إذا لم يكن محرّكاً لجِسمٍ كان مسكّناً له.

فإن عنيّت: إن لم يحرك نفسه كان مسكّناً لها، فهذا خطأ؛ لأنه يستحيل أن يحرك نفسه، ونحن لم نقل إذا لم يتكلّم من يستحيل كلامه كان موصوفاً بضدّ الكلام.

وإن عنيّت: إذا لم يكن محرّكاً فيما لم يزل لجِسم، كان مسكّناً له، فليس مع الله - تعالى - في قدمه أجسام، فيجب^(٢) إذا لم يحركها أن يسكّنها^(٣).

ومتى^(٤) لم يكن موجوداً [ما]^(٥) يستحيل تحرّكه، فليس إذا لم

(١) (ص): يعني. أثبتها (غ): تعني (بالفوقية) في الموضعين، وهو الأنسب.

(٢) الفاء هنا للسببية ينصب الفعل بعدها.

(٣) انظر: الإذلي: «كان الله ولا شيء معه» في إثبات الحدوث للعالم بالدليل النقلي، وقد سبق مناقشة المسألة، عقلياً ونقلياً، في المسألة الأولى من «اللمع»، فراجعها. ووجود الحوادث في الأزل تناقض صريح.

(٤) ص، غ: ما.

(٥) زيادة ليست في (ص) ولا (غ)، يتطلبها السياق.

(ح) أطال المصنف - رحمه الله - الحوار مع المعتزلة في مسألة «قدم القرآن»، كما هو القول عند جميع فئات أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث والصوفية، أو خلقه كسائر الحوادث، كما زعمت المعتزلة؛ للسبب الظاهر وهو أنها من أدق وأخطر مسائل الخلاف بين الفريقين، وهي التي انتهت - كما هو معلوم - إلى محنة الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - وفتنة أهل السنة جميعاً على عهد الخليفة العباسي وقاضيه ابن أبي دؤاد؛ لأن العهد قريب بهذه الأحداث، لم يزد عن نصف قرن تقريباً منذ =

يحرّك ما تستحيل حركته، وجب أن يسكنه!

= ما كان إمامنا يكتب «اللمع» أواخر القرن الثالث الهجري، أو أوائل الرابع. وقد بدأ الإمام -رحمه الله- بإثبات قدم القرآن لأمر الله -عز وجل- وعدم خلقه؛ لأنه إيجاب القديم تحصيل للحاصل وهو محال، واعتمد في ذلك على ما أسمىناه «العقل -نقلي» الجامع لكل من العقل والنقل معاً، تجنباً لشبهة (الدور) التي يتشبث بها المعتزلة وبعض الأشاعرة في الاعتماد على الدليل النقلي وحده، في بعض مسائل علم الكلام -وهي الإلهيات- قبل أمر تثبت النبوة وصدق الوحي، فيكون استدلالاً بما يحتاج إلى استدلال.

وناقش تأويل آية النحل بأن المراد به (أنقول له كن) : أن تكونه -وهو تأويل المعتزلة، والماتريدية، على الخلاف فيهم في المسألة - وأوضح الإمام منهجه في إجراء الظاهر مع وجهه، في تفسير النصوص، ما لم يمنع منه مانع، كما بيّناه في المقدمة -ودعاه ذلك أيضاً إلى تناول معنى «الإرادة» الإلهية التي هي مجرد الفعل، أو أنها صفة ليست في الذات ولا في غيرها، كما سيفصله في الباب اللاحق، وهو الخير بأقوال المعتزلة جميعاً.

وأكد الإمام منهجه في التأويل ببيان الراجح من تفسير آتي «النحل» و«الكهف» (جداراً يريد أن ينقض)، على ما أوضحناه في تعليقاتنا بالهوامش السابقة - ثم أضاف -رحمه الله- دليلاً عقلياً آخر (في ص ١٣٥) على قدم الكلام، وقاس صفة الإرادة على صفة «العلم» (ص ١٣٦-١٣٧) التي يسلم بها المعتزلة - وإن كانوا يؤدونها بأنها من الموصوف به معتمداً على القاعدة الكلامية المشهورة المسلمة عند الفريقين: ما ثبت قدمه استحالة عدمه (٤٣٩) ويعرج الشيخ في نهاية المسألة، على فكرة «التفضل» وأنها لغة حسب إرادة المتفضل يلجأ إلى بطلان مقالة المعتزلة في وجوب الصلاح والأصلح على الله -تعالى عما يقولون- بناء على مقاتلهم في التحسين والتقبيح العقليين، وهو ما يبطل أيضاً مقالة المشائين في إيجاب الخلق على الله في الأزل.

١٠- مسألة

[في قَدَمِ الْكَلَامِ وَالْإِرَادَةِ]

فَإِنْ قَالَ: الْقَادِرُ مِنَّا عَلَى الْكَلَامِ، فِي حَالِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، قَدْ خَلَا
مِنَ الْكَلَامِ وَأُضْدَادِهِ .

فَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخِلَافِ^(١)؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ مِنَّا عَلَى الْكَلَامِ، فِي
حَالِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، مَتَكَلَّمٌ لَا مُحَالَةٌ، وَسَنَدُّهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا
الْمَوْضِعِ مِنْ كِتَابِنَا^(٢) .

عَلَى أَنَّا نَقُولُ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَى الْعِلْمِ، قَدْ خَلَا
مِنَ الْعِلْمِ وَأُضْدَادِهِ؟

فَإِنْ قَالَ: الْقَادِرُ عَلَى الْعِلْمِ قَدْ خَلَا مِنَ الْعِلْمِ وَأُضْدَادِهِ، الَّذِينَ
يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا، وَلَا يَخْلُو مِنْ عِلْمٍ آخَرَ أَوْ ضِدَّهُ .

قِيلَ لَهُ: فَقُلْ: إِنْ الْقَادِرَ عَلَى الْكَلَامِ وَضِدَّهُ [الَّذِينَ يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا]^(٣)

(١) أي: التناقض، والمصنف يستعمل هذه الكلمة مرادفة لكلمة التناقض .

(٢) تفيد بأن للشيخ خطة لكتابه، وهو هنا يشير إلى ما سيأتي في الباب السادس:
«الكلام على الاستطاعة»، وقد سبق له أن عرض رأيه في هذا الأمر: وهو
أن الحي في الشاهد والغائب، لا يمكن أن يخلو من الكلام وأضداده،
راجع أوائل الباب الثاني، وأن الاستطاعة لا بد أن يفارنها الفعل .

(٣) هذه العبارة ليست في (ص)، ولا في (غ)، ويتطلبها السياق، حتى يتم
الإلزام للخصم المجادل .

يخلو منهما، ولا يخلو من كلام آخر أو ضده لا يقدر عليهما^(١).

[دليل آخر
على القدم] ودليل آخر على أن الله - تعالى - لم يزل متكلماً: أن الكلام لا يخلو أن يكون قديماً أو حديثاً: فإن كان محدثاً لم يخل أن يحدثه في نفسه، أو قائماً بنفسه، أو في غيره:

[أ-] فيستحيل أن يحدثه في نفسه؛ لأنه ليس بمحل للحوادث.
[ب-] ويستحيل أن يحدثه قائماً بنفسه^(٢)؛ لأنه صفة، والصفة لا تقوم بنفسها.

[ج-] ويستحيل أن يحدثه في غيره؛ لأنه لو أحدثه في غيره لوجب أن يشتق^(٣) لذلك الجسم الذي فيه الكلام، من أخص أوصاف الكلام اللازمة له لنفسه: اسم^(٤)، وللجملة التي المحل منها اسم^(٥).
فإن كان أخص أوصاف الكلام أنه كلام، وجب أن يكون ذلك الجسم متكلماً.

-
- (١) الشيخ هنا يلزم خصمه بارتكاب التناقض والكيل بمكيالين.
(٢) ضمير الغائب هنا يعود إلى الكلام، فيكون الكلام قائماً بنفسه، لا بالمتكلم، وهو محال، كما ذكر الشيخ - رحمه الله.
(٣) واضحة في (ص)، ولا مدعاة لما صنعه (م)، (غ) في هذا المقام.
(٤) (ص): «اسما»، والناسخ كثيراً ما يخطئ في أظهر قواعد النحو.
(٥) في (ص)، (غ): «اسماً». قارن بما سيأتي في ص ١٤٩، والمصنف يستخدم هنا دليل السبر والتقسيم، بترتيب فروض ثلاثة على دعوى الخصم، فإذا بطلت كلها بطلت دعواه؛ لأن ما يؤدي إلى الباطل فهو باطل. وسيقول المؤلف بعد قليل: «وإذا فسدت الوجوه التي لا يخلو الكلام عنها لو كان محدثاً صح أنه قديم...» ص ١٤٨.

وإن كان أخصُّ أوصافِهِ أنه أمرٌ، وَجَبَ أن يكون ذلك الجِسْمُ أمراً .
وكذلك إن كان أخصُّ أوصافِهِ أنه نهْيٌ وَجَبَ أن يكون ذلك
الجِسْمُ ناهياً .

فلما اسْتَحَالَ أن يتكلَّمَ بكلامِ اللَّهِ - تعالى - غَيْرُهُ، وبأمرٍ بِأمرِهِ
غَيْرُهُ، وينهَى بِنهْيِهِ غَيْرُهُ، اسْتَحَالَ أن يُحْدِثَ كلاماً في غيره،
فيكون^(١) بِهِ^(٢) مُتَكَلِّماً .

وإذا فسدت الوجوه التي لا يخلو^(٣) الكلام منها لو كان مُحدثاً،
صَحَّ أَنَّهُ قديمٌ، وأن اللَّهَ - تعالى - لم يزل بِهِ مُتَكَلِّماً .

فإن قال: أفليس^(٤) قد يُحْدِثُ اللَّهَ - تعالى - في غيره، فعلاً وتفضلاً
ونعمةً وإحساناً ورزقاً، فيكون فاعلاً متفضلاً منعمًا محسنًا رازقًا؟

فما أنكرتُمْ أن يُحْدِثَ في غيره كلاماً، يكون [هو]^(٥) به متكلِّماً؟
قيلَ لَهُ: لو لَزِمَ هذا، لَلَزِمَ^(٦) أن يَعْلَمَ وَيَقْدَرَ بِعِلْمٍ وَقُدْرَةٍ يُحْدِثُهُمَا

(١) فاعل يكون ضمير يرجع إلى اللَّه - تعالى، والفعل منصوب بفاء النسبية.

(٢) قوله: «به» سقط من (ل).

(٣) (ص): «تخلو».

(٤) (ل): «فليس»، خلافا لما في ص، وهنا يواصل المجادل المعتزلي الانتصار لدعواه، ويتعقبه المصنف - رحمه اللَّه -

(٥) زدناها لتأكيد غرض المجادل المعتزلي، القائل بأنه - تعالى - يحدث الكلام في غيره، ولذا قال المصنف فيما يلي: «مَا قَلْتُمُوهُ»، أي معاشر المعتزلة.

(٦) في (ص)، (غ): «لزم».

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

فِي غَيْرِهِ، كَمَا يَتَفَضَّلُ وَيَنْعَمُ وَيَحْسُنُ فِيمَا يَحْدُثُهُ فِي غَيْرِهِ؛ تَفْضُلًا وَنِعْمَةً وَإِحْسَانًا وَرِزْقًا. فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ هَذَا لَمْ يَلْزَمْ مَا قَلْتُمُوهُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- إِذَا أَحْدَثَ فِي غَيْرِهِ تَفْضُلًا وَنِعْمَةً وَفِعْلًا وَإِحْسَانًا وَرِزْقًا، كَانَ ذَلِكَ الْجِسْمُ مَوْصُوفًا بِأَخْصَرِ أَوْصَافِ الْفِعْلِ وَالتَّفْضُلِ وَالرِّزْقِ وَالنَّعْمَةِ وَالْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّفْضُلُ وَالنَّعْمَةُ وَالْإِحْسَانُ وَالْفِعْلُ قُوَّةً، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجِسْمُ قُوَّةً.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عِلْمًا أَوْ حَيَاةً أَوْ إِرَادَةً أَوْ سَمْعًا أَوْ بَصَرًا، فَيَجِبُ إِذَا أَحْدَثَ كَلَامًا فِي غَيْرِهِ أَنْ يُشْتَقَّ [لِذَلِكَ] ^(١) الْغَيْرِ مِنْ أَخْصَرِ أَوْصَافِ الْكَلَامِ [إِسْمٌ].

فَلَمَّا لَمْ يُجْزْ ذَلِكَ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَقْيَسًا عَلَى مَا قَلْتُمْ، مِنْ أَنْ اللَّهَ -تَعَالَى- يُحْدِثُ كَلَامَهُ ^(٢) فِي غَيْرِهِ، كَمَا يُحْدِثُ فِعْلَهُ وَتَفْضُلَهُ وَنِعْمَهُ وَإِحْسَانَهُ فِي غَيْرِهِ ^(٣).

فَإِنْ قَالُوا: أَفَلَيْسَ ^(٤) قَدْ يَحْدُثُ اللَّهُ -تَعَالَى- كِتَابَةً فِي غَيْرِهِ

(١) فِي (ص)، (غ): «كَذَلِكَ».

(٢) فِي (غ): «كَلَامًا».

(٣) يَعْتَمِدُ الْمُصَنِّفُ هُنَا عَلَى «عَدَمِ جَوَازِ الْقِيَاسِ مَعَ الْفَارَقِ»؛ لِإِبْطَالِ قِيَاسِ الْمَعْتَزِلَةِ الْإِرَادَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ.

(٤) (ل): «فَلَيْسَ»، وَيُوَاصِلُ الْمُجَادِلُ الْمَعْتَزِلِي إِيرَادَ شَبْهِهِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- لَا يَتَكَلَّمُ، وَإِنَّمَا يَخْلُقُ الْكَلَامَ، كَمَا فِي خُطَابِ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مَثَلًا؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْكَلَامَ فِي الشَّجَرَةِ بِرَغْمِ تَأْكِيدِهِ سُبْحَانَهُ =

ولا يكون الشيء الذي قامت به الكتابة كاتباً؟

قيلَ لهم: إنَّ أحدثَ الله - تعالى - في غيره كتابه نفسه، فإنَّ ذلكَ الغيرُ^(١) كاتباً باضطرار، وكذلك إن كانت الكتابة حساً، فإنَّ ذلكَ الغيرُ كاتباً باكتساب، فيجبُ إذا أحدثَ الله - تعالى - كلامه في غيره، أن يكونَ ذلكَ الغيرُ مُتَكَلِّماً بِكلامِ الله^(٢).

وهذا الدليل على قدم الكلام، هو الدليل على قدم الإرادة لله - تعالى -؛ لأنَّها لو كانت مُحدثةً لكانت لا تخلو من: أن يكون يحدثُ في نفسه، أو في غيره، أو قائمةً بنفسِها:

[أ-] فيستحيلُ أن يحدثها في نفسه؛ لأنه ليس بمحلٍّ للحوادث.

[ب-] ويستحيلُ أن يحدثها قائمةً بنفسِها؛ لأنها صفةٌ، والصفة لا تقومُ بنفسِها. كما لا يجوزُ أن يحدثَ علماً وقدرة قائمين بأنفسهما.

[ج-] ويستحيلُ أن يحدثها في غيره؛ لأنَّ هذا يُوجبُ أن يكونَ ذلكَ الغيرُ مريدًا بإرادةِ الله - تعالى -.

= لإسناد الكلام إلى ذاته: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ سورة النساء: ١٦٤

(١) (ص): «الغير»، ولا تناسب السياق؛ فوجب تصحيحها.

(٢) ينسب الدكتور غرابية إلى المؤلف أقوالاً يستخلصها من بعض أقواله، ولعن التلاميذ المباشرين للشيخ أبي الحسن وتلاميذهم أعرف بحقيقة الأمر. انظر: مجرد المقالات: ٥٨ وما بعدها.

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

فلما استحالت هذه الوجوه التي لا تخلو الإرادة منها، لو كانت محدثة، صَحَّ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ مُرِيدًا بِهَا^(١).

(١) للمناسبة يستخدم المصنف دليل السبر والتقسيم - وهو مستمد من أصول الفقه، ويعترف به المنهج التجريبي الحديث - في إثبات قدم الإرادة أيضًا، مع أن الحوار أصلاً كان يدور حول قدم الكلام، وأنه بالتالي غير مخلوق. ثم يفرغ بعد ذلك - في الباب الثالث - لعموم الإرادة الإلهية لكل الأحداث الكونية، وما تتضمنه من مسائل نظرية.

وخلاصة موقفه - رحمه الله - إثبات الكلام صفة نفسية قديمة أحدية الذات ليست بحروف ولا أصوات، أما الكلام اللفظي فليس بقديم، وإن كان التصريح بكونه مخلوقاً درءاً للفتنة بين المسلمين، وهو الموقف الذي جرى عليه أتباعه أو جمهورهم، وهو أقرب لموقف السلف من قول القائلين بقدم الحروف كابن تيمية وغيره. صفحات: ١٠٤-١٦٣.

[الباب الثالث]

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْإِرَادَةِ وَأَنَّهَا تَعْمُ سَائِرَ الْمُحَدَّثَاتِ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ قُلْتُمْ: إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- مُرِيدٌ لِكُلِّ شَيْءٍ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ؟

[أ-] قِيلَ لَهُ: قُلْنَا ذَلِكَ^(١)؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ صِفَاتِ [الدليل العقل] الذَّاتِ، بِالدَّلَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا^(٢)، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، فِي كُلِّ مَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ عَلَى حَقِيقَتِهِ^(٣)، كَمَا إِذَا كَانَ الْعِلْمُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ وَجَبَ عُمُومُهُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[ب-] وَأَيْضًا فَقَدْ دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ حَادِثٍ، [و] لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ مَا لَا يُرِيدُهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وَ[الآية ١٦ من سورة البروج].

(١) أَسْقَطَ (غ): «قُلْنَا ذَلِكَ».

(٢) رَاجِعَ مَا مَرَّ فِي الْبَابِ السَّابِقِ، فِي إِثْبَاتِ الْإِرَادَةِ وَقَدَمِهَا، وَقَدْ تَنَاوَلَ الْمُصَنِّفُ الْأُمُورَ الْمَشْتَرَكَةَ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْإِرَادَةِ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ، وَعَقَدَ هَذَا الْفَصْلَ لِلْمَسَائِلِ الْخَاصَةِ بِالْإِرَادَةِ وَعُمُومِهَا.

(٣) ص: حَقِيقَةٌ - لَاحِظَ الْكَلِمَةَ الْأَخِيرَةَ فِي هَذِهِ الْفَقْرَةِ.

(ح) فَالدَّلِيلُ الْأَوَّلُ -وَهُوَ عَقْلِي- الْقِيَاسُ عَلَى الْعِلْمِ، وَالدَّلِيلُ الثَّانِي مُسْتَخْلَصٌ مِنْ آيَتِي هُودَ وَالْبُرُوجِ، مَعَ الْفِكْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْقَاضِيَةِ بِأَنَّ الْفَاعِلَ لِمَا يُرِيدُ -كَمَا =

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

[ج-] وأيضًا فإنه لا يجوز أن يكون في سُلْطَانِ اللَّهِ - تعالى - ما لا يُريدُه؛ لأنَّه لو كان في سُلْطَانِ اللَّهِ - تعالى - ما لا يُريدُه، لوجب أحدُ أمرين: إمَّا إثباتُ سَهْوٍ وَغَفْلَةٍ، أو إثباتُ ضَعْفٍ، وَعَجْزٍ، وَوَهْنٍ، وتَقْصِيرٍ عَنِ بُلُوغِ ما يُريدُه.

فلَمَّا لم يَجْزُ ذلكَ على اللَّهِ - تعالى - استحَالَ أن^(١) يكونَ في سُلْطَانِهِ ما لا يريدُه.

فإن قال: وَلِمَ زَعَمْتُمْ ذلكَ؟

قيل له: زَعَمْنَا ذلكَ؛ لأنَّ المرادَ إذا وَقَعَ، لم يَلْحَقْ مَنْ وَقَعَ مُرادُه ضَعْفٌ، ولا تَقْصِيرٌ عَنِ بُلُوغِ ما يُريدُه، بَوَاقٍ^(٢) المرادِ، فَوَاجِبٌ^(٣) أن يَلْحَقَهُ الضَّعْفُ والتَّقْصِيرُ عَنِ بُلُوغِ ما يريدُه إذا لم يَقَعْ مُرادُه.

= صرحت الآية أيضًا - لا يجوز يخلق ما لا يريدُه، فهذا شأنُ المَجْبَرِ المَكْرَه، وهو لا يليقُ بالباري - سبحانه.

ويتعقب المصنف دعوى الخصم في الصفحات التالية. والسبب في تناوله - رحمه الله - لمسألة الإرادة خلال تناوله لصفة الكلام: أن المعتزلة ينكرون الكلام الذي هو صفة ذاتية قديمة قائمة بذات الله - عز وجل - ويقولون بحدوثه، وبين بعضهم - كما سيأتي هنا - الإرادة. وجمهورهم أن الإرادة والأوامر الإلهية حادثة، فهم ينكرون الكلام صفة لله، ويرونه حادثًا.

(١) النون ساقطة من (ص)، زادها غ.

(٢) كذا في (ص)، وفي «الوسيط»: «وقع يَقَعُ وَقَعًا ووقوعًا».

(٣) (ل): «فيجب»، (غ): «فوجب» خلافا لما في (ص)، وهو ما أثبتناه. وقارن بما مرَّ في ص ١٣٤.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وَقَعَ مَا يَعْلَمُهُ لَمْ يَلْحَقْهُ جَهْلٌ، وَلَا ضِدٌّ مِنْ أَضْدَادِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ، إِذَا وَقَعَ وَهُوَ يَعْلَمُهُ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقَعْ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ^(١)، وَجِبَ جَهْلُهُ أَوْ وَضْفُهُ بِضِدٍّ مِنْ أَضْدَادِ^(٢) الْعِلْمِ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا يَرِيدُهُ لَمْ يَجِبْ سَهْوُهُ وَلَا ضَعْفُهُ وَلَا وَهْنُهُ، وَلَا تَقْصِيرُهُ عَنْ بُلُوغِ مَا يَرِيدُهُ. وَإِذَا كَانَ مَا لَا يُرِيدُهُ وَجِبَ سَهْوُهُ، أَوْ ضَعْفُهُ وَوَهْنُهُ، وَتَقْصِيرُهُ عَنْ بُلُوغِ مَا يُرِيدُهُ.

وَأَيْضًا إِذَا كَانَ فِي كَوْنِ مَا لَا يَرِيدُهُ مِنْ أَفْعَالِهِ - الَّتِي اجْتَمَعْنَا عَلَى أَنَّهَا أَفْعَالُهُ - وَجُوبُ السَّهْوِ، وَالْغَفْلَةِ، أَوْ الضَّعْفِ^(٣)، وَالْوَهْنِ، وَالتَّقْصِيرِ عَنْ بُلُوغِ مَا يَرِيدُهُ، فَكَذَلِكَ^(٤) يَلْزَمُ فِي كَوْنِ مَا لَا يَرِيدُهُ مِنْ

(١) المراد: وهو لا يَعْلَمُهُ غَيْرَ وَقَعَ.

(٢) (ص): «أضداده».

(ح) وَيَطْنِبُ الْمَصْنِفُ فِي بَيَانِ الْفِكْرَةِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَسُوقُهَا دَلِيلًا عَلَى بَطْلَانِ زَعْمِ الْخَصْمِ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ مِنْ أَفْعَالِهِ - تَعَالَى - أَوْ أَفْعَالِ غَيْرِهِ، مِنَ الْأَحْدَاثِ لَكُوبَةِ مَا لَا يَرِيدُهُ سُبْحَانَهُ، وَإِثْبَاتِ عُمُومِ الْإِرَادَةِ الْإِلَهِيَةِ لِكُلِيهِمَا، مُسْتَحْدِمًا الْقِيَاسَ عَلَى الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ فِي عُمُومِهِ لِكُلِّ الْحَوَادِثِ مِنْ أَفْعَالِهِ - تَعَالَى - أَوْ أَفْعَالِ غَيْرِهِ لِتَسْلِيمِ الْخَصْمِ بِهِ.

وَيَعْرِجُ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ عَلَى الزَّعْمِ الْقَائِلِ بِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ يَخْبِرُ بِشَيْءٍ لَا يَقَعُ مِنْ فَعْلِهِ، أَوْ فَعْلِ غَيْرِهِ، مُقَرَّرًا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ «التَّكْذِيبُ لِلَّهِ»، وَهَذَا يَتَنَاوَلُ ادِّعَاءَ الْمَشَائِينِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ الْمُسْلِمِينَ، أَنَّهُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ النِّعَمِ وَالْعَذَابِ الْحَسِيِّينَ، إِنَّمَا تَخْيِيلٌ لِإِغْرَاءِ الْمَكْلُفِينَ أَوْ تَخْوِيعِهِمْ، وَلَا حَقِيقَةٌ لَهُ فِي الْآخِرَةِ. وَلَا أَدْرِي إِذَا كَانَ بِقَصْدِهِمْ أَمْ لَا، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) (ص): «والضعف» وأسقطها (غ). لاحظ الفقرة السابقة.

(٤) ص: وكذلك، غيرها غ، وتابعناه.

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

[أَفْعَالٍ] غَيْرِهِ مَا يَلْزَمُ فِي كَوْنِ مَا لَا يُرِيدُهُ مِمَّا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا لَزِمَ، مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ، أَنَّهُ يَصِفُهُ بِالْجَهْلِ، أَوْ بَصَدٍّ مِنْ أَضْدَادِ الْعِلْمِ^(١)؛ لَزِمَ مِثْلُ ذَلِكَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَزِمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يُخْبِرُ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ مَا لَا يَكُونُ، التَّكْذِيبُ لِلَّهِ، لَزِمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يُخْبِرُ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يَكُونُ، التَّكْذِيبُ^(٢) [أَيْضًا]، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّهُ فِعْلُهُ، وَبَيْنَ مَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا لَزِمَ فِي كَوْنِ مَا لَا يُرِيدُهُ الْبَارِي - تَعَالَى - مِنْ فِعْلِهِ ضَعْفٌ وَتَقْصِيرٌ عَنْ بُلُوغِ مَا يُرِيدُهُ، أَوْ سَهْوٌ وَغَفْلَةٌ، لَزِمَ ذَلِكَ فِي كَوْنِ مَا لَا يُرِيدُهُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَيْضًا فَقَدْ دَلَّتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ كُلَّ الْمُحَدَّثَاتِ مَخْلُوقَاتٌ لِلَّهِ

(١) فِي (غ): «العلوم».

(٢) «التكذيب» فاعل لَزِمَ فِي قَوْلِهِ: «لَزِمَ مَنْ زَعَمَ»، وَزَدْنَا كَلِمَةً أَيْضًا، وَلَيْسَتْ فِي (ص) وَلَا (غ).

(ح) يَقَرُّ الشَّيْخُ هُنَا الْقَاعِدَةُ الْأَشْعَرِيَّةُ: «لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ» وَسَيِّبِنَ الدَّلَالَةَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا فِي بَابِ الْكَسْبِ فِيمَا يَلِي، وَإِنْ كَانَ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَى وَالرَّابِعَةِ، فِيمَا سَبَقَ، ، وَبِنَاقِشَ هُنَا فِي مِثَالِ «الرَّجُلِ الزَّيْمِ» الَّذِي يَسُوقُهُ الْخَصْمُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّ الْقَادِرَ الْمُرِيدَ (= الْمَلِكُ) قَدْ يَقَعُ فِي مَلَكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، وَلَا يَمَسُّ ذَلِكَ هَيْبَتَهُ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ ضَعْفَهُ وَلَا وَهْنَهُ وَلَا تَقْصِيرَهُ.

وَيَتَمَسَّكُ الشَّيْخُ بِأَنَّ حَدُوثَ ذَلِكَ - وَلَوْ مِنْ زَمَنِ أَعْمَى يُوْذِي الْمَلِكَ وَيُخَالِفُ إِرَادَتَهُ، وَأَنَّهُ يُوْذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَمْدَحُهُ بَدَلُ أَنْ يَشْتَمَهُ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الضَّعْفَ وَالْوَهْنَ لَا مُحَالَةً، وَلَا جَدْوًى مِنَ الْمِثَالِ الَّذِي سَاقَاهُ.

- تعالى - . فَإِذَا اسْتَحَالَ أَنْ يَفْعَلَ الْبَارِي - تعالى - مَا لَا يُرِيدُهُ . اسْتَحَالَ أَنْ يَقَعَ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ أَجْمَعُ أَفْعَالًا لِلَّهِ - تعالى - .
وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ فِي الْعَالَمِ ^(١) مَا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ - تعالى - ، لَكَانَ ^(٢) مَا يَكْرَهُ كَوْنَهُ ، وَلَوْ كَانَ ^(٣) مَا يَكْرَهُ كَوْنَهُ ، لَكَانَ مَا يَأْبَى كَوْنَهُ .
وَهَذَا يُوجِبُ أَنَّ الْمَعَاصِي كَانَتْ ، شَاءَ اللَّهُ أَمْ أَبِي ، وَهَذِهِ ^(٤) صِفَةُ الضَّعِيفِ الْمَقْهُورِ ، وَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ ذَلِكَ عَلَوًّا كَبِيرًا .

[مِثَالُ الزَّيْمِ
الْأَعْمَى]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : خَبَّرُونَا عَنْ مَلِكٍ مِنْ مَلُوكِ الدُّنْيَا ، لَوْ مَرَّ بِرَجُلٍ مُقْعَدٍ زَيْمٍ أَعْمَى فَشَتَّمَهُ ، وَالْمَلِكُ لَا يُرِيدُ شَتْمَهُ ^(٥) ، أَتَقُولُونَ ^(٦) إِنَّ الْمَلِكَ يَلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ ضَعْفٌ وَوَهْنٌ وَتَقْصِيرٌ عَنْ بُلُوغِ مَا يُرِيدُهُ ؛ إِذْ ^(٧) أَرَادَ أَنْ لَا يَشْتُمَهُ فَشَتَّمَهُ ؟

قِيلَ لَهُ : أَجَلٌ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا أَرَادَ الزَّيْمُ مِنْ شَتْمِهِ وَكَانَ مَا أَرَادَهُ الْمَلِكُ مِنْ مَدْحِهِ إِيَّاهُ ، كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى بِزَوَالِ الضَّعْفِ وَالْوَهْنِ عَنْهُ ، عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا لَمْ يُرِدْ شَتْمَ الْأَعْمَى الْمُقْعَدِ لَهُ ، فَقَدْ كَرِهَ ^(٨) شَتْمَهُ

(١) (ص) : «العلم» ، أصلها (غ) ، وتابعتها .

(٢) كان هنا تامة ، في الموضعين .

(٣) ص : وهذا ، غيرها (غ) وهو أنسب للسياق ، فتابعتها .

(٤) ضمير الغائب هنا للمقعد الزمن .

(٥) (ص) : «أن تقولون» والنون مقحمة ، نبه عليها (غ) .

(٦) (ص) ، (غ) : «إذا» ، حذفنا الألف ؛ لأن المراد التعليل ، لا الظرفية ولا الشرطية .

(٧) (ص) : «ذكره» ، وهو خطأ من الناسخ بلا ريب ، صححه (غ) بحذف

«الذال» ، وهو الصواب .

اللُّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

إِيَّاهُ، وَأَبَى ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ^(١) شَتْمُهُ، شَاءَ ذَلِكَ الْحَالُ أَوْ لَمْ يَكُنْ.
وَهَذِهِ صِفَةُ الضَّعْفِ وَالْوَهْنِ.

وَأَيْضًا فَإِنْ مَنْ إِذَا أَرَادَ مِنَّا أَمْرًا كَانَ، وَإِذَا لَمْ يُرِدْ كَوْنَهُ لَمْ يَحْضَرْ.
أَوَّلَى^(٣) بِصِفَةِ الْاِقْتِدَارِ، مِمَّنْ يُرِيدُ كَوْنَ مَا لَا يَكُونُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ،
يَكُونُ. وَرَبُّ الْعَالَمِينَ لَا يَوْصَفُ إِلَّا بِالْوَصْفِ الَّذِي هُوَ أَوَّلَى بِصِفَةِ
الْاِقْتِدَارِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَنْ إِذَا أَرَادَ [مِنَّا]^(٤) أَمْرًا كَانَ، وَإِذَا لَمْ يُرِدْهُ لَمْ
يَكُنْ؛ إِنَّمَا يَكُونُ اِقْتِدَارُهُ بِمَنْ يَتَّبِعُهُ وَيُعِينُهُ، وَيَكُونُ ضَعْفُهُ لِقَبِيحَةِ نَصْرِهِ
وَأَتْبَاعِهِ، وَرَبُّ الْعَالَمِينَ لَا يَتَكَثَّرُ بِأَحَدٍ؟

يَقَالُ لَهُمْ^(٥): فَمَا^(٦) أَنْكَرْتُمْ إِنْ كَانَ هَذَا عَلَى مَا تَدْعُونَ. أَنْ
يَكُونَ مَنْ أَرَادَ مِنْ فِعْلِهِ كَوْنَ مَا لَا يَكُونُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ [مَا يَكُونُ]^٧

(١) كَانَ هُنَا تَامَةً، أَيْ وَقَعَ الشَّتْمُ.

(٢) (ل): «وَأَيَّاهُ».

(٣) فِي (غ): «فَهُوَ أَوَّلَى»، وَلَا مُوجِبَ لِلزِّيَادَةِ.

(٤) لَيْسَتْ فِي (ص)، وَلَا (غ)، رَأَيْنَا زِيَادَتَهَا؛ بَيَانًا لِمُرَادِ هَذَا الْقَائِلِ.

(ج) يَبَيِّنُ الشَّيْخُ هُنَا لِلْمُعَارِضِينَ الْقَائِلِينَ بِفِكْرَةِ «التَّقْوَى بِالْغَيْرِ» سَبِيحَةَ قَوْلِهِمْ:
وَهِيَ أَنْ مَنْ لَا يَنْفِذُ مَرَادَهُ أَوَّلَى بِوَصْفِ الْاِقْتِدَارِ مِمَّنْ تَنْفِذُ مَرَادَاتِهِ. وَذَلِكَ
ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ. وَلَا تَأْثِيرَ لِلتَّكَثُّرِ أَوْ عَدَمِهِ، كَمَا سَيُؤَكِّدُهُ فِيمَا يَلِي.

(٥) كَذَا فِي (ص) مَعَ أَنَّ الْقَائِلَ وَاحِدًا، لَكِنَّهُ يُمَثِّلُ فِتْنَةً أَوْ فِرْقَةً.

(٦) فِي (ص): «فَا»، وَأَصْلُهَا (غ) فَتَابِعْنَاهُ.

(٧) لَيْسَتْ فِي (ص) زَادَهَا (غ)، وَهِيَ الصَّوَابُ، فَتَابِعْنَاهُ.

فهو أولى بصفة الاقتدار مِمَّنْ يريدُ كَوْنًا ما يكونُ وألا يكونَ ما لا يكونُ، [لأنه] ^(١) إنما يصحُّ وصفه بالاقتدار؛ لأنه ممن يتكثَّرُ بفعله، ويجب اقتداره بِمَنْ ينصرُّه، وضعفه بِمَنْ يقعدُ عنه؟!

ويقال لهم: لم زعمتم أن من أراد مِنَّا كَوْنًا ما يكونُ إنما يصحُّ وصفه بالاقتدار؛ لأنه ممن يقوَّى بكثرة مَنْ يتبعه، ويضعفُ بكثرة مَنْ يقعدُ عنه؟

فإن قالوا: لأنَّ هذا فيما بيننا هكذا، قيل ^(٢): وكذلك إنما يدلُّ الفعلُ الحكميُّ على أنَّ مَنْ ظهرَ منه عالمٌ قادرٌ؛ لأنه ممن يعلمُ بعلمٍ ويُقدِّرُ بقُدرةٍ؛ لأنَّا كذلك وجدنا، فيما بيننا، مَنْ دلتِ الأفعالُ الحكميةُ على أنه عالمٌ قادرٌ.

فما أنكرتم من أنه واجب على اعتلالكم ^(٣) أن لا ^(٤) تدل الأفعال الحكمية على أنَّ الباري - تعالى - قادرٌ عالمٌ.

(١) ليست في (ص) زادها (غ)، وهو الصواب، وقد أغفل (م) الزيادة في الموضعين.

(٢) زاد (غ) هنا كلمة: «لهم»، وليست ضرورية.

(٣) يريد الشيخ بالاعتلال تعليل المعتزلة حكم الشاهد بالتكثُر بالفعل، والتقوَّى بالاتباع، وبناء على ذلك لا يقاس الغائب على الشاهد في هذا الحكم. ويُلزِمُهُم بأن ذلك سيؤدي إلى عدم وصفه - تعالى - بأنه عالم قادر مع ظهور الأفعال الحكمية منه، وإلى إبطال دلالة الشاهد على الغائب في كل صورها.

(٤) اقترح «م» حذف حرف النفي هنا، والحق مع (غ) في بقاءه.

اللَّمْع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّنْعِ وَالْبِدْعِ

وَكَلِّكَ يُعَارِضُونَ^(١) بِأَنْ [أ] لأفعال^(٢) الْحِكْمِيَّة تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ عَالِمٌ قَادِرٌ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَهُ عِلْمٌ وَقُدْرَةٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَنَا كَذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَلْحَقَ الْبَارِي الضَّعْفُ وَالْوَهْنُ وَالتَّقْصِيرُ عَنْ بُلُوغِ مَا يَرِيدُهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يُلْجِيَّ عِبَادَهُ إِلَى مَا أَرَادَ كَوْنَهُ مِنْهُمْ؟

فِكْرَةُ الْإِلْجَاءِ قِيلَ لَهُمْ^(٣): إِنْ الْبَارِي -تَعَالَى- إِنَّمَا أَرَادَ كَوْنَ الْإِيمَانِ مِنْهُمْ -عَلَى أَصْلِكَ- بِأَنْ يَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ طَوْعًا يَسْتَحِقُّونَ عَلَيْهِ الثَّوَابَ، وَإِذَا أَلْجَأَهُمْ إِلَيْهِ لَمْ يَكُونُوا -عِنْدَكَ- طَائِعِينَ، وَلَا لِلثَّوَابِ مُسْتَحْقِينَ.

(١) سَمَّى الشَّيْخُ ذَلِكَ «مُعَارِضَةً» لِأَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ لِحُجَّةِ الْمُعْتَزِّلَةِ نَفْسِهَا، فِي إِثْبَاتِ أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ؛ لِتَوْدِي إِلَى خِلَافِ مَذْهَبِهِمْ، فَتَثَبَّتْ أَيْضًا أَنَّهُ ذُو عِلْمٍ وَلَيْسَ عَالِمًا فَحَسَبَ، وَتِلْكَ الطَّرِيقَةُ تَسْمَى فِي «الْمُنَازَعَةِ وَالْحَدْلِ»: مُعَارِضَةً، بَيْنَمَا كَانَ يَحَاوِلُ -فِي أَدْلَتِهِ السَّابِقَةِ- إِفْسَادَ أَدْلَةِ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ «النَّقْضِ».

(٢) (ل): «لأفعاله»، (ص): كَمَا أَثْبَتْنَا، لَكِنْ بِسُقُوطِ الْأَلْفِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَزَادَهَا (غ)، فَتَابَعْنَاهُ.

(٣) (غ): «له»، (ص): كَمَا أَثْبَتْنَا، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالَّذِي قَبْلَهُ يَظُنُّ (غ) أَنَّ (ص) مُطَابَقَةٌ لِمَا فِي (ل). وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ فِيهِمَا، لَكِنْ دَعَا إِلَى ذَلِكَ عِبَارَةُ (عَلَى أَصْلِكَ)، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ يَرَاوَحُ بَيْنَ خُطَابِ الْمَفْرَدِ وَخُطَابِ الْجَمَاعَةِ، وَالْمَقْصُودُ طَوَائِفُ الْمُعْتَزِّلَةِ وَأَفْرَادِهِمْ جَمِيعًا.

(ح) وَلَعَلَّمَ الْمُصَنِّفُ بِدَقِيقِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ يَفْسُدُ مُحَاوَلَتُهُمُ الْإِسْتِنَادَ إِلَى فِكْرَةِ الْقُدْرَةِ عَلَى «الْإِلْجَاءِ»؛ لِأَنَّ «الْإِلْجَاءَ» -عَلَى أَصُولِهِمْ- ظُلْمٌ وَجَوْرٌ، فَهُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ، وَالْمُحَالُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقُدْرَةِ، فَكَيْفَ تَنْسُبُونَ إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- الْقُدْرَةَ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ؟!

فكما يَجِبُ بكون^(١) ما لا يريده الضعفُ والوهنُ والتقصيرُ عن بلوغ ما يريده، لو لَمْ يوصَفْ بالقُدرةِ على أن يُلجئهم إلى ذلك، فكَذلك^(٢) يَجِبُ له الضعفُ والوهنُ والتقصيرُ عن بلوغ ما يريده، إذا أَرَادَ كونه على وجهٍ لا يُوصَفُ بالقُدرةِ على وَقوعِهِ على ذلك الوجهِ. وأيضًا فَإِنَّهُ يَلزَمُ القُدريَّةُ^(٣) - إِذَا كَانَ مَنْ قَدَرَ أَنْ يُوْمِنَ قَدَرَ أَنْ يَكْفُرَ - أَنْ لَا يَكُونَ الْبَارِي - تَعَالَى - موصوفًا بالقُدرةِ على الأمرِ، الَّذِي لو فعله لكانوا^(٤) مؤمنين لا محالة؛ لَأَنَّهم^(٥) يَقْدِرُونَ - عِنْدَهُمْ - على أن يكفروا^(٦)، عند نزولِ الآياتِ الْمُلْجِئَاتِ إلى

(١) في (ص): «يكون»، (ل): «وكما وجب أن يكون». وناسخها عن (ص) كثير الأخطاء. والمراد أن «الإثابة» في مذهبك - في حال الإلجاء - محالٌ على الباري؛ لأنه ثواب بلا عمل، وهو عند المعتزلي ظلم وجور، فكيف تقول بقدرته عليه؟ وهذه ناحية أخرى في مثال «الإلجاء».

(٢) (ص): «وكذلك»، غيرنا الواو إلى فاء، ورأى (غ) حذفها: والمراد هنا أنه يترتب، على مذهبكم في استحالة «الإلجاء» عليه - تعالى - ضرورة لحوق النقص به سبحانه.

(٣) لعلّ هذا أول موضع يصف المصنّف فيه المعتزلة بالقُدريَّة، وستأتي مناقشة تبادل الطرفين الاتهام بهذا الوصف، في البابين الخامس والسادس.

(٤) كذا في (ص). وأثبتها (غ): «لأصبحوا».

(٥) كذا فعل (غ) وتبعناه.

(٦) (ص): «لا يكفروا»، وقد حَذَفَ (غ) حرف النفي بحق، فالكلام على الإثبات، وتابَعْنَاهُ.

(ح) وهذه فكرة ثالثة على بطلان «الإلجاء»؛ لأنه مع استحالته غير مفيد على افتراض حصوله؛ لأن الاعتزالية تقضي بقُدرة المكلف على أن يؤمن أو أن يكفر ولو في مواجهة الآيات الملجئات.

الإيمان، كما يَقْدِرُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا قَبْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى الْكُفْرِ عِنْدَ
نَزُولِ الْآيَةِ لَمْ يُؤْمِنْ وَقَوَّعُهُ مِنْهُ.

وأيضاً فلو كَانَ يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يَرِيدُهُ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - وَلَا
يَلْحَقُ الْبَارِي بِذَلِكَ وَهَنٌْ وَلَا ضَعْفٌ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ أَنْ يُلَجِّثَهُمْ إِلَيْهِ، لِحَاجَتهِ
أَنْ يَقَعَ مِنَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - مِنْ أَفْعَالِهِ مَا لَا يَرِيدُهُ، وَلَا يَلْحَقُهُ
ضَعْفٌ وَتَقْصِيرٌ عَنْ بُلُوغِ مَا يَرِيدُهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِيقَاعِهِ وَتَكْوِينِهِ
[وعلى عدم ذلك] ^(١).

فإن لم يجب هذا، ولزم بكون ما لا يريده من فعله الضعف
والوهن، لزم ذلك في فعل عباده.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون كون ما لا يريده الإنسان من
فعله، يُوجِبُ وَقَوَّعَ ذَلِكَ عَنْ سَهْوٍ أَوْ عَنْ ضَعْفٍ وَوَهْنٍ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ
ذَلِكَ فِي كَوْنِ مَا لَا يَرِيدُهُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ، فَوَجِبَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ
أَيْضًا؟

قيل له: ليس الأمر كما ظننت، بل القصة فيما يكون من الإنسان
ومن غيره واحدة، وذلك أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِهِ مَا لَا يَرِيدُهُ،
فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ سَهْوٍ، أَوْ عَنْ ضَعْفٍ وَوَهْنٍ ^(٢) وَتَقْصِيرٍ عَنْ
بُلُوغِ مَا يُرِيدُهُ.

وكذلك القول فيما يكون من غيره؛ لأنه إن لم يكن ذلك عن

(١) الزيادة لبيان مراد المؤلف، حسب سياق كلامه.

(ح) (ص): «أو»، اقترح (غ) تغييرها واوًا، وهو الصواب، لاحظ ما يلي.

سهو، فواجب أن يكون عن ضعف وتقصير عن بلوغ ما يريد. ذلك أن العلة التي لها لزم الإنسان - إذا كان عالمًا بما وقع منه، وهو غير مُريد له - الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريد: أن^(١) مراده لم يقع. وأنه لم يُرِدْهُ؛ لأنه لو كان ما يريدُه لم يلحقه ضعف ولا وهن، فإذا لم يقع، فإنما لحقه الوهن والتقصير عن بلوغ ما يريدُه؛ من أجل أنه وقع منه وهو عالمٌ به غير مُريد له.

فإذا^(٢) كانت العلة ما ذكرنا، وجب أيضًا مثل ذلك فيما يقع من غيره وهو لا يريدُه؛ لأنه إذا كانت العلة التي لها وجب أن يوصف الإنسان بضد العلم - في وقوع ما يقع منه - أنه وقع منه وهو لا يعلمه. فكذلك^(٣) قصة ما يقع من غيره وهو لا يعلمه؛ إذ^(٤) كانت العلة في ذلك واحدة، وكذلك القول في الإرادة.

وأيضًا فإنه: إذا كان من غيره ما لا يريدُه، فقد كرهه، وإذا كره كونه فقد أباه، وهذا يُوجب أن الشيء كان^(٥)، شاء أم أبى، وهذه صفة الضعف والوهن.

(١) هذه الجملة هي خبر «أن» في قوله آنفا: أن العلة.

(٢) أثبتنا (غ): «وإذا»، خلافا لما في (ص).

(٣) (ص): «وكذلك»، أثبتنا (م) كما هي، وغيرها (غ) إلى الفاء، وهو أفضل، فتابعناه.

(٤) (ص)، (ل): «إذا»، وأثبتنا (غ): «إذ» والمقام للتعليل، فتابعناه.

(٥) كان هنا تامة.

الَّلَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ الَّذِي يَجِبُ فِي كَوْنِ مَا لَا يَرِيدُهُ
الْبَارِي - تَعْنَى - مِنْ عِبَادِهِ، أَنْ يَكُونَ كَارِهَاً لِلذَّائِلِ فَقَطْ؛ وَلَا يَجِبُ
فِي ذَلِكَ ضَعْفٌ وَلَا وَهْنٌ؟

قِيلَ لَهُمْ^(١): بَلْ وَقُوعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ^(٢)، وَهُوَ كَرَاهِيهِ، يُوجِبُ
الضَّعْفَ وَالْوَهْنَ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ^(٣) إِذَا كَانَ مَا كَرِهَ كَوْنَهُ كَمَا بَيَّنَّا
كَوْنَهُ، وَإِذَا كَانَ مَا أَبَى كَوْنَهُ، فَقَدْ كَانَ الشَّيْءُ شَاءَهُ أَمْ أَبَاهُ!

وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ الشَّيْءَ كَانَ شَاءَ اللَّهِ - تَعَالَى - ذَلِكَ أَمْ أَبَاهُ، وَهَذَا
صِفَةُ الضَّعِيفِ^(٤).

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَعْتَزِلَةَ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا يَقُولُ: إِنْ إِرَادَةُ اللَّهِ -
تَعَالَى - فِي أَفْعَالِ عِبَادِهِ الْأَمْرُ بِهَا. وَالْآخَرُ يَقُولُ: إِرَادَتُهُ فِي أَفْعَالِ
عِبَادِهِ خُلْفٌ^(٥) غَيْرُ الْأَمْرِ بِهَا.

فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا الْأَمْرُ، لَزِمَهُ - إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَارِي أَمِيرًا بِأَفْعَالِ
الْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ - أَنْ يَكُونَ كَارِهَاً لَهَا؛ إِذَا^(٦) كَانَ يَجِبُ بِنَفْيِ
الْإِرَادَةِ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ الْكَرَاهَةَ لَهَا، وَاللَّهُ - تَعَالَى - لَا يَكْرَهُ

(١) (ص): «له»، غيرها (غ) - مع الإشارة لما في ص - إلى: لهم، وتابعناه.

(٢) (غ): «منه وهو» خلافا لما في (ص)، ويخل بالسياق والمعنى.

(٣) في (غ): «ولأنه» خلافا لما في (ص).

(٤) (ص): «الضعف» أثبتنا (غ): الضعيف، وقد تابعناه.

(٥) (ص): نسيها الناسخ ثم أضافها بين السطرين، وفسرها شيخنا غرابية
بالمغاير.

(٦) (ص): «إذا»، أثبتنا (غ): (إذ)، وهي محتملة.

إِلَّا مَعْصِيَةً، كَمَا لَا يَنْهَى إِلَّا عَنْ مَعْصِيَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا عِنْدَهُمْ هَكَذَا أَبْطَلَ^(١) مَا قَالُوهُ.

وَأَيْضًا فَإِذَا كَانَ يَلْزَمُ فِيمَا جَازَ الْأَمْرُ بِهِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ، أَنْ يَكُونَ لَهُ كَارِهًا، لَزِمَ مَنْ كَانَ فِي عَصْرِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٢) - وَجَازَ عِنْدَهُ: أَنْ يُتْرَكَ^(٣) النَّهْيُ عَنِ الْمُبَاحِ الَّذِي لَيْسَ بِطَاعَةٍ، أَنْ يَكُونَ إِذَا لَمْ يَرِذْ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - الْأَمْرُ بِهِ فَقَدْ^(٤) كَرِهَهُ^(٥)، وَهَذَا يُوجِبُ أَنَّ كُلَّ مُبَاحٍ مَعْصِيَةٌ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ الثَّانِي - وَهُوَ قَوْلُ الْجَبَائِي^(٦) - : إِنْ إِرَادَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - لِأَفْعَالٍ عِبَادَةٍ هِيَ غَيْرُ^(٧) الْأَمْرِ بِهَا^(٨).

يَقَالُ لَهُ: إِذَا كَانَ يَجِبُ بِنَفْيِ الْإِرَادَةِ لِأَفْعَالٍ عِبَادَةٍ الْكَرَاهَةِ، فَحَدَّثْنَا:

(١) ص: أبطل - بمعنى: بطل - وكذا في سائر النسخ إلا ل: الظل.

(٢) زاد (غ): «وسلم» دون إشارة لما في (ص).

(٣) (ص)، (غ): «ينزل»، وهي قراءة تعكس المعنى، ولا تتفق مع سياق الكلام.

(٤) كذا في (ص)، وحذف (غ) الفاء وليس بضروري.

(٥) (ص)، (غ): «كره» وهذا يلزم تغييره، فغيرناه. والمناقشة هنا أصولية، وإنَّ أثر الترك أو سكوت المشرع سيكون عند مَنْ يفسر الإرادة بالأمر، وأنَّ ما لم يأمر به فقد كرهه - سيُفْضَى إِلَى كَوْنِ الْمُبَاحِ مَعْصِيَةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - إِنَّمَا يَكْرَهُ الْمَعَاصِي.

(٦) سبق التعريف به، وبولده أبي هاشم في المقدمة، عند الكلام على شيوخ أبي الحسن، فليراجع.

(٧) (ص): «غيره»، أصلها (غ)، وتابعناه، فالهاء مقحمة.

(٨) ص: (به)، أصلها (غ)، وتابعناه.

اللُّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

هَلْ أَرَادَ^(١) اللَّهُ كَوْنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَعَاصِي وَلَا طَاعَاتٍ؟

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُ: فَلِزِمَكَ^(٢) أَنْ يَكُونَ طَاعَةً؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ -عِنْدَكَ- إِنَّمَا

كَانَتْ^(٣) طَاعَةً لِلْمُطَاعِ لِأَنَّهُ أَرَادَهَا.

فَإِنْ قَالَ: لَمْ يُرِدْهَا.

قِيلَ لَهُ: فَيَلْزِمُكَ أَنَّهُ كَارَةٌ لِكُونِهَا، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً؛

لِأَنَّ مَا كَرِهَهُ اللَّهُ -سَبْحَانَهُ- فَهُوَ مَعْصِيَةٌ، كَمَا أَنَّ مَا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ

مَعْصِيَةٌ عِنْدَكُمْ^(٤).

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِذَا كَانَ نَفْيُ الْإِرَادَةِ يُوجِبُ إِثْبَاتَ كِرَاهِيَةٍ، فَيَلْزِمُكُمْ -

إِذَا كَانَ اللَّهُ -تَعَالَى- لَمْ يَزَلْ غَيْرَ مُرِيدٍ لَشَيْءٍ بَيِّنَةٍ، أَنْ يَكُونَ لَمْ يَزَلْ

كَارِهَاً؛ إِذَا كَانَ نَفْيُ^(٥) الْإِرَادَةِ يُوجِبُ إِثْبَاتَ كِرَاهِيَةٍ.

(١) (ص): «إِرَادَةً»، أَصْلُهَا (غ)، فَتَابَعْنَاهُ.

(٢) فِي (غ): يَلْزِمُكَ خِلَافًا لِمَا فِي (ص).

(٣) (غ): «كَانَ»، دُونَ إِشَارَةِ لِمَا فِي (ص).

(٤) كَانَ تَمَكَّنَ الشَّيْخُ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِتَفَاصِيلِ أَقْوَالِ الْمُعْتَزِلَةِ -لِمَاضِيهِ مَعَهُمْ- مَعِينًا لَهُ، فِي إِلْزَامِ الْقَوْمِ بِلَوْازِمِ أَقْوَالِهِمْ، وَمَا يَنْتَجِ عَنْهَا مِنْ مَخَالَفَاتٍ مَنْطِقِيَّةٍ وَاعْتِقَادِيَّةٍ وَفَقْهِيَّةٍ، وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ فِي الْمُنَاقَشَةِ، فَانْظُرْ كَيْفَ أَلْزَمَ الْفَرِيقَيْنِ بِتَحْوِيلِ الْمُبَاحِ إِلَى مَعْصِيَةٍ.

(٥) (ص): «بِنَفْيِ»، أَصْلُهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ؛ فَهِيَ اسْمُ كَانَ وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ: يُوجِبُ.

(ح) وَبَعْدَ أَنْ أُثْبِتَ الْمُصَنِّفُ الْإِرَادَةَ وَقَدَّمَهَا وَعَمَّومَهَا لِمَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، تَمَامًا كَالْعِلْمِ، وَرَدَّ عَلَى مَا أَنَاثَرَهُ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ شُبْهِهِ -أَفَاضَ الْمُؤَلِّفُ ﷺ فِي مُنَاقَشَةِ مَسَائِلَ عَدَّةٍ تَتَّصِلُ بِهَا، وَخَاصَّةً عَلَى الْقَوْلِ بِعَمُومِهَا لِكُلِّ الْحَوَادِثِ الْكَوْنِيَّةِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ «أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ».

١١- مسألة

[مِنْ مَسَائِلِ عَمُومِ الْإِرَادَةِ]

وَيُقَالُ لِلْمَعْتَزَلَةِ: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ السَّفَهَ إِلَّا سَفِيهٌ؟
فَإِنْ قَالُوا: لِأَنَّ مُرِيدَ السَّفَهِ مَنَّا سَفِيهٌ.

[هَلْ مُرِيدُ
السَّفَهِ سَفِيهٌ؟]

يَقَالُ لَهُمْ: فَكَذَلِكَ مَنْ أَرَادَ مِنَّا مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، أَوْ يَغْلِبُ
عِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، فَهُوَ مُتَمَنَّ (١)؛ فَاقْضُوا بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ -تَعَالَى-
إِذْ (٢) زَعَمْتُمْ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: وَكَذَلِكَ (٣) أَيْضًا: مَنْ خَلَّى بَيْنَ عَبِيدِهِ وَإِمَائِهِ يَزْنِي
بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَهُوَ يَرَاهُمْ، وَهُوَ لَا يَعْجِزُ عَنِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمْ، مَعَ
كَرَاهَتِهِ الزَّنا -عَلَى أَصُولِكُمْ (٤)- وَقَدْ نَهَاهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ عَنِ الزَّنا، فَهُوَ
سَفِيهٌ. فَاقْضُوا بِذَلِكَ عَلَى اللَّهِ -تَعَالَى- وَإِلَّا كُنْتُمْ مُنَاقِضِينَ (٥).

(١) (ص): «متمني».

(٢) (ص): «إذا، غيرها (غ)، وتابعناه».

(٣) في (ص): «ولذلك».

(٤) لأنه قبيح عقلي لدى المعتزلة.

(٥) أي متناقضين، وهو تعبير كثير التردد في كتب الكلام، ولدى المؤلف، ولا
يحتاج إلى تقدير ما اقترحه (غ)؛ وفي «الوسيط»: «ناقض في قوله مناقضة
ونقاضاً: تكلم بما يتخالف معناه». فالكلمتان متداخلتان، وإن كان =

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

فإن قالوا: لو جاز أن يريد السفه من ليس سفيه لكان الكذب من ليس بكاذب.

يُقال لهم: ما الفرق بينكم وبين من قال: ولو جاز أن يريد السفه أنه لا يكون من ليس بمتمم، ويخلي بين عبده وإيمانه، فيعفيه ببعض، مع كراهته الزنا - عندكم - وقدرته على المنع وحسنه، من ليس بسفيه، لجاز أن يقول الكذب من ليس بكاذب، وهذا لا يجدون فيه فرقاً^(٢).

ويقال لهم: كما أن مُريد السفه من سفيه، فكذلك مُريد نصاعة مطيع، فاقضوا بذلك على الغائب^(٣).

ومما يبين أن الله - تعالى - مُريد لكل شيء يجوز أن يريد قول الله - تعالى - : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٠]

[الدليل الثقلاني
على عموم
الإرادة]

- التخالف أوسع من التناقض الذي هو التقابل التام؛ ففيهما عموم وخصر مطلق، وتناقض المعتزلة أنهم يشيئون حرية الإنسان في فعله، واستقلاله، عن القدرة الإلهية، وإمكان طاعته أو مخالفته للأمر الإلهي، ونكسبه ما يريدون أن يُسلموا بنتائج ذلك التحرر، مع التسليم بقدرة الله مع الإبقاء وأنه هنا قد لا يفعله؛ فالزموا مهمة التخلية المذكورة - وهي لا تنبؤ - بعدة فضلاً عن الإله - كما ألزموا بلزوم نسبة التمني له، وهو الرغبة في حصوله لا يقع... إلى سائر الإلزامات التي مرّت آنفاً ويأتي بعضها وتُبرهن في هذه المسألة الحادية عشرة.

(١) (ص): «ولجاز» والواو مقحمة.

(٢) والمراد أن ما تريدون أن تلزمونا به، هو لازم لكم أيضاً.

(٣) لتطرد دلالة الشاهد على الغائب، وهي مسلمة لدى الطرفين، لكن المعتزلة يطبقونها أحياناً، ويتجاهلون أحياناً أخرى. وربما وقع ذلك من غيرهم أيضاً.

وَأَخْبَرَ أَنَّا لَا نَشَاءُ إِلَّا مَا شَاءَ أَنْ نَشَاءَهُ.

وَقَدْ - تَعَالَى - : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَرْتُ فِي الْأَرْضِ دَسَائِغَهُمْ جَمِيعًا﴾
[يونس: ٩٩]، وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدًى﴾،
وَقَدْ : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وَقَالَ : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا قُتِلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ يَرِيدُ
الْقَتْلَ لَمْ يَكُنْ، وَأَيْضًا أَنَّ مَا أَرَادَ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ فَعَلَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَى هَذَا : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا﴾ أَيُّ: لَوْ شَاءَ أَنْ
يَمْنَعَهُمْ مِنَ الْقِتَالِ لَمْ يَكُنْ.

يُقَالُ لَهُمْ: وَلَمْ لَا حَمَلْتُمْ^(١) الْآيَةَ عَلَى ظَاهِرِهَا^(٢) وَقُلْتُمْ: عَلَى
أَيِّ وَجْهِ شَاءَ أَنْ لَا يَكُونَ الْقِتَالُ لَمْ يَكُنْ؟ وَكَذَلِكَ الْمَطَالِبَةُ عَلَيْهِمْ فِي
قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾
[يونس: ٩٩].

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُلْجِئَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ لَكَانُوا مُؤْمِنِينَ.
قِيلَ لَهُمْ: أَوْلَيْسُوا مَعَ الْإِلْجَاءِ قَادِرِينَ عَلَى أَنْ يَكْفُرُوا، كَمَا هُمْ

(١) التعبير شائع ومتكرر منه ومن غيره، وليس بخطأ كما قرر (غ)، لأن «لا»
داخلة على الجملة لا على الفعل وحده.

(٢) والظاهر العموم، إذ لا قيد في النص يخصصها بما ذكره، نعم وإن كان من
مذهبه أن الألفاظ العامة لا تدل بنفسها على العموم، ولكن معناه: أنها قابلة
من حيث المبدأ للتخصيص، ولا يوجد هنا مخصص، وانظر: المجرد لابن
فورك ١٦٣. وراجع ما مر من الإلجاء في المسألة السابقة.

قَادِرُونَ^(١) عَلَى أَنْ يُؤْمِنُوا، فَكَيْفَ يَجِبُ بِالْإِلْجَاءِ كَوْنُ الْإِيمَانِ مِنْهُمْ، وَهُمْ قَادِرُونَ إِلَّا يَكُونُ مِنْهُمْ إِيْمَانٌ مَعَ الْإِلْجَاءِ، كَمَا هُمْ قَادِرُونَ عَلَى الْإِيمَانِ مَعَ عَدَمِ الْإِلْجَاءِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ فِي كَوْنِ مَا لَا يَرِيدُهُ إِجْبَابٌ ضَعْفٍ، كَمَا لَيْسَ فِي كَوْنِ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ إِجْبَابٌ ضَعْفٍ.

قِيلَ لَهُمْ^(٢): قَدْ كَانَتْ أَفْعَالُهُ -عِنْدَكُمْ- وَلَمْ يَأْمُرْ بِهَا، وَلَا^(٣) يَلْحَقُهُ ضَعْفٌ، وَلَوْ كَانَتْ، وَهُوَ لَا يُرِيدُهَا، لَحِقَهُ الضَّعْفُ. فَكَذَلِكَ كَوْنُ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ لَا يُوجِبُ لَهُ ضَعْفًا، وَفِي كَوْنِ مَا لَمْ يُرِدْهُ مِنْ غَيْرِهِ [مَا] يَدُلُّ عَلَى الضَّعْفِ.

وَأَيْضًا فَإِنْ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَ[لَا] نَهَى عَنْهُ، أَرَادَ^(٤) وَقَوَّعَهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقْهُ^(٥) الضَّعْفُ.

(١) (ص): «قادرين» أصلها (غ)، وقد علمت مبلغ الناسخ من العلم.

(٢) (ص): «له»، والأفضل الجمع كما في (غ)؛ فتابعناه.

(٣) في (غ): «ولم»، أثبتنا ما في (ص).

(٤) ص: «وأراد»، ولكن الناسخ ضرب على الواو بعلامة الإلغاء، ولم ينتبه لذلك (م)، ولا (غ). والسياق يوجب حذفها.

(٥) في (ص): «يحلقة»، أصلها (غ) وتابعناه، وحُجَّةُ المصنِّفِ عَلَى أَنَّ مُرِيدَ المعصية والسفه فعلين لغيره -من العباد- ليس بعاصٍ ولا سفيه، وَأَنَّ الإرادة الإلهية تعم سائر الحوادث الكونية، شرًّا كانت (في الظاهر) أو خيرًا -أظهر من حُجَّةِ المعتزلة بنسبة الخير إلى الله، ونسبة فعل الشرور لقُدرة العبد، فهل فِي الْكَوْنِ خَالِقَانِ؟! اقرأ آيات سورة النساء الكبرى من ٧٧ إلى ٨٢.

[الباب الرابع]

باب الكلام في الرؤية

إِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ رُؤْيَا اللَّهِ - تَعَالَى - بِأَلْبَصَارٍ جَائِزَةٌ مِنْ
باب القياس؟

قِيلَ لَهُ : قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ الْبَارِي - تَعَالَى -
وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ : فَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِي تَجْوِيزِهِ إِثْبَاتَ حَدْثِهِ ^(١) ، أَوْ
إِثْبَاتَ حَدَثٍ مَعْنَى فِيهِ ، أَوْ تَشْبِيهِهِ ، أَوْ تَجْنِيسِهِ ^(٢) ، أَوْ قَلْبَهُ عَنْ
حَقِيقَتِهِ ، أَوْ تَجْوِيرَهُ وَتَظْلِيمَهُ ، أَوْ تَكْذِيبَهُ .

وَلَيْسَ فِي جَوَازِ الرُّؤْيَا إِثْبَاتُ حَدْثِهِ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْمَرْتِيَّ لَمْ يَكُنْ مَرْتِيًّا
لأنَّهُ مُحْدَثٌ ، وَلَوْ كَانَ مَرْتِيًّا لِذَلِكَ لَلَزِمَهُمْ أَنْ يُرَى كُلُّ مُحْدَثٍ ،
وَذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَهُمْ ^(٤) .

(١) ص : « حده » ، أصلها (غ) ، فتابعناه .

(٢) المجانسة : المشاركة في الجنس ، كالإنسان والسمكة ؛ يشتركان في الجنس ،
وهو الحيوان ، ويفترقان بالفصل . وهذه المشاركة تستلزم التركيب في
الماهية ، قال السعد التفتازاني في شرح النسفية : « والمجانسة توجب التمايز
عن المُجانسات ؛ بفصول مُقَوِّمة ، فيلزم التركيب » ص : ٣٣ .

(٣) في (غ) : « حدث » . دون إشارة إلى الأصل .

(٤) أي : المعتزلة .

(ح) وذلك لأنهم يقولون : إن الروائح لا ترى وهي حادثة عندهم . لاحظ =

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

على أن المرئي له كان م. ثمَّ اخذه ثمَّ اكان الرائي مُحدثًا للمرئي ؛
إذ كان مرئيًا لحدوثه^(١)

وليس في الرؤية إثبات حدوث «معنى» في حدِّه ؛ لأنَّ الأمر
مرئياتٌ ، ولا يجوزُ حدوثُ معنى فيها^(٢) .

[و] لكان ذلك المعنى هو الرؤية . وهذا يوجب أن إذا رُئِيَ
المَيِّتَ فقد حَدَّثَ فِيهِ الرُّؤْيَةُ ، وَجَامَعَتِ الرُّؤْيَةُ المَوْتَ . وإذا رُئِيَ
عَيْنَ الأَعْمَى حَدَّثَ فِي عَيْنِهِ رُؤْيَةً ، فَكَانَتِ الرُّؤْيَةُ مُجْمَعَةً للمعنى .
فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ بَطْلَ مَا قَالُوهُ .

= ما يلي ، من المناقشات التفصيلية التي تلي هذا ، ويقصد منها المصنّف
رحمه الله أن إثبات الرؤية لا يستتبع أي محذور عقلي لا يليق بذات الله .
وقد ثبت بالنقل المتواتر القطعي - كتابًا وسُنَّةً - وقوعه في الآخرة - لا في
الدُّنيا - فيجب الإيمان به ، وتلك هي القاعدة الكلّية لدى متكلمي أهل السُنَّة
في أمر الرؤية وغيرها من شؤون الغيب : أن كُلَّ ما جاز عقلًا وثبت مرقومًا
نقلًا - وجب الإيمان به ، وهذا تطبيق واضح للاستدلال النقل عقلي في
الأحكام الاعتقادية ، وبالله التوفيق .

(١) أي : أنه مرئي بسبب الحدوث وحده ، لا لأي اعتبار آخر ، والحدوث هو
اللحظة الأولى لحصول الحادث بعد أن كان معدومًا ، فإذا وجب اقتران
الرؤية بالحدوث وارتباطهما معًا ، واستبعاد أي سبب آخر للرؤية ، حتّى
الموجود القديم - حسب هذا القول - لا يُرى ؛ فلا جرم تكون الرؤية أمانة
الحدوث ، ولعلَّ هذا هو المراد من قول المصنّف رحمه الله : «فكان الرائي محدثًا
للمرئي» والله أعلم .

(٢) (ص) : «فيه» ، أصلها (غ) ، وتابعناه .

وليس في إثبات الرؤية لله - تعالى - تنبيه باري - تعالى -
ولا تجنيسته، ولا قلبه عن حقيقته؛ لأننا نرى التوراة والفرقان
فلا يتجانسان ولا يشتبهان بوقوع الرؤية عليهما، ولا نثبت
حقيقته إلى البياض بوقوع الرؤية عليه^(١)، ولا البياض إلى
وليس^(٢) في الرؤية تجويره^(٣) ولا تظليمه ولا تكذيبه، لأن
الجائر^(٤) والظالم والكاذب، ونرى من ليس بجائر^(٥) ولا ضالم ولا
كاذب^(٦).

فلما لم يكن في إثبات الرؤية شيء مما لا يجوز على باري - تعالى -
تكن الرؤية مستحيلة، وإذا لم تكن مستحيلة كانت جائزة على الله.
فإن عارضونا: بأن اللمس والذوق والشم ليس فيها^(٧) ثبت
الحدث ولا حدوث معنى في الباري - تعالى -.

-
- (١) في (غ): «عليه» وهو أنسب للسياق، وإن خالف ما في (ص).
(٢) (ص): «وألين»، والهمزة مقحمة.
(٣) في ص: «تجويره»، بالمعجمة، وهو خطأ من الناسخ.
(٤) في (ص): «الجائر»، وهو مثل سابقه.
(٥) (ص): «بجائر» والنقطة خطأ من الناسخ في المواضع الثلاثة.
(٦) وهذا يدل على أن مجرد رؤية الكائن لا تستلزم أيًا من تلك المحذورات
الثلاثة: تجويره أو تظليمه أو تكذيبه، وإذا لم يكن منه مانع، فهو جائز
الحدث كما يصرح المصنف رحمه الله
(٧) (ص)، (غ): «فيه» ولا تناسب السياق.

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّنْغِ وَالْبِدْعِ

[المانعون] قِيلَ لَهُمْ^(١) : قَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٢) : إِنْ التَّمَسَّ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ الْمَمَاسَاتِ، وَكَذَلِكَ الذَّوْقُ : وَهُوَ اتِّصَالُ التَّمَسُّ وَالْمُتَمَسِّاتِ بِالْجِسْمِ الَّذِي لَهُ الطَّعْمُ، وَإِنْ الشَّمُّ : هُوَ اتِّصَالُ الْخَيْشُومِ بِالْمَشْمُومِ، الَّذِي يَكُونُ عِنْدَهُ الْإِدْرَاكُ لَهُ، وَأَنَّ الْمُتَمَاسِّينَ إِنَّمَا يَتَمَاسَّانِ بِحُدُوثِ مَمَاسَتَيْنِ^(٣) فِيهِمَا، وَإِنْ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ إِثْبَاتُ حَدُوثٍ مَعْنَى فِي الْبَارِي^(٤).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ : لَا يَخْلُو الْقَائِلُ أَنْ يَكُونَ : أَرَادَ بِذِكْرِ التَّمَسِّ وَالذَّوْقِ^(٥) [وَالشَّمِّ]، أَنْ يُحْدِثَ اللَّهُ -تَعَالَى- لَهُ إِدْرَاكًا فِي هَذِهِ الْجَوَارِحِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْدُثَ فِيهِ مَعْنَى . أَوْ يَكُونَ أَرَادَ حَدُوثَ مَعْنَى فِيهِ . فَإِنْ كَانَ أَرَادَ حَدُوثَ مَعْنَى فِيهِ، فَذَلِكَ مَا لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ حَدُوثَ

(١) فِي (ص) : «لَهُ» .

(٢) وَهَذَا يَبِينُ أَنَّ حَوْلَ الْأَشْعَرِيِّ وَقَبْلَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ السُّنَّةِ يُوَافِقُهُمْ أحيانًا، كَابْنِ كَلَّابٍ وَغَيْرِهِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَعْبُرُ «بِأَصْحَابِنَا» عَمَّنْ يُوَافِقُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسَهَا فَقَطْ، وَلَوْ كَانَ مِنْ خَصْمِهِ، كَالصَّالِحِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ تَعْرِيفَ الْإِيمَانِ، انْظُرْ : الْمَجْرَدُ، لابن فورك - ص ١٥١ . وَهَذَا فَرِيقٌ مِنَ الْأَصْحَابِ يَقَابِلُهُ الْفَرِيقُ الْآخَرُ الَّذِي قَصَدَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ : «وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ : لَا يَخْلُو . . . إلخ» .

(٣) (ص)، (غ) : «مَمَاسَيْنِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَا .

(٤) وَبِنَاءٌ عَلَى ذَلِكَ مَنْعُوا وَصَفَهُ -تَعَالَى- بِهَذِهِ الْإِدْرَاكَاتِ مِنَ التَّمَسِّ وَالذَّوْقِ وَالشَّمِّ ؛ أَيَّ بَأَنْ يُلْمَسَ -سَبْحَانَهُ- وَيُذَاقَ وَيُشَمَّ بِخِلَافِ «السَّمْعِ وَالْبَصَرِ» ، فَلَا مَمَاسَةَ فِيهِمَا وَلَا لِمَسٍّ ؛ فَجَازَ أَنْ يُسْمَعَ وَيُرَى .

(٥) زَادَهَا (غ) وَتَبَعْنَاهُ، انْظُرْ آخِرَ هَذِهِ الْفَقْرَةِ .

إدراك^(١) فينا، فذلك جائز، والأمر في التسمية^(٢) إلى الله - تعالى ؛
إن أمرنا أن نسميه لمسًا وذوقًا وشمًا سميناؤه، وإن منعنا امتنعنا .

وأما السمع، فلم يختلف أصحابنا فيه، وجوزوا^(٣) جميعاً؛
وقالوا: إنه جائز أن يسمعنا الباري - تعالى - نفسه متكلمًا^(٤)، (وقد
أسمع موسى - عليه السلام - نفسه متكلمًا^(٥)) .

والدليل على أن الله - تعالى - يرى بالأبصار قوله - تعالى - : [الدليل
النقلي] ﴿وَجُودٌ يُؤْمِدُ نَاصِرَةً ﴿٢٢﴾ إِلَى رِبِّهَا نَاطِرَةً ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ولا يجوز
أن يكون معنى قوله: ﴿إِلَى رِبِّهَا نَاطِرَةً﴾ معتبرة، كقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى
الْأَيْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾؛ لأن الآخرة ليست بدار اعتبار.

(١) في (ص): «إدراكًا»، وهو خطأ ظاهر.

(٢) أي إطلاق الإدراك على الله - تعالى - بأقسامه، من حيث هو موضوع له.

(٣) (ص): «وجوزوا»، (غ): «وجوزوه» ولا موجب لهذا التغيير، فالمعنى
واحد فيهما .

(٤) أما أن يسمعنا هو - سبحانه - فإنه مسلم بين الطرفين المختلفين في الرؤية
﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] .

(٥) عبارة (وقد أسمع موسى عليه السلام نفسه متكلمًا) سقطت من: (غ)، ولا
أدري لم، والإشارة إلى آية سورة النساء (١٦٤) التي مرت من قبل: ﴿وَكَلَّمَ
اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ . راجع ما مر في الباب السابق .

وإذا اتفقوا على الجواز العقلي، فلا يبقى إلا الثبوت النقلي، ليجب
الإيمان بحصوله في المستقبل، وهو ما سينبه إليه المصنف فيما يلي موردًا
الآيات الدالة على ذلك، مبطلًا تأويلات الخصوم وخاصة المعتزلة بما
يخرجها عن معناها اللغوي الظاهر، وهو الرؤية، ولكن في الآخرة. انظر:

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ : مُتَعَطِّفَةً رَاحِيَةً ، كما قال : ﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١)
[آل عمران : ١٧٧] أي : لا يَرْحَمُهُمْ وَلَا يَتَعَطَّفُ عَلَيْهِمْ ؛ لأن الباري
لا يجوز أن يُتَعَطَّفَ عليه .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ : مُنْتَظَرَةً ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ إِذَا قُرِنَ بِذِكْرِ الْوُجُوهِ لَمْ
يَكُنْ مَعْنَاهُ نَظَرُ الْقَلْبِ ، الَّذِي هُوَ انْتِظَارٌ ، كَمَا إِذَا قُرِنَ النَّظَرُ بِذِكْرِ
الْقَلْبِ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ نَظَرُ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : « انْظُرْ بِقَلْبِكَ فِي
هَذَا الْأَمْرِ » كَانَ مَعْنَاهُ نَظَرُ الْقَلْبِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُرِنَ النَّظَرُ بِالْوَجْهِ لَمْ
يَكُنْ مَعْنَاهُ إِلَّا نَظَرُ الْوَجْهِ ، وَالنَّظَرُ بِالْوَجْهِ هُوَ النَّظَرُ ^(٢) [الذي هو]
الرُّؤْيَةُ الَّتِي تَكُونُ بِالْعَيْنِ الَّتِي فِي الْوَجْهِ .

فَصَحَّ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(٣) : رَائِيَةٌ ؛ إِذْ لَمْ
يَجُزْ أَنْ يَعْنِيَ شَيْئًا مِنْ وَجُوهِ النَّظَرِ [الْأُخْرَى] ^(٤) .

(١) (ص) : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ » ؛ أَخْطَأَ النَّاسِخُ بِزِيَادَةِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
خَطَأَهُ الْوَحِيدَ ، حَتَّى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ . . . وَيَلَا حِظَّ أَنْ الْمَصْنَفُ يَجْرِي عَلَى
أَسْلُوبِ « السِّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ » لِإِثْبَاتِ أَنَّ النَّظَرَ الْمَوْعُودَ بِهِ ، فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ :
لَا يَرَادُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ ، وَلَا الرَّحْمَةُ وَالْعَطْفُ ، وَلَا الْإِنْتِظَارُ وَالتَّرَقُّبُ . فَلَمْ يَبْقَ
إِلَّا إِرَادَةُ الْمَعْنَى الرَّابِعِ اللَّفْظِيِّ وَهُوَ « الرُّؤْيَةُ وَالْإِبْصَارُ » فِي الْآخِرَةِ - جَعَلَنَا
اللَّهُ مِنْ أَهْلِهَا - وَلَعَلَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْقُلُ مِنْ تَفْسِيرِهِ « الْمُخْتَرَنُ » الَّذِي نَدْعُو اللَّهَ
أَنْ يَقْدِّرَ الْعَثُورَ عَلَيْهِ فَيَحْظِيَ الْمُسْلِمُونَ بِعِلْمِ غَزِيرٍ ، كَمَا حَضَرُوا بِ« تَأْوِيلَاتِ
أَهْلِ السَّنَةِ » لِلْمَاتَرِيدِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ .

(٢) كَذَا فِي (ص) ، أَثْبَتَهَا (غ) : « نَظَرُ الرُّؤْيَةِ » ، وَمَا زِدْنَاهُ ، فَهُوَ لِلإِضْاحِ ،
وَتَمَاسُكِ الْعِبَارَةِ .

(٣) لَيْسَتْ فِي (ص) ، زَادَهَا (غ) بِحَقٍّ ؛ فَتَابِعْنَاهُ ، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ الشَّيْخَ =

وَإِذَا كَانَ النَّظَرُ لَا يَخْلُو مِنْ وُجُوهِ أَرْبَعٍ، وَفَسَدَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ،
صَحَّ الْوَجْهُ الرَّابِعُ، وَهُوَ نَظَرُ رُؤْيَا الْعَيْنِ الَّتِي فِي الْوَجْهِ^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾^(٢) نَظَرٌ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَافِرَةٌ ﴿٢٥﴾ [القيامة: ٢٤، ٢٥]، وَالظَّنُّ لَا يَكُونُ
بِالْوَجْهِ، وَكَذَلِكَ^(٣) قَوْلُهُ: ﴿وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾^(٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٢﴾^(٤)
[القيامة: ٢٢، ٢٣]: أَرَادَ نَظَرَ الْقَلْبِ.

قِيلَ لَهُ: [لَا^(٣)]; لِأَنَّ الظَّنَّ لَا يَكُونُ بِالْوَجْهِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا
بِالْقَلْبِ، فَلَمَّا قُرِنَ الظَّنُّ بِذِكْرِ الْوَجْهِ كَانَ مَعْنَاهُ ظَنُّ الْقَلْبِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنِ
الظَّنُّ إِلَّا بِهِ.

فَلَوْ كَانَ النَّظَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ لَوَجَبَ إِذَا ذَكَرَهُ، مَعَ ذِكْرِ
الْوَجْهِ، أَنْ يُرْجَعَ بِهِ إِلَى الْقَلْبِ.

فَلَمَّا كَانَ النَّظَرُ قَدْ يَكُونُ بِالْوَجْهِ وَبِغَيْرِهِ، وَجَبَ إِذَا قَرَنَهُ بِذِكْرِ
الْوَجْهِ أَنْ يُرِيدَ بِهِ نَظَرَ الْوَجْهِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَرَنَهُ بِذِكْرِ الْقَلْبِ وَجَبَ أَنْ
يُرِيدَ بِهِ نَظَرَ الْقَلْبِ.

= يستخدم هنا السبر والتقسيم، كما سلف ذكره.

(١) تلك هي الطريقة المسماة حديثاً بطريقة «الإسقاط»؛ وهي مستخدمة في
أصول الفقه، وفي علم الكلام. انظر كتابنا (المدخل إلى دراسة علم
الكلام، ط. كراتشي، ص ١٨١ - ١٨٤).

(٢) (ص) «وكذلك»، والفاء أنسب للمقام كما رأى (غ) لكنها ليست ضرورية.

(٣) ليست في: (ص)، وقال (غ): «زادها (م)»، ويفضل هو حذفها؛ لأنها قد
تضرر بالمعنى. وأرى أن الحذف هو الذي يضر بالمعنى؛ لأن المصنف
يعارض قول هذا القائل. وما أجمل بيان المصنف لمعنى الآية الكريمة!

١٢- مسألة

[من مسائل الرؤية، وكذا المسألتان التاليتان]

فإن قالوا: فما معنى قوله -تعالى- : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟

قيل لهم^(١): في الدنيا دون الآخرة؛ لأن القرآن لا يتناقض. فلما قال في آية أخرى: إنه لا تدركه الأبصار علمنا أن الوقت، الذي قال: إنه لا تدركه الأبصار فيه، غير الوقت الذي أخبرنا أنها تنظر إليه فيه.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله -تعالى- : ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أي: إلى ثواب ربها ناظرة؟

قيل له: ثواب الله -تعالى- غيره، ولا يجوز أن يُعدَّل بالكلام عن الحقيقة إلى المجاز بغير حجة ولا دالة^(٢).

(١) ص: أفرد الضمير رداً على القائلين والأفضل الجمع كما أثبت (غ).
(٢) هذا هو رأي الشيخ في التأويل. راجع ما مرَّ في المقدمة ص ٥٣، وهو ما نسب إليه ابن فورك في المجرد ص ٥٤-٥٥. والأمثلة الكثيرة السابقة في هذا الكتاب.

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ نَعَالِي لَوْ^(١) قَالَ: «مَسُوا إِلَيَّ مَسًّا»
بِحَرْزٍ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: غَنَى غَبْرَهُ، وَلَوْ جَازَ هَذَا أَجْزَأُ^(٢) لَمْ
يَزْعَمَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ﴾^(٣) أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا^(٤) لَا تَدْرِكُ بَصَرَهُ
لَأَبْصَارُ.

فِنْ قَالَ: فَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ إِلَّا بَصَرُ﴾^(٥) فِي وَاقْتِ
دُونَ وَقْتٍ، فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٦)
[نبقرة: ٢٥٥] فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ؟

قِيلَ لَهُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَنَا فِي آيَةٍ: إِنَّهُ ﴿لَا تُدْرِكُهُ
إِلَّا بَصَرُ﴾، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: إِنَّ الْوُجُوهَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ (فَاسْتَعْمَلْنَا
الْأَيَّتَيْنِ، وَقَلْنَا: إِنْ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ: أَنَّهَا تَنْظُرُ إِلَيْهِ)^(٧) فِي وَقْتٍ وَلَا
تُدْرِكُهُ فِي وَقْتٍ.

(١) (ص): لَمَّا، غَيْرِنَاهَا لِعَدَمِ وَرُودِ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ
حَسَبَ عَلَمِنَا - عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْأَحَادِيثَ فِي الِاسْتِدْلَالِ السَّمْعِيِّ؛
فِي «الْلَمْعِ»؛ رُبَّمَا لِإِمْكَانِ الْمَجَادَلَةِ فِي تَوَاتُرِهَا، وَاقْتِصَارِ فِي اللَّسَعِ عَلَى
الْأَدْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ. وَأَبْقَاهَا (غ) كَمَا هِيَ، وَهِيَ غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ، لَيْسَتْ فِي (ص)، زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

(٣) كَذَا فِي (ص)، غَيْرَهَا (غ) إِلَى «أَنَّهُ» دُونَ ضَرُورَةٍ.

(٤) زَادَ (غ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَلِمَةً: يَعْنِي، وَلَا ضَرُورَةَ لِذَلِكَ.

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَقَطَ مِنْ نَاسِخِ (ص)، ثُمَّ أَضَافَهُ بِالْهَامِشِ مَعَ وَضْعِ
عَلَامَةِ السَّقَطِ، وَيَبْدُو أَنَّ عَيْنَ النَّاسِخِ زَاغَتْ عَنِ الْمَتْنِ بِسَبَبِ تَكَرُّرِ
كَلِمَتِي: تَنْظُرُ إِلَيْهِ.

الشمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

ولم يقل لنا في آية^(١): إِنَّ السَّنةَ وَالنَّوْمَ يَأْخُذَانِهِ^(٢)، وفي آية أخرى لا يأخذانه^(٣)، فَيُسْتَعْمَلُ^(٤) ذَلِكَ^(٥) في وَفَّتَيْنِ.
وأيضاً فإنَّ النومَ آفةٌ تقومُ بالنائمِ تزيلُ عنه العلمَ، وليستِ الرؤيةُ آفةً تحلُّ في المرئيِّ فيجب^(٦) منعُ الرؤيةِ بمثلِ ما بهِ وجبَ منعُ النومِ.

(١) في هذا الموضع من (ص) كرّر الناسخ كلمتي: «في آية».

(٢) (ص): «أحذانه» دون نقط.

(٣) (ص): «تأخذه»، وهو خطأ ظاهر، أثبتها (غ) تأخذانه، وهو الصحيح. لكنه ذكر أنها كذا في ص، خلافاً لما في المخطوط.

(٤) الفاء للسببية.

(٥) «ذلك» ليست في: (غ).

(٦) الفاء للسببية في الموضعين؛ ولذا نصب المضارع فيهم: «فَيُسْتَعْمَلُ» فيجب.

١٣- مسألة

فإن قالوا: لو جاز أن يرى القديم - سبحانه -، وليس
كالمرئيات، لجاز أن يلمس، ويذاق، ويشم؛ وليس
كالمذوقات، ولا كالملموسات، ولا كالمشمومات^(١).

قيل لهم^(٢): ما الفرق بينكم وبين من قال: ولو جاز أن يكون
القديم رائيًا عالمًا قادرًا حيًا، لا كالرائين العلماء القادرين الأحياء،
لجاز أن يكون لامسًا ذائقًا شامًا، لا كاللامسين الذائقين الشاميين،
فإن [لم]^(٣) يَجْزُ^(٤) هذا فما أنكرتم من أن لا يَجْزُ^(٤) ما فُتِّمُوهُ؟

(١) راجع ما مر في (١٦٧-١٦٨) عن هذه المسألة، واختلاف الأصحاب فيها.

(٢) (ص): «له»، غيرها (غ)، وتابعناه.

(٣) ليست في (ص) زادها (غ)، وهو الصواب.

(٤) (ص)، (غ): «يجب»، والسياق الجواز.

١٤- مسألة

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ شَاهَدْتُمْ مَرْتِيًّا إِلَّا جَوْهَرًا أَوْ عَرْضًا، مَحْدُودًا
أَوْ حَالًا فِي مَحْدُودٍ^(١)؟

قِيلَ لَهُ: لَا، وَلَمْ يَكُنِ الْمَرْتِيُّ مَرْتِيًّا لِأَنَّهُ مَحْدُودٌ، وَلَا لِأَنَّهُ حَالٌ
فِي مَحْدُودٍ، وَلَا لِأَنَّهُ جَوْهَرٌ، وَلَا لِأَنَّهُ عَرْضٌ.

فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ عَلَى الْغَائِبِ.
كَمَا لَمْ يَجِبْ إِذَا لَمْ نَجِدْ فَاعِلًا إِلَّا جِسْمًا، وَلَا شَيْئًا إِلَّا جَوْهَرًا، أَوْ
عَرْضًا، وَلَا عَالَمًا قَادِرًا حَيًّا إِلَّا بَعْلَمَ، وَحَيَاةً وَقُدْرَةً مُحَدَّثَةً- أَنْ
يُقْضَى بِذَلِكَ عَلَى الْغَائِبِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ فَاعِلًا لِأَنَّهُ جِسْمٌ^(٢).
وَلَا الشَّيْءُ شَيْئًا لِأَنَّهُ جَوْهَرٌ، أَوْ عَرْضٌ.

(١) تعرض الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد» لهذا القياس، وردّه. انظره -
تحقيق أنس الشرفاوي، ص ١٨٢.

(٢) سقطت من ناسخ (ص)، ثم أضافها بالهامش الأيمن.

[الباب الخامس]

باب الكلام في القدر

[أفعال العباد من خلق الله]

إن قال قائل: لم زعمتم أن أكساب العباد مخلوقة لله - تعالى -
 قيل له: قلنا ذلك؛ لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الدليل
 ٢٤] فلما كان الجزاء واقعاً على أعمالهم، كان الخالق لأعمالهم
 فإن قال: أفليس الله - تعالى - قال: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾
 [الصفات: ٩٥]، وعني^(٢) الأصنام التي نحطوها، فما أنكرتم أن يكون
 قوله: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أراد [به]^(٣) الأصنام التي عملوها؟
 قيل له: خطأ ما ظننته؛ لأن الأصنام منحوتة لهم في الحقيقة
 فرجع الله - تعالى - بقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ إليها، وليس

(١) (ص): «جزاء بما كنتم تعملون»، والأرجح أنه خطأ النسخ، فالشواهد

على قلة معرفته كثيرة. والاستدلال مبني على الربط بين الآيتين

(٢) (ص): «عنا». ونحن نلتزم الإملاء المعاصرة.

(٣) زيادة ليست في (ص) ولا (غ)، يتطلبها السياق.

الْخُسْبُ مَعْمُولَةٌ لَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ، فَيَرْجِعُ بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَكُمْ...﴾
تَعْمَلُونَ﴾ إِلَيْهَا.

فِي رَدِّهِ عَلَى مَنْ قَالَ: أَلَيْسَ مَا خَلَقَ اللَّهُ النَّاسَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ...
... (١١٧)، وَلَمْ يُرَدِّ إِفْكُهُمْ، فَمَا أَجَابَهُمْ بِهِ...

﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إِلَى أَعْمَالِهِمْ؟

قِيلَ لَهُ: الَّذِي يَأْفِكُونَ: هُوَ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي خِيَارُ رَجُلٍ فِي حَيَاتِهِ
حَيَاتٌ تَسْعَى، وَإِفْكُهُمْ تَخْيِيلُهُمْ^(١)؛ فَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَكَلَّمُونَ﴾
يُخَيِّلُونَ إِلَى النَّاسِ أَنَّهَا حَيَاتٌ تَسْعَى، وَإِفْكُهُمْ هِيَ بَيِّنَاتُهَا سَنِيَّةٌ
عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِسَبِيلِهِ؛ فَالْأَمْثَلَةُ هِيَ الَّتِي يَأْفِكُونَ، وَيُخَيِّلُونَ
لنَّاسٍ أَنَّهَا تَسْعَى فِي الْحَقِيقَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَلْقَفُهَا الْعَصَا

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلُوا الْخُسْبُ فِي الْحَقِيقَةِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ
نَهْيٌ - تَعَالَى - أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الرَّجُوعُ] بِهِ
وَوَجِبَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْأَعْمَالِ، كَمَا رَجَعَ بِقَوْلِهِ: ﴿شَرَاءَ يَدٍ كَرِيمٍ﴾
يَعْمَلُونَ^(٣) إِلَى الْأَعْمَالِ.

فَلَمْ يَجَازِ لَزَاعِمِ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿...﴾

(١) فِي (ص): «تَخْيِيلُهُمْ» وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) لَيْسَتْ فِي (ص)، زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

(٣) (ص): «أَجْزَاءُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»، وَقَدْ تَعَدَّدَتْ أخطاءُ النَّاسِخِ فِي آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

مَنْ مَنَعَهُمْ أَرَادَ بِهِ ^(١) غَيْرَ أَعْمَالِهِمْ كَمَا أَرَادَ بِقِيَرِهِمْ
وَكُهُم، لِسَاغٍ لَزَاعِمٍ ^(٢) أَنْ يَزْعُمَ أَنْ قَوْلَ اللَّهِ رَمَالٌ
كَانُوا يَفْعَلُونَ ^(٣) إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ أَعْمَالِهِمْ كَمَا أَرَادَ بِقِيَرِهِمْ
وَمَا تَفْعَلُونَ ^(٤) غَيْرَ أَعْمَالِهِمْ، كَمَا أَنْ قَوْلَهُ: ﴿مَا يَأْكُفُونَ﴾ إِنَّمَا أَرَادَ
غَيْرَ إِفْكِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزْ هَذَا، لَمْ يَجْزْ مَا قَالَ هَذَا.

١- والدليل من القياس، عَلَى خَلْقِ أَعْمَالِ النَّاسِ: أَنَا وَجَدْتُ
الكُفْرَ قَبِيحًا فَاسِدًا بَاطِلًا مُتَنَاقِضًا، خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ. وَوَجَدْنَا
لِإِيمَانٍ حَسَنًا مُتَعَبًا مَوْلَمًا. وَوَجَدْنَا الْكَافِرَ يَقْصِدُ وَيُجْهِدُ^(٤) نَفْسَهُ،
إِلَى أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ حَسَنًا حَقًّا، فَيَكُونُ بِخِلَافِ قَصْدِهِ، وَوَجَدْنَا
الْإِيمَانَ، لَوْ شَاءَ الْمُؤْمِنُ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَعَبًا مَوْلَمًا وَلَا مُرْمِضًا، لَمْ
يَكُنْ ذَلِكَ كَائِنًا عَلَى حَسَبِ مَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

وقد علمنا أنَّ الفعلَ لا يحدثُ على حقيقته، إلا من مُحدثٍ أحدثه
عليها؛ لأنه لو جازَ أن يحدثَ، على حقيقته، لا من مُحدثٍ أحدثه
على ما هو عليه^(٥)؛ لجازَ أن يحدثَ الشيءُ فعلاً لا من مُحدثٍ
أحدثه فعلاً: فلمَّا لم يُجزْ ذلك، صحَّ أنه لم يحدثَ على حقيقته، إلَّا

(۱) لیست فی (ص)، زاده‌ها (غ)، و تابعان.

(۲) لیست فی (غ).

(٣) (ص): «جزاء بما كنتم تعملون» في المواضع الثلاثة.

(٤) (غ): «يجهل»، لاحظ ما يأتي في الصفحة التالية، في الفقرة الثالثة

(۵) (ص)، (غ): «عليها».

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

مرَّ مُحَدِّثٌ أَحَدَهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ حَدِيثٌ
حَازَ حَدِيثٌ وَعَلَى، عَلَى الْحَقِّ (١)، لَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ حَدِيثٌ
الْأَفْعَالُ كُلُّهَا كَذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ حَازَ حَدِيثٌ عَلَى الْإِيمَانِ
يُؤْمَنُ أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا كَذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا، فَقَدْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ حَدِيثٍ كَذَلِكَ
كُفْرًا بَاطِلًا قَبِيحًا، وَهُوَ قَاصِدٌ إِلَى ذَلِكَ، وَلَنْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ
الْمُحَدِّثُ لَهُ هُوَ الْكَافِرُ، الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ حَسَنًا مَعْرُوفًا،
فَيَكُونُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وكَذَلِكَ لِلْإِيمَانِ (٣) مُحَدِّثٌ أَحَدَثَهُ، عَلَى حَقِيقَتِهِ مُتَعَبٌّ مُؤْمِنٌ
مُرْمِضًا، غَيْرُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَوْ جَهَدَ أَنْ يَقَعَ الْإِيمَانُ خِلَافَ مَا وَقَعَ،
مِنْ إِيْلَامِهِ وَإِتْعَابِهِ وَإِرْمَاضِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ (٤) إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ.

(١) يورد (غ) هنا على المصنف مخالفة البداهة، وأحسبه اعتراضاً غير زائد.
قال الدكتور غرابية: «إن المصنف يسوّي بين فعل الفاعل غير مقصود به»
وبين فعل بلا فاعل أصلاً، وليس ذلك بلازم». والمصنف به يقول: «وقع الفعل موافقاً مقصده = على الحقيقة، بلا قاصد، لجاز حدوث شيء بلا فاعل، وهو قياس مقبول؛ إذ في كليهما حدوث مقصود بلا فاعل»
ومفعول بلا فاعل. وقد أكد ذلك بقوله: «لو جاز حدوث فعل على الحقيقة، لا من قاصد لم يؤمن... إلخ».

(٢) (ص): «الكفر»، أصلها (غ)، وتابعناه.

(٣) (ص): «الإيمان»، أصلها (غ)، وتابعناه.

(٤) ليست في (غ).

وإذا لم يجوز أن يكون المحدث للكفر - على حقيقته -
ولا^(١) المحدث للإيمان على حقيقته المؤمن، فقد وجب أن يكون
محدث ذلك هو الله^(٢) - تعالى - رب العالمين، القاصد إلى ذلك
لأنه لا يجوز أن يكون أحدث ذلك جسم من الأجسام؛ لأن
الأجسام لا يجوز أن تفعل في غيرها شيئاً^(٣).

فإن قال قائل: فلم لا دل وقوع الفعل، الذي هو كسب، على
لا فاعل له إلا الله، كما دل على أنه لا خالق^(٤) إلا الله - تعالى - في
له: كذلك نقول.

فإن قال: فلم لا دل^(٤) على أنه لا قادر عليه إلا الله - عز وجل -
قيل له: لا فاعل له على حقيقته إلا الله - تعالى -، ولا قادر عليه أن
يكون على ما هو عليه، من حقيقته، أن يخرجه^(٥)، إلا الله - تعالى -.
فإن قال: فلم لا^(٤) دل كونه كسباً على حقيقته، على أنه لا
مكتسب له في الحقيقة إلا الله؟

(١) (ص): «وإلا»، وهو خطأ من الناسخ، فالهمزة مقحمة.

(٢) هو ضمير فصل، ولفظ الجلالة هو خبر «يكون».

(٣) تلك قاعدة عامة في مذهب الأشعري، أخذ بها الأشاعرة بعده، ببعض
تعديل، وسيأتي بيانها.

(٤) يقترح (غ) تغيير العبارة في المواضع الثلاثة إلى «لم يدل» وليس ذلك
بضروري، وهو أسلوب معهود من المؤلف، ومن غيره، لاحظ ما يأتي في
المسألة الرابعة والعشرين.

(٥) أن يخرجه: أن وما دخلت عليه: بدل من: أن يكون.

لا يمتنع أن يكون الفعل المضطرُّ إليها فاعلاً لها على
 وجهه عر واعر ، فإذا لم يكن ما يمتنع عليه الاسم وعر
 ركور الرد تعالى هو الفاعل له على وجهه عر واعر
 مكتسب بكنسبه على حقيقته ، كما لا بد من فاعل له على وجهه عر واعر
 فيجب (١) إذا كان الفعل كسباً ؛ كان الله تعالى هو المكتسب
 على حقيقته .

ألا ترى أن حركة الاضطرار تدلُّ على أن الله تعالى -
 فاعل لها على حقيقتها ، ولا تدلُّ على أن المتحرك بها
 الحقيقة ، هو الله تعالى - ؛ إذ كانت حركة ، كما كان هو الفاعل
 في الحقيقة (٢) ؟

ولا يجب أن يكون المتحرك المضطرُّ إليها فاعلاً لها على
 حقيقتها ؛ إذ كان متحركاً بها على الحقيقة ؛ إذ كان معنى المتحرك
 أن الحركة خلته ، ولم يكن [ذلك] (٣) جائزاً على ربنا تعالى -
 وكذلك إذا كان الكسب دالاً على فاعل فعله على حقيقته
 يجب أن يدل على أن الفاعل له ، على حقيقته ، هو المكتسب
 ولا على أن المكتسب له ، على الحقيقة ، هو الفاعل له ، على

(١) الفاء للسببية بعد نفي .

(٢) إلزام قوي للمعتزلة ؛ لأن الرأي في الفعل الاضطراري واحد من الطرفين

(٣) زادها (غ) وليست في (ص) ، فتابعناه ، والمشار إليه «حلول الحركة»

أَفْعَالُ الْعِبَادِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ

حقيقته^(١)؛ إذ كان المُكْتَسِبُ مُكْتَسِبًا لِلشَّيْءِ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ تَحْتَ

بِقُدْرَةِ مُحَدَّثِهِ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ مُكْتَسِبًا لِلْكَسْبِ،

لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ.

فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ اكْتَسَبَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا عَلَى حَقِيقَتِهِ كَسْرًا

وَإِيمَانًا حَسَنًا؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا خَطَأٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى اكْتَسَبَ نَكْفَرًا: ثُمَّ كَفَرَ بِقُدْرَةِ

مُحَدَّثِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا: اكْتَسَبَ الْإِيمَانَ^(٢). إِنَّمَا هُوَ مِنْ^(٣) بِقُدْرَةِ

مُحَدَّثِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ اكْتَسَبَ الشَّيْءَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، بَلْ لَئِي

فَعَلَهُ، عَلَى حَقِيقَتِهِ، هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

وَالْقَوْلُ فِي الْكَذِبِ، وَأَنَّ لَهُ فَاعِلًا [عَلَى]^(٤) حَقِيقَتِهِ، وَكَذِبَ بِهِ،

غَيْرُ مَنْ فَعَلَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، كَالْقَوْلِ فِي فَاعِلِ الْحَرَكَةِ عَلَى لِحَقِيقَتِهِ،

وَالْمُتَحَرِّكُ^(٥) بِهَا، عَلَى الْحَقِيقَةِ، غَيْرُ مَنْ فَعَلَهَا عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَفَعَلَ

بَيْنَا ذَلِكَ آتِفًا.

(١) (غ): الحقيقة.

(٢) ص: «إيمان». أصلها (غ)، وتابعتها.

(٣) (ص): «إنما هو إنما آمن» وكلمة «إنما» الثانية مقحمة، (غ): «معناه أنه آمن»

(٤) زاد (غ) هنا كلمتين [يفعله على]، وحرف الجر كافٍ.

(٥) (غ): «وأن المتحرك».

[دليل عقلي] ب- ودليل آخر من القياس^(١) على خلاف أو حال الناس أن الدليل آخر
على خلق الله - تعالى - حركة الاضطرار قائم في^(٢) خلق حركة
الاكتساب؛ وذلك أن حركة الاضطرار، إن كان الذي يدل على أن
الله - تعالى - خلقها: حدوثها، فكذلك^(٣) القصّة في حركة
الاكتساب، وإن كان الذي يدل على خلقها حاجتها إلى مكان
وزمان، فكذلك قصّة حركة الاكتساب. فلما كان كل دليل يستدل به
على أن حركة الاضطرار مخلوقة لله - تعالى -، يجب به القضاء على
أن حركة^(٤) الاكتساب مخلوقة لله - تعالى -، وجب^(٥) خلق حركة
الاكتساب، بمثل ما وجب [به]^(٦) خلق حركة الاضطرار.
فإن قال قائل: فيجب إذا كانت إحدى الحركتين ضرورة، أن
تكون الأخرى كذلك، وإذا كانت^(٧) إحداهما كسباً أن تكون
الأخرى كذلك.

(١) أي العقل، وهو استعمال متكرر للمصنف. وراجع ما مر في ص ١٨٣.

(٢) (ص): «في حركة خلق حركة» وكلمة «حركة» الأولى مقحمة، وقد
الناسخ إلى ذلك بعلامة الزيادة فوق الكلمة المقحمة، في ص.

(٣) (ص): فذلك. وغيرها (غ) فتبعناه.

(٤) هذا أسلوب المؤلف، يتكرر كثيراً، لا يرضيه (غ)، ويغيره إلى: انص
بكذا، دون موجب.

(٥) هذا جواب «فلما» الشرطية، المذكورة آنفاً.

(٦) ليست في (ص) زادها (غ)، وتابعناه.

(٧) (غ): كان، خلافاً لما في (ص).

قيل له: لا يجب ذلك؛ لافتراقهما في معنى الضرورة، والاكْتِسَاب؛ لأن الضرورة ما حُمِلَ عليه الشيء وأكْرَه وجبر عليه، ولو جَهِدَ في التَّخَلُّص^(١) منه، وأراد الخروج عنه، واستقَرَّ في ذلك مجهوده، لم يجدْ مِنْهُ انفكاكاً^(٢)، ولا إلى الخروج عنه سبيلاً.

فإذا كانت إحدى الحركتين بهذا الوصف، الذي هو وصف الضرورة، وهي حركة المُرْتَعِشِ مِنَ الْفَالَجِ، والمُرْتَعِدِ مِنَ الْحُمَى، كانت اضطراراً.

وإذا كانت الحركة الأخرى بخلاف هذا الوصف لم تكن اضطراراً؛ لأنَّ الإنسان، في ذهابه ومجيئه^(٣) وإقباله وإدباره، بخلاف المرتعش من الفالج، والمُرْتَعِدِ مِنَ الْحُمَى. يعلم الإنسان التَّفَرُّقَ^(٤) بين الحالتين، من نفسه وغيره، عِلْمٌ اضطرارٍ، لا يجوزُ مَعَهُ الشَّكُّ.

فقد وجبَ إذا كانَ العجزُ في إحدى الحالتين، أن [تَكُونَ]^(٥) القدرة - التي هي ضِدُّه - حادثةً في الحال الأخرى؛ لأنَّ العجزَ

(١) (ص): «التحصل» أصلها (غ)، وتابعناه، ويمكن أن تكون: التَّصَلُّ.

(٢) كتبها في (ص) خطأ فضرب عليها، وأعاد كتابتها صحيحة.

(٣) (ص): «ومجيئه» على تسهيل الهمز وقلبه ياء، وإدغام الياء في الياء، وليست

كما قرأها (ل): ومجبه؛ إذ لا عهد له بأمر التسهيل والإدغام.

(٤) واضحة تماماً في (ص)، ونقلها ل: التفرق. وهذان مثالان لاضطراب

النسخة اللندنية التي أتعبت (م)، (غ)، وكان الأخرى بشيخنا أن يتجاهلها لا

أن يسجل فروقها على امتداد النص كله، اكتفاءً بنماذج قليلة في بداية العمل.

(٥) زيادة يتطلبها السياق، ليست في (ص)، ولا (غ).

لو كان في الحالين جميعاً، لكان سبيل الإسلام إلى الهدى مستقيماً، فلما لم يكن هذا هكذا، وكانت ^(١) البدعة في أصلها كسباً، وجب أن تكون ^(٢) كسباً؛ لأن حقيقة الكسب أن الشخص يدفع من المكتسب له بقوة محدثة، [و] ^(٣) لا فتراقف بينهما من الحركة، ولأن إحداهما بمعنى الضرورة، وجب أن يكون ضرورة، ولأن الأخرى بمعنى الكسب، وجب أن تكون كسباً.

ودليل الخلق ^(٤): في حركة الاضطراب وحركة الكسب، واحد؛ فلذلك وجب إذا كانت إحداهما خلقاً أن تكون الأخرى خلقاً. ألا ترى أن افتراقهما في باب الضرورة والكسب، لا يوجب افتراقهما في باب الحدث والكون بعد أن لم يكونا ^(٥). فكذا لا يوجب افتراقهما في باب الضرورة والكسب افتراقهما في الخلق، ألا ترى أن الجسم لما لم يسبق المحدثات وجب حدوثه؛ بدخوله في معنى الحدث، وليس يجب إذا دخل في الحدث، بمشاركة المحدثات في معنى الحدث، إذا كان من المحدثات ما هو حركة أن يكون الجسم حركة، وإذا كان منها ما هو جسم [ليس]

(١) أثبتنا (غ): «كانت» وأثبتنا ما في (ص)؛ لأنه الأوفق للسياق.

(٢) (ص): يكون، (غ): تكون. وتابعناه.

(٣) واو العطف ساقطة من (ص)، زادها (غ)، وتابعناه.

(٤) في (ص): «الخلق الخلق» مكررة.

(٥) (غ): «تكونا».

(٦) زاد (غ) هنا حرف النفي [لا]، وزدنا كلمة [ليس] لموافقة أسلوب المؤلف.

يجب أن تكون الحركة جسماء، إذ أم يكونا^(١) جسماء،
«جسم وحركة»، واستوبا في معنى الحادث؟ فذلك لما است
الكسب والضرورة في معنى الخلق والحادث، وجب إذا كان
أحدهما خلقاً لله أن يكون الآخر كذلك، فلذلك لم يوجب الله أحدهما
في باب الضرورة والكسب افتراقهما في الخلق.

فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون الذي دلّ على أن إحدى
الحركتين مخلوقة لله - تعالى - هو أن حركة الاضطراب وقعت مُعْجَزا
عنها، فإذا وقعت الأخرى مقدوراً عليها خرجت من أن تكون مخلوقة؟
قيل له: لو كان ما وقع مقدوراً لغير الله - تعالى - خرج من أن
يكون مخلوقاً، لم يؤمن أن تكون حركات المرتعش من الفالج
والمرتعد من الحمى، قد أقدر الله تعالى عليها بعض ملائكة،
ينعنها في المتحرك باضطراب؛ إذ كان لا يستحيل عند مخالفينا أن
يُقدر القادر من المخلوقين على أن يفعل في غيره، فتبطل^(٢) دلائلها
على أن الله - تعالى - فعلها، على ما هي عليه.

وكذلك القول في حركات الأفلاك واجتماع أجزاء السماء
وتأليفها، وإذا كان هذا هكذا، فقد بطلت دلالة هذه الأشياء على أن
الله تعالى [خلقها]^(٣)، ولم يؤمن أن يكون لأجزاء السماء حاسم

(١) ص: «يكن» أصلها (غ)، وتابعناه.

(٢) (ص): «فبطل»، (غ): «فبطلت».

(٣) زيادة ليست في (ص)، زادها (غ) وهي ضرورية.

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

غَيْرُ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - وَلِلْأَفْلَاقِ مُحْكِمٌ، وَلِلْكَوَاكِبِ مُحَرِّكٌ غَيْرُهُ.

وَإِذَا لَمْ يَجْزْ ذَلِكَ فَقَدْ بَطَلَ مَا قَالُوهُ: مِنْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَقْدُورًا لغيرِ اللَّهِ - تعالى - خَرَجَ مِنْ أَنْ [يَكُونَ] ^(١) لِلَّهِ - تعالى - مَخْلُوقًا.

وَأَيْضًا فَلَيْسَ الْعَجْزُ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تعالى - خَلَقَ الْمَعْجُوزَ عَنْهُ، بِأَوَّلَى مِنْ أَنْ تَكُونَ الْقُدْرَةُ، الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ - تعالى - دَلَالَةً عَلَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ - تعالى - الْقُدْرَةَ فِيْنَا عَلَيْهِ، فَهُوَ عَلَيْهِ أَقْدَرُ.

كَمَا أَنَّ [مَا] ^(٢) خَلَقَ فِيْنَا الْعِلْمَ بِهِ فَهُوَ بِهِ أَغْلَمُ، وَمَا خَلَقَ فِيْنَا السَّمْعَ لَهُ فَهُوَ لَهُ أَصَمُّ.

فَإِذَا اسْتَوَى ذَلِكَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ - تعالى -، وَجِبَ إِذَا أَقْدَرَنَا اللَّهُ - تعالى - عَلَى حَرَكَةِ الْاِكْتِسَابِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَالِقَ لَهَا فِيْنَا كَسْبًا لَنَا؛ لِأَنَّ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ فِيْنَا، وَلَمْ يَفْعَلْهُ فِيْنَا كَسْبًا، فَقَدْ تَرَكَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِيْنَا كَسْبًا. وَإِذَا تَرَكَ أَنْ يَفْعَلَهُ ^(٣) كَسْبًا لَنَا، اسْتَحَالَ أَنْ نَكُونَ لَهُ مَكْتَسِبِينَ، فَدَلَّ مَا قُلْنَا عَلَى أَنَّا لَا نَكْتَسِبُهُ إِلَّا وَقَدْ خَلَقَهُ اللَّهُ - تعالى - لَنَا كَسْبًا.

(١) (ص): «أَنَّ اللَّهَ»، زَادَ غ [يَكُونَ] وَأَسْقَطَ الْأَلْفَ قَبْلَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، فَتَابَعْنَاهُ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ص)، زَادَهَا (غ) عَلَى وَفَاقِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

(٣) فِي (ص) وَ(غ): «يَكُونَ»، غَيْرِنَاهَا لِمَا هُوَ الْأَنْسَبُ لِلْمِيقَاتِ، وَلِأَسْلُوبِ الْمُؤَلِّفِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حاشية الباب الخامس

القدر أو أفعال البشر

يعترف الباحثون المدققون بصعوبة المسألة، وأنها «موضع غمرة ومحز إشكال»^(١) وذلك للتعارض الظاهري في الأدلة - كما سلفت الإشارة - واختلاف الآراء، فقد قال معبد الجهني: الأمر أنف. كأنه ينفي القدر، وقال الجهم بالجبر المطلق^(٢).

ويتراوح القول بين هذين الطرفين فذهب إلى أن العبد خالق لأفعال نفسه ويأخر اج مقدوراته عن مقدورات الله تعالى، مع تسليمهم بالآيات القرآنية: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾، ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ وأن الخواطر والدواعي إلى الأفعال الإنسانية مخلوقة لله، ولذا أعرضت جماهير المسلمين عن مقالة المعتزلة، وأضافوا هم إلى ذلك «خطأ العمر» الذي قضى عليهم باستخدام السلطة للإكراه على اعتناق مذهبهم وهم دعاة الحرية والعدل.

وقد أفضى هذا التراث الفكري للمعتزلة وأسلافهم من الخوارج والجبريين ومن مال إليهم من الحشوية إلى أبي الحسن، وعاش يفكر فيها حتى قارب الأربعين عندما اتخذ موقفه الشهير أواخر القرن الثالث، وأعلن في «البداية... الإبانة»^(٣) انضواءه تحت لواء أحمد بن حنبل، الذي لم يكن جبرياً في الحقيقة كما يتوهم بعض المنسوين إليه^(٤)، ولكنه تزعم أهل

(١) الآمدي: غاية المرام ل ١٨٤.

(٢) انظر الشافعي: لمحات ٣٤١ - ٣٤٢.

(٣) السابق: ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) انظر ابن أبي يعلى: طبقات ١ / ٢٩٩.

السنة بعد موقفه البطولي في الفتنة، وبالرغم من تردد بعض أتباعه في موافقته، فإنه كان حاسماً:

١- في رفض موقف المعتزلة الذي يؤدي إلى قدرتين مستقلتين في الكون، وأن يقع في ملك الله ما لا يريده، ونقض مؤلفاته عندما كان مساعداً للجبائي الكبير شيخ المعتزلة.

٢- انتصاره للموقف القرآني الذي أجمع عليه علماء المسلمين: من أن لا خالق إلا الله، الذي بقدرته توجد حوادث الكون كلها، وأن لا حول ولا قوة إلا به.

٣- وأن لا جبر، ولا الأمر أنف، بل هو مقدر أزلا، ولكن الله يخلق للإنسان المكلف لدي انعقاد إرادته على الفعل قدرة مخلوقة، بها يفعل ويكتسب أعماله؛ طاعة كانت موافقة للأمر، أو معصية مخالفة له، وهو يجد من نفسه وجدانياً التفرقة الواضحة بين أفعاله الاضطرارية وأفعاله الاختيارية، ولكن الكسب لا يعني الخلق والإيجاد بل وقوع الفعل عند خلق الله للقدرة الحادثة بعد اختيار العبد وقراره. ويقارب ذلك موقف الماتريدي: فقدرة العبد عنده هي سلامة الآلات وانعقاد الإرادة وتوافر الأسباب، وكلها سابقة على الفعل، أما خلقه الفعل وإيجاده عند قدرة الله القديمة الشاملة فلا يوجد فرق جوهري بينهما، وأنه ألح القوم على نصيب العبد في تصرفاته، وربما كما عبر أكثرهم جرأة مع موافقته للأشعري في استقلال الباري تعالى بالخلق والإيجاد قول بعض أئمة الصوفية^(١): إن الرضا بالقدر غير الرضا بالمقدور، وأن المؤمن ينزع القدر بالقدر فينازع المرض بالعلاج، ويستجيب للحديث الشريف «احرص على ما ينفعك ولا تعجز» (وهو استخدام الحرية المحدودة أو الكسب) وإن فاتك شيء فلا تقل

(١) انظر الجيلاني: الغنية ص ٣٠.



لو كان كذا لكان كذا. (وهذا هو الإيمان بالقدر) أما القول بأن لا خالق إلا الله ومع ذلك فالعبد فاعل مؤثر في أفعاله كما يقرر ابن تيمية^(١). فهو تجميع لعناصر متناقرة وتغيير للتعابير فحسب، أما الأشعري فكان واضحا حاسما محددا، ولعل أقرب أتباعه إليه وأنصفهم بيانا في التعبير عن مذهبه هو سيف الدين الآمدي^(٢)، وهو -مثل شيخه- متسامح مع مخالفيه من المتكلمين، بل يدافع أحيانا عن المعتزلة. وهذا هو الإنصاف في مواطن الفرق والخلاف.

(١) انظر ابن تيمية: الاحتجاج بالقدر ص ١٣، والواسطية: ص ١٢١.
 (٢) انظر الآمدي: أبكار ل ١ / ٢١٤، ٢١٥ ب، وانظر اللمحات ص ٣٥١ وما بعدها.

[من مسائل القدر حتى المسألة الثامنة والعشرين]

١٥- مسألة

فِي قَالَ قَائِلٌ : إِذَا كَانَ كَسْبُ الْإِنْسَانِ خَلْقًا فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَالِقًا؟

قِيلَ لَهُ : لَمْ أَقُلْ : إِنَّ كَسْبِي خَلْقٌ لِي فَيُلْزَمُنِي أَنْ أَكُونَ لَهُ خَالِقًا ، وَبِمَا قُلْتُ : خَلْقٌ فِي لَيْغِي ، فَكَيْفَ يُلْزَمُنِي إِذَا كَانَ خَلْقًا لْغَيْرِي - أَنْ أَكُونَ لَهُ خَالِقًا؟ وَلَوْ كَانَ كَسْبِي إِذَا كَانَ خَلْقًا لِلَّهِ - تَعَالَى - كُنْتُ لَهُ خَالِقًا ، لَكَانَتْ حَرَكَةُ الْمُتَحَرِّكِ بِاضْطِرَارٍ إِذَا كَانَتْ خَلْقًا لِلَّهِ - تَعَالَى - كُنْ بِهَا مُتَحَرِّكًا ، [وَكُنْتُ لَهَا خَالِقًا] ^(١) .

فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ [تَعَالَى] خَلَقَهَا حَرَكَةً لْغَيْرِهِ ، لَمْ يُلْزَمْ مَا قَالُوهُ ؛ لِأَنَّ كَسْبَنَا خَلْقٌ لْغَيْرِنَا [فِينَا] ^(٢) .

فَإِنْ قَالَ : أَلَيْسَ قَدْ خَلَقَ اللَّهُ - تَعَالَى - جُورَ الْعِبَادِ؟ قِيلَ لَهُ : خَلَقَهُ جُورًا لَهُمْ لَا لَهُ . فَإِنْ قَالَ : فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جَائِرًا؟

قِيلَ لَهُ : لَمْ يَكُنِ الْجَائِرُ جَائِرًا ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْجُورَ جُورًا لْغَيْرِهِ لَا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ ^(٣) لَوْ كَانَ جَائِرًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، لَمْ يَكُنْ فِي الْمَخْلُوقِينَ جَائِرًا ^(٣) .

(١) زيادة ليس في (ص)، ولا (غ). وهي مطلوبة أسوة بما قبلها.

(٢) سقط الحرفان من (ص).

(٣) لأنهم لم يخلقوا جورهم، فيحملونه على بارئهم - سبحانه -.

فلما لم يكن الجائر جائراً لأنه فعل الجور جوراً لغيره، لم يجب أن يكون الله، بخلقه الجور جوراً لغيره لا له، جائراً.

وأيضاً: فلو لزم ما قالوه، لزم إذا فعل إرادة وشهوة وحركة لغيره لا له، أن يكون مُريداً مُشتهياً مُتحرّكاً، فلما لم يجب هذا لم يجب ما قالوه.

فإن قالوا: فقد يخلق الله - تعالى - حركة لا يكتسبها أحد، ولا يكون [هو]^(١) مُتحرّكاً.

قيل لهم: وكذلك لو خلق الله - تعالى - جوراً لا يكتسبه أحد لم يكن [هو]^(١) به جائراً، وكان جوراً لمن خلقه جوراً له، به يكون جائراً.

فإن قالوا: فلم لا يقول قول غيره، كما خلق جور غيره^(٢)؟
قيل لهم: لم نقل: إنه يجور [بجور]^(٣) غيره، فيلزمنا أن نقول^(٤):
يقول [بقول] غيره. وإنما قلنا: إنه يخلق جوراً لغيره لا له، ولا يكون به جائراً.

(١) زيدت لتأكيد المراد، ليست في (ص)، ولا (غ)، في الموضعين.

(٢) لا تكرار في الأصل كما بدا لـ (غ).

(٣) زادها (غ)، وهي ضرورية.

(٤) في (ص)، (غ): «يقول»، والنص ينضبط ويتسق بالزيادة التي بين المعقوفين.

فَعَرَّوْضٌ^(١) هَذَا أَنْ يَخْلُقَ قَوْلًا لغيره لَا لَهُ^(٢)، وَلَا يَكُونُ بِهِ قَائِلًا.
وَأَيْضًا: فَلَوْ وَجِبَ أَنْ يَقُولَ الْكَذِبَ مَنْ لَيْسَ بِكَاذِبٍ كَمَا فَعَلَ الْجَوْرُ
مَنْ لَيْسَ بِجَائِرٍ^(٣)، [لَوْ جَبَّ أَنْ يَقُولَ الْكَذِبَ مَنْ لَيْسَ بِكَاذِبٍ]^(٤) كَمَا
فَعَلَ الْإِرَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُرِيدٍ لَهَا، وَالْحَرَكَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ بِهَا، فَإِنْ
لَمْ يَجِبْ هَذَا لَمْ يَجِبْ مَا قَالُوهُ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ صِفَاتِ^(٥) ذَاتِهِ،
فِي صَدْرِ كِتَابِنَا هَذَا^(٦)، فَاسْتَحَالَ لَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ قَائِلًا،
كَمَا إِذَا كَانَ الْعِلْمُ مِنْ صِفَاتِ نَفْسِهِ، اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ غَيْرُهُ عِلْمًا
لَهُ، وَأَنْ يَكُونَ رَبُّ الْعَالَمِينَ عَالِمًا بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ.

(١) زَادَ (غ) بَعْدَهَا كَلِمَةُ «مِثْلَ». هَذِهِ عَرُوضُ تِلْكَ أَيِ نَظِيرَتِهَا، وَالْإِشَارَةُ بِهَذَا
إِلَى مَقُولِ الْقَوْلِ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ: «وَإِنَّمَا قُلْنَا»؛ أَيِ: فَيَلْزِمُنَا مَا هُوَ مَسَاوٍ
لِمَا قُلْنَاهُ.

(٢) «لَا لَهُ» لَيْسَتْ فِي (غ).

(٣) فِي (ص): «بِكَاذِبٍ أَصْلَحُهَا (غ)، فَتَابَعْنَاهُ.

(٤) زَادَهَا (غ) وَلَيْسَتْ فِي (ص). وَهُوَ مُحَقِّقٌ، فَتَابَعْنَاهُ.

(٥) فِي (ص): «صِفَا» وَأَصْلَحُهَا (غ) فَتَابَعْنَاهُ.

(٦) رَاجِعْ مَا مَرَّ فِي «الْبَابِ الثَّانِي» مِنْ إِثْبَاتِ قَدَمِ الْكَلَامِ.

١٦- مسألة

فإن قال قائل : فهل يخلو العبد [من] ^(١) أن يكون بين نعمة يجب عليه شكرها أو بَلِيَّةٍ يجبُ عليه الصبرُ عليها؟

قيل له : لا يخلو العبدُ من نعمةٍ، وبليَّةٍ، والبَلَايَا منها ما يجبُ الصبرُ عليها، كالمصائبِ من الأمراض والأَسْقَامِ، و[النقص] ^(١) في الأموال، والأولاد وما أشبه ذلك. ومنها ما لا يجبُ الصبرُ عليها كالْكُفْرِ وسائرِ المعاصي.

(١) زيادة، وإن لم تكن ضرورية، ليست في (ص)، ولا (غ)، لكن المعنى بها أوضح - لاحظ دقة الشيخ في إجابته.

١٧- مسألة

فإن قال قائل: فهل قضى الله - تعالى - المعاصي وقدرها؟
 قيل له: نعم، بأن خلقها، وبأن كتبها، وأخبر عن كونها كما
 قال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾ [الإسراء: ٤]. يعني:
 أخبرناهم وأعلمناهم، وكما قال: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ فَعَزَّزْنَاهَا مِنْ
 الْغَيْبِ﴾ [النمل: ٥٧] يريد: كتبناها وأخبرنا أنها من الغابرين،
 ولا نقول: قضاها وقدرها بأن أمر بها.

فإن قال: [أ]^(١) فقضاء الله - تعالى - حق؟

قيل له: من قضاء الله - تعالى - الذي هو خلق، ما هو حق،
 كالطاعات، وما لم ينه عنه. ومن قضاء الله - تعالى - الذي هو خلق،
 ما هو جور كالكفر والمعاصي؛ لأنَّ الخلق منه حق ومنه باطل.
 وأما القضاء الذي هو أمر، والقضاء الذي هو إعلام وإخبار
 وكتاب: فحق؛ لأنه غير المقضي^(٢).

(١) زادها غ، وتابعناه.

(٢) التمييز بين القضاء والمقضي، ومعنى الرضا بالقضاء، مما نبه عليه علماء
 السنة، ومنهم الشيخ أبو الحسن والشيخ عبدالقادر الجيلاني وغيرهما. انظر:
 لمحات - مرجع سابق: ص ٧٩-٨٢، وراجع: حاشية الباب الخامس.

ومن أصحابنا من تجنّب أن يقول^(١) قضى الله المعصية والكفر، ويقول بلفظ المعصية، والكفر: هُما باطلان، ولا يقول بلفظ القضاء: إنّه باطل؛ لأنّ قول القائل: قضاء الله باطل، كما يقول، إذا رأى خشبة منكسرة بلفظ الخشبة: هي منكسرة، وهي مع ذلك حجة لله - تعالى -، ولا يقول^(٢)، بلفظ الحجة: إنّها منكسرة؛ لأنّ هذا يؤهم أن حجة الله - تعالى - لا حقيقة لها. فذلك [يقول]^(٣) إن الكفر باطل، والكفر قضاء الله - تعالى -، بمعنى أنه خلق الله، ولا يقول: قضاء الله باطل؛ لأنه يؤهم أن لا حقيقة لقضاء الله - تعالى -.

وهذا كما نقول^(٤) الكافر مؤمن بالجبت والطاغوت، ولا نقول: مؤمن، ونسكت لما فيه من الإبهام.

ونقول: النبي - صلى الله عليه^(٥) - كافرٌ بالجبت والطاغوت، ولا نقول كافرٌ ونسكت؛ لما في ذلك من الإبهام.

(١) (ص): «بأن يقول» وقرأ العبارة (غ): «من يجيب بأن يقول» وهي قراءة غير موفقة؛ لأن هذا الفريق من الأصحاب لا يجيب بذلك، بل يتجنّبه ويتخرج من التصريح بأن من القضاء ما هو باطل. تأمل ما يلي، وانظر: ابن فورك: المجرد: ٩٨ - ١٠٦.

(٢) في (غ): «يقول» وغير منقوطة في (ص).

(٣) زادها (غ)، حسب مقتضى السياق، فتابعناه.

(٤) في (ص): «يقول». وموقف هؤلاء «أصحاب» مجرد أدب في الخطاب، تجنّباً للإبهام، والرأي واحد.

(٥) كذا في (ص)، ويتكرر كثيراً، في اللمع وغيره.

١٨- مسألة

فإن قال قائل : أفترضون بقضاء الله وقدره الكُفْرَ ؟
 قيل له : نرضى بأن قضى الله - تعالى - الكفر قبيحًا ، وقدره
 فاسدًا ، ولا نرضى بأن كان الكافر به كافرًا ؛ لأن الله - تعالى - نهانا
 عن ذلك ^(١) ، وليس إذا أطلقنا الرضا ^(٢) بلفظ القضاء ، وجب أن
 نطلقه بلفظ الكفر ، كما لا يجب إذا قلنا : إنَّ الخشبة حجةُ الله -
 تعالى - ، وإنَّ الخشبة مكسورةٌ ، أن نقول : حجةُ الله - تعالى -
 مكسورة ؛ لأن هذا يُوهِمُ [أن] ^(٣) حجة الله - تعالى - لا حقيقة
 لها ^(٤) ، فكذلك نُطلق الرضا ^(٥) بلفظ القضاء والقدر ، ولا نطلقه بلفظ
 الكفر . هذا جواب أصحابنا الذين ذكرنا جوابهم آنفًا .

(١) يشير الشيخ - رحمه الله - إلى الآية الكريمة [٧٩ : من سورة النساء] ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ كقول إبراهيم - عليه السلام - أدبا : ﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي﴾ [الشعراء : ٧٩] ، مع قوله - سبحانه - في الآية التي من سورة [النساء : ٧٨] : ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَإِلَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونُ يَقْهَوْنَ حَدِيثًا﴾ . وانظر : ابن فورك : المجرّد ١٠٣ - ١٠٦ .
 (٢) (ص) : «الرضى» .

(٣) زادها (غ) ، وتابعناه .

(٤) لأن «الانكسار» في الحجاج اعتراف ببطلان الحجة واستسلام للخصم .

(٥) (ص) القضاء ، والصواب : «الرضا» كما صححها (غ) ؛ لضرورة السياق .

ومن أصحابنا من يجيب: بأن^(١) نرضى بقضاء الله - تعالى وقدره، اللذين أُمِرنا أن نرضى بهما؛ اتباعاً لأمره^(٢). لا نتقدم^(٣) بين يديه ولا نعترض^(٤) عليه. وهذا كما نرضى بقاء النبين - عليهم السلام - ونكره موتهم، ونكره بقاء الشياطين، وكلُّ بقضاء ربِّ العالمين.

(١) كذا في (ص)، أثبتها غ: بأنا.

(٢) زاد (غ): [لأنه] دون داع.

(٣) في (ص)، (غ): يتقدم، وله وجه.

(٤) (ص)، (غ): يعترض، وله وجه.

وفي هذه المسألة، والتي قبلها، تطبيق لفكرة التفرقة بين القضاء والمقضي التي أشرنا إليها من قبل، وهو موقف الصحابة إزاء الوباء: «الفرار من قدر الله إلى قدر الله» كما روي عن:

١٩- مسألة

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيُّمَا خَيْرٌ^(١): الْخَيْرُ؟ أَوْ مَنْ الْخَيْرُ مِنْهُ؟

قِيلَ لَهُ: مَنْ [كَانَ]^(٢) الْخَيْرُ مِنْهُ، مُتَفَضِّلًا^(٣) بِهِ، فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْخَيْرِ.

فَإِنْ قَالَ: فَأَيُّمَا شَرٌّ: الشَّرُّ؟ أَوْ مَنْ الشَّرُّ مِنْهُ؟

قِيلَ لَهُ: مَنْ كَانَ الشَّرُّ مِنْهُ جَائِزًا بِهِ فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الشَّرِّ.

(١) خَيْرٌ هُنَا أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، أَيُّ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

(٢) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي (غ).

(٣) (ص): «مُتَفَضِّلًا»، غَيْرَهَا غُ مَسْتَأْنَسًا بِمَا فِي الْإِبَانَةِ ص ٦٠، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(ح) يَمْهَدُ الْمُصَنِّفُ الْمُحْتَرَفُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اللَّطِيفَةِ مِنْ مَسَائِلِ الْقَدْرِ الَّتِي بَلَّغَتْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً لِنَتَاوُلِ مَسْأَلَةِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، مَنْ خَالَفَهُمَا؟ وَمَا حِكْمَةُ ذَلِكَ؟ وَالْمَسْئُولِيَّةُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْعِبَادِ، فِي إِجَابَتِهِ التَّالِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا، مُسْتَشْهِدًا دَائِمًا بِآيَاتِ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَمَعْبَرًا عَنْ مَوَاقِفِ الصَّحَابَةِ وَالْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ، فِي صَيِّغِ فِكْرِيَّةٍ مُوجِزَةٍ، لِعَقْلِ يَقْظٍ وَمَدَقِّ وَقَلْبٍ مُوقِنٍ مُحَقِّقٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ.

٢٠- مسألة

[في خَلْقِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ]

فَإِنْ قَالَ: أَوْتَقُولُونَ: إِنَّ الشَّرَّ مِنَ اللَّهِ - تعالى - ؟

قيل له: مَنْ أصحابنا من يقول: بَأَنَّ الأشياءَ كُلَّهَا مِنَ اللَّهِ في الجملة، ولا يطلق بلفظ الشر أنه من الله - تعالى -، كما يُقَالُ: الأشياءُ كُلُّهَا لِلَّهِ في الجملة، ولا يقال على التفصيل: الزوجة ولا الولد^(١) لله - تعالى -، وكما نقولُ في الجملة: ما دونَ اللَّهِ ضَعِيفٌ، ولا يقال على التفصيل: دين الله ضعيف.

(قال الشيخ أبو الحسن - رحمه الله -:)^(٢) فَأَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَقُولُ^(٣): إِنَّ الشَّرَّ مِنَ اللَّهِ - تعالى - بَأَنَّ خلقه شرًّا لغيره لا له^(٤).

(١) في (ص): «إلا والولد» والمعنى غير مستقيم بها، ولعل الصواب ما أثبتناه.

فالهزمة مقحمة، غ: والولد، دون حرف النفي مع الإشارة لما في (ص).

(٢) حذف غ كل ما بين القوسين، واكتفى بقوله: «فأما أنا فأقول» دون إشارة لم

في الأصل، وكذا سائر المواضع المماثلة، والتزمنا بقواعد التحقيق.

(٣) في (غ): «فأقول» بدلًا من «فإنني أقول».

(٤) وهذا متسق مع قوله، في كل ما سبق - راجع ما مر في (باب الإرادة)

وخصوصًا ص ١٤٨، وقارن المجرد ٩٨ - ١٠٠؛ أي لا أتجنب التصريح

بذلك، كهؤلاء الأصحاب.

٢١- مسألة

فإن قال: فما معنى قوله [تعالى]: ﴿يَلْوُنَ السِّنْتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

قيل له: معنى ذلك: أنهم حرفوا وصف رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأوهموا السفهاء منهم أنه [من] ^(١) كتابهم. قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يعني أن الله - تعالى - أنزله، قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أي لم أنزل عليهم ذلك كما يدعون.

(ح) في (ص): «صلح»، اختصاراً للدعاء، ولعله من عمل الناسخ؛ لأن الشيخ يقول عادة: صلى الله عليه. ولعل في هذه المسألة، وما سبقها، وما يأتي بعدها، ما يعطينا قطعاً، من التفسير المفقود المسمى «بالمختزن»، للشيخ أبي الحسن، وانظر السيد/ هشام محمد طلبة: «محمد - صلى الله عليه وسلم - في الترجوم والتلمود والتوراة وغيرها من كتب أهل الكتاب وأصحاب الديانات» نشر مكتبة الإيمان بالقاهرة ٢٠٠٣، ص ١٠٧ وما بعدها حيث أثبت من كتبهم تحريفهم للنصوص المتعلقة بأوصاف النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) زيادة كافية، وفي (غ): أنه كتابهم، واقترح بالهامش أن تكون: من كتابهم التوراة.

٢٢- مسألة

وَن قَالَ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ ﴾ [الملك : ٣] ؟

قِيلَ لَهُ : قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ ؛ وَاحِدَةً فَوْقَ الْآخَرَى ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ ﴾ ؛ يَعْنِي : فِي سَمَاوَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : ﴿ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ ﴾ بَعْدَ ذِكْرِ السَّمَاوَاتِ ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ ﴾ يَعْنِي مِنْ شَقُوقٍ ، وَالْكَفَرُ لَا شَقُوقَ فِيهِ ^(١) .

ثُمَّ قَالَ : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ^(٢) ﴾ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿ يَنْقَلِبُ بَيْنَ الْبَصَرِ خَاسِئًا ﴾ يَعْنِي : مُعْيِيًا ^(٣) ﴿ وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ يَعْنِي مَغْلُوبًا .
وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ - تَعَالَى - الْكَفَرَ ، وَلَا أَفْعَالَ الْعِبَادِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ؛ فَيَكُونُ ^(٤) لِلْقَدَرِيَّةِ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ .

(١) يَشِيرُ الشَّيْخُ هُنَا إِلَى قَوْلِ الْمُخَالِفِينَ - فِيمَا سَبَقَ - بِعَدَمِ خَلْقِ اللَّهِ الْكَفَرَ وَالشُّرُورَ ، وَرَدَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ ٢٠ ، فِيمَا سَبَقَ .

(٢) «كَرَّتَيْنِ» غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي : (ص) .

(٣) اسْمُ فَاعِلٍ ، مِنَ الْإِعْيَاءِ أَيِ : مُتْعَبًا ، مَغْلُوبًا ؛ إِذْ لَمْ يَرَ فَطُورًا .

(٤) الْفَاءُ هُنَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ ، الْمُسَبَّوqَةُ بِالنَّفْيِ ، وَالْمُرَادُ بِالْقَدَرِيَّةِ هُنَا : نَفَاةُ الْقَدَرِ عَنْ اللَّهِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَثَبُوتُهُ لَأَنْفُسِهِمْ . انْظُرْ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٢٨ .

٢٣- مسألة

فإن قال قائلٌ: فما معنى قولِ الله - تعالى - : ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَ﴾ [السجدة: ٧]؟

قيل له: معنى ذلك أنه يُحَسِّنُ أن يخلُقَ، كما يقال: فلان يُحَسِّنُ الصِّياغةَ، أي يَعْلَمُ كَيْفَ يصوغُ. فأخبر الله - تعالى - أنه يعلم كيف يخلق الإنسان^(١).

(١) في (غ): «الأشياء»، وما أثبتناه هو المذكور في الآية نفسها ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [السجدة: ٧]، وهو الموجود في ص، والموافق لسياق آيات السجدة.

٢٤- مسألة

فإن قال: فما معنى قوله - تعالى - ﴿وَمَا حَقَّقَ^(١) نَسَمَاءَ وَلَا أَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ [ص: ٢٧]؟

قيل له: قال الله - تعالى -^(٢): ﴿ذَلِكَ صُورٌ لِّبَيْنِ كَفَرٍ﴾ [ص: ٢٧] فدل ذلك على أن المعنى فيها^(٣): خلقتهم^(٤) وما بينهما، وأنا لا أثيب من أطاعني، ولا أعاقب من عصاني وكفر بي؛ لأن الكافرين ظنوا أنهم لا يُعادون، ولا لهم رجعة فيعاقبون. فبين الله - تعالى - أنه ما خلق الخلق إلا ومَصِيرُ بعضهم إلى ثواب، ورجوع بعضهم إلى العقاب. وأن الكافرين ظنوا ذلك؛ لأنه بين أن ذلك بابُ الثواب والعقاب؛ لأنه - تعالى - قال: ﴿أَمْ تَحْجُلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ تَحْجُلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، فأخبر - تعالى - أن ظن المشركين - الذين أنكر عليهم: أنهم ظنوا: أنه لا عاقبة يقع فيها تَفَرُّقٌ^(٥) بين المؤمنين والكافرين - [باطل].

(١) (ص): «فما خلقنا».

(٢) زاد بعده في (غ): «بعد ذلك».

(٣) زاد بعده في (غ): «ما»، والمراد بيان ظنهم الباطل؛ فالنفي غير مناسب للسياق.

(٤) في (ص): «خلقهما».

(٥) في (ص): «تفوق» أصلها (غ)، فتابعناه.

(ح) ما بين المعقوفين زيادة ليست في (ص)، ولا (غ) خبراً «لأن»، وبها لا ركاكة في الأسلوب، ولا نقص، كما رأى (غ). ويبدو أن السائل معتزلي =

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

(قال الشيخ أبو الحسن: ^(١)) «وقد يحتمل» وما خفقت السماء والأرض وما بينهما بطلاً، أي لم أخلق ذلك أجمع باطلاً؛ لأن الباطل بعض خلق الله - تعالى -.

ويحتمل: ما خلقت ذلك باطلاً، أي لم أجعله باطلاً؛ إذ خلقتهما؛ لأن الباطل حدث بعد أن خلقتهما.

وقد قال الله - تعالى - : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩] فعموم هذا القول يدل على أنه خلق ما بينهما، مما حدث من الخلق كالملائكة الذين كانوا بينهما، وما خلقه بينهما من أعمال الحيوان في ذلك الوقت. فلم يقضوا بإحدى الآيتين على أن الله - تعالى - لم يخلق الباطل دون أن يقضوا بالآية الأخرى على أن الله ^(٢) خلق ما كان بينهما من فعل الملائكة وغيرهم في ذلك الوقت؟ ويقال [لهم] ^(٣): إن كان قول الله - تعالى - في المشركين: ﴿يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ

= كما تدل الصفحات التالية، أراد التشبث بإحسان الله خلقه، توصلًا إلى عدم خلقه للشر والباطل فيبين المصنف معاني الآيات واتساقها، وخطأ فهمه، وأخذ أصحابه بمعاني بعض الآيات دون البعض الآخر.

(١) ما بين القوسين سقط من غ، أو أسقط؛ لاعتقاده أنه من زيادة الناسخ، والغريب أنه يقول: يزيد الأصل قبل ذلك: «قال الشيخ أبو الحسن» مخالفًا أبسط قواعد التحقيق.

(٢) راجع ما مر، عن مثل هذا الأسلوب، الذي هو من لوازم تعبيرات المؤلف، ويخطئه (غ)، وبغيره، بلا موجب.

(٣) ليست في (ص)، ولا (غ).

وَيَقُولُ هُوَ مَنْ عِندَ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴿١﴾ [الأنعام: ٧٨] معناه (١)
 أنه يحذفه الله فسم لا تكون الطاعات مخلوقة له (٢)؛ لأنها عندكم
 من عند الله - تعالى؟!!

وإذا كان الكفر والمعاصي غير مخلوقة لله - تعالى -؛ لأنها متفاوتة،
 فيه لا تكون الطاعات مخلوقة له؛ لأنها - عندكم - غير متفاوتة؟!!

وإذا كان قوله سبحانه: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَ﴾ [السجدة: ٧] على
 العموم في كل شيء خلقه الله - تعالى -، فلم لا كان (٣) قوله -
 تعني -: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] [على العموم] (٤) في
 كل شيء هو غيره؟

فإن قال: فما معنى قوله: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا
 بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]؟

قيل له: خلق الله ذلك [بأن] (٥) قال له: ﴿كُنْ﴾ «فالحق»: قوله
 لهما (٦): «كونا»، فكانتا.

(١) ضمير الغائب يرجع إلى «قول الله» فيما سبق، والخطاب للمعتزلة؛
 لإلزامهم بمقتضى زعمهم.

(٢) زادها (غ)، وتابعناه.

(٣) قد علمت فيما مر استنكار شيخنا غرابة هذا الأسلوب، وهو من لوازم
 المصنف. راجع ص ٨٧ من (غ)، و ١٨١ من هذا الكتاب.

(٤) زادها (غ)، وتابعناه، لاحظ الجملة السابقة.

(٥) في (ص): «فإن».

(٦) (ص): «بهما» أصلحها (غ)، وتابعناه. وقد مر بنا تفسير هذه الآية قبل ما
 هنا، وتأکید ابن فورک في «المجرد» لذلك المنهج. راجع ص

٢٥- مسألة

ويقال لأهل القدر: أليس قولُ الله - تعالى - : ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمُهُ﴾ [البقرة: ٢٩] يدل على أنه لا معلوم إلا والله به عالمٌ.
فإذا قالوا: نعم.

قيل لهم: ما أنكرتُم أن يدلَّ قوله - تعالى - : ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] يدلُّ^(١) على أنه لا مقدور إلا والله عليه قادرٌ، وأن يدلَّ قوله - تعالى - : ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] على أنه لا مُحَدَّث مَفْعُول إلا والله مُحَدِّثٌ لَهُ فَاعِلٌ خَالِقٌ؟

(١) كذا في (ص)، وهي مكررة، لكن لا ضرر في بقائها، حذفها غ، مع إشارة لما في (ص).

٢٦- مسألة

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ: عَنْ قَوْلِ اللَّهِ -تعالى-: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

فالجواب: أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الْعُهُودِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-؛ لِأَنَّ اللَّهَ -تعالى- قَالَ: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ① فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُحْزِي الْكَافِرِينَ ② فَأَجْلَهُمُ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

يَقُولُ ①: وَإِعْلَامٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ: ﴿إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ②، يَعْنِي مِنَ ③ الْعُهُودِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَبَيْنَهُمْ ④، إِذَا انْقَضَتِ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ.

① يقول هنا، أي: يعني بقوله: «وأذان»: وإِعْلَامٌ.

② الجار والمجرور متعلق بلفظ «بريء» فيما سبق.

③ (ص): «بينه»، أصلها (غ)، وتابعاها.

﴿التوبة: ٧﴾ إلى انقضاء مدتهم.

عسى أن الله - تعالى - ذكر المشركين ولم يزل من شركهم،
ولو كان قوله: ﴿بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يدلُّ على أنه لم يخلق شركهم
نَدَّ على أنه لم يخلقهم؛ لأنه - تعالى - بريءٌ من المشركين، ومن
شركهم، ولو كان قوله [تعالى] ^(١): ﴿بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يوجب أنه
ما خلق شركهم؛ للزم القدرية؛ إذ قال إنه ﴿وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ -
عمران: ٦٨] فقد ^(٢) خلق إيمانهم، فلمَّا لم يكن هذا - عندهم - هكذا
بطل ما قالوه.

(١) ١٠١هـ (ج)، وتامناه.

(٢) كذا في (ص)، غيرها (غ) مخطئاً قول المصنف «فقد» إلى «أه»، ولا ضرورة
للتعير ولا للتخطئة.

٢٧ . مسألة

[في الخواطر]

رَوَى عَنْهُ . حَدَّثُونَا عَنْ يَوْمَيْنِ ، كَانَا فِي بَيْتِهِ ، مَعَ بَعْضِ
حَدَّثَمَنْ لِلَّهِ وَاحِدٌ ، مَنْ أَلْقَى ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ ؟ قُلْنَا لَهُ : اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -

فَإِنْ قَالَ : أَفَحَقُّ مَا أَلْقَاهُ بِقَلْبِهِ ؟

قِيلَ لَهُ : نَعَمْ .

فَإِنْ قَالَ : أَفَصِدْقُ مَا ^(١) أَلْقَاهُ بِقَلْبِهِ ؟

قِيلَ ^(٢) : صِدْقُ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا يَكُونُ إِلَّا كَلَامَهُ ، وَمَا وَقَعَ بِشَيْءٍ
لِإِنْسَانٍ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ - تَعَالَى - ، فَيَقَالُ : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - صَدَقَهُ
بِهِ .

فَإِنْ قَالَ : فَإِنَّ الْآخَرَ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ : أَنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، مَنْ أَلْقَى
بِهِ بِقَلْبِهِ .

قِيلَ لَهُ : اللَّهُ - تَعَالَى - .

فَإِنْ قَالَ : أَفَبَاطِلُ مَا أَلْقَاهُ بِقَلْبِهِ ؟

(١) غَيْرَهَا (غ) إِلَى : أَفْضَدَقَهُ فِيمَا . وَفِي (ص) : «أَفْضَدَقَهُ مَا» .

(٢) زَادَ (غ) هُنَا كَلِمَةُ [لَهُ] وَلَمْ نَرِ ضَرُورَةَ لِمَتَابَعَتِهِ .

قيل له : نعم .

فإن قال : أفصدقه فيما ألقاه بقلبه أم كذبه؟

قيل : خطأ أن يقال له . صدقه فيه ؛ لأن صدق الباري من صفات نفسه ، وهو كلامه .

وخطأ أن يقال : كذبه فيه ؛ لأن الكذب لا يجوز على الباري - تعالى - ؛ لأنه مُستحيل أن يكذب ، وليس يجب إذا خلق كذباً لغيره ، وكذباً في قلب غيره : أن يكون كاذباً ، كما لا يجب إذا خلق قدرة في غيره وإرادة في غيره ، وحركة في غيره ، أن يكون بذلك قادراً مريداً متحرراً .

(ح) كان لمسألة (الخواطر) وما يخلقه الله تعالى في قلوب عباده ، من أفكار وحوافر على الأعمال ، خيراً وشرّاً ، أهمية كبيرة في الجدل الكلامي ، وخاصة بين الأشاعرة والمعتزلة ؛ لأن كلا الفريقين يسلم بأنها مخلوقة - عز وجل - وقد مر بنا في المسائل السابقة ، وفي ختام «الباب الخامس» كيف استخدمت ضد المعتزلة في قولهم باستقلال قدرة العبد بأفعال نفسه ، كيف والقدرة أصلاً مخلوقة ، والخواطر والدواعي للأعمال التفصيلية مخلوقة أيضاً؟! فضلاً على أن سائر الأعمال قد سبق بها الكتاب في العلم القديم ، فكانت مسألة «أفعال العباد» كما وصفها الآمدي «غمرة ومحز إشكال» لا بالنسبة للأشاعرة وحدهم بل وبالنسبة للمعتزلة أيضاً ، ولذا روي أن أحد أذكى المعتزلة قال متحسراً : «لولا الخواطر والعلم القديم لتم لنا الدست» أي احتلال مقعد الانتصار في المسألة . فتأمل .

٢٨- مسألة

[لقبُ القَدَرِيَّةِ]

فإن قالوا: لِمَ سَمَّيْتُمُونَا قَدَرِيَّةً؟

قيل لهم: لأنَّكم تزعمون، في أكسابِكُمْ، أنَّكم تُقدِّرونَهَا، وتُفعلونها مُقدَّرةً لَكُمْ دونَ خَالِقِكُمْ.

والقَدَرِيُّ هو: مَنْ يَنْسُبُ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، كما أَنَّ الصَّائِغَ هو مَنْ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يَصُوغُ، دونَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُصَاغُ لَهُ، والنَّجَّارُ هو: مَنْ يَدَّعي أَنَّهُ يَنْجُرُ دونَ مَنْ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يُنْجَرُ لَهُ، ولا يَنْجُرُ شَيْئًا.

وكذلك القَدَرِيُّ: مَنْ يَدَّعي أَنَّهُ يَفْعَلُ أَفْعَالَهُ مُقدَّرةً [لَهُ] ^(١) دونَ رَبِّهِ، ويَزْعُمُ أَنَّ رَبَّهُ لَا يَفْعَلُ مِنْ أَكْسَابِهِ ^(٢) شَيْئًا.

فإنَّ قَالَ: يلزِمُكُمْ أَنْ تَكُونُوا قَدَرِيَّةً؛ لأنَّكم تُثَبِّتونَ القَدَرَ.

(١) زادها (غ)، وتابعناه.

(٢) كذا في (ص)، (غ): «اكتسابه». وكلمة «الأكساب» جمع كسب تكررت كثيراً فيما سبق.

(ح) قارن ما هنا بابن فورك في المجرد إذ يقول: «وكان يذهب في معنى اسم القَدَرِيِّ ووصفه إلى أن ذلك موضوع لمن يدَّعي أَنَّهُ يُقدِّرُ أَفْعَالَهُ مَنْ دونَ اللَّهِ - تعالى - أو يُدَبِّرُهَا بقدرته، على التَّوْحِيدِ. وكان يقول: شبههم الرسول ﷺ بالمجوس لنسبتهم الأفعال إلى أكثر من فاعلٍ واحدٍ، ودعواهم تنزيه الله =

اللَّمْع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

قُلْ لَهُمْ (١) . نَحْنُ نُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدَرُ أَعْمَالِنَا ، حَمِيهِ
مُقَدَّرَةٌ لَنَا ، وَلَا تُبَيِّنُ ذَلِكَ لَأَنْفُسِنَا .

فَمَنْ أَثَبَّتَ الْقَدَرَ لِلَّهِ - تَعَالَى - ، وَزَعَمَ أَنَّ الْأَعْمَالَ مُقَدَّرَةٌ لِنَفْسِهِ لَا
يَكُونُ قَدَرِيًّا ، كَمَا أَنَّ مَنْ أَثَبَّتَ الصِّيَاغَةَ وَتَحَاوَاهُ نَعْبِيهِ لَا يَكُونُ
صَائِغًا وَلَا نَجَّارًا .

وَلَوْ كُنَّا قَدَرِيَّةً بِقَوْلِنَا : إِنَّ اللَّهَ فَعَلَ أَفْعَالَنَا مُقَدَّرَةٌ [نَه] (٢) . لَكُنُوا
قَدَرِيَّةً بِقَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - فَعَلَ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا مُقَدَّرَةٌ لَهُ .
وَلَوْ كُنَّا بِقَوْلِنَا : إِنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الْمَعَاصِي ، قَدَرِيَّةً ، لَكَانُوا بِقَوْلِهِمْ : إِنَّ
اللَّهَ قَدَّرَ الطَّاعَاتِ قَدَرِيَّةً . فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

بنفي إرادة الشرُّ عنه» . والإشارة هنا .

«وكان يقول : إنَّ هذا الاسم أشهر في نابه من أن يطلب له اشتقاق ، ونُزِّلَ
على ما وضع ذلك عليه عند الأمة من أن يلتبس ، بل هو أشهر بإطلاقه عند
العامة فضلًا عن الخاصة» . المجرد ص ١٠٦ .

(١) كذا في (ص) : بالجمع ، والقائل واحد ، لكنه يمثل فرقته .

(٢) زاد (غ) هنا [لنا] وهي لا تناسب السياق .

[الباب السادس]

باب الكلام في الاستطاعة

[الجبر]

و لا حب

[قدرة الإنسان
حادثه]

ز قال قائل: لم قلتم: إن الإنسان يستطيع باستطاعة هي غيره؟

قيل له: لأنه يكون تارة مُستطيعًا وتارة عاجزًا، كما يكون تارة عزمًا وتارة غير عزم، وتارة متحرِّكًا وتارة غير متحرِّك، فوجب أن يكون مُستطيعًا^(١) بمعنى، هو غيره، كما وجب أن يكون عالمًا بمعنى هو غيره، وكما وجب أن يكون متحرِّكًا بمعنى هو غيره؛ لأنه لو كان مُستطيعًا بنفسه، أو بمعنى تستحيل مفارقتة له، لم يوجد إلا وهو مُستطيع، فلمَّا وجد مرةً مُستطيعًا ومرةً غير مُستطيع صحَّ، وثبت أن استطاعته غيره^(٢).

فإن قال قائل: فإذا أثبت له استطاعة هي غيره، فلم زعمتم أنه

يستحيل تقدُّمها للفعل؟

[مقارنته]

للفعل

قيل له: زعمنا ذلك من قبل أن الفعل لا يخلو: أن يكون حادثًا

مع الاستطاعة في حال حدوثها، أو بعدها.

(١) (ص): «متحرِّكًا»، وهو خطأ من الناسخ، صححه (غ)، فتابعناه.

(٢) راجع معنى «الغيرية» في ص ١٢٣ فيما سبق. ولا يحفى أن الكلام في =

للمفعّل شيء الرد على أهل الترخيع وبيده

فإن كان حادثاً معها في حال حدة لها . فقد صحح أنها مع المفعّل
للمفعّل . وإن كان حادثاً بعدها . وقد دلت الدلالة على أنها لا تبقى^(١) .
وجب حدوث الفعل بقدرة معدومه .

ولو جاز ذلك لجاز أن يحدث الفجر بعدها . فيكون الفعل وقع
بقدرة معدومه ، ولو جاز أن يفعل^(٢) في حال حدة فيها عاجز . بقدرة
معدومه ، لجاز أن يفعل بعد مئة سنة^(٣) من حدوث القدرة . وإن
كان عاجزاً في المئة سنة^(٣) كلها بقدرة عُدِمَتْ مِنْ مِئَةِ سَنَةٍ . وهذا
فاسدٌ .

وأيضاً فلو جاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ، ووقع الفعل بقدرة
معدومه ؛ لجاز وقوع الإحراق بحرارة نار معدومة . وقد قلب الله النّار
برّداً - والقطع بسيف معدوم - وقد قلب الله - تعالى - السيف

= الاستطاعة يرتبط بموضوع «القدر أو أفعال البشر» . فالمرشدان يسميان بال
الاستطاعة أي قدرة العبد على الفعل مخلوقة له . لكنها محبوبة معه أو
عند بلوغه مرة واحدة ، أما عند الأشاعرة فيخلقها الله مقارنة للفعل بعد
انعقاد إرادة العبد لكل فعل على حدة كما أوضح في هذا الباب وموقف
الأشاعرة أقرب إلى ضمير العبد بالذات الإلهية ، ولعل هذا سبب الاختلاف
بين الأشاعرة والصوفية ، وقد لاحظ هذا بعض الباحثين ومنهم الدكتور
أبو العلا عفيفي : ابن عربي ص

(١) سبق في الباب الأول : إثبات أن العرض لا يبقى زمانين .

(٢) الضمير للإنسان بالعهد الذهني .

(٣) ما بين قوسين أضيف في (ص) بالهامش عند المراجعة بالخط نفسه ،
لسقوطة من الناسخ أثناء النسخ ، فأثبتناه في المتن ، وكذلك فعل (غ) ، دون
إشارة لما في (ص) .

قصبًا - والقطعُ بَجَارِحَةٍ معدومة، وذلك محال^(١)؛ فإذا استحال ذلك وجب أن الفعل يحدث مع الاستطاعة في حال حدوثها.

فإن قالوا: ولم زعمتم أن القدرة لا تبقى؟

[ولا تبقى

زمانين]

قيل لهم^(٢): لأنها لو بقيت لكأن لا تخلو: أن تبقى لنفسها، أو لبقاء يقوم بها.

فإن كانت تبقى لنفسها وجب أن تكون نفسها بقاءً لها، وأن لا توجد إلا باقية، وفي هذا ما يوجب^(٣) أن تكون باقية في حال حدوثها، [وهو محال]^(٤).

وإن كانت تبقى بقاء يقوم بها، والبقاء صفة، فقد قامت الصفة بالصفة، والعرض بالعرض، وذلك فاسد.

ولو جاز أن تقوم بالصفة صفة لجاز أن تقوم بالقدرة قدرة، وبالحياة حياة، وبالعلم علم، وذلك فاسد.

[فإن]^(٥) قال: فما أنكرتم أن تكون القدرة على الشيء قدرة عليه [وليست للفعل

وضده]

وعلى ضده؟

(١) هذا في (ص)، والمراد أن المحال هو أن تحرق النار بعد أن قلبها الله ردًا بقدرته القديمة، أما العبد فعاجز عن ذلك، وفي الحاليين كانت النار والسيف موجودين لا معدومين.

(٢) في (ص): «له»، غيرها (غ)، وتابعناه.

(٣) (ص): «يجب»، أصلها (غ)، فتابعناه.

(٤) زيادة ليست في (ص) ولا (غ)، لأنه تحصيل حاصل.

(٥) زادها (غ)، وتابعناه.

الآن لا بد من شرط القدرة التامة أن يكون في وجودها
قدرة مقاديرها، لأن ذلك لو لم يكن من قدراتها، وجاز وجودها
ولا مقاديرها، أجاز وجودها فبين وأدرك ذلك، أن لا شيء
هو في وجودها، ولو كان هذا هكذا لجاز وجودها الأبد، وهو

[إثبات^(١) فاعل غير فاعل، على وجه من الوجوه.

ألا ترى أنه لما لم يكن من شرط^(٢) قدرة الفاعل أن في وجودها
وجود مقدورها، وجاز وجودها ولا فعل، لم يستحل أن لا ال
موجود ولا فعل على وجه من الوجوه فلما استحال أن تكون قدرة
الإنسان الأبد موجودة، ولا يوجد^(٣) منه فعل، لا أخذ^(٤) ولا ترك،
ولا طاعة ولا عصيان، والأمر والنهي قائمان، استحال ذلك وقتاً
واحداً.

وإذا استحال وقتاً واحداً أن توجد القدرة ولا مقدور، ففقد وجب
أن من شرط قدرة الإنسان أن في وجودها وجود مقدورها، فإذا كان
ذلك كذلك^(٥)؛ استحال أن يقدر الإنسان على الشيء وضده؛ لأنه
لو قدر عليهما لوجب وجودهما، وذلك مُحال^(٦).

(١) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ). ويتطلبها السياق.

(٢) (ص): «من شرط» مكررة.

(٣) (ص): «يوجد»، أصلها (غ)، وتابعناه.

(٤) (ص): «أخذ»، أصلها (غ)، وتابعناه.

(٥) ليست في: (غ).

(٦) لما فيه من اجتماع الضدين في الوجود

وإن قال قائل: ما أنكرتم أن نكون قدرة واحدة على إرادتين،
وعلى حركتين، أو على مثلين؟

قيل له: إنا أنكرنا ذلك من قبل أن القدرة لا تكون قدرة إلا على ما
يوجد معها في محلها، فلو كانت قدرة واحدة على حركتين، لم يخل:
أن تكون قدرة على حركتين [و] ^(١) أنهما توجدان معاً في حال
حدوثها، أو على حركتين، [و] ^(٢) أن تكون واحدة بعد أخرى.

فإن كانت قدرة على حركتين [و] ^(٣) أن تكونا معاً، فقد وجدت
حركتان في موضع واحد في وقت واحد.

ولو جاز هذا لجاز ارتفاع إحدى الحركتين إلى ضدها من
السكون، فيكون الجوهر متحركاً عن المكان ساكناً فيه، في وقت
واحد، وهذا [من] ^(٤) المحال.

وإن كانت قدرة على حركتين توجد إحداهما ^(٥) بعد الأخرى،
فقد قام الدليل والبرهان على أن القدرة لا تبقى. وهذا يوجب جواز
وجود الفعل بقدرة معدومة، وهذا مما قد بينا فسادَه.

(١) (ص): «أنهما توجدان». اكتفينا بزيادة الواو. وهذا أوفق لأصول التحقيق.

وقد غير (غ) (معها) إلى (معاً)، وتابعناه.

(٢) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ) ويتطلبها السياق.

(٣) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ) ويتطلبها السياق.

(٤) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ).

(٥) في (ص): «أحدهما».

ومما ردُّنا على أن الاستطاعة مع الفعل للفعل، أن من لم يخفق
الله - تعالى - له استطاعة، محال أن يكتسب شيئاً.

فلما استحال أن يُكتسب الفعل إذا لم يكن استطاعة، صح أن يكتسب
إنما يوجد لوجودها، وفي ذلك إثبات وجودها مع الفعل للفعل

فإن قالوا: أليس في عدم الجارحة عدم الفعل؟

قيل لهم: في عدم الجارحة عدم القدرة، وفي عدم قدرة عدم
الاكتساب؛ لأنها^(١) إذا عُدِمَت عُدِمَت القدرة، فلعدم القدرة ما^(٢)
استحال الكسب، إذا عُدِمَت الجارحة، لا^(٣) لعدم الجارحة.
ولو عُدِمَت الجارحة ووجدت القدرة، لكان الاكتساب واقعاً.
ولو كان إنما استحال الاكتساب لعدم الجارحة، لكانت إذا وجدت
وجد الكسب.

فلما كانت توجد ويقارنها العجز، وتعدم القدرة فلا يكون
كسب^(٤)، علِمَ أن الاكتساب إنما لم يقع لعدم الاستطاعة لا لعدم
الجارحة.

فإن قالوا: أفليس في عدم الحياة عدم الكسب؟

-
- (١) ضمير الغائب، يرجع إلى الجارحة.
(٢) ما هنا مصدرية، وهي تتكرر من المصنف كثيراً، أي: استحالة الكسب.
(٣) (ص): «إلا» والهمزة مقحمة، وقد أصلحها (غ).
(٤) (ص): «كسباً» أصلحها (غ).

فيلزم لهم: نعم؛ لأن الحياة إذا عُدَّتْ عَدَمًا، فلا يكون
القدرة ما استحال^(١) الكسب لا لعدم الحياة.

لا ترون أنَّ الحياة تكون موجودة وثمَّ عجزٌ، فلا يكون الإنسان
مُكْسِبًا، فعَلِمَ أنَّ الكسب لم يُعَدِّمْ لِعَدَمِهَا، ولا يوجد لوجودها
والجواب في الحياة كالجواب في الجارحة.

فإن قالوا: إذا كان في عدم الإحسان للحياة^(٢) عدم الحياة،
فلم لا يكون في وجود الإحسان^(٣) لها وجودها؟

قيل: إنَّ الحياة تُعَدِّمْ لعدم قدرتها، لا لعدم إحسانها، ولو
عُدَّتْ الحياة لِعَدَمِ الإحسان لها لَوُجِدَتْ بوجود الإحسان لها.
فمن لم يَكُنْ ذلك كذلك، وكان الإحسان لها يُجَامِعُهُ الْعَجْزُ،
عَلِمَ أَنَّهَا إِنَّمَا تُعَدِّمْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا.

ونوَّجَزَى اللَّهُ - تعالى - العادة أن يخلُق القدرة عليها مع عدم
الإحسان لها، لَوَقَعَتِ الْحَيَاكَةُ لَا مُحَالَةً^(٤).

فإن قالوا: فإذا كان في عدم التخلية^(٥) والإطلاق عدم الفعل،

(١) أي: استحالة الكسب - راجع ما مر في الصفحة نفسها.

(٢) راجع ما مر في الباب الأول عند مثال: «التصوير في الديباج».

(٣) (ص): الأجسام، أصلحها (غ)، وتابعناه.

(٤) قال ابن قُورُوك في محرِّد «المقالات»: «وهو ما ذكره في كتاب «اللمع» في
قوله: ولو وجدت قدرة الحياة مع عدم الإحسان لها لوحدت مع قدرتها
لا محالة» - ص ١١٣. وهو مطابق لما هنا تمامًا.

(٥) أثبتنا (غ) بالمهملة، ولا معنى لها.

ففي وجودهما وجودُ الفعلِ .

قيل لهم : كذلك نقول .

فإن قُتِلوا : فإذا كان في عدم احتمالِ البنية للفعل عدم الفعل . فلم لا يكون في وجود احتمالِ البنية للشيء وجوده ^(١) ؟

قيل لهم ^(٢) : كذلك نقول ؛ لأنَّ البنية لا تحتل إلا ما يقوم بها ، وكل ما تعارضونا به في هذه العلة ، فالجواب فيه كالجواب في الجارحة والحياة ؛ لأنه ليس عدم الكسب لعدمه .

[أدلة النقل] (١) ومما يدل على أن الاستطاعة مع الفعل : قول الخضر لموسى

-عليهما السلام- : ﴿ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ [الكهف : ٦٧] ، فعلمنا أنه لما لم يصبر لم يكن للصبر مستطيعاً ، وفي هذا بيان أن ما لم تكن استطاعة لم يكن الفعل ، وأنها إذا كانت كان لا محالة .

(٢) ومما يبين ذلك أن الله - تعالى - قال : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [هود : ٢٠] ، وقال : ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ ^(٣) ، و ^(٤) قد أمروا أن يستمعوا الحقَّ وكلفوه ، فدلَّ ذلك على جواز تكليف ما لا

(١) (ص) : «وجودها» أصلها (غ) ، وتابعناه .

(٢) (ص) : له ، غيرها (غ) ، وهو أنسب .

(٣) (ص) : «وما كانوا يستطيعون سمعاً» . وقد تكرر منه مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٤) غير هذه الواو إلى (لو) ، وسياق الكلام الإثبات لا الشرطية .

يُطَاقُ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْحَقَّ وَلَمْ يَسْمَعْهُ عَلَى طَرِيقِ الْقَبُولِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا^(١).

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَسْتَطِيعُونَ لِلْإِشْتَغَالِ^(٢)؟

قِيلَ لَهُمْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ قَبُولَ الْحَقِّ لِلْإِشْتَغَالِ بِتَرْكِهِ؟

(١) أي لم يكن مستطيعاً أن يسمعه على وجه القبول، وعدم الاستطاعة لإشغال المحل بالكفر، لا لاستحالة الفعل في ذاته.

(٢) في (ص)، (غ): «الاستقبال».

٢٩- مسألة

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ قَدْ كَلَّفَ اللَّهُ -تعالى- الْكَافِرَ الْإِيمَانَ؟
قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ.

فَإِنْ قَالَ: [أ]^(١) فَيَسْتَطِيعُ الْإِيمَانَ؟

قِيلَ لَهُ: لَوْ اسْتَطَاعَهُ لَا مَنَ.

فَإِنْ قَالَ: [أ]^(٢) فَكَلَّفَهُ^(٣) مَا لَا يَسْتَطِيعُ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا كَلَامٌ [يُفْهَمُ]^(٤) عَلَى أَمْرَيْنِ:

إِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: إِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْإِيمَانَ لِعَجْزِهِ عَنْهُ فَلَا، وَإِنْ
أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُهُ لِتَرْكِهِ وَاشْتِغَالِهِ بِضِدِّهِ فَنَعَمْ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ -تعالى- كَلَّفَ الْكَافِرَ مَا يَعْجِزُ
عَنْهُ لِتَرْكِهِ لَهُ؟

قِيلَ لَهُ: الْعَجْزُ عَنِ الشَّيْءِ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ، فَلِذَلِكَ
اسْتِحَالُ أَنْ يَعْجِزَ الْعَاجِزُ عَنِ الشَّيْءِ لِتَرْكِهِ لَهُ.

(١) زادها (غ)، وتابعناه.

(٢) زادها (غ)، وتابعناه.

(٣) فاعل كَلَّفَ، يعود إلى الذات الإلهية، لاحظ الفقرة الأولى.

(٤) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ).

فإن قال: ما أنكرت أن يكون القادر على الشيء قادراً^(١) على ضده، كما كان العاجز عن الشيء (عاجزاً عن ضده).

قيل له: لو كانت القوة على الشيء^(٢) قوة على ضده، فبما عبي العجز، للزم أن يكون العون على الشيء عوناً على ضده؛ فبما على أن العجز عن الشيء عجز عن ضده.

وأيضاً: فلو كانت القدرة على الشيء قدرة على ضده، قياس على العجز؛ لأن العجز عن الشيء عجز عن ضده، لوجب في القدرة ما وجب في العجز، من أنه يتأتى بها الشيء وضده، كما يتعذر بالعجز الشيء وضده. ولو كان^(٣) العجز إذا [وجد]^(٤) عده الشيء وضده، المعجوز عنهما، مع وجوده، فلم يكن الإنسان مكتسباً لهما، لكان^(٥) يلزم في القدرة مثله إذا وجدت، وهي القدرة^(٦) على الشيء وضده [و]^(٧) أن يوجد الشيء وضده معها.

(١) في (ص): «قادر» أصلها (غ).

(٢) كل ما بين القوسين سقط من غ، ولم يلتفت شيخنا إلى تمام السؤال، وسدء الإجابة. والسياق عنده مضطرب متداخل خلافاً لما في الأصل.

(٣) (ص): «ولكان»، كتبها (غ): وذلك أن. وأشار إلى ما في (ص)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) زادها (غ)، وتابعناه.

(٥) كذا في (ص)، وغيرها (غ) إلى: فكان، والصواب ما في الأصل.

(٦) في (ص)، (غ): «قدرة».

(٧) زيادة ضرورية، ليست في (ص)، ولا (غ).

[وذلك مُحَالٌ] ^(١)؛ لَأَنَّهُ [إِنَّمَا] ^(٢) يَجِبُ ^(٣) وُجُودُ [أَحَدٍ] ^(٤) الضَّدَّيْنِ
مع وُجُودِهَا، بخلافِ ما نَحْكُمُ ^(٥) بِهِ فِي الْعَجْزِ؛ لَأَنَّ الْعَجْزَ يُحْكَمُ
فِيهِ بَعْدَ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ وَضَدُّهُ مَعَ وُجُودِهِ ^(٦).

فَإِنْ لَمْ يَجْزُ هَذَا فَقَدْ بَطَلَتِ الْعِلَّةُ، وَانْتَقَصَتِ لِمَعَارِضَةِ ^(٧)، وَلَمْ
يَجِبْ أَنْ تُقَاسَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْعَجْزِ، إِذْ ^(٨) لَمْ تَكُنْ عِلَّةً تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا،
وَلَمْ تَكُنْ الْقُدْرَةُ مِنْ جِنْسِ الْعَجْزِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَفَيَجُوزُ ^(٩) أَنْ يَكْلَفَ اللَّهُ - تَعَالَى - الشَّيْءَ مَعَ عَدَمِ
الْجَارِحَةِ، وَوُجُودِ الْعَجْزِ؟

قِيلَ لَهُمْ ^(١٠): [لَا] ^(١١)؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ إِنَّمَا يُؤْمَرُ لِيَقْبَلَ، أَوْ لِيَتْرَكَ،

(١) زيادة ضرورية، ليست في (ص)، ولا (غ).

(٢) (ص): من. غيرناها إلى إنما. وأغفل غ أن يزيدها، وأثبت: لأنه يجب وجود الضدين مع وجودها، دون إشارة إلى استحالة ذلك.

(٣) (ص): «يجب من». (٤) زيادة ضرورية، ليست في (ص)، ولا (غ).

(٥) في (غ): «يحكم».

(٦) ولا مشكل في ذلك، وقاعدة الضدين استحالة اجتماعهما في الوجود، لا في الانتفاء كما في العجز. فلا ضير في ارتفاعهما معاً.

(٧) معارضة القدرة على إيجاد الضدين معاً بالعجز عنهما معاً، من جانب المخالفين، وقياس كل منهما على الأخرى.

(٨) (ص): إذا، أبقاها (غ) كما هي. والمقام للتعليل.

(٩) في (ص): «فيجوز».

(١٠) (ص): له، غيرها (غ)، وهو أنسب.

(١١) ليست في (ص)، زادها (غ) وهي ضرورية.

ومع عدم الجارحة لا يوجد أخذ ولا ترك.

وكذلك العجز لا يوجد معه أخذ ولا ترك؛ لأن^(١) العجز عجز

عن الشيء وعن ضده.

وأيضاً فلو وَجَبَ إذا أمر الله - تعالى - الإنسان بالشيء مع عدم

قدرته [عليه]^(٢) أن يأمر به مع عدم القدر^(٣) كلها، لوجب: إذا أمر

الله - تعالى - الإنسان، مع عدم بعض العلوم، وهو العلم بالله

تعالى - وبأنه أمر^(٤) أن يأمره بالفعل مع عدم العلوم كلها.

فإن لم يجب هذا، لم يجب إذا أمر الإنسان، مع عدم القدرة على

ما أمره به، أن يأمر مع عدم الجارحة التي إذا عُدِمَتْ عُدِمَتْ القدر^(٥)

كلها، ومع وجود العجز الذي لم تعدم القدرة بوجوده.

قال الشيخ أبو الحسن - رحمه الله -^(٦): وكل مسألة في تكليف

ما لا يُطَاق، من الأمر بالزكاة مع عدم المال، وغير ذلك من

(١) في (غ): «لأنه».

(٢) ليست في (ص)، ولا (غ).

(٣) (ص)، (غ): «القدرة».

(٤) (ص)، (غ): أمر، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) (ص)، (غ): «القدرة»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٦) أسقط (غ) هذه العبارة من نشرته، واعتبرها من زيادات الناسخ، لكنها، على أية حال من صلب المتن، ولا يصح حذفها، والأصل المخطوط نسخة وحيدة.

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

المسائل، فالجوابُ عنه كما أجبتُ به عن سؤالهم عن الأمرِ مع عدم الجارحة، والتكليف مع وجودِ العجزِ.

فإن قال قائلٌ: ما أنكرتم أن يُعَدَمَ الشيءُ وضده لوجودِ عجزين؟ قيل له: لأنَّه [لا] ^(١) نهاية لما يعجز عنه الإنسانُ العاجزُ الذي لا قدرةَ فيه.

فلو كان العجزُ عن كلِّ شيءٍ غيرَ العجزِ [عن] ^(٢) غيره؛ لكان في الإنسانِ من الأعجازِ ما لا يتناهى، وهذا محالٌ.

وأيضًا: فإنَّ الموتَ هو أكبرُ الأعجازِ؛ لأنَّه تتعذَّرُ معه الأفعالُ كُلُّها، فلو كان العجزُ عن كلِّ شيءٍ غيرَ العجزِ عن غيره، لكان بعضُ الميتينِ إنما تُعَدَمُ منه الأفعالُ ^(٣) لوجودِ أعجازٍ، وهذا يُوجِبُ أنَّ في الجزءِ الواحدِ عجزينِ وموتينِ، ولو جازَ هذا لجازَ أن يرتفعَ أحدهما إلى حياةٍ، فيكونَ الجزءُ الواحدُ حيًّا ميتًا في حالٍ معًا، وهذا محالٌ. فلما استحالَ هذا علم أنه محال قولُ ^(٤) مَنْ قال: إنَّ العجزَ عن كلِّ شيءٍ غيرَ العجزِ عن غيره، وبالله التوفيقُ.

(١) زادها (غ)، وهي ضرورية، فتابعناه.

(٢) زادها (غ)، وهي ضرورية، فتابعناه.

(٣) (ص): «للأفعال» أصلحها (غ)، وتابعناه.

(٤) يوجد في (ص) و(غ): «في قول» و«في» هنا مقحمة، وفي وجودها اضطراب المعنى لكن (غ) اقترح حذفها، ولم يحذفها.

٣٠- مسألة

[استشكال على مقارنة الاستطاعة للفعل]

فَإِنْ قَالَ [قائل] ^(١): خَبَرُونَا عَمَّنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَأَعْتَقَ عَبْدَهُ، مَتَى [سَطَّاعَ طَلَّاقِ امْرَأَتِهِ، وَعَتَّقَ عَبْدَهُ؟ قِيلَ لَهُ] ^(٢): اسْتَطَاعَ عَتَّقَ عَبْدَهُ فِي حَالِ الْعِتْقِ، وَاسْتَطَاعَ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ فِي حَالِ الطَّلَاقِ؟ فَإِنْ قَالُوا ^(٣): [أ] ^(٤) فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُطَلِّقَ مَنْ لَيْسَتْ امْرَأَتُهُ، وَأَنْ يُعْتِقَ مَنْ لَيْسَ عَبْدُهُ؟

قِيلَ لَهُمْ: اسْتَطَاعَ أَنْ يُطَلِّقَ مَنْ لَيْسَتْ امْرَأَتُهُ [الْآن] ^(٥) فِي حَالِ تَخْلَاقٍ، وَقَدْ كَانَتْ امْرَأَتُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَنْ يُعْتِقَ مَنْ لَيْسَ عَبْدُهُ [الْآن] ^(٦) فِي حَالِ الْعِتْقِ، وَقَدْ كَانَ عَبْدَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ^(٧).

(١) ليست في (ص)، وزادها (غ) فتابعناه.

(٢) ليست في (ص)، وزادها (غ) فتابعناه.

(٣) في (غ): «قال».

(٤) زيادة ليست في (ص) ولا (غ).

(٥) زيادة ليست في (ص) ولا (غ).

(٦) زيادة ليست في (ص) ولا (غ).

(٧) هذا الجواب مكرر - مع تغيير قليل - في ص، حذفنا المكرر، واكتفينا =

وكذلك الجوابُ في إلقاء العصا، والانتقالِ مِنَ الشَّمْسِ إِلَى
الظِّلِّ، وعن كَسْرِ المكسور. [فهو بالنَّظَرِ إِلَى جَانِبِي الْأَمْرِ قَبْلَ الْفِعْلِ
وَبَعْدَهُ] ^(١).

= بكلمة [الآن]، ورأى أستاذنا غرابة أن ينقل الأصل، بما فيه من تكرار
بالهامش.

(١) زيادة لإيضاح المقصود. وهو إيراد أو استشكال ضعيف، أقرب إلى
الشكلية منه إلى الموضوعية.

٣١- مسألة

إن قال قائلٌ: خبرُّونا عن قولِ الله - تعالى - : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً﴾ [البقرة: ١٨٤]؟

قيلَ له: يُحتملُ أن يكونَ الله - تعالى - أرادَ الذينَ يُطيقونَ الإطعامَ ويعجزونَ عن الصيامِ: عليهمُ الفديةُ إذا أفطروا. ويُحتملُ أن يكونَ أرادَ الذينَ يُطيقونَ الصيامَ إن تكلفوه وأرادوه - على قولٍ من رجعَ بالهاء^(١) إلى مذكورٍ تقدَّمَ [أي]^(٢) على الصيام. فإن^(٣) قالت المعتزلة: لا يجوز أن يُرجعَ بها إلا إلى مذكورٍ تقدم وهو الصَّيَامُ.

قيلَ لهم: التأويلُ الذي تأولناه هو^(٤) تأويلُ بعض المتقدمين، وليس النحويون حُجَّةً على الصحابة والتابعين (وقد قرأها بعضُ الصحابة: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةً﴾ [البقرة: ١٨٤]: وكان تأويله

(١) يريد الضمير في آخر «يطيقونه»، نبه إليه (غ).

(٢) زدناها للبيان.

(٣) (ص): وقد، وهي مخالفة للسياق، انظر الجواب فيما يلي.

(٤) (ص)، (م): «وهو»، حذف (غ) الواو وهو الصواب.

أنهم يتحمّلونه، ولا يطيقونه^(١).

على أن كثيراً من النحويين قد أجازوا أن لا يُرجع بالهاء إلى
مذكور تقدم^(٢).

ثُمَّ نَكُرُّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ رَاجِعِينَ فنقول لهم: حدثونا عن قول الله -
تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ
إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] - يَعْنِي آدَمَ وَحَوَّاءَ - ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلٌ
حَمَلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾ [الأعراف: ١٨٩] - يَعْنِي حَوَّاءَ -
﴿دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَاحِبًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]
- يريد آدم وحواء.

وقوله^(٣) - تعالى -^(٤): ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَاحِبًا﴾ [الأعراف: ١٩٠]

(١) نقلنا هذه العبارة التي بين القوسين من آخر المسألة كما جاءت في ص.
لارتباطها بمناقشة آية الصيام. ولخبرة الإمام بالتفسير، فإنه ألزم المعتزلة
بوجوب إرجاع الضمير أحيانا إلى غير مذكور، وإلا تورطوا في نسبة الشرك
إلى الأنبياء في آية الأعراف.

(٢) معلوم أن العهد الذهني كالعهد الذكري في الجواز والعبارة بالسياق، وقصر
الدلالة على ما ذكره، وقولهم بضرورة عود الضمير إلى المذكور فحسب
تحكيم للمذهب الكلامي في شأن لغوي - راجع: تفسير القرآن العظيم لابن
كثير (ح).

(٣) معطوف على قوله: حدثونا عن.

(٤) زاد (غ) هنا كلمتين لا ضرورة لهما.

زَعَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ أَنَّ الْهَاءَ وَالْمِيمَ [فِي : آتَاهُمَا] لَمْ يُرْجَعْ بِهِمَا إِلَى مَا
تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، بَلْ رُجِعَ بِهِمَا إِلَى الْمُشْرِكِينَ مِنْ وَلَدِهِمَا، فَتَقَضُّوا
قَوْلَهُمْ : إِنَّ الْهَاءَ^(١) لَا يُرْجَعُ بِهَا إِلَّا إِلَى مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

(١) يريد ضمير الغائب مطلقا، والشيخ هنا يلزم المعتزلة بأن موقفهم في إعادة
ضمير الغائب إلى «المعهود الذكرى فحسب» كما تشبثوا به في آية الصيام،
سيؤدي إلى نسبة الشرك إلى نبي مرسل، وهو آدم عليه السلام، لاحظ ختام
الآية الأخيرة ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف : ١٩٠].

٣٢- مسألة

وقد سألوا^(١) عن قول الله - تعالى - : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران : ٩٧].

فالجواب : أن الله - تعالى - أراد المال ، وهو الزَّادُ والراحلةُ ، ولم يُردِ استطاعةَ البدنِ التي في كونها كونٌ مَقْدُورٌ لها . وقيامُ الدلالةِ من القياسِ على أنَّ الاستطاعةَ مع الفعلِ يُصَحِّحُ^(٢) تأويلنا ، ويُبْطِلُ تأويلَ مخالفينا .

(١) يتغير أسلوب السؤال والجواب هنا ، ولكن المراد بالسائلين هم المعتزلة كالسابق حيث كانت العبارة : فإن سألوا .

(٢) (ص) ، (غ) ، (م) : «يصح» . وقارن بابين فورك : مجرد المقالات ١٠٧- ١٠٩ ، ففيه السؤال عن محاولة المعتزلة إثبات سبق الاستطاعة للفعل بمثل هذه الآية .

٣٣- مسألة

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ -تعالى-: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢].

هَلْ يَخْلُو أَنْ يَكُونُوا: كانوا [غير] مُسْتَطِيعِينَ الْخُرُوجَ فَلَمْ يَخْرُجُوا [أ] ^(١) وَلَوْ اسْتَطَاعُوا الْخُرُوجَ لَمْ يَخْرُجُوا؟

فالجواب: أَنَّهُمْ عَنَوْا بِالْإِسْطَاعَةِ الْجِدَّةَ وَالْمَالَ، وَحَلَفُوا لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُمْ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا ظَهَرَ يَحْمِلُونَ بِهِ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ^(٢) فَأَكْذَبَهُمُ اللَّهُ فِي حَلْفِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجِدُونَ الْمَالَ [وَالظَّهَرَ] ^(٣).

وَلَمْ تَكُنِ الْمُنَاطَرَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٤)

(١) زادها (غ) وهي ضرورية.

(٢) كذا في (ص)، وهي عادة عند المصنف، وفي (غ): وسلم، دون إشارة إلى (ص)، أو علامة الزيادة، قارن بابن فورك: مجرد ص ١٠٨.

(٣) ليست في (ص) ولا (غ).

(٤) ليست في (ص) ولا (غ).

فِي أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ ، أَوْ قَبْلَهُ . وَإِنَّمَا كَانَتْ الْمَحَاوِرَةُ^(١) بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٢) فِي الْجِدَّةِ وَالظَّهْرِ ، وَهَكَذَا ذَكَرَ أَهْلُ
التَّفْسِيرِ ، وَنَقَلَهُ الْأَخْبَارُ ، وَحَمَلَهُ^(٣) الْآثَارُ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَتَحْنُ لَا نُنْكِرُ تَقَدُّمَ الْمَالِ لِلْفِعْلِ^(٤) ، وَإِنَّمَا
أُنْكِرْنَا ثُمَّ تَقَدَّمَ اسْتَطَاعَةَ الْبَدَنِ لِلْفِعْلِ .

(١) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ (ص) : «الْمَحَاوِرَةُ» .

(٢) لَيْسَتْ فِي (ص) وَلَا (غ) .

(٣) انْظُرْ ابْنَ كَثِيرٍ : تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ، وَابْنَ فُورِكَ : الْمَجْرَدُ ص ١٠٨ : كَمَا
رَوَى فِي الْخَبَرِ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ
هِيَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ . وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ (الْإِسْطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ أَوْ قَبْلَهُ) لَا تَخْلُو
مِنْ سَخَرِيَّةٍ حَقِيقَةٍ !

(٤) عِنْدَ ابْنِ فُورِكَ فِي الْمَجْرَدِ : الْإِسْطَاعَةُ . إِذَا رُجِعَ بِهَا إِلَى الْمَالِ وَالصَّحَّةِ مِنْ
الْأَجْسَامِ فَقَدْ تَكُونُ قَبْلَ الْفِعْلِ ، وَمَعَ الْفِعْلِ ص ١٠٨ .

٣٤- مسألة

فإن سألوا عن قول الله - تعالى - : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [نغابن: ١٦].

فقد يحتمل أن يكون الله - تعالى - أراد: اتقوا الله ما كنتم مستطيعين، فإن كانوا للتقوى مستطيعين كان عليهم أن يتقوا، وإن كانوا لتركها^(١) مستطيعين فعليهم أن يتقوا؛ لأن التقوى لا تلزمهم إلا أن يستطيعوها^(٢) ويستطيعوها تركها. وقد تحتمل: اتقوا الله فيما استطعتم^(٣).

(١) (ص): «التركه» صححها (غ).

(٢) (ص)، (غ): «يستطيعوه أو يستطيعوا» تركه، لكن (غ) نبه عليها بالهامش.

(٣) هذا وكل المسائل فيما يلي حتى أول (باب الكلام في التعديل والتجوير) هي حول الاستطاعة، والتكليف بما لا يُطاق. وهو مسألة نظرية، فالفرقان على أن الله لا يكلف العاجز، أو بما فوق الطاقة، وفرق بين العجز الذاتي المطلق كنفذ الجارحة والقدرة وبين العجز العارض، على أن العباد خلقه ومملكه وله أن يصرفهم كما يشاء، من حيث المبدأ لا الواقع. والله أعلم. وانظر ما يأتي في ص ٢٤٠، ٢٤١، وما سيأتي في ص ٢٤٩-٢٥٢، وما في ص ٢٥٦.

٣٥- مسألة

وَمَنْ^(١) سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ -تعالى- : ﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينَ﴾ [المجادلة : ٤]؟

فالجوابُ : أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لِعَجْزٍ ، فعليه إطعامُ ستينَ مسكينٍ .
وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ -تعالى- : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً تَهَنً﴾ [الطلاق : ٧]؟

فالمعنى : أَنَّهُ لَا يَكُلِّفُهَا مِنَ النَّفَقَةِ إِلَّا مَا آتَاهَا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ عَقِيبَ ذِكْرِ النَّفَقَةِ . قَالَ : ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا﴾ [الطلاق : ٧] .

وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ -تعالى- : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦]؟

فالجوابُ عن ذلك : أَنَّ اللَّهَ -تعالى- لَا يُكَلِّفُهَا مَا يُضَيِّقُ عَلَيْهَا ،
مِنْ إِزَالَةِ الْخَوَاطِرِ عَنِ النُّفُوسِ الَّتِي تَدْعُو إِلَى الشَّرِّ^(٢) ؛ لِأَنَّ اللَّهَ

(١) كَانَ الْأَسْلُوبُ فِيمَا سَبَقَ : فَإِنْ سَأَلُوا ، فَإِنْ قَالَ ، تَلْخِيصًا -فِيمَا يَبْدُو- لِأَسْئَلَةٍ وَاقِعِيَّةٍ . أَمَّا هَذِهِ ، وَمَا بَعْدَهَا ، فَيَقُولُ الْمُصَنِّفُ : وَمَنْ سَأَلَ ، كَأَنَّمَا هِيَ أَسْئَلَةٌ مَتَوَقَّعَةٌ ، وَلِذَا أُوْرِدَ فِي هَذِهِ «الْمَسْأَلَةُ» الْإِجَابَةُ عَنْ ثَمَانِي آيَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ مَعًا

(٢) جُمْلَةُ الصَّلَةِ وَصِفِ لِلْخَوَاطِرِ . وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ لِلنُّفُوسِ الْأَمَارَةُ بِالسُّوءِ .

رَاجِعْ مَسْأَلَةَ «الْخَوَاطِرِ» فِيمَا سَبَقَ ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

-تعالى- قد تجاوزَ عن ذلك، ووسَّعَ على المسلمين فيما تدعوهم نفوسُهُم إِلَيْهِ من المعصية، إذا لم يرتكبوا ذلك، بعد أن كان ذلك مُضِيقًا عليهم.

فمعنى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] يعني: إِلَّا ما لم يَضِيقْهُ ^(١) عليها ^(٢)؛ لَأَنَّ ما أمر الله -تعالى- به عباده، لا يَضِيقُ عليهم فعله، ولا يعجزونَ عن الإتيان [به] ^(٣).

وقد قال بعض أصحابنا: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] يعني: إِلَّا ما يَسْعُها وَيَحِلُّ لها.

وَمَنْ سأل عن قولِ الله -تعالى- مُخْبِرًا عَنِ الْعَفْرِيتِ: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]؟

فإن كان ^(٤) العفريتُ صادقًا فالمعنى في قوله: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩] إن تَكَلَّفْتُ ذلك وأَرَدْتُهُ ^(٥).

وإن ^(٦) كان مَمَّنْ إذا أَرَادَ ذلك أحدثَ الله -تعالى- له القدرةَ عَلَيْهِ لم يكن كاذبًا.

(١) (ص): «تطبيقه».

(٢) (غ): «إلا ما تطيقه عليها» وهي قراءة لكلمة (يُضِيقُه) لا تتفق مع ما مر في الصفحة السابقة.

(٣) زادها (غ)، وتابعناه.

(٤) (ص): «كانت»، أصلها (غ)، وتابعناه.

(٥) (ص): «إرادته»، أصلها (غ)، وتابعناه.

(٦) (غ): «فإن»، ولا ضرورة لهذا التغير لما في الأصل.

اللُّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

وإن لم يقل هذا القول على هذا المعنى فهو كاذب. وليس في قول العفاريث والشياطين حُجَّةٌ على دين رب العالمين^(١).

وزعمت المعتزلة أن العفريت لم يكذبه سليمان، وهو نبي من أنبياء الله - تعالى - على قوله: ﴿أَنَا إِلَٰهٌ بِدْءَ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]، ولا يجوز لأحد أن يكذب بين يدي نبي، وهو يعلم أنه إذا كذب، ردَّ الله عليه كذبه، على لسان النبي - صلى الله عليه - كما قال لنبيه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١] الآية، فأخبر الله - تعالى - بكذبهم -، ومثل ذلك في القرآن كثير.

واحتجوا بذلك أن الاستطاعة قبل الفعل، فبئس ما قالوا وظنوا، بل سَوَّلَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمُ الْبَاطِيلَ.

فالجواب: أننا نقول لمن احتج علينا بذلك: إنه ليست^(٢) تخلو هذه الآية التي حكاها الله - تعالى - عن العفريت أن يكون العفريت عنى بقوله: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩] إن استطعت ذلك وتكلفته وأردته، أو يكون عنى بقوله: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩] إن شاء الله. أو يكون عنى بقوله: إن قَوَّاني الله - تعالى - عليه. ولو لم يعلم سليمان أن العفريت أضمر شيئاً من ذلك لكذبه، وردَّ عليه قوله.

(١) لهذه العبارة صلة بما عرف عن المؤلف من روح الدعاية - راجع المقدمة، وما مر في ص ٢٣٨.

(٢) كذا في ص، والمراد الآيات التالية للآية الأولى، وقد جاء بها (غ) في الهامش، ولكنه أسقط من المتن لفظ الآية.

والدليل في ذلك قول الله - تعالى - : ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا^(١)﴾ أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَفْبًا^(٢) ﴿٩٧﴾ [الكهف : ٩٧].

وقد جاء في التفسير، لا خُلفَ بين أحدٍ من الموحِّدين^(٣) فيه، أنهم^(٤) [كانوا]^(٥) في كلِّ يومٍ يأْمَلُونَ أَنْ يُصْبِحُوا وقد فتحوه، فلا^(٦) يقولون: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فإذا كان [اليوم]^(٧) المقدر قالوا: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فأصبحوا^(٨) وقد فتحوه. فدلَّ أَنْ لَا استطاعةَ لهم قبلَ الفعلِ، إلا مع الفعلِ للفعلِ، بإرادةِ الله - تعالى^(٩) - ذلك.

وقول^(١٠) الله - تعالى - في صاحبِ يوسفَ : ﴿فَأَنسَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف : ٤٢]، [يعني]^(١١) :

(١) (ص): «استطاعوا»، للأسف، كما وقع كثير منه مثل ذلك، لكن الغريب حقا أن يوافقه (غ) على ذلك.

(٢) يقصد أنه موضع اتفاق بين المسلمين كافة - راجع ابن كثير: تفسير القرآن العظيم.

(٣) الضمير يرجع إلى يأجوج ومأجوج، والمراد باليوم المقدر وعد الفتح السابق في العلم الإلهي، علامة من علامات الساعة. قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دُكَّاءً وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾. [الكهف : ٩٨].

(٤) زادها (غ)، وهي مطلوبة فتابعناه.

(٥) في (غ): «ولا».

(٦) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ).

(٧) كذا في ص، (غ): «فأصبحوا»، دون إشارة إلى ما في (ص).

(٨) سقطت من (غ).

(٩) معطوف على قوله في أول الفقرة السابقة: «والدليل في ذلك قول الله...».

(١٠) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ).

اللُّمْعَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

أَنْسَى الشَّيْطَانُ النَّاجِيَّ^(١) أَنْ يَذْكُرَ يُوسُفَ عِنْدَ الْمَلِكِ، فَلَمْ تَكُنْ
لِلنَّاجِيِ اسْتِطَاعَةً، أَنْ يَذْكُرَ أَمْرَ يُوسُفَ لِلْمَلِكِ؛ إِذْ كَانَ قَدْ وَعَدَ
يُوسُفَ بِأَنْ يَذْكُرَهُ عِنْدَ رَبِّهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ السَّجْنِ.

وَكَانَ ذَلِكَ لِتَمَامِ مَرَادِ اللَّهِ -تعالى- بِيُوسُفَ إِلَى الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ
الَّذِي رَأَى الْمَلِكُ فِيهِ الرُّؤْيَا.

وَأَيْضًا: قَوْلُ^(٢) اللَّهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِسَائِيءٍ
إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، فَأَمَرَ اللَّهُ
-تعالى- نَبِيَّهَ بِأَنْ لَا يُقَدِّمَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ [مَا]^(٣) لَمْ
يَأْتِ، بِأَنْ^(٤) يَسْتَشْنِي فِي قَوْلِهِ^(٥)، فَأَخْبَرَ اللَّهُ -تعالى- نَبِيَّهَ أَنْ لَا يَكُونَ
قَوْلُكَ هَذَا كَائِنًا قَبْلَ فِعْلِكَ لَهُ [إِلَّا]^(٦) إِنْ أَرَدْتُ أَنَا ذَلِكَ، فَسَلِّمَ النَّبِيُّ
-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِأَمْرِ اللَّهِ -تعالى-.

(١) (ص): «النَّاجِي»، أَصْلُهَا (غ)، وَتَابِعْنَاهُ.

(٢) هُوَ مِنْ تَمَةِ الدَّلِيلِ الْمَشَارِ إِلَى آتِفَا: أَمْرُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَصَاحِبِ
يُوسُفَ، وَشَأْنِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي (ص) وَلَا (غ)، وَتَبَطَّلُهَا السِّيَاقُ.

(٤) (ص): «أَنْ»، غَيْرَهَا غ، وَتَابِعْنَاهُ.

(٥) الْمَرَادُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٦) لَيْسَتْ فِي (ص). زَادَهَا غ وَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ، فَتَابِعْنَاهُ.

وقول موسى [عليه السلام] ^(١): ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] فلم يَقْدِرُوا إِذْ ^(٢) رَأَوْا الْعَذَابَ الْمُلْجِيَّ لَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ أَنْ يُؤْمِنُوا، ولو اسْتَطَاعُوا ذَلِكَ لَأَمَنُوا عِنْدَ مَعَايِنَتِهِمْ لِأَوَّلِ الْعَذَابِ النَّازِلِ بِهِمْ.

ومثل ذلك في كتاب الله - تعالى - كثير، وفيما دَلَّلْنَا بِهِ كَفَايَةً، ومثله قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ لِمَاءَ أَمَنُوا﴾ [يونس: ٩٨] ^(٣).

(١) زيادة ليست في (ص)، ولا (غ).

(٢) (ص): «إِذَا»، أصلها (غ) وتابعناه.

(٣) لم يشرح المصنف وجه دلالة هذه الآية، على ما نحن بصدد. والمراد أن الإيمان عند الغرغرة وعند قيام الساعة، وعند نزول العذاب، لا ينفع نفساً إيمانها حينذاك، غير أن قوم يونس حين تركهم مغاضباً، وحذرهم العذاب، ورأوا بوادره آمنوا فما نفعهم ذلك، إلا أنه كُشِفَ عَنْهُمْ ذَلِكَ الْعَذَابَ، وأمهلوا حتى انتهاء آجالهم في الدنيا، وهو معنى التمتع إلى حين، والعبرة بالعمل في تلك المهلة والثواب على الإيمان إنما هو في الآخرة. انظر الشيخ محمد محمود حجازي، التفسير الواضح، ط الأزهر: ٨٢/٢.

٣٦- مسألة

وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِ ابْنَةِ شُعَيْبٍ لِأَبِيهَا: ﴿يَتَأْتِ اسْتَفْجَرُهُ إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَفْجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦] فزعم الجبائي^(١) أَنَّ معنى هذه الآية: «أنها أخبرت عنه أنه قويٌّ على ما يحتاج إليه أبوها من الأعمال»، واستدلَّ -فيما زعم- بذلك، على أنَّ الاستِطاعةَ قبلَ الفعلِ.

فَمَا أعجزه! من أي طريق استدلَّ بهذه الآية على هذا الفصل^(٢)؟ وذلك أنها لم تعرف موسى مِنْ قَبْلِ قَلْعِهِ لِلْحَجَرِ الذي قَلَعَهُ، ونَزَعِهِ بالدُّلْوِ الذي نَزَعَ^(٣)، وإنَّما^(٤) لما عاينت من شِدَّتِهِ وقُوَّتِهِ وأَمَانَتِهِ؛ وذلك أنها لما رَجَعَتْ إِلَيْهِ في المَرَّةِ الثَّانِيَةِ، فقالت^(٥) له: ﴿إِنْ أَيْ يَدْعُوكَ﴾ [القصص: ٢٥].

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري.

مرت ترجمته في المقدمة ضمن شيوخ أبي الحسن ص ١١-١٢؟ ومن مؤلفاته «تفسير القرآن»، عني أبو الحسن بالرد على ما يتضمنه من أخطاء في التأويل، يروج بها لبدعته.

(٢) كذا في (ص)، (غ). يريد «بالفصل» الأمر، وهو «أسبقية القدرة للفعل». حسب دعوى الجبائي.

(٣) بعده في (غ): «به».

(٤) بعده في (غ): «قالت ذلك».

(٥) في (غ): «وقالت».

قال لها: «امشي أمامي»^(١) واهديني الطريق»، ففعلت ذلك، فكانت الريح تصفها له، فأدركت موسى - عليه السلام - الخشية؛ فقال لها: «امشي خلفي، وعرفيني»^(٢) الطريق بلسانك: يمنية ويسرة وتلقاء»، ففعلت ذلك.

فلما جاءت إلى أبيها قالت^(٣) له: «إنه قوي أمين» فحرد^(٤) عليها حردًا شديدًا، وقال لها: يا بنية أمّا قوته فقد علمت بها لما رأيت منه، فيم عرفت أمانته؟ فأخبرته بما رأت منه.

فكيف علمت أنه كان مستطيعًا لما [فعل]^(٥) قبل الفعل؛ وإنما ظهر لها ذلك منه بعد فعله إياه؟ فصحّ عندنا، وصحّت الحجة [على]^(٦) من خالفنا أن ينبغي أن تكون استطاعته لذلك مع نفس فعله له.

والدليل على ذلك من القياس: أنا لو رأينا رجلًا في الحال^(٧) قائمًا يصلي لما كنّا نعلم استطاعته متى حدثت له؟ إلا أنا نعلم من

(١) (ص): «خلفي»، غيرها (غ) إلى: «أمامي» وهو ما يليق بسياق الحكاية، فتابعناه.

(٢) (ص): «وعرفني». أصلها (غ)، وتابعناه.

(٣) (ص): «فقالوا». أصلها (غ)، وتابعناه.

(٤) حرد كغضب وزنا ومعنى - المصباح المنير: (١/١٢٧).

(٥) في (غ): [رأت منه].

(٦) زادها (غ)، وتابعناه.

(٧) كذا في (ص)، ولعل المراد: نراه لأول مرة.

اللَّمَع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

٢٦٠

نَفْسِ الْفَعْلِ، [أَنَّهَا] ^(١) ظَهَرَتْ مِنْهُ لِلْفَعْلِ، وَهِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي كَانَ يَفْعَلُهَا.

وَحُجَّتُنَا عَلَى مَنْ خَالَفَنَا فِي كُلِّ مَا يُورَدُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ فِي بَابِ
الْإِسْتِطَاعَةِ كَمَا رَسَمْنَا فِيمَا بَيْنَنَا [هُنَا] ^(٢) وَشَرَحْنَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) زَادَهَا (غ)، وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ لِّلْسِيَاقِ.

(٢) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي (ص)، وَلَا (غ)، وَالشَّيْخُ يَنْبَهُ أَنَّهُ بَيْنَ الْمَنْهَجِ وَبَعْضِ
التَّطْبِيقَاتِ، وَكُلُّ مَا قَدْ يُورَدُونَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ، فِي شَأْنِ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَجَوَابُهُ
يَلْتَمَسُ حَسَبَ هَذَا الْمَنْهَجِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٣٧- مسألة

[التكليف بما لا يطاق]

وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ -تعالى- : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؟^(١)

قيل له: المعنى في ذلك: أنه أراد «بعض الجن والإنس»، وهم

(١) قال ابن فورك: «وكان يقول: إن قول القائل: «فعل الله تعالى كذا، لكذا» ذو وجهين: إما أن يكون معناه إشارة إلى عاقبته، وإلى ما يؤول إليه كقوله -تعالى-: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرًا﴾.

والثاني: أن يكون بمعنى الإرادة كقول القائل: «بنيت داري لأسكنها»، ومعناه «أريد أن أسكنها»، وعلى ذلك كان يحيل قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ أن معنى ذلك: «ما خلقتهم إلا وأنا مريد لعبادتهم»، وهم الذين علم أنهم يعبدونه لاستحالة أن يكون مريدًا كون ما علم أنه لا يكون. وكذلك كان يحيل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ على ذلك، وأن معناه: «خلقت كثيرًا من الجن والإنس وأردت أن أدخلهم جهنم» والظاهر من هذه اللام الدلالة على الإرادة، وهي لام كني، وإذا كان للعاقبة وإنما يُصار إليه بدليل، ولذلك لا يقال: «خلق الله الخلق لينفعهم»، ولا «ليضرهم» مطلقًا، بل يُقيد ذلك؛ إذ ليس عاقبة كلهم المنفعة، ولا عاقبة كلهم المضرة، فمن علم أنه ينتفع فقد خلقه للمنفعة، على معنى: أنه خلقه، وأراد أن ينتفع. وكذلك القول فيمن خلقهم للمضرة على هذا الترتيب، فأعلمه مجرد المقالات ص (٧٩). فالأصل في هذه اللام: إفادة التعليل، ولا يصار إلى «العاقبة» إلا بقرينة.

الَّلَّمْع فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْنِغِ وَالْبِدْعِ

الْعَابِدُونَ لِلَّهِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ -تعالى- قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وَالْقُرْآنُ لَا يَتَنَاقِضُ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ -تعالى- خَلَقَ لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا، بِالْآيَةِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا، وَأَنَّهُ خَلَقَ بَعْضَهُمْ لِلْعِبَادَةِ، بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وَالَّذِينَ خَلَقَهُمْ لِعِبَادَتِهِ هُمُ الَّذِينَ أَرَادَ^(١) أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَعَاقِبَتُهُمْ عِبَادَتُهُ.

وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣] فَالْمَعْنَى: إِنِّي لَمْ أَفْرِضْ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَلَمْ أَمُرْهُمْ بِهِ، وَلَكِنَّهُمْ كَذَّبُوا عَلَيَّ، وَافْتَرَوْا الْكَذِبَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنِّي أَمَرْتُهُمْ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ مِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ [تعالى] لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] يَعْنِي: أَسْمَاءَ الْخَلْقِ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ^(٢) ﴿يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾، فَإِذَا جَازَ تَكْلِيفُهُ إِيَّاهُمْ فِي الْآخِرَةِ مَا لَا يُطِيقُونَ، جَازَ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا^(٣).

(١) (ص): أَرَادُوهُ. (غ): أَرَادُوا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَا.

(٢) أَي بَعْضُ الْبَشَرِ الْمَكْلُوفِينَ، الَّذِينَ يُؤْمَرُونَ بِالسُّجُودِ فِي الْآخِرَةِ، بِالْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ.

(٣) قَالَ ابْنُ فُورَكٍ: «بَلْ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُكَلِّفَ الْعَاجِزَ وَلَوْ كَلَّفَهُ لَمْ يَكُنْ قَبِيحًا مِنْهُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يُكَلِّفْ عَاجِزًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِذْ بِذَلِكَ تَكْلِيفًا، وَلَوْ قُدِّرَ وَرُودُهُ بِهِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَبِيحًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى».

وقد أمر الله - تعالى - بالعدل، وقد قال: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَقْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩].

ومن سأل عن قوله - تعالى -: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨].

فالمعنى في ذلك: أنه لم يُرد أن يظلمهم، وإن كان أراد أن يتظالموا.

ومن سأل عن قوله - تعالى -: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا

(ح) كما هو واقع في العالم، قال ابن فورك: «وكذا يقول في نحو قوله إن الله - تعالى -: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ أحد تأويلين:

أحدهما: أن يكون معناه: لا يُحبُّ الفساد لأهل الصَّلاح، بل يُحبه لأهل الفساد، الذين عَلِمَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ لَهُ أَهْلًا.

أو يكون معناه: لا يُحبُّ الفساد أن يكون صَلاحًا، بل يجب أن يكون فسادًا كما عَلِمَهُ فسادًا.

وكذلك يقول في مثل قوله - تعالى -: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ أن معناه: ولا يريد بكم اليسر لأهل العسر، ولا يريد العسر لأهل اليسر، إنما يريد اليسر بأهل اليسر، والعسر بأهل العسر، وأهل اليسر هم الذين عَلِمَهُمُ لليسر، والخير والطاعة أهلًا، وبذلك عاملين وإليه صائرين وعليه موافين. وكان يقول في تأويل الآي التي في القرآن، مما جرى مجرى ذلك، إن طريقة تأويله هذه الطريقة التي بيناها؛ كنحو قوله - تعالى -: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾، ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾. انظر المجرد ص ١٤٨. وقارن بما هنا.

اللُّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا»^(١) [الأنعام: ١٤٨] إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فالجواب: أنهم قالوا ذلك على طريق الاستهزاء، ولم يقولوه على جهة الاعتقاد.

فأكذبهم في قولهم الذي لم يكونوا له مُعْتَقِدِينَ، كما أكذب المنافقين في قولهم: ﴿شَهِدْ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] على طريق الاستهزاء.

فقال الله - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ شَهِدٌ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

ومن سأل عن قوله - تعالى - : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فالجواب: أنه أراد أن لا يكونوا، بالإفطار^(٢) في السفر والمرض، حَرَجِينَ وَلَا أَثْمِينَ، ولا أن^(٣) يكونوا في عسرٍ من صيامهم^(٤).

(١) في (ص): «وقالوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا». وقد تكرر مثل ذلك منه، في آيات القرآن الكريم.

(٢) هي في (ص): بالصيام، غيرها (غ) إلى: «بالإفطار». وله وجه، عند التأمل.

(٣) في (غ): «وأن لا».

(٤) في (ص): «إفطارهم»، ولعل الصواب، ما أثبتنا.

[الباب السابع]

بَابُ الْكَلَامِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ

[نفْيُ وَجُوبِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَى لُطْفٍ لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَافِرِ [ين^(١)] لَأَمْنُوا؟

قِيلَ لَهُمْ^(٢) : نَعَمْ ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ بِالْمُؤْمِنِينَ وَبِعِبَادِهِ^(٣) ، مَا لَوْ فَعَلَهُ بِهِمْ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ ، قَالَ اللَّهُ -تَعَالَى- : ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧] ، وَقَالَ : ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الزخرف: ٣٣] -يعني : عَلَى كَثَرٍ- ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣] .

(١) (ص) : «بالكافر» . غيرها (غ) إلى : «بالكفار» ، وما فعلناه أقرب إلى حرفة التحقيق .

(٢) كذا في (ص) بالجمع ، لأن القائل يمثل فئة ، (غ) : له ، خلافا لما في (ص) ، دون إشارة .

(٣) كذا في ص ، غيرها غ إلى : «من عباده» ، دون موجب ، وما في الأصل أوفق للآيات : «الرزق لعباده» ، «أن يكون الناس أمة» .

اللَّمْعَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا عَلَى أَنْ يَفْعَلَ بِالْخَلْقِ مَا لَوْ فَعَلَهُ بِهِمْ كَفَرُوا، كَانَ قَادِرًا أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ مَا لَوْ فَعَلَهُ بِهِمْ لَأَمَنُوا.

وأيضًا: فقد دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ فِي كَوْنِ الْإِسْطَاعَةِ كَوْنُ الْفِعْلِ، فَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى إِقْدَارِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ مَا لَوْ فَعَلَهُ بِهِمْ لَأَمَنُوا.

فَإِنْ قَالَ: فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ بِالْكَفَّارِ مَا يُؤْمِنُونَ عِنْدَهُ فَقَدْ بَخِلَ عَلَيْهِمْ؟
قِيلَ لَهُ: الْبُخْلُ: أَنْ لَا يَفْعَلَ الْفَاعِلُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَعْلُهُ، فَأَمَّا مَا كَانَ تَفَضُّلاً: فَلِلْمُتَفَضِّلِ أَنْ يَتَفَضَّلَ بِهِ، وَلَهُ أَنْ [لَا] ^(١) يَتَفَضَّلَ بِهِ، وَمَا كَانَ تَفَضُّلاً لَمْ يَلْحَقِ الْبُخْلُ - فِي أَنْ لَا يَفْعَلَهُ - الْفَاعِلَ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ بِهِمْ مَا يُؤْمِنُونَ عِنْدَهُ، فَهَلْ أَرَادَ سَفَهُهُمْ وَكُفْرَهُمْ؟

قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِيمَا سَلَفَ مِنْ كَلَامِنَا ^(٢).

(١) زَادَهَا (غ)، وَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ، فَتَابَعْنَاهَا

(٢) الْإِشَارَةُ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ إِثْبَاتِ «عَمُومِ الْإِرَادَةِ»، آخِرُ «الْبَابِ الثَّالِثِ» وَعَرَضَ هُنَاكَ لِمَسْأَلَةِ التَّفَضُّلِ، وَفِي بَدَايَةِ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا. وَلِذَا أَوْجَزَ كَلَامَهُ عَلَيْهَا هُنَا وَعَرَضَ هُنَاكَ الْمَسْأَلَةَ بِالتَّفْصِيلِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣٨ - مسألة

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنْ كَانَ اللَّهُ -تعالى- إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بِهِمْ مَا يُؤْمِنُونَ
عِنْدَهُ يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ فَسَادَهُمْ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ إِذَا خَلَقَهُمْ -وَهُوَ
يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ- فَقَدْ أَرَادَ كُفْرَهُمْ ؟
فَإِنْ قَالُوا : مُرِيدُ السَّفَةِ سَفِيَةٌ .

قِيلَ لَهُمْ : أَلَيْسَ خَالِقُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ ، لَا يَكُونُ سَفِيهًا بِخَلْقِهِ ،
وَلَا يَكُونُ خَلْقُهُ إِيَّاهُ سَفَهًا ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ إِذَا أَرَادَ
سَفَهُهُمْ لَمْ يَكُنْ سَفِيهًا ؟

وَقَدْ تَكَلَّمْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(١) .

(١) راجع ما مر في الصفحة السابقة، وما سبق في مسألة الخواطر، وقول
المعتزلي: «لولا الخواطر والعلم القديم لثم لنا الدست».

٣٩- مسألة

[في إيلاام الأطفال]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ لِلَّهِ -تَعَالَى- أَنْ يُؤْلِمَ الْأَطْفَالَ فِي الْآخِرَةِ؟^(١)
قِيلَ لَهُ: لِلَّهِ -تَعَالَى- ذَلِكَ؛ وَهُوَ عَادِلٌ إِنْ فَعَلَهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا
يَفْعَلُهُ عَلَى جُرْمٍ مِثْلِهِ^(٢) بِعِقَابٍ لَا يَتَنَاهَى، وَتَسْخِيرِ الْحَيَوَانِ بَعْضِهِمْ
لِبَعْضٍ، وَالْإِنْعَامِ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ مَعَ عِلْمِهِ
بَأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ، كُلُّ ذَلِكَ عَدْلٌ مِنْهُ.

وَلَا يَقْبَحُ مِنَ اللَّهِ لَوْ ابْتَدَأَهُمْ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ وَأَدَامَهُ^(٣)، وَلَا يَقْبَحُ

(١) قَالَ ابْنُ فُورَكٍ فِي «مَجْرَدِ الْمَقَالَاتِ»: «وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ جَوَّازَ إِيْلَامُ الْأَطْفَالِ
فِي الْآخِرَةِ كَجَوَّازِ إِيْلَامِهَا فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ فِي حُسْنِ إِيْلَامِهَا فِي
الدُّنْيَا مَا يَنْتَقِبُهَا مِنَ الْأَعْوَاضِ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ - كَمَا زَعَمَ الْمُعْتَزِّلَةُ - بَلْ
الْأَعْوَاضُ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُوصِلْ إِلَيْهِمْ نِعَمًا وَلَذَّةً بَعْدَ ذَلِكَ
كَانَ سَائِعًا، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ -تَعَالَى- بِذَلِكَ عَنِ الْحِكْمَةِ خَارِجًا» ص ١٤٧.
لَكِنَّهُ وَعَدَ بِأَمْرِ التَّكْلِيفِ مَنْوُطٌ بِالْبُلُوغِ الرَّاشِدِ، وَالبَلَاغُ الصَّادِرُ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ، وَهُوَ مَعْنَى «التَّكْلِيفِ» أَوْ الْخُطَابِ الْإِلَهِيِّ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ.
لَا حَظَّ آخِرِ الْفَقْرَةِ الْآخِرَةِ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ «لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ» (ح).

(٢) (ص): «مِثْلِهِ». أَصْلُهَا (غ)، وَتَابِعْنَاهُ.

(٣) (ص): «وَأَدَامَتَهُ». وَتَبِعَهُ (غ)، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَا.

منه أَنْ يُعَذَّبَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيُدْخَلَ الْكَافِرِينَ الْجَنَانَ ، وَإِنَّمَا نَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَنَا : أَنَّهُ [إِنَّمَا] ^(١) يُعَاقِبُ الْكَافِرِينَ ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا فَعَلَهُ فَلَهُ فِعْلُهُ : أَنَّهُ الْمَالِكُ الْقَاهِرُ الَّذِي [نَقْضُ إيجابِ] لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ وَلَا فَوْقَهُ مَبِيعٌ ، وَلَا أَمْرٌ ، وَلَا زَاجِرٌ ، وَلَا حَاضِرٌ ، وَلَا شَيْءٌ ، أَوْ إِحَالَتُهُ ، عَلَى اللَّهِ مَنْ رَسَمَ لَهُ الرُّسُومَ ، وَحَدَّ لَهُ الْحُدُودَ .

فَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا لَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ إِذَا ^(٢) كَانَ الشَّيْءُ إِنَّمَا يَقْبَحُ مِنَّا ؛ لِأَنَّا تَجَاوَزْنَا مَا حُدَّ وَرَسِمَ لَنَا ، وَأَتَيْنَا مَا لَمْ نَمْلِكْ إِيَّانَهُ .

فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْبَارِي مُمْلَكًا ، وَلَا تَحْتَ أَمْرِ ، لَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ شَيْءٌ . [نَقْضُ التحسين والتقييح العقليين]

قِيلَ لَهُ : أَجَلٌ ، وَلَوْ حَسَنَهُ لَكَانَ حَسَنًا . وَلَوْ أَمَرَ بِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ .

فَإِنْ قَالُوا : فَجَوَّزُوا ^(٣) عَلَيْهِ أَنْ يَكْذِبَ كَمَا جَوَّزْتُمْ أَنْ يَأْمُرَ بِالْكَذِبِ ؟

قِيلَ لَهُمْ : لَيْسَ كُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ جَازَ أَنْ يُوصَفَ بِهِ ^(٤) .

(١) زيادة يتطلبها السياق .

(٢) (ص) : «إِذَا» . والسياق للتعليل .

(٣) (ص) : تجوزوا .

(٤) قال ابن فورك : «وكان يقول : في جواب مَنْ يسأله عن جملة ذلك : إِذَا =

أَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُ قَدْ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ، وَنَخْضَعَ، وَنَتَحَرَّكَ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ، وَيَخْضَعَ، وَيَتَحَرَّكَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ؟ وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، لَيْسَ لِقُبْحِهِ، وَلَكِنْ لَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَكْذِبَ، كَمَا لَا يَجُوزُ

= جَوَزَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلُّهَا وَرَأَيْتَ جَمِيعَ ذَلِكَ عَدْلًا مِنْهُ، فَهَلَّا جَوَزَتْ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ عَدْلًا وَحِكْمَةً، كَمَا كَانَ فِي اخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ؟ بَأَنَّ الْكَذِبَ لَيْسَ مِمَّا لَمْ يَجْزُ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ كَانَ قَبِيحًا. وَلَكِنْ طَرِيقُ اسْتِحَالَتِهِ عَلَيْهِ كَطَرِيقِ اسْتِحَالَةِ الْجَهْلِ عَلَيْهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ نَقِيضَهُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ وَالْبُطْلَانُ، فَإِذَا كَانَ عِلْمُهُ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ لَمْ يَجْزُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ، لَا لِقُبْحِ الْجَهْلِ. وَلَكِنْ لاسْتِحَالَةِ مَا يَجِبُ عَدَمُهُ بِوُجُودِ الْجَهْلِ لَهُ، كَذَلِكَ الصِّدْقُ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ... وَبِتَضَادٍّ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا كَاذِبًا فِي شَيْءٍ وَشَيْئَيْنِ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا وَجَاهِلًا فِي شَيْءٍ وَشَيْئَيْنِ، وَمِنْ وَجْهِ وَوَجْهَيْنِ.

فَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْكَذِبِ وَجَوَازُ وَرُودِهِ بِذَلِكَ. فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَوْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ لَمْ يَسْتَحِلْ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- أَبَاحَ الْكَذِبَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَنَهَى عَنِ الصِّدْقِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَقُبْحُ صِدْقٍ لِأَجْلِ النَّهْيِ، وَحُسْنُ كَذِبٍ لِأَجْلِ الْأَمْرِ. فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَحْ. وَلَمْ يَحْسُنْ لِأَجْلِ أَنَّهُ صِدْقٌ وَكَذِبٌ.

وَكَانَ يَقُولُ: إِذَا قِيلَ لَهُ: إِذَا جَوَزْتَ أَنْ يَأْمُرَ بِالْكَذِبِ فَجَوَزَ أَنْ يَكْذِبَ؛ إِنَّ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِالْحَرَكَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَرَّكَ، وَأَمَرَ بِالطَّاعَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطِيعَ؟

انظر مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري: ص ١٤٢ - ١٤٣، والتوافق، بل التطابق أحياناً ظاهر، فلعل ابن فورك كان يعتمد في هذا الموضوع على اللمع لتقارب العبارات إلى حد كبير.

وصفه بالقُدرة على أن يتحرَّك ويجهل.

ولو جاز لزاعم أن يزعم أنه يوصف الباري بالقُدرة على أن يكذب، ولا يوصف بالقُدرة على أن يجهل، ولا يأتي بين ذلك بفرقان^(١)، لجاز لقالب أن يقلب القصة^(٢)، فيزعم^(٣) أن الباري يوصف بالقُدرة على أن يجهل، ولا يوصف بالقُدرة على أن يكذب. فلما لم يجر ذلك بطل ما قالوه.

فإن قال قائل: إذا أمر الله - تعالى - أن نُصلي فصَلَّاتنا هي حركاتنا، التي نتحرَّك^(٤) إذا صلَّينا، والمتحرَّك متحرَّك لحلول الحركة فيه، والشاتم والكاذب إنما كان شاتمًا كاذبًا؛ لأنه فعل الشتم، والكذب، لا لأن ذلك حل فيه.

يقال له: إن كانت العلة، التي لها ألزمتنا أن نجوز أن يكذب الباري - تعالى - عن ذلك علوًّا كبيرًا - أنه أمر به، فيجب في كل شيء أمر به أن يجوز وصفه به، فإذا أمر أن تحل^(٥) في أنفسنا حركات نتحرَّك بها، وصلاة نُصلي بها، لزم أن يجوز أن تحل^(٦) في نفسه

[الزائمهم
بمقالة أهل
السنة]

(١) أي دون برهان يفرق بين الجهل الكذب.

(٢) أي يقول بالقول المقابل لتلك الدعوى.

(٣) في (ص): «فزعم».

(٤) كذا في (ص)، وقد زاد (غ) هنا كلمة: بها، وليست ضرورية.

(٥) في (غ): «تحل»، ولم ينقط في (ص).

(٦) في (غ): «يحل»، ولم ينقط في (ص).

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

حَرَكَاتٌ يَتَحَرَّكُ بِهَا، وَصَلَاةٌ يُصَلِّي بِهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا^(١): إِذَا جَازَ أَنْ يَأْمُرَ الْبَارِي غَيْرَهُ [بِالْكَذِبِ]^(٢)، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ كَذِبًا يَكُونُ بِهِ غَيْرُهُ كَاذِبًا؟ كَمَا إِذَا أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ، جَازَ أَنْ يَفْعَلَ لَغَيْرِهِ^(٣) صَلَاةً كَانَ^(٤) غَيْرُهُ بِهَا مُصَلِّيًا. فَإِنْ سَأَلُونَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهَذَا مَا لَا يُنْكِرُ.

عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ [الْمُصَلِّي]^(٥) مُصَلِّيًا لِحُلُولِ الصَّلَاةِ فِيهِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ مُتَحَرِّكٌ^(٦) لِحُلُولِ الْحَرَكَةِ فِيهِ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ^(٧) مُصَلِّيًا، كَمَا كَانَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ - إِذَا حَلَّتْهُ الْحَرَكَةُ - مُتَحَرِّكًا. وَيُقَالُ لَهُمْ: الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ هِيَ: الدُّعَاءُ، فَإِنْ [كَانَ]^(٨) الْمُصَلِّي مُصَلِّيًا لِحُلُولِ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاعِيًا لِحُلُولِ الدُّعَاءِ فِيهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ عِنْدَهُمْ.

(١) (ص): «أَنْ لَا يَقُولُوا»، نَبَهَ (غ) إِلَى وَجوبِ حَذْفِ حَرْفِ النْفْيِ لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى وَهُوَ الصَّوَابُ - رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) زَادَهَا (غ)، وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ لِاتِّسَاقِ الْكَلَامِ.

(٣) فِي (ص): «لِغَيْرِهِ».

(٤) غَيْرُهَا (غ) إِلَى «يَكُونُ»، وَلَيْسَ ذَلِكَ ضَرُورِيًّا.

(٥) زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

(٦) فِي (ص): «مُتَحَرِّكًا»، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى حَالِ النَّاسِخِ مِنْ قِلَّةِ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ.

(٧) زَادَ (غ)، هُنَا عِبَارَةٌ (إِذَا حَلَّتْهُ الصَّلَاةُ) وَهِيَ مَفْهُومَةٌ مِنَ السِّيَاقِ.

(٨) زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَازَ أَنْ يَفْعَلَ الْبَارِي -تَعَالَى- صَلَاةً لغيرِهِ
وَيَكُونُ بِهَا مُصَلِّيًّا، فَلِمَ لَا يَفْعَلُ لغيرِهِ إِرَادَةً يَكُونُ بِهَا مُرِيدًا، وَكَلَامًا
يَكُونُ بِهِ مُتَكَلِّمًا؟

فَإِنْ قَالُوا: الْمُتَكَلِّمُ الْمُرِيدُ مُتَكَلِّمٌ مُرِيدٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْكَلَامَ وَالْإِرَادَةَ.
قِيلَ لَهُمْ^(١): فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّيُّ مُصَلِّيًّا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ
الصَّلَاةَ فِيهِ، وَالْمُتَحَرِّكُ مُتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْحَرَكَةَ فِيهِ^(٢)؟
فَإِنْ قَالَ^(٣): قَدْ يَتَحَرَّكُ مِنَّا مَنْ لَا يَفْعَلُ الْحَرَكَةَ.

قِيلَ لَهُ: وَقَدْ يُرِيدُ وَيَتَكَلَّمُ [مِنَّا]^(٤) مَنْ لَا يَفْعَلُ إِرَادَةً وَلَا كَلَامًا؛
كَالْعَاشِقِ الَّذِي يُحِبُّ مَعشُوقَهُ مَحَبَّةً لَا يُمَكِّنُهُ الْانْصِرَافُ عَنْهَا،
وَكَالَّذِي يَتَكَلَّمُ وَهُوَ نَائِمٌ، [أ]^(٥) وَفِي حَالِ صَرَاعِهِ، كَلَامًا لَا يُمَكِّنُهُ
الْانْصِرَافُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ^(٦) مَحَبَّةُ الْعَاشِقِ مَحَبَّةً فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا إِرَادَتُهُ
إِرَادَةً.

(١) فِي (ص): «لَهُ».

(٢) أَيْ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ الشَّيْخُ وَلَكِنَّهُ يَسْتَدْرِجُ الْمُحَاوِرَ لِيُسَلِّمَ أَنْ
دَعَاوَهُ تَسْتَلْزِمُ حُلُولَ الْخُضُوعِ فِي الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ.

(٣) زَادَ (غ) هُنَا: «قَائِلٌ»، وَلَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، لَاحِظِ الْفَقْرَةَ التَّالِيَةَ.

(٤) زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

(٥) زَادَهَا (غ)، وَتَابَعْنَاهُ.

(٦) فِي (غ): «لَيْسَتْ»

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

قِيلَ لَهُمْ: وَلَيْسَ كَلَامُ الْمَضْرُوعِ وَالنَّائِمِ كَلَامًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا كَلَامُ الْيَقْظَانِ كَلَامًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا إِرَادَةُ الْعَاشِقِ إِرَادَةً فِي الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا مَا لَا يَعْجِزُ عَنْهُ أَحَدٌ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِنْ كَانَ الْمَصْلِيُّ مُصْلِيًا لِحُلُولِ الصَّلَاةِ فِيهِ، أَفَلَيْسَ ^(١) الْخَاضِعُ خَاضِعًا -عِنْدَكُمْ- لِحُلُولِ الْخُضُوعِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْخُضُوعَ يَكُونُ فِي الْقَلْبِ، وَالْإِنْسَانُ بِكَمَالِهِ خَاضِعٌ؟ فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْقَلْبَ خَاضِعٌ خَاشِعٌ، أَلَزَمْنَاهُمْ أَنْ يَكُونَ اللِّسَانُ مُتَكَلِّمًا فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْقَلْبُ مُرِيدًا فِي الْحَقِيقَةِ.

وَإِنْ قَالُوا: الْخَاضِعُ لَمْ يَكُنْ خَاضِعًا لِحُلُولِ الْخُضُوعِ فِيهِ. قِيلَ لَهُمْ: فَإِذَا أَمَرَ ^(٢) اللَّهُ -تَعَالَى- أَنْ نَخْضَعَ فَيَجِبُ -عَلَى قِيَاسِكُمْ ^(٣)- أَنْ يَخْضَعَ هُوَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا، وَلَكِنَّهُ يُفْعَلُ خُضُوعًا لغيره ^(٤).

قِيلَ لَهُمْ: وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرْنَا بِالْكَذِبِ فَجَائِزٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذِبًا لِغَيْرِهِ. فَإِنْ قَالُوا: الْكَاذِبُ كَاذِبٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْكَذِبَ.

(١) (غ): فليس، والصواب ما في ص، فالجملة استفهامية.

(٢) في (غ): «أمرنا».

(٣) أي القول بأن كل ما يأمر به يجب أن يتصف به. وقد أثبتنا غ: على سياقكم، خلافا لما في (ص)، والمراد: على سياق قولكم: «من يأمر بشيء يفعل».

(٤) (ص): لغير، أصلها (غ)، وتابعتها.

قِيلَ لَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخَاضِعِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنِ الْخَاضِعُ خَاضِعًا لِحُلُولِ الْخُضُوعِ فِيهِ، وَلَا لِأَنَّهُ فَعَلَهُ.

قِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي الْكَاذِبِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ نَتَحَرَّكَ أَفَلَيْسَ جَائِزًا^(١) أَنْ يَجْعَلَنَا مُتَحَرِّكِينَ؟

فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُمْ: فَكَذَلِكَ^(٢) لَوْ أَمَرْنَا بِالْكَذِبِ لَجَازَ أَنْ يَجْعَلَنَا كَاذِبِينَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: خَبِّرُونَا: أَلَيْسَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا [كَانَتْ]^(٣) كَانَتْ حَرَكَاتٍ، وَكَانَ الْمُتَحَرِّكُ مُتَحَرِّكًا لِحُلُولِ الْحَرَكَةِ فِيهِ، وَالْمُصَلِّي مُصَلِّيًا^(٤) لِحُلُولِ الصَّلَاةِ فِيهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُمْ: فَيَجِبُ إِذَا أَطَاعَ الْإِنْسَانُ بِفِعْلِ حَرَكَةٍ أَمَرَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- بِهَا، أَنْ يَكُونَ طَائِعًا؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ حَلَّتْهُ، كَمَا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ لِحُلُولِ الْحَرَكَةِ فِيهِ.

(١) (ص): «جائز».

(٢) في (غ): «وكذلك».

(٣) ليست في (ص)، زادها (غ)، وهي ضرورية.

(٤) (ص): مصل، أصلحها (غ).

فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

قِيلَ لَهُمْ: فَبَعْضُ الْإِنْسَانِ طَائِعٌ، وَبَعْضُهُ عَاصٍ، إِذَا حَلَّتْهُ
الْمَعْصِيَةُ، وَلَا بُدَّ مِنْ: نَعَمْ.

فَيُقَالُ^(١) لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ^(٢) أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ مُتَكَلِّمًا،
وَهُوَ اللِّسَانُ، وَبَعْضُهُ عَالِمًا مَرِيدًا^(٣)، وَهُوَ الْقَلْبُ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْحَرَكَةُ إِذَا كَانَتْ طَاعَةً، فَالْمُتَحَرِّكُ مُتَحَرِّكٌ^(٤) لِحُلُولِ
الْحَرَكَةِ فِيهِ، وَلَيْسَ الطَّائِعُ طَائِعًا لِحُلُولِ الطَّاعَةِ فِيهِ، بَلْ هُوَ طَائِعٌ
بِفَعْلِ الطَّاعَةِ.

قِيلَ لَهُمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ^(٥): إِنْ^(٦) كَانَتْ الْحَرَكَاتُ صَلَاةً، وَكَانَ
الْمُتَحَرِّكُ مُتَحَرِّكًا لِحُلُولِ الْحَرَكَةِ فِيهِ، فَالْمُصَلِّي مُصَلٍّ^(٧)؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ
الصَّلَاةَ لَا لِأَنَّهَا^(٨) حَلَّتْهُ.

فَإِنْ أَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ.

(١) (ص): «يُقَالُ»، زاد (غ): الفاء، ولا بأس بذلك لربط السؤال التالي بما قبله.

(٢) (ص): «فَأَنْكَرْتُمْ»، قرأها (غ): «فَمَا أَنْكَرْتُمْ»، وتابعناه.

(٣) (ص): «عَالِمٌ مَرِيدٌ».

(٤) (ص): «مُتَحَرِّكًا» أصلها (غ).

(٥) (ص): «لَهُ مَا أَنْكَرْتَ» والسياق للجمع، كما فعل (غ)، فتابعناه.

(٦) (ص)، (غ): «وَإِنْ»، والواو مقحمة هنا.

(٧) في (ص): «مُصَلِّي».

(٨) (ص): «لِأَنَّهُ» أصلها (غ)، وتابعناه.

قِيلَ لَهُمْ: فَإِذَا أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّيَ هُوَ، فَيَلْزَمُ:
لَوْ أَمَرْنَا أَنْ نَكْذِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَكْذِبَ هُوَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ لَنَا
كَذِبًا، كَمَا جَازَ أَنْ يَفْعَلَ لَنَا صَلَاةً، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّيَ هُوَ، فَقُولُوا^(١)
فِي الْكَذِبِ هَذَا الْقَوْلَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا أَمَرْنَا أَنْ نَتَحَرَّكَ جَعَلَ لَنَا حَرَكَاتٍ نَتَحَرَّكُ بِهَا،
فَكَذَلِكَ لَوْ أَمَرْنَا بِالْكَذِبِ لَمْ يَسْتَحِلَّ^(٢) أَنْ يَفْعَلَ لَنَا كَذِبًا نَكْذِبُ بِهِ.

(١) (ص): فَقُلْ، غيرها (غ) للجمع، وتابعناه. وكل المناقشات إلزامات من
المصنف للمعتزلة، يكشف لهم مآلات مذهبهم، الذي يقصدون به التنزيه،
فيؤدي إلى عكسه، اللهم إلا أن يعودوا لمقالة أهل السنة في أمر التعديل
والتجوير، والتحسين والتقبيح، وإنهما ليسا ذاتيين، ومردهما إلى ورود
الشرع وغيره.

(٢) في (ص): «يستحيل»، وهو غير مستغرب من الناسخ.

[الباب الثامن]

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْإِيمَانِ

[تعريف]

[الإيمان]

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْإِيمَانُ عِنْدَكُمْ بِاللَّهِ - تَعَالَى -؟

قِيلَ لَهُ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ، وَعَلَى ذَلِكَ اجْتِمَاعُ أَهْلِ اللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ^(١).

(١) قَالَ ابْنُ فُورَكٍ مَبِينًا مِنْهُجَ الشَّيْخِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، الْمُسَمَّاةِ بِـ «الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ»، «وَكَانَ يَقُولُ: قَدْ اتَّفَقْنَا مَعَ جَمِيعِ الْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي الْإِيمَانِ أَنَّ مَعْنَى الْإِيمَانِ: هُوَ التَّصَدِيقُ فِي اللُّغَةِ، قَبْلَ وَرُودِ الشَّرِيعَةِ، وَاتَّفَقْنَا أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى لُغَتِهِمْ، فَوَجَبَ أَنْ يُتَعَرَّفَ مَعْنَاهُ مِنْهَا، وَلَمْ يَثْبِتِ النَّقْلُ - أَيْ التَّغْيِيرُ لِمَا فِيهَا - عَنِ اللُّغَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَوْصَافِ، وَلَا ثَبَتَ زِيَادَةُ اسْمٍ بِالشَّرِيعَةِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي اللُّغَةِ... وَأَنَّ الْأَمْرَ فِي الْأَسْمَاءِ - أَيْ الْمَصْطَلَحَاتِ الشَّرْعِيَّةِ - فِي الشَّرِيعَةِ، عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهَا مِنَ اللُّغَةِ، لَمْ يَبْدُلْ وَلَمْ يُغَيَّرْهَا؛ فَلَمَّا وَجَدْنَاهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي لُغَتِهِمْ، قَبْلَ وَرُودِ الشَّرِيعَةِ، الْإِيمَانَ إِلَّا التَّصَدِيقَ، وَلَا يُسَمُّونَ مَا عَدَا هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْفِعْلِ إِيمَانًا، وَلَا يَجْرِي فِي عَادَاتِهِمْ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَمَرَ عَبْدَهُ بِفِعْلٍ فَعَلَهُ: أَنَّهُ «أَمِنَ بِهِ» بَلْ يَقُولُونَ: «أَطَاعَهُ» فَيَفْرُقُونَ بَيْنَ أَنْ يُطِيعَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ، فَلَا يَرُونِ الْإِيمَانَ إِلَّا فِي تَصَدِيقِهِ وَالطَّاعَةِ إِلَّا فِي اتِّبَاعِ أَمْرِهِ، جَرَى هَذَا - عِنْدَهُ - أَضَلًّا مُعْتَمِدًا فِي إثْبَاتِ اسْمِ الْإِيمَانِ بِهَذَا الْمَعْنَى.

وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ الْإِيمَانُ هُوَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ، وَهُوَ اعْتِقَادُ الْمُعْتَقِدِ صَدَقَ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَكَانَ لَا يَجْعَلُ إِقْرَارَ اللِّسَانِ مَعَ انْكَارِ الْقَلْبِ إِيمَانًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ لَا يَسْمِي الْمُنَافِقَ مُؤْمِنًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، بَلْ كَانَ يَقُولُ: إِنَّهُ كَافِرٌ =

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

قال الله - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال - تعالى - : ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

فلما كَانَ الْإِيمَانُ^(١) فِي اللُّغَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ - تعالى - بِهَا الْقُرْآنَ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَقَالَ^(٢) اللَّهُ - تعالى - : ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] أَي: بِمُصَدِّقٍ لَنَا.

وَقَالُوا^(٣) جَمِيعًا: «فَلَا نُؤْمِنُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ وَالشَّفَاعَةِ» يريدون يُصَدِّقُ بِذَلِكَ، فَوَجَبَ^(٤) أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ هُوَ مَا كَانَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ إِيمَانًا، وَهُوَ: التَّصْدِيقُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَحَدِّثُونَا عَنِ الْفَاسِقِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ أَمْؤْمِنٌ هُوَ؟ قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِفُسْقه وَكِبِيرَتِهِ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ

[حُكْمُ
مُرْتَكِبِ
الْكَبِيرَةِ]

= لاعتقاده وغير مؤمن لإقراره» انظر مجرد المقالات: ص ١٥٠ - ١٥١.

وقد أشار ابن فورك في هذا الموضع من «المجرد» أن الشيخ قد ارتضى الصيغة التي تؤثر عن أبي الحسين الصالحي: وقد كان يقول - في المعرفة - إنها الخضوع؛ لأنها اعتقاد الإنسان أن الله - تعالى - خالقه ومدبره، وأنه لم يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا «لأن معرفة الإنسان بأن الله واحد ليس كمثله شيء هو التوحيد لله، والتصديق له، ويزعم أن الكفر هو الجهل بالله تعالى، وهو ضد المعرفة بالله تعالى، وبالقلب يكون دون غيره من الجوارح...». انظر: المجرد ١٥١.

(١) (ص): «الآن».

(٢) في (غ): «قال».

(٣) الضمير للعرب أصحاب، اللغة التي بها نزل القرآن.

(٤) في (غ): «وجب».

اللُّغَةُ أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْهُ ضَرْبٌ فَهُوَ ضَارِبٌ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ قَتْلٌ فَهُوَ قَاتِلٌ^(١)،
وَمَنْ كَانَ مِنْهُ كُفْرٌ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ فِسْقٌ فَهُوَ فَاسِقٌ، وَمَنْ كَانَ
مِنْهُ تَصَدِيقٌ فَهُوَ مُصَدِّقٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْهُ إِيْمَانٌ^(٢) فَهُوَ مُؤْمِنٌ.

ولو كَانَ الْفَاسِقُ لَا مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا، لَمْ يَكُنْ مِنْهُ كُفْرٌ وَلَا إِيْمَانٌ، [إِبْطَالُ
لَكَانَ^(٣)] لَا مُوَحِّدًا وَلَا مُلْحَدًا، وَلَا وَلِيًّا وَلَا عَدُوًّا: فَلَمَّا اسْتَحَالَ
ذَلِكَ اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْفَاسِقُ لَا مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا، كَمَا قَالَتِ الْمَعْتَزَلَةُ. [الْمَنْزِلَتَيْنِ]
وَأَيْضًا: فَإِذَا كَانَ الْفَاسِقُ مُؤْمِنًا قَبْلَ فِسْقِهِ بِتَوْحِيدِهِ، فَحُدُوثُ
الرُّنَا، بَعْدَ التَّوْحِيدِ، لَا يُبْطِلُ اسْمَ الْإِيْمَانِ الَّذِي لَمْ يُفَارِقْهُ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ كَانَ النَّاسُ قَبْلَ حُدُوثِ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ رَئِيسِ
الْمَعْتَزَلَةِ^(٤)، عَلَى مَقَالَتَيْنِ: مِنْهُمْ: خَوَارِجٌ يُكْفَرُونَ مُرْتَكِبِي الْكَبَائِرِ،
وَمِنْهُمْ: أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ، يَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ^(٥).

(١) (ص): «قِيلَ فَهُوَ قَائِلٌ». وَالنَّقْطُ عَمُومًا غَيْرُ مُنْضَبِطٍ فِي النَّصِّ، وَعَلَى الْقَارِئِ
التَّامُّلِ وَالضَّبْطِ.

(٢) فِي (ص): «فِيهِ إِيْمَانٌ»، وَفِي (غ): «مِنْهُ الْإِيْمَانُ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَا.
(٣) فِي (ص): «وَلَكِنْ».

(٤) عَرَفَ الشَّيْخُ بَوَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ، بِرَئِيسِ الْمَعْتَزَلَةِ، وَفَسَّرَ الْإِعْتِزَالَ بِمُخَالَفَةِ
الْإِجْمَاعِ، وَقَدْ شَارَكَهُ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ فِيهِمَا، وَدَوَّرَهُمَا فِي تَأْسِيسِ عِلْمِ
الْكَلَامِ، بِوَجْهَتِهِ الْإِعْتِزَالِيَّةِ، فِي الْبَصْرَةِ. مَعْلُومٌ وَمَشْتَهَرٌ - انْظُرِ الْمَرْجِعَ فِي
عِلْمِ الْكَلَامِ، (مَرْجِعٌ سَابِقٌ) ٢٩٤/١ وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) قَالَ ابْنُ فُورْكَ: «وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ مَذْهَبَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ
خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ قَبْلَ حُدُوثِ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ كَانُوا عَلَى
مَقَالَتَيْنِ، فِي مُرْتَكَبِ الْكَبِيرَةِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ:

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

ولم يقل منهم قائل : إنه ليس بمؤمن ولا كافر، قبل حدوث واصل بن عطاء. حتى^(١) اعتزل واصل الأمة، وخرج عن قولها، فسمي معتزليًا بمخالفته الإجماع؛ فيهدم^(٢) الإجماع قوله، و[ما] اتفق^(٣) المسلمون عليه، من أن العاصي من أهل الصلاة^(٤) لا يخلو من أن يكون مؤمنًا، أو كافرًا - يقضي على^(٥) بطلان^(٦) قوله.

وأيضًا فلو جاز لقائل أن يقول : إن من معه إيمان وأتى كبيرة فليس مؤمنًا ولا^(٧) فاسقًا، لجاز لقائل أن يقول : بل هو مؤمن بإيمانه، ولا يقال : فاسق بفسقه. فإن كان هذا القول مستحيلًا؛ لأنه لا يجوز فسق لا لفاسق كان قولهم مستحيلًا؛ لأنه لا يجوز إيمان لا لمؤمن^(٨).

= فَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ : إِنَّهُ كَافِرٌ، وَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ : إِنَّهُ مُؤْمِنٌ فَاسِقٌ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ لَا كَافِرٌ وَلَا مُؤْمِنٌ. وَذَكَرَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : إِنَّ الْفَاسِقَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُحِبٌّ عَلَى إِيْمَانِهِ مُوَالِي بِهِ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهُ مُبْغَضٌ عَلَى فِسْقِهِ وَلَا مُعَادِي؛ لِأَنَّ الْبُغْضَ وَالْعَدَاوَةَ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ عَلِمَ أَنَّ عَاقِبَتَهُ الْكُفْرُ. الْمَجْرَد ص ١٥٤. وَالْكَلَامُ يَكَادُ يَتطَابَقُ حَرْفِيًّا مَعَ مَا فِي مَتْنِ «اللمع» هُنَا.

(١) (ص) : «حين»، (غ) : «حتى»، وتابعناه.

(٢) كذا في (ص)، قرأها (غ) : «فبعد من» ولعل ما أثبتنا هو الصواب.

(٣) في (ص) : «واتفق».

(٤) في (غ) : «القبلة».

(٥) لاحظ أسلوب الشيخ، الذي يكاد يكون من لوازمه.

(٦) قوله «على بطلان» في (غ) : «ببطلان»، كدأبه في مثل هذا الموطن.

(٧) في (غ) : «بل».

(٨) وهذا هو ما مضى عليه الشيخ أبو الحسن، إذ قال لزاهر بن أحمد السرخسي وهو يحتضر : أشهد علي أنني لا أكفر أحدًا من أهل هذه القبلة. راجع ما مر في المقدمة ص ٤٤.

[الباب التاسع]

باب الكلام في الخاص والعام والوعد والوعيد

إن قال قائل : خبرونا عن قول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي [الوعد] جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣] ، وعن قوله : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا [الوعد] نَسُوفَ نُصْلِهِ نَارًا ﴾ [النساء: ٣٠] ، وقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ^(١) الَّذِينَ يَكُونُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَحَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: ١٠] .

فالجواب عن ذلك : أن قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا ﴾ [نساء: ٣٠] يحتمل أن يقع على جميع من يفعل ذلك ، ويحتمل أن يقع على بعض ؛ لأن لفظ «من» يقع في اللغة مرة على الكل ، ومرة على البعض ، فلما كانت صورة^(٢) اللفظة ترد مرة ، ويراد بها بعض ، وترد أخرى ، ويراد بها الكل ، لم يجوز أن يقطع على الكل بصورتها^(٢) ، كما لا يقطع على البعض بصورتها .

وكذلك لا يقضى بقوله : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ، و﴿ إِنَّ^(١) الَّذِينَ يَكُونُونَ ﴾ [النساء: ١٠] على بعض ولا على كل ؛ إذ كان يقع ذلك نارة على الكل ، وتارة على البعض .

(١) ليس في : (ص) .

(٢) يستعمل المصنف - رضي الله عنه - لفظ الصورة بمعنى الصيغة . انظر كلام ابن فورك في هامش ص ٢٧٢ التالية .

اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع

ولو جاز لزاعم أن يزعم: أن الصورة^(١) إنما هي للكل حتى تأتي دلالة للبعض^(٢)، لم يكن هذا الزاعم - بزعمه هذا - أولى ممن قال: صورة هذا القول تُوجب القضاء على البعض^(٣) إلى أن تقوم دلالة الكل^(٤).

فلما تكافأ القائلان في قولهما وجب أن يكون القولان جميعاً ملغيين.

وقد قال زهير:

وَمَنْ لَمْ يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضَرَّسُ بِأَنْيَابٍ وَيُؤْطَأُ بِمَنْسِمٍ^(٥).

(١) يقصد المؤلف بالصورة: صيغة العموم أو الخصوص في ذاتها - كما ذكرنا آنفاً.

(٢) في (غ): «البعض».

(٣) عبارة القضاء على كذا أسلوب للشيخ، كرره كثيراً، وإن كان لا يروق لشيخنا الدكتور غرابة: فيغيره ويخطئ المؤلف، دون موجب.

(٤) هذا رأي الشيخ - في صيغ العموم والخصوص - من التوقف عن إجراء ظواهرها، ما لم تكن قرينة، وهو ما عبّر عنه هنا، وفي الكثير من كتبه، ولكنه في كتاب «المختزن» المفقود تبني هذا «الزعم» كما يصفه، وهو العمل بظواهرها، ما لم تصرف قرينة عنه، وبينهما بون بعيد، فأبي الرأيين، استقر عليه الشيخ نهائياً؟ هذا تساؤل نقدمه لرجال علم الكلام أو السادة الأشعرية، ليُعملوا العقل في ترتيب المؤلفات، وتطور محتوياتها، والإجابة عن كل هذه التساؤلات. وانظر ابن فورك ١٦٤-١٦٥؛ إذ ينقل من المختزن: «وقد ذكرت في كتاب التفسير بخلاف ذلك، وقال: إن مذهبي إجراء الكلام على عمومه وظاهره، إلا ما خصه الدليل. وأضاف ابن فورك: وهذا غير معروف عند أصحابه؛ لعزة وجود هذا الكتاب عند أكثرهم، وبعضه لقلة عنايتهم بتدبره». انتهى بتصرف قليل.

(٥) في (ص): «بميسم» راجع ديوانه - ص ٢٥.

وليس كل من لا يصانع كذلك.

وقال^(١):

..... وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ

(وليس كل من لا يظلم الناس يظلم)^(٢).

ويقول القائل: جاءني من أحببت، وإنما يعني واحداً.

ويقول: جاءني التجار، وإن لم يكن الكل جاءوه^(٣)، وجاءني

جيراني، وإن لم يأت^(٤) جميعهم. ويقول القائل: لقيني الفجار بما

كرهت، ولا يعني جميعهم.

فلما كانت هذه الألفاظ تَرِدُ مرةً [و] يُرَادُ بها الكلُّ، وتَرِدُ أخرى

وَيُرَادُ بها البعض، لم يَجُزْ أن يُقْضَى على الكلِّ دون البعض، ولا

على بعض^(٥) دون الكل إلا بدلالة.

وأيضاً: فلو وَجَبَ القضاء بصورة هذه الآيات؛ أن يُقْضَى على

(١) أي زهير بن أبي سلمى، والبيت بتمامه في معلقته، كسابقه:

وَمَنْ لَمْ يَذُذْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ يَهْدَمُ وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ.

(٢) كل ما بين القوسين سقط من غ، فهذه ثلاثة مواضع في صفحة واحدة،

يخالف شيخنا ما في ص دون إشارة إليه. وقد سلفت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

(٣) كذا في (ص)، (غ): جاءه. دون إشارة.

(٤) في (غ): «يأت».

(٥) في (غ): «البعض».

عذاب كل فاجر، وآكل أموال اليتامى ظلماً، وآكل أموال الناس بالباطل - لوجب أن يقضى على أن كل الموحدين من أهل الصلاة في الجنة، بظاهر قوله - تعالى - : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَحْشِ يَوْمِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩] وبظاهر^(١) قوله : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] على أن كل مقتول في سبيل الله في الجنان يرزق فيها. وبظاهر قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] على كل ذنب أنه مغفور، إلا ذنباً^(٢) وقَفَ عليه النبي، صَلَّى الله عليه وسلم، وأجمع المسلمون أنه لا يغفر، وهو الشرك والكفر^(٣).

وليس قول من قال: إِنَّ الآيَاتِ في الوعيدِ عامَّةٌ^(٤)، والآيَاتِ الأُخَرُ^(٥) خاصَّةٌ، أُولَى مِنْ قَالِبِ قَلْبِ الْقِصَّةِ، وجعل آيَاتِ الوعيدِ خاصَّةً، والآيَاتِ الأُخَرُ عامَّةً.

(١) أي: ولوجب القضاء... بظاهر... إلخ، وفي غ: بظاهرة. أحسبها غلطة مطبعية فهي تأتي صحيحة في الموضع التالي.

(٢) غيرها (غ) إلى: (حتى الذنب الذي) وهو خطأ ويعكس المعنى. وهي غريبة من مثله.

(٣) في نحو قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

(٤) (ص): «إِنَّ الآيَاتِ عامَّة في الوعيد عامَّة» حذفنا الأولى للتوافق بين الجملتين.

(٥) كذا في (ص)، (غ): الآخرة. في الموضعين.

وأيضاً فلو وَجَبَ أَنْ يُقْضَى بظواهر الآياتِ على أَنَّ كُلَّ فَاجِرٍ
وَأَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْمًا فِي جَهَنَّمَ؛ لَجَازَ أَنْ يُقْضَى بِقَوْلِ اللَّهِ -
تعالى-: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتُمْ خَزَنَتَهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (٨) قَالُوا بَلَى قَدْ
جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴿[الملك: ٨-٩] أَنْ النَّارَ (١) لَا
يَدْخُلُهَا إِلَّا كَافِرٌ، وبظاهر قوله -تعالى-: ﴿فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظَنُ﴾ (١٤) لَا
يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴿١٥﴾ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿١٦﴾﴾ [الليل: ١٤-١٦] أَنْ كُلَّ مَنْ
يُضِلِّي النَّارَ كَذَلِكَ (٢).

(١) (ص): «مكذباً أن النار». وقد رأى (غ) حذف كلمة: مكذباً، وأنها مقحمة،
وهو محق في ذلك، لأنَّ المصنف يريد أن هذه الآية وأمثالها من آيات
الوعد تؤدي بظواهرها إلى أن النار لا يدخلها إلا كافر، مع أن عصاة
المؤمنين قد يعفى عنهم وقد ينالهم قدر من العذاب، ثم يؤمر بهم إلى الجنة.
(٢) قال ابن فورك: «وكان يقول: إن وعده ووعيده يتعلقان على عواقب
الأحوال، وإن قوله -تعالى-: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾
معناه: إذا ماتوا عليه، وإن قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْجَنَّةَ﴾ معناه: إذا مات على الشرك.

وعلى ذلك كان يتوقف في أمرِ الْفَاسِقِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إذا ماتوا من غير
تَوْبَةٍ، فَيُجَوِّزُ أَنْ يَعْفُوَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ قَدْرًا مِنَ الْعَذَابِ، ثُمَّ
يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ، وَرَبِّمَا احتجَّ بقوله: -تعالى-: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ
خَيْرًا يَرَهُ﴾ وَأَنَّ الْفَاسِقَ مَعَ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ وَهُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالتَّوْحِيدُ وَالْمَحَبَّةُ
لِلَّهِ -تعالى- وَالتَّعْظِيمُ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا وَعَدَ اللَّهُ فَاعْلَهُ عَلَيْهِ ثَوَابًا وَلَا بَدَّ أَنْ
يَرَاهُ مَعَ قَوْلِهِ -تعالى-: ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ﴾ و﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ
أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ فَقَالَ: هَذَا يُوجِبُ الْحُكْمَ بِأَنَّ عَذَابَ الْفَاسِقِ غَيْرُ مُؤَبَّدٍ، وَأَنَّهُ
لَا مُحَالَةَ يَرْجِعُ مِنَ النَّارِ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ.

وكان يقول: ظواهر آي القرآن -في الوعد والوعيد- لا تُوجِبُ الْقَضَاءَ =

اللَّمْعَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

وبظاهر قول الله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ الْحُكْمَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَّا كَافِرٌ .
فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ لَا يَدْخُلَ النَّارَ إِلَّا كَافِرٌ^(١) ، بِهَذِهِ الْآيَاتِ ، لَمْ يَلْزَمْ
أَنْ يَكُونَ كُلُّ فَاجِرٍ فِي جَهَنَّمَ ، وَكُلُّ آكِلٍ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظَلَمًا ، وَكُلُّ
مَنْ يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ فِي النَّارِ ؛ لِلآيَاتِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا .
وَالْجَوَابُ عَنْ كُلِّ آيَةٍ يَعْتَلُّونَ^(٢) - بِهَا فِي الْوَعِيدِ - كَالْجَوَابُ عَنْ
هَذِهِ الْآيَاتِ .

= بَتَّعِيمٍ وَلَا تَخْصِيصٍ ، بِصُورِ الْأَلْفَاظِ وَصِيغَتِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَرِدُ مَرَّةً ، وَالْمَرَادُ
بِهَا الْبَعْضُ ، وَيَرِدُ مَرَّةً وَالْمَرَادُ بِهَا الْكُلُّ ، فَلَا يُمَكِّنُ الْقَضَاءُ لِأَجْلِ صُورَتِهِ
بَتَّعِيمٍ دُونَ تَخْصِيصٍ أَوْ تَخْصِيصٍ دُونَ تَعْمِيمٍ . وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّمَا قَطَعْنَا
بِوَعِيدِ الْكَافِرِينَ وَعُمُومِ ذَلِكَ فِي جُمْلَتِهِمْ لَا لِأَصْلِ صُورَةِ الْأَخْبَارِ ، بَلْ
لِلْإِجْمَاعِ الَّذِي قَارَنَهُ ، وَكَذَلِكَ الْوَعْدُ فِي جُمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ .

فَأَمَّا الْفَاسِقُ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانِ : طَاعَةٌ وَمَعْصِيَةٌ وَبِرٌّ وَفَجُورٌ وَإِيمَانٌ
وَفَسْقٌ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُسْقَطًا لِصَاحِبِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ وَلَا
يُضَادُّهُ ، فَاجْتَمَعَ لَهُ الْوُصْفَانِ وَالْأَسْمَانِ مِنَ الْفِعْلَيْنِ ، فَدَخَلَ فِي الْأَسْمَنِ
جَمِيعًا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ تَغْلِيْبُ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ حَيْثُ الْأَسْمُ وَالْوَصْفُ .
فَوَجَبَ أَنْ التَّغْلِيْبُ وَالتَّرْجِيْحُ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ . فَأَوْجَبَ ذَلِكَ عِنْدَهُ
الْوَقْفَ فِي أَحْكَامِهِمْ . وَهَذَا مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِمْ : وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا جَنَّةً
وَلَا نَارًا مِنْ أَهْلِ الذُّنُوبِ ، بَلْ تَرُدُّ أَحْكَامَهُمْ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - وَنَقُولُ : «إِنْ شَاءَ
عَذَّبَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُمْ» . اهـ مِنْ الْمَجْرَدِ ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(١) فِي (ص) : «كَافِرًا» .

(٢) يَقْصِدُ الْمَصْنِفُ بِضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ الْغَائِبِ : طَائِفَةَ الْمَعْتَزِلَةِ ، فَالْخِلَافُ مَعَهُمْ
فِي أَمْرِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ، وَسَيُصْرَحُ بِاسْمِهِمْ فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ .

وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾ [النساء: ٣٠] ^(١) يَحْتَمِلُ: من يفعل ذلك مُسْتَحْتَلًا ^(٢) وَيَحْتَمِلُ الجميع.

وقوله: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ يَحْتَمِلُ البعض منهم وهُم الكفار وَيَحْتَمِلُ الجميع، وكذلك الجواب عَنْ كُلِّ آيَةٍ فِي الْوَعِيدِ.

ويلزمُ المعتزلة أن يكونَ جميعُ أهلِ الشَّمالِ كافرين؛ بظاهر قول الله - تعالى - : ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ (٤١) فِي سُمُومٍ وَجَمِيمٍ (٤٧) وَظِلٍّ مِّنْ يَحُمُومٍ (٤٣) لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ (٤٤) إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ (٤٥) وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحَنِثِ الْعَظِيمِ (٤٦) وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيُّذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (٤٧) [الواقعة: ٤١-٤٧].

ويقوله ^(٣) : ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوَفِّي كِتَابُهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلْتَنِنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً﴾ (٥٠) إلى قوله - تعالى - : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ (٣٣) وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ (٣٤) [الحاقة: ٣٣-٣٤] ^(٤).

(١) وتتمه الآية ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٣٠].

(٢) في (ص): «مستحيلًا»، وأبقاها (غ)، لكنه نبه عليها، وينبغي حذف الياء من المتن.

(٣) معطوفة على قول المصنف، أول الفقرة السابقة: «بظاهر قول الله».

(٤) والمصنف يؤكد هنا قوله الذي نقله صاحب «المجرد»: «وهذا من أصول أهل السنة، في قولهم: ولا تنزل أحدًا جنةً ولا نارًا، ونقول: إن شاء عذبهم، وإن شاء عفا عنهم» ص ١٦٤. وهو يظهر السَّامِحَةَ مع عصاة المؤمنين ولو ارتكبوا الكبائر، لما معهم من إيمان، على حين يقول المعتزلة بتخليدهم في النار كالكفار.

[الباب العاشر]

بَابُ الْكَلَامِ فِي الْإِمَامَةِ

إِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟
 قِيلَ لَهُ: الدَّلَالَةُ ^(١) عَلَى ذَلِكَ: أَنَّا وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ:
 قَائِلِينَ: يَقُولُونَ بِإِمَامَةِ عَلِيٍّ بَعْدَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٢) -،
 وَقَائِلِينَ: يَقُولُونَ بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٣) -، وَرَأَيْنَا عَلِيًّا وَالْعَبَّاسَ قَدْ
 بَايَعَاهُ ^(٤) وَانْقَادَا لِأَمْرِهِ فِي ^(٥) كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَإِنْ كَانَ قَدْ تَوَقَّفَ عَنِ
 الْبَيْعَةِ مُتَوَقِّفُونَ، وَقَتًا مَا، فَقَدْ أَطْبَقُوا عَلَى الْبَيْعَةِ لَهُ، وَالْإِنْقِيَادِ
 لِإِمَامَتِهِ، وَالْكَوْنِ تَحْتَ رَايَتِهِ، وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ. وَقَالُوا لَهُ: يَا خَلِيفَةَ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ الْأُمَّةُ عَلَى خَطِئٍ.

(١) فِي (غ): «الدَّلِيلُ». أَثْبَتْنَا مَا فِي (ص).

(٢) زَادَ (غ) هُنَا كِدَابُهُ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ الْمِمَّاثِلَةِ: «وَسَلَّمَ».

(٣) زَادَ (غ) هُنَا: «وَقَائِلِينَ يَقُولُونَ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، لَكِنَّهُ أَضَافَ أَنَّهَا
 مَفْهُومَةٌ مِنَ السِّيَاقِ.

(٤) الضَّمِيرُ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) قَوْلُهُ: «فِي» هُنَا بِمَعْنَى «ضَمِنَ»، كَمَا فِي قَوْلِ -تَعَالَى-: ﴿لَنَدْخِلَنَّهُمْ فِي

الضَّلِيلِينَ﴾ [العنكبوت: ٩].

(ح) الْعَمْدَةُ -فِي بَابِ الْإِمَامَةِ- هُوَ الْإِجْمَاعُ، لَا النَّصُّ، عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ =

ولا يجوزُ لمدَّعٍ^(١) أن يدَّعي أن باطنَ عليٍّ والعبَّاسِ بخلافِ ما أظهره، ولو جازَ ذلك، لم يَجْزُ لنا أن نقضيَ على صحَّةِ إجماعٍ من الأُمَّةِ على شيءٍ، [لأنَّنا]^(٢) لا نأمنُ أن يكونَ باطنُ بعضِ الأُمَّةِ خِلافَ ظاهرِهِم^(٣).

= والجماعة، وإن مال ابن حزم إلى النص على أبي بكر، ولو كان كذلك لما جاز كما قال الشيخ في آخر هذا الباب - أن يقول لسيدنا عمر: «ابسط يدك أبايك». وقد لا يخرج عن السياق أن البحث الحديث في «الخلافة»، في خارج المجال الشيعي، يركز على الإجماع أصلاً لمشروعيتها كما هو الحال في دراسة عبد الرزاق السنهوري - منذ قرن تقريباً - وكذا الأستاذ على الرازي، لكنه شكك في بحثه المعاصر للسنهوري، أو السابق عليه بقليل، في حجة الإجماع نفسه، واعتبرها مجرد نظام تاريخي، ولكنه عاد بتمحيص الأمر فأصدر عام ١٩٤٦م كتاباً عن الإجماع في الشريعة الإسلامية، وقرر مصدريته للأحكام واستشهد بإجماع الصحابة على خلافة أبي بكر، وكان ذلك منه عدولاً غير مباشر عما أبداه في بحثه الأول عن الخلافة. ومثله ولكنه كان صريحاً في إعلان تغييره لموقفه الأستاذ خالد محمد خالد إذ عدل عما قرره في كتابه الأول (من هنا نبدأ) بكتابه الأخير (الإسلام دين ودولة). انظر توفيق الشاوي: أوراق عبد الرزاق السنهوري - الخلافة. طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، وضياء الدين الرئيس: النظريات السياسية الإسلامية، ط أولى ٢٠ وما بعدها. وعلى عبد الرزاق: الإجماع، ط ص.

(١) (ص): لمدعي، أصلها (غ).

(٢) ليست في (ص) وزادها (غ). ويتطلبها السياق

(٣) قال ابن فورك: «وكان يقول في إمامة هؤلاء الخلفاء الأربعة، على هذا الترتيب الذي مضى ذكره: إنه لم تكن إمامةً واحداً منهم بنص من الرسول، =

فَلَمَّا كَانَ بِمَا يَظْهَرُ مِنَ الْأَمَةِ، مِنَ الْإِتِّفَاقِ، قَدْ يُعْلَمُ بِهِ الْإِجْمَاعُ،
وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى دَعْوَى مَنْ ادَّعَى الْبَاطِنَ، وَكَانَ مُدَّعِي ذَلِكَ كَقَائِلِ
يَقُولُ مِنَ الْخَوَارِجِ^(١): إِنَّ بَاطِنَ عَلِيٍّ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ؟

فَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا إِبْطَالُ الْإِجْمَاعِ وَجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى^(٢) إِمَامَةِ أَبِي
بَكْرٍ بِعَقْدِ مَنْ عَقَدَهَا لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَبَيْعَةِ مَنْ بَايَعَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ، وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِهِ؛ لَا سِيَّمَا وَعَلِيٌّ وَالْعَبَّاسُ
عَاقِدَانِ لَهُ الْبَيْعَةَ عَلَى أَنْفُسِهِمَا، وَمُقَرَّرَانِ لَهُ بِالْإِمَامَةِ، وَخِلَافَةُ الرَّسُولِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

فَإِذَا كَانَتْ الْإِمَامَةُ لَا تَخْرُجُ عَنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ بِإِجْمَاعٍ، وَقَدْ بَايَعَاهُ
فِي كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ.

وَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِإِمَامَةِ الصَّدِيقِ، وَدَلَّ عَلَى إِمَامَةِ الْفَارُوقِ، وَذَلِكَ أَنَّ
اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ فِي سُورَةِ «بَرَاءةٍ» لِلْقَاعِدِينَ عَنْ نُصْرَةِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ - وَالْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجِهَادِ مَعَهُ: ﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ
عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخُلَفَاءِ﴾ [التوبة: ٨٣].

وَقَالَ فِي سُورَةِ أُخْرَى: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى

= بَلْ تَثْبُتُ إِمَامَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِعَقْدِ مَنْ عَقَدَهَا لَهُ مِنْ «أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ»،
وَمَا حَصَلَ [مِنْ] الْإِجْمَاعِ بَعْدَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ تَأْكِيدٌ لِلْعَقْدِ لَا أَنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى
الْإِمَامَةِ ابْتِدَاءً» مجرد المقالات: (١٨٦).

(١) فِي (ص): «كَقَائِلِ يَقُولُ مِنَ الْخَوَارِجِ مَنْ يَقُولُ».

(٢) أَسْلُوبُ الشَّيْخِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ الْمِمَّاثِلَةُ، وَلَا بِأَسْ بِهِ.

[إشارة الوحي
إلى إمامة
الشيخين]

الَّلَمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

مَفَانِمَ لِنَاخِذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ ﴿[الفتح: ١٥]﴾ يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ ^(١) كَذَلِكَمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿[الفتح: ١٥]﴾.

ثُمَّ قَالَ: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾، يَقُولُ إِنْ أَطَعْتُمْ ^(٢) الدَّاعِيَ لَكُمْ إِلَى قِتَالِهِمْ آتَاكُمْ اللَّهُ - تَعَالَى - أَجْرًا حَسَنًا، ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا﴾ يَعْنِي تُعْرِضُوا عَنْ إِبَاجَةِ الدَّاعِي لَكُمْ إِلَى قِتَالِهِمْ ﴿كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ كَمَا أَعْرَضْتُمْ مِنْ قَبْلُ ﴿يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

وَقَدْ عَلِمْنَا ^(٣) أَنَّ الدَّاعِيَ لَهُمْ غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾، وَقَالَ فِي سُورَةِ «الْفَتْحِ»: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾، فَمَنْعَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنِ الْخُرُوجِ

(١) أَضَافَ (غ) هَذَا الْجُزْءَ مِنَ الْآيَةِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِي (ص)، وَهُوَ كَمَا قَالَ: أَعُونَ عَلَى الْفَهْمِ.

(٢) (ص): «يَقُولُونَ أَطَعْتُمْ»، (غ): «يَقُولُ» وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى: يُرِيدُ، كَمَا هُوَ مُتَدَاوِلٌ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَمُعَاجِمِهَا.

(٣) هُنَا مُوْطِنُ الْإِشَارَةِ بِالْآيَاتِ السَّابِقَةِ إِلَى مَا سَيَكُونُ، وَقَدْ كَانَ زَمَنَ خِلَافَةِ مَنْ جَاءَ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُمَا الشَّيْخَانِ، وَشَارَكَ مِنْ تَخَلَّفَ قَبْلُ، أَوْ بَعْضُهُمْ فِي لِقَاءِ الرُّومِ، وَالْفَرَسِ، وَأَهْلِ الْيَمَامَةِ، زَمَنَ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَهَا إِشَارَاتٍ، لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَا يَقُولُ بِالنَّصِّ أَصْلًا بِخِلَافَةِ أَحَدٍ مِنَ الرَّاشِدِينَ، كَمَا سَيَأْتِي، وَلَكِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ اسْتِخْلَاصٌ بِدِيعٍ مِنْ جُمْلَةِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

مَعَ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - ، وَجَعَلَ خُرُوجَهُمْ مَعَهُ تَبْدِيلًا لِكَلَامِهِ ،
فَوَجِبَ أَنَّ الدَّاعِيَ الَّذِي أُمِرُوا بِاتِّبَاعِهِ دَاعٍ يَدْعُوهُمْ بَعْدَ الرَّسُولِ
[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(١) .

وَقَدْ قَالَ النَّاسُ قَوْلَيْنِ ^(٢) : قَالَ بَعْضُهُمْ : هُمُ الْفَارِسُ وَالرُّومُ ، وَقَالَ
آخَرُونَ : هُمُ أَهْلُ الْيَمَامَةِ .

وَأَبُو بَكْرٍ قَاتَلَ الرُّومَ ، وَأَهْلَ الْيَمَامَةِ ، وَقُوتِلَتْ فَارِسُ فِي أَيَّامِهِ ،
وَوُظِّفَ ^(٣) بِهِمْ مِنْ بَعْدِهِ .

فَإِنْ كَانُوا أَهْلَ الْيَمَامَةِ ، أَوِ الرُّومَ فَقَدْ قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - وَفِي ذَلِكَ ^(٤) إِجْبَابُ إِمَامَتِهِ .

وَإِنْ كَانُوا فَارِسَ فَقَدْ قُوتِلُوا فِي أَيَّامِهِ ، وَفَرَّغَ عُمَرُ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِهِ ،
فَقَدْ وَجِبَتْ إِمَامَةُ عُمَرَ .

وَإِذَا وَجِبَتْ إِمَامَةُ عُمَرَ وَجِبَتْ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ لِأَنَّ
أَبَا بَكْرٍ عَقَدَهَا لَهُ .

وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى : مَنْ قَاتَلَ فَارِسَ وَفَرَّغَ مِنْهُمْ ، فَإِذَا وَجِبَتْ إِمَامَةُ
عُمَرَ وَجِبَتْ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِدُ لِإِمَامَتِهِ .

فَدَلٌّ مَا قُلْنَا مِنْ الْقُرْآنِ عَلَى إِمَامَةِ الصُّدِّيقِ وَالْفَارُوقِ .

(١) صِيغة الدعاء ليست في (ص) ، ولا (غ) .

(٢) فِي تَفْسِيرِ الْقَوْمِ الْمَقْصُودِينَ بِالْقِتَالِ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا
نَبَّهَ عَلَيْهِ (غ) ، رَاجِعَ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ .

(٣) (ص) و(غ) : « وَظَهَرَ بِهِمْ » وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ .

(٤) فِي (ص) : « ذَاكَ » .

وَإِذَا وَجَبَتْ إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ بِالِدَّلَالَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بظَاهِرِ الْقُرْآنِ^(١)، وَاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِهِ عَلَيْهَا، فَسَدَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ- نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِمَامَةُ مَنْ نَصَّ الرَّسُولُ عَلَى إِمَامَةِ غَيْرِهِ.

وَهَذَا يَقْضِي عَلَى بَطْلَانِ^(٢) قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ- نَصَّبَ عَلِيًّا بَعْدَهُ إِمَامًا^(٣).

وَمِمَّا يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِالنَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ: «ابْسُطْ يَدَكَ أَبَايَعُكَ» يَوْمَ السَّقِيفَةِ.

فَلَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ- نَصَّ عَلَى إِمَامَتِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقُولَ: «ابْسُطْ يَدَكَ أَبَايَعُكَ».

وَقَدْ قُلْنَا فِي الْأَبْوَابِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا قَوْلًا وَجِيزًا.

[تَمَّ الْكِتَابُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ]^(٤).

(١) بظاهر القرآن لا بنصه، ولعل «وجب» في كلام المصنف تعني: صحت؛ لأن التفسير لاحق على الأحداث، وإنما هو مفيد -كما صرح- في إفساد دعاوى الشيعة بالنص على غير الشيخين وعلى وجود «سند» لإجماعهم على أبي بكر.

(٢) هذا آخر موضع يقترح فيه شيخنا تغيير عبارة المصنف التي تكررت مرارا عديدة حتى لتعد من لوازمه.

(٣) كأحاديث الغدير والكساء ونحوها مما يتشبه به الشيعة في دعواهم النص على إمامة علي، بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- بلا فصل. انظر الطوسي: تجريد الاعتقاد -بتحقيقنا- ص ٦٢ وما بعدها.

(٤) هذه العبارة بين المعقوفين، هي في الغالب من الناسخ لا من النص والله أعلم.

ملاحق الكتاب

١- (أ) بخبر لقاء الشيخ محمد بن خفيف الشيرازي بأبي الحسن الأشعري - رضي الله عنه - (ب) والمقامة الشيرازية في ذلك اللقاء.

٢- وصية ابن خفيف لمريديه (الوصية العربية الأصل).

٣- مُعْتَقِدُ ابْنِ خَفِيف، وهو مختصر «لِلْمَع» أو تعليقة عليه.

٤- الكشافات:

١- كشاف الآيات القرآنية.

٢- كشاف الأحاديث والآثار.

٣- كشاف الأمثلة الكلامية.

٤- كشاف الجماعات والطوائف والفرق.

٥- كشاف المصطلحات الكلامية.

٦- كشاف الأعلام.

٧- كشاف الأشعار.

٨- الفهرس التفصيلي للمحتويات.

ملحق (١)

أ- بخبر لقاء الشيخ محمد بن خفيف
بأبي الحسن الأشعري - رضي الله عنه -
ب - والمقامة الشيرازية في ذلك اللقاء

(أ)

في المقدمات التي مهدت بها المستشرقة الفاضلة أنا ماري شميل
لنشرها لسيرة الشيخ أبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي، بعنوان
«سيرة الشيخ الكبير»^(١) أورد فصلاً سجّل فيه خبر هذا اللقاء،
يتضمّن^(٢): «ولقد سمعت الأستاذ أبا عبد الله محمد بن عبيد الله
الشيرازي الصوفي - رحمه الله - يقول: سمعتُ بعض أصحاب أبي
عبد الله ابن خفيف - رحمه الله - يقول: سمعتُ أبا عبد الله ابن
خفيف، يقول: «دخلتُ البصرة في أيام شبابي، لأرى أبا الحسن

(١) ألفه بالعربية، ثم ترجمه الشيخ ركن الدين يحيى بن جنيد الشيرازي إلى
الفارسية، وقد نشرت الأستاذة أنا ماري شميل النص الفارسي باستانبول،
وقدمت له بمقدمة ضافية، تربو على المئة صفحة، ونظرًا لفقد الأصل
العربي، فقد قام الأستاذ الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا - العالم المصري،
رحمه الله - برده إلى العربية، وطبع بالقاهرة عام ١٩٧٧م، وقد ورد الخبر
عند السبكي في الطبقات نقلًا عن القشيري. انظر السبكي ٤٠٢/٣.

(٢) سيرة الشيخ الكبير: ٢٨٨-٢٨٩.

الأشعري -رحمة الله عليه- لما بلغني خبره، فرأيت شيخاً بهي المنظر، فقلت له: أين منزل أبي الحسن الأشعري؟ فقال: وما الذي تريد منه؟ فقلت: أحب أن ألقاه، فقال: ابتكر غداً إلى هذا الموضع. قال: فابتكرت، فلما رأيته تبعته، فدخل دار بعض وجوه البلد، فلما أبصروه أكرموا محله.

وكان هناك جمع من العلماء، ومجلس نظير، فأقعدوه في الصدر. فلما شرع في الكلام، دخل هذا الشيخ، فأخذ يرد عليه وينظره^(١)، حتى أفحمه. فقضيت العجب من علمه وفصاحته، فقلت لبعض من كان عندي: من هذا الشيخ؟ فقال: أبو الحسن الأشعري.

فلما قاموا تبعته، فالتفت إلي وقال: يا فتى^(٢) كيف رأيت الأشعري؟ فخدمته وقلت: يا سيدي؛ لما هو في محله^(٣): ولكن مسألة، فقال: قل يا بُني. فقلت: مثلك -في فضلك وعلو منزلتك- كيف لم تسأل، ويسأل غيرك؟ فقال: أنا لا أتكلم مع هؤلاء ابتداءً، ولكن إذا خاضوا في ذكر ما لا يجوز في دين الله، ردّدنا عليهم؛ بحكم ما فرض الله علينا^(٤)، من الرد على مخالفي الحق.

وعلى هذه الجملة سيرة السلف أصحاب الحديث، المتكلمين منهم، في الرد على المخالفين، وأهل الشبه والزيف.

(١) يقصد: تدخل في المناقشة هذا الشيخ الذي جاء في صحبته، وهو لا يعرفه بعد.

(٢) كان ابن خفيف فوق العشرين، والأشعري في نحو الخامسة والثلاثين [عام: ٢٩٥هـ تقريباً] بعد تحوله عن الاعتزال وتأليفه «الإبانة» و«اللمع».

(٣) أي: ما يليق بمثله.

(٤) في الأصل: عليه.

ب- المقامة الشيرازية في المناظرة الأشعرية

وقد أضاف الشيخ ركن الدين الشيرازي، إلى ترجمته، نصّ هذه «الوصفة الأدبية» التي كتبها ابن خفيف - بلغة المقامات - عن هذا اللقاء، ورواها عن خطيب الري الشيخ ضياء الدين الرازي، والد الإمام الرازي - رحمهما الله - .

الفصل رقم (١٤)

دَعَانِي أَرَبٌ وَحُبُّ أَدَبٍ
وَلُوعٌ أَلَبٌ (م) بَّ^(١)، وشوقٌ غَلَبُ
وَطَلَبُ [و] يَا لَهُ مِنْ طَلَبِ

أَنْ أُحَرِّكَ نَحْوَ الْبُصْرَةِ رَكَابِي، فِي عُنُقَوَانِ شَبَابِي؛ لِكَثْرَةِ مَا بَلَغَنِي عَلَى لِسَانِ الْبَدَوِيِّ وَالْحَضَرِيِّ، مِنْ فَضَائِلِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ؛ لِأَسْتَسْعِدَ بِلِقَاءِ ذَلِكَ الْوَحِيدِ، وَأَسْتَفِيدَ مِمَّا فَتَحَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَيْهِ مِنْ يَنَابِيعِ «التَّوْحِيدِ»؛ إِذْ حَازَ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ قَصَبَ السَّبَاقِ، وَكَانَ مِمَّنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ فِي الْأَفَاقِ، وَفَاقَ الْفُضَّلَاءَ مِنْ أَبْنَاءِ زَمَانِهِ، وَاشْتَقَ الْعُلَمَاءُ إِلَى اسْتِمَاعِ بَيَانِهِ.

(١) أَلَبٌ: أتى من كل جانب.

اللَّمْع في الرَّد على أَهْلِ الرِّيغِ والبِدْع

وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ لِفَرْطِ اللَّهْجِ^(١) بِالْعِلْمِ وَاقْتِبَاسِهِ، وَالظَّمْعِ فِي تَقْمُصِ
لِبَاسِهِ، اخْتَلَفْتُ إِلَى كُلِّ مَنْ جَلَّ وَقَلَّ، وَأَسْتَسْقَى الْوَابِلَ وَالظَّلَّ،
وَأَتَعَلَّلُ بَعْسَى وَلَعَلَّ. فَأَخَذْتُ إِلَيْهِ أَهْبَةَ السَّيْرِ، وَخَفَقْتُ إِلَيْهِ خُفُوقَ
الطَّيْرِ، حَتَّى حَلَلْتُ رُبُوعَهَا^(٢)، وَارْتَبَعْتُ رَيْعَهَا، فَوَجَدْتُهَا عَلَى مَا
تَصِفُهَا الْأَلْسُنُ، وَتَلَذُّ الْأَغْيُنُ، لَطِيفَةً^(٣) الْمَكَانِ، طَرِيفَةً لِلْسُّكَّانِ^(٤)،
تُرْغَبُ الْغَرِيبُ فِي الْإِسْتِيطَانِ، وَتُتْسِيهِ هَوَى الْأَوْطَانِ، فَأَلْقَيْتُ بِهَا
الْجِرَانَ^(٥)، وَأَلْفَيْتُ أَهْلَهَا الْجِيرَانَ.

فَلَمَّا أَنْخْتُ بِمَغْنَاهَا الْخَصِيبَ، فَأَصَبْتُ مِنْ مَرَعَاهَا بِنَصِيبٍ،
كُنْتُ أَرُودُ^(٦) فِي مَسَارِحَ لَمَحَاتِي، وَمَسَابِحِ^(٧) غَدَوَاتِي وَرَوْحَاتِي،
أَحَدًا يَشْفِي أَوَامِي، وَيُرْشِدُنِي إِلَى مَرَامِي، حَتَّى أَدَّتْنِي خَاتِمَةُ
الْمَطَافِ، وَهَدَّتْنِي فَاتِحَةَ الْأَلْطَافِ، إِلَى شَيْخٍ بَهِيٍّ مَنْظَرُهُ، شَهِيٍّ
مَخْبَرُهُ، تَعْلُوهُ حُمْرَةٌ، مُتَحَبِّبٍ^(٨) إِلَى زُمْرَةٍ، فَلَمَحَتْهُ بَبَصْرِي،

(١) فِي ج، ز: «التلهج»، والمثبت هو ما فِي المَطْبُوعَةِ.

(٢) الضمير للبصرة.

(٣) فِي المَطْبُوعَةِ: «نظيفة» والمثبت من: ج، ز.

(٤) فِي المَطْبُوعَةِ: «ظريفة السكان» والمثبت من: ج، ز.

(٥) الجران: مقدم عنق البعير من مذبحه إِلَى منحره (المصباح)، كناية عن التوقف عن السفر.

(٦) فِي ج، ز: «أزود» وفي المَطْبُوعَةِ: «أروز» ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٧) فِي المَطْبُوعَةِ: «ومسايح» وفي ز: «وسايح» وهي فِي ج بغير نقط. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٨) فِي المَطْبُوعَةِ: «متحير» والمثبت من: ج، ز. كذا علق المترجم العربي، =

وَأَمَعْتُ فِيهِ نَظْرِي؛ [و]فَرِحْتُ بِهِ فَرَحَةَ الْحَبِيبِ بِالْحَبِيبِ، وَالْعَلِيلِ
بِالطَّيِّبِ، لَمَّا وَجَدْتُ مِنْهُ رِيحَ الْمَحْبُوبِ، كَمَا وَجَدَ مِنْ (١) قَمِيصِ
يُوسُفَ يَعْقُوبَ، عَلَى مَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ
مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا اثْتَلَفَ، وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ» (٢).

فَنَاجَانِي فِكْرِي بِالْإِقْدَامِ (٣) إِلَيْهِ، وَتَقَاضَانِي قَلْبِي بِالسَّلَامِ عَلَيْهِ،
وَهْتَرَزْتُ لَذَلِكَ اهْتِزَازَ الْمُحِبِّينَ، إِذَا التَّقِيَا بَعْدَ الْبَيْنِ، وَحَيَّيْتُهُ تَحِيَّةَ
مُخْتَرِزٍ عَنِ الْقَدَرِيِّ، وَاسْتَخْبَرْتُهُ عَنْ [مَعْنَى] (٤) أَبِي الْحَسَنِ
الْأَشْعَرِيِّ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، بِأَوْفَرِ الْأَقْسَامِ وَأَجْزَلِ السَّهَامِ،
وَأَجَابَنِي بِلِسَانٍ ذَلِيقٍ، وَوَجْهِ طَلِيقٍ، كَهَيِّئَةِ الْمُسْتَفِيدِ (٥): مَا الَّذِي مِنْهُ
تُرِيدُ؟ فَقُلْتُ: قَدْ بَلَغَنِي ذِكْرَاهُ [و]تَقْتُ أَنْ أَلْقَاهُ، لِأَخِيَا بِمُحِيَّاهُ،
وَأَطِيبِ (٦) بَرِّيَّاهُ، وَأَسْتَسْعِدَ بُلُقِيَّاهُ، وَأَسْتَفِيدَ مِنْ نَفَائِسِ (٧) أَنْفَاسِهِ،

= وَلَعَلَّهَا: مُتَحَيِّزٌ.

- (١) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «فِي» وَالْمَثْبُتُ مِنْ: ح، ز.
(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ح (٣٣٣٦)، وَمُسْلِمٌ ح (١٥٩/٢٦٣٨).
(٣) فِي ج، ز: «بِالْإِحْدَامِ» وَتَحْتَ الْحَاءِ فِي ج عَلَامَةُ الْإِهْمَالِ. وَفِي الْقَامُوسِ (ح د م):
أَحْدَمْتُ النَّارَ وَالْحَرَّ، اتَّقَدَا. وَالْمَثْبُتُ مَا وَرَدَ فِي الْمَطْبُوعَةِ، وَلَعَلَّهَا: الْإِحْدَامُ
بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَأَخْدَمَهُ: جَعَلَ لَهُ خَادِمًا (الْوَسِيطَ)، وَفِي خَبَرِ اللَّقَاءِ: فَخْدَمْتُهُ
وَقُلْتُ... إلخ. وَيَبْدُو أَنَّهُ كَانَ يَسْتَخْدِمُ عِنْدَهُ بِمَعْنَى الْإِقْبَالِ وَالْخُضُوعِ.
(٤) زِيَادَةٌ مِنْ: ج، ز عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ.
(٥) فِي التَّرْجُمَةِ الْمَفِيدِ، وَالْمَثْبُتُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.
(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «وَأَطْطِيبُ» وَالْمَثْبُتُ فِي: ج، ز.
(٧) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «مِنْ نَفَائِسِ أَنْفَاسِهِ» وَالْمَثْبُتُ مِنْ ج، ز «وَهُمَا سَوَاءٌ مَا الْفَرْقُ؟»

جَدَاهُ وَجَدَّوَاهُ^(١)، وَاحَرَّ قَلْبَاهُ، وَوَاشِدَّةٌ شَوْقَاهُ، عَسَى اللَّهُ، أَنْ يَجْمَعَنِي وَإِيَّاهُ. فَلَمَّا رَأَى الشَّيْخَ أَنَّ شَغَفَ الْحُبِّ زَادِي^(٢) فِي سَفَرِي، وَعَتَادِي^(٣) فِي حَضْرِي، وَمَلِكَ خَلْدِي، وَاسْتَنْقَدَ^(٤) جَلْدِي، وَأَنَّ الشَّوْقَ قَدْ بَلَغَ الْمَدَى، وَاللَّوْعَ قَدْ جَاوَزَ الْحَدَا^(٥)، قَالَ: ابْتَكِرْ إِلَى مَوْضِعِ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ عَدَا.

فَبَذَلْتُ الْقِيَادَ، وَفَارَقْتُ عَلَى الْمِيعَادِ، وَبِتُّ أَسَاهِرَ النُّجُومِ، وَأَسَاوِرَ الْوُجُومِ، وَمَا بَرَحَ الْحُبُّ سَمِيرَ ذِكْرِي، وَنَدِيمَ فِكْرِي، يَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا، وَيَلْتَهَبُ بَيْنَ ضُلُوعِي نَارًا، إِلَى أَنْ نَضَى اللَّيْلُ جِلْبَابَهُ، وَسَلَبَ^(٦) الصُّبْحُ خِضَابَهُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ قَدْ شَابَتْ ذَوَائِبُهَا، وَذَابَتْ شَوَائِبُهَا، وَذَرَّ قَرْنُ الْغَزَالَةِ، وَثَبْتُ وَثْبَةَ الْغَزَالَةِ، وَبَرَزْتُ أَنْشُدُ الشَّيْخَ الْبَهِّيَّ، وَأَتَوْسَّمُ الْوُجُوهَ بِالنَّظَرِ الْجَلِيِّ.

فَأَلْقَيْتُهُ فِي الْمَقَامِ الْمَوْعُودِ مُبْتَكِرًا^(٧)، وَاقِفًا لِي مُنْتَظَرًا، فَدَلَفْتُ

(١) فِي ج: «جدواه وجدواه» والمثبت من: ز، والمطبوعة.

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «زادني». والتصويب من: ج، ز، د.

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ «وعنائي» وفي ج، ز: «وعادي» بدون نقط. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «واستنقد» والمثبت في: ج، ز.

(٥) هِيَ الْحَدَا بِالْدَالِ الْمَشْدَدَةِ، وَالتَّخْفِيفُ لَتَنَاسُقِ السَّجْعِ.

(٦) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «واستلب» وفي ز: «وسلت» والمثبت من: ج.

(٧) فِي التَّرْجُمَةِ (مُتَكَرِّرًا)، أَثْبَتْنَا مَا يَنَاسِبُ السِّيَاقَ، وَانْظُرْ لِلرَّازِي ضِيَاءَ الدِّينِ خَطِيبِ الرِّي: «نَهَايَةُ الْمَرَامِ فِي دِرَايَةِ الْكَلَامِ»، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - ص ٦٦٦ - بَيْرُوت.

إِنَّهُ، لأَقْضِي حَقَّ السَّلَامِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَنِي سَبَقَنِي بِالسَّلَامِ، وَحَفِيَّ
الْإِفْدَامِ^(١)، فَقَضَيْتُ الدِّمَامَ، وَقَرَنْتُ رَدَّ جَوَابِهِ بِالْإِسْتِلامِ، وَقُلْتُ:
حَيَّتْ بِالْإِكْرَامِ^(٢) وَحَيَّتْ بَيْنَ كِرَامِ.

ثُمَّ اسْتَصَحْبَنِي وَسَارَ، فَتَبِعْتَهُ مُتَابِعَةً الْعَامَّةَ أُولَى الْأَبْصَارِ، حَتَّى
انْتَهَى إِلَى الْمَقْصِدِ، وَدَخَلَ دَارَ بَعْضِ وُجُوهِ الْبَلَدِ، وَفِيهَا قَدْ حَضَرَ
جَمَاعَةٌ لِلنَّظَرِ.

فَلَمَّا رَأَاهُ الْقِيَامُ^(٣)، تَسَارَعُوا إِلَى الْقِيَامِ، وَاسْتَقْبَلُوهُ إِلَى الْبَابِ،
وَتَلَقَّوهُ بِالْتَّرْحَابِ، وَبِالْغَوَا^(٤) بِالسَّلَامِ، وَمَا يَلِيْقُ بِهِ مِنَ الْإِكْرَامِ، ثُمَّ
عَضُّوهُ، وَإِلَى الصَّدْرِ قَدَّمُوهُ وَأَحَاطُوا بِهِ إِحَاطَةً الْهَالَةِ بِالْقَمَرِ،
وَالْأَكْمَامِ بِالثَّمَرِ.

ثُمَّ أَخَذَ الْخُصَّامُ^(٥)، يَتَجَاذِبُونَ فِي الْمَنَازِرَةِ أَطْرَافَ الْكَلَامِ،
وَكُنْتُ أَنْظُرُ مِنْ بَعِيدٍ، مُتَكِنًا عَلَى خِدِّ سَعِيدٍ، حَتَّى التَقَى الْجَمْعُ
بِالْجَمْعِ، وَقُرِعَ النَّبْعُ بِالنَّبْعِ.

فَيَنِمَّا هُمْ يَرْمُونَ فِي عَمَائِهِمْ، وَيَخِيطُونَ فِي غَوَايِهِمْ، إِذْ دَخَلَ

(١) فِي ج، ز: «الْإِفْدَامِ» وَالْمَثْبُتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ، وَلَعَلَّهَا الْإِكْرَامِ.

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «بِالْإِكْرَامِ» وَالْمَثْبُتُ مِنْ: ج، ز.

(٣) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «النِّيَامِ» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ: ج، د، ز. وَالْقِيَامُ: جَمْعُ قَائِمٍ.

(٤) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «وَبَادَرُوا» وَالْمَثْبُتُ مِنْ: ج، ز.

(٥) لَمْ نَجِدْ هَذَا الْجَمْعَ فِي الْمَعَاجِمِ الَّتِي تَحْتَ أَيْدِينَا.

السَّيِّخُ دُخُولَ مَنْ فَازَ بِنُهْزَةِ الطَّالِبِ^(١) وفرجة^(٢) الغَالِبِ، بِلِسَانٍ يَفْتِقُ
 الشُّعُورَ، وَيَفْلِقُ الصُّخُورَ، وَأَلْفَاظَ كَغَمَزَاتِ الْأَلْحَاطِ، وَالْكَرَى بَعْدَ
 الْإِسْتِيقَاطِ، أَرْقَ مِنْ أَدِيمِ الْهَوَاءِ، وَأَعَذَبَ مِنْ زُلَالِ الْمَاءِ، وَمَعَانٍ،
 كَأَنَّهَا فَكٌّ عَانٍ^(٣)، وَبَيَّانَ كَعَتَابِ الْكِعَابِ وَوَصْلِ الْأَحْبَابِ، فِي أَيَّامِ
 [الشَّبَابِ]، تُفِيدُ الصُّمَّ بَيَّانًا، وَتُعِيدُ الشَّيْبَ شَبَابًا، تُهْدِي إِلَى الرُّوحِ
 رَوْحَ الْوِصَالِ، وَتَهْبُ عَلَى النَّفُوسِ هُبُوبَ الشَّمَالِ، وَكَانَ إِذَا أُنْشَأَ
 وَشَى، وَإِذَا عَبَّرَ حَبَّرَ، وَإِذَا أَوْجَزَ أَعَجَزَ، وَإِذَا أَسْهَبَ أَذْهَبَ، فَلَمْ
 يَدْعِ مُشْكَلَةً إِلَّا أَزَالَهَا، وَلَا مُعْضِلَةً إِلَّا أَزَاحَهَا، وَلَا فَسَادًا إِلَّا
 أَصْلَحَهُ، وَلَا عِنَادًا إِلَّا زَحْزَحَهُ، حَتَّى تَبَيَّنَ الْحَيُّ مِنَ اللَّيِّ، وَالرُّشْدُ
 مِنَ الْغَيِّ، وَرَفَلَ الْحَقُّ فِي أَذْيَالِهِ، وَاعْتَدَلَ بِاعْتِدَالِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ
 الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ بِإِقْبَالِهِ.

فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ إِنْشَاءِ دَلَالَتِهِ، بَعْدَ جَوْلَانِهِ فِي هَيْجَاءِ الْبَلَاغَةِ عَنْ
 بَسَالَتِهِ، حَارَ الْحَاضِرُونَ فِي جَوَابِهِ، وَتَعَجَّبُوا مِنْ فَصْلِ خِطَابِهِ، وَعَادَ
 الْخُصُومُ كَأَنَّهُمْ فَرَّاشُ النَّارِ، وَخَشَاشُ الْأَبْصَارِ، وَأُوبَاشُ الْأَمْصَارِ،
 عَلَيْهِمُ الدَّبْرَةُ^(٤)، وَعَلَى وُجُوهِهِمُ الْغَبْرَةُ.

(١) فِي ج، ز «لِلطَّالِبِ» وَالْمَثْبُت فِي الْمَطْبُوعَةِ.

(٢) فِي ج، ز «وَفَرْجَةٌ» وَالْمَثْبُت فِي الْمَطْبُوعَةِ.

(٣) الْعَانِي: الْأَسِيرُ.

(٤) الدَّبْرَةُ: الْهَزِيمَةُ فِي الْقِتَالِ. الْقَامُوسُ (د ب ر).

قلت لبعض الحاضرين من المناظرين: من هذا الذي أثر اختلاب^(١) القلوب، ونظم على هذا الأسلوب، الذي لم يُنسج على منواله، ولم تسمع قريحة بمثاله؟ أجابني، وقال: هو الباز الأشهب، والمبارز الأشنب، والبحر الطامي، والطود السامي، والغيث الهامي، والليث الحامي، ناصر الحق، وناصح الخلق، قانع البدعة، ولسان الحكمة، وإمام الأمة، وقوام الملة، ذو الرأي الوضي، والرواء المرضي، ذو القلب الذكي، والنسب الزكي، السري ابن السري، والنجد الجري^(٢)، والسيد^(٣) العبقري، أبو الحسن الأشعري.

فسرحت طرفي في ميسمه، وأمعنت النظر في توسمه، متعجبا من تلهب جذوته^(٤)، وتألق^(٥) جلوته، ودعوت له بامتداد الأجل، وارتداد الوجل. فبينما أنا فيه إذ شمر للانثناء، بعد حيازة الشاء، وشحد للتحفز غرار^(٦) عزمته، وخرج يقتاد القلوب بأزمته، فتبعته مقتفيا لخدمته^(٧)، ومنتهجًا مواطئ قدمه.

(١) في المطبوعة: «واختلاف» والمثبت من: ج، ز، والكلمة فيها بلا نقط.

(٢) في المطبوعة: «والبجل الحري» والمثبت من: ج، ز.

(٣) في المطبوعة: «والسيد» وفي: ج، ز: «السند».

(٤) في المطبوعة: «تلهف جذوته» والمثبت من: ج، ز.

(٥) في المطبوعة: «وتألف» والمثبت من: ج، ز.

(٦) الغرار: حد الرمح والسهم والسيف. القاموس (غ ر ر).

(٧) في المطبوعة: «لخدمته» وفي: ج، ز: «كخدمه»، والخدمة الساق، والجمع خدم. انظر: القاموس (خ د م).

اللَّمْعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَقَالَ: يَا فَتَى، كَيْفَ وَجَدْتَ أَبَا الْحَسَنِ حِينَ أَفْتَيْ؟
فَهَرَوْلْتُ لِلتَّزَامِ قَدَّهُ^(١) وَاسْتَلَامَ يَدَهُ، وَقُلْتُ:

(وَمِسْحَلٍ مِثْلٍ حَدُّ السَّيْفِ مُنْصَلِتٍ تَزِلُّ عَنْ غَرْبِهِ الْأَلْبَابُ وَالْفِكَرُ^(٢))

(طَعَنْتُ بِالْحُجَّةِ الْغَرَاءِ جَهْلَهُمْ وَرُمَحْتُ غَيْرَكَ مِنْهُ^(٣) الْعِيَّ وَالْحَصْرُ)

لَا قَامَ ضِدُّكَ، وَلَا قَعَدَ جَدُّكَ، وَلَا فَضَّ فُوكَ، وَلَا لَحِقَكَ مَنْ
يَقْفُوكَ، فَوَ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ، وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ، لَقَدْ أَبْدَيْتَ الْيَدَ
الْبَيْضَاءَ، وَسَكَنْتَ الضُّوْضَاءَ، وَكَشَفْتَ الْغَمَّاءَ، وَلَحَنْتَ الدَّهْمَاءَ،
وَقَطَعْتَ الْأَحْشَاءَ، وَقَمَعْتَ الْبِدْعَ وَالْأَهْوَاءَ، بِلِسَانٍ عَضْبٍ، وَبَيَانَ
عَذْبٍ، آنَسُ مِنَ الرَّوْضِ الْمَمْطُورِ، وَالْمَوْشَى الْمُنْشُورِ، وَأَصْفَى مِنَ
دَرِّ الْأَمْطَارِ وَدَرِّ الْبِحَارِ، وَجَرَزْتَ ذَيْلَ الْفَخَارِ، عَلَى هَامَةِ الشُّعْرَى،
وَقَدْ مَا قِيلَ: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا.

يَبْدُ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ لِي سُؤَالٌ، لِمَا عَرَانِي مِنَ الْإِشْكَالِ، فَقَالَ: أَذْكَرُ
سُؤَالَكَ، وَلَا تُعْرِضْ عَمَّا بَدَا لَكَ، فَقُلْتُ: رَأَيْتُ الْأَمْرَ لَمْ يَجْرِ عَلَى
النِّظَامِ، لِأَنَّكَ مَا افْتَتَحْتَ فِي الْكَلَامِ، وَدَأْبُ الْمَنَاطِرِ إِلَّا يَسْأَلُ غَيْرُكَ

(١) فِي الْأَصُولِ: «لِلتَّزَامِ قَدَّهُ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَالْقَدُّ، بِالْكَسْرِ:
الْجِلْدُ تَخْصِفُ بِهِ النِّعَالَ أَوْ سَيُورَ تَقْدَمُ مِنْ جِلْدِ فَطِيرٍ غَيْرِ مَدْبُوعٍ، فَتَشَدُّ بِهَا
الْأَقْتَابُ وَالْمَحَامِلُ. اللِّسَانُ (ق د د) ٣/٣٤٤.

(٢) فِي الْمَطْبُوعَةِ: «وَمِسْجَلٍ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: ج، ز. وَالْمِسْحَلُ: اللِّسَانُ
وَالْخَطِيبُ الْمَاضِي، وَاتَّصَلَتْ فِي سِيرِهِ: مَضَى وَسَبَقَ - اللِّسَانُ (س ح ل)
١١/٣٣٠، (س ل ت) ١٢/٥٤.

(ح) كَذَا، وَلَعَلَّهَا: فِيهِ.

وَمِثْلُكَ حَاضِرٌ . قَالَ أَجَلٌ ، لَكِنِّي فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا أَذْكَرُ الدَّلِيلَ ، وَلَا أَشْتَغِلُ بِالتَّعْلِيلِ ، إِذْ فِيهِ تَسَبُّبٌ إِلَى الْإِجَاءِ الْخَصْمِ فِي ذِكْرِ شُبْهِهِ بِطَرِيقِ الْإِغْتِرَاضِ ، وَمَا أَنَا بِالتَّسَبُّبِ إِلَى الْمُعْصِيَةِ رَاضٍ ، فَأُمْهِلُهُ حَتَّى يَذْكَرَ ضَلَالَتَهُ ، وَيُقَرِّدَ^(١) شُبْهَتَهُ وَمَقَالَتَهُ ، فَحِينَئِذٍ نَنْصُرُ عَلَى الْجَوَابِ ، فَأَرْجُو بِذَلِكَ مِنَ اللَّهِ الثَّوَابَ .

قَالَ الرَّاوِي : فَلَمَّا رَأَيْتُ مَخْبَرَهُ ، بَعْدَ أَنْ سَمِعْتُ خَبْرَهُ ، تَيَقَّنْتُ أَنَّهُ قَدْ جَاوَزَ الْخَبَرَ الْخَبَرَ ، وَأَنَّ مَقَالَتَهُ تَبْرٌ ، وَمَا دُونَهُ صُفْرٌ ، قَدْ بَلَغَ مِنَ الدِّيَانَةِ ، أَعْلَى النَّهْيَةِ ، وَأَوْفَى مِنَ الْأَمَانَةِ ، [عَلَى]^(٢) كُلِّ غَايَةٍ ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، بِحِيَازَةِ هَذِهِ الْمِنَةِ ، فِي نَصْرِ الْحَقِّ ، وَنُضْحِ الْخَلْقِ ، وَإِعْلَاءِ الدِّينِ ، وَالذَّبِّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ^(٣) .

فَشَادَلِي مِنَ الْإِعْتِدَادِ بِأَوْفَرِ الْأَعْدَادِ ، وَأَوْدَعَ بَيَاضَ الْوُدَادِ ، سَوَادَ الْفُرَادِ ، فَتَعَلَّقْتُ بِأَهْدَابِهِ ، لَخَصَائِصِ^(٤) آدَابِهِ ، وَنَافَسْتُ فِي مُصَافَاتِهِ ، لِنَفَائِسِ صِفَاتِهِ ، وَلَبِثْتُ مَعَهُ بُرْهَةً ، أَسْتَفِيدُ مِنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ نَزْهَةً ، وَأَذْأُرُ عَنْ نَفْسِي لِلْمُعْتَزِلَةِ شُبْهَةً .

(١) فِي التَّرْجَمَةِ : يُقَرِّدُ ، وَمَا أَثْبَتَاهُ أَنْسَبُ لِلْسَّجْعِ وَلِلْسِّيَاقِ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ج ، ز . عَلَى مَا فِي الْمَطْبُوعَةِ .

(٣) لَعَلَّهُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ الْمَجْدِّدِ «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يَجْدِدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا» .

(٤) فِي ج ، ز : «بِخَصَائِصِ» . وَالْمَثْبُوتُ فِي الْمَطْبُوعَةِ .

ثُمَّ أَلْفَيْتُهُ - مَعَ غُلُوِّ دَرَجَتِهِ ، وَتَفَاقُمِ مَرَاتِبَتِهِ - كَانَ يَقُومُ بِتَثْقِيفِ أَوْدِهِ ،
 مِنْ كَسْبِ يَدِهِ ، مِنْ اتِّخَاذِ تِجَارَةِ الْعَقَاقِيرِ مَعِيشَةً ^(١) ، وَالْاِكْتِفَاءَ بِهَا
 عِيشَةً ، اتِّقَاءَ الشُّبُهَاتِ ، وَإِبْقَاءَ عَلَى الشَّهَوَاتِ ، رِضًا بِالْكَفَافِ ،
 وَإِثَارًا لِلْعَفَافِ . ا . هـ .

(١) الاشتغال بتجارة العقاقير، خبر يتفرد به الراوي، ويحتاج إلى فحص
 ويبحث.

ملحق (٢)

وصية ابن خفيف لمُريدِهِ

الوصية العربية الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله
وضحبه أجمعين، أما بعد؛ فهذه وصية من كلام الشيخ الكبير،
سلطان الأقطاب، أبو عبد الله محمد بن خفيف الديلمي الشيرازي -
قدس الله سره.

يجب على المريد إذا قصد سلوك الطريق، وخرج من المضيق،
إلى الشفيق الرقيق، أن يحفظ هذه الخصال التي أذكرها.
الأولى: أن يبدأ بالندم على ما سلف من أيامه في الغفلة والتفريط
وأن يخرج من المظالم.

الثانية: أن يتعلم من العلم ما يستعمل في وقته.

الثالثة: لزوم الصمت والخلوة وذكر الله - تعالى - على كل حال.

الرابعة: أن يعرف حق الله تعالى في قيامه وقعوده وجميع أحواله.

الخامسة: أَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِمَشُورَةٍ وَأَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ أُخْرُ

نَاصِحٌ .

السادسة: (ص ٢٧٦) أَنْ يُوَافِقَ قَلْبَهُ لِسَانَهُ ، وَلَا تَخْطُرَ الدُّنْيَا بِبَالِهِ .

السابعة: أَنْ يَسْتَعْمَلَ الصَّدَقَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ وَأَقْوَالِهِ .

الثامنة: أَنْ يَضْبِطَ بَطْنَهُ وَلِسَانَهُ ؛ فَإِنْ الْمُرِيدُ إِذَا كَانَ مَعَ شَرِّ النَّفْسِ أَكْرَ لَا يَحِبُّ الشَّهَوَاتِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ مَا يَرِيدُ ، وَيُذْهِبُ أَيَّامَهُ بِالْغَفْلَةِ وَالْبَاطِلِ . فَإِذَا كَانَ كَثِيرَ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَسْكُنُ قَلْبُهُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُرَاقَبَتِهِ ؛ فَإِنْ مَعْصِيَةُ اللِّسَانِ أَكْثَرُ مِنْ سَائِرِ الْمَعَاصِي .

التاسعة: أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْأَدَبَ وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِمَا لَا بَدَّ مِنْهُ .

(ص ٢٧٧) الْعَاشِرَةُ: أَلَا يَأْكُلُ حَتَّى يَجُوعَ ، وَلَا يَشْرَبُ حَتَّى يَعْطَشَ ، وَلَا يَنَامُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَيْهِ النَّوْمُ .

الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَلَا يَتَحَدَّثُ مَعَ النِّسَاءِ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُنَّ فِي مَوَاضِعِ الشَّهَوَاتِ .

الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: أَنْ يُغْضَّ بَصَرَهُ ، وَلَا يَنْظُرَ [إِلَّا] إِلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلَا يَنْظُرَ فِي حِجَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَنْ مِنْ نَظَرٍ فِي حِجَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مُنَافِقٌ» .

الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ: أَلَا يَغْفُلُ عَنِ الْوُضُوءِ كُلِّ سَاعَةٍ ، وَلَا يَغْفُلُ عَنْهُ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ .

(ص ٢٧٨) الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: إِيَّاهُ وَمَجَالِسَةَ الْغَافِلِينَ ، إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ ، أَوْ فِيمَا لَا بَدَّ مِنْهُ .

الخامسة عشرة: إياه واستعمال الكلام في الدنيا.

السادسة عشرة: ألا يقول: إن فعلت كذا لكان كذا ولو لم أفعل
لما لم يكن كذا، فإنه كلام المنافقين بل يقول: ما شاء الله كان، وما
سمي بشأ لم يكن، وما قُدر سيكون، حسبنا الله ونعم الوكيل.

(ص ٢٧٩) السابعة عشرة: ألا يناظر جبريا ولا قدريا، ولا
معتزليا ولا رافضيا، ولا أحدا، إلا ما لا بد منه.

الثامنة عشرة: إياه والمعاتبة مع أحد الناس، فإن هذا ليس من
فعل المریدين القاصدين.

التاسعة عشرة: ألا تقبل نفسه شيئا من الوسوسة أنه خير من
غيره، وأنه يعلم ما لا يعلم غيره.

العشرون: إياه والكبر وعلامته أن يزدرى بأحد من الناس،
ويستخف بهم.

(ص ٢٨٠) الحادية والعشرون: إياه والعجب، وعلامة العجب
أن يرضى بنفسه وعقله، ولا يقبل من أحد شيئا إذا نصحه.

الثانية والعشرون: إياه والحسد، وعلامة الحسد أن يحسد
ناس على ما آتاهم الله من فضله.

الثالثة والعشرون: ألا يشتغل بما يشغل قلبه عن مولاه، ويفقد
من جهده^(١). وأن يقعد في مقعد صدق عند مليك مقتدر حتى تهون
عليه شدة

الرابعة والعشرون: يحتاج المريد إلى أربعة أشياء: دابة ماهرة،
ودار واسعة، وثوب حسن، وسراج مضيء:

فأما دابة ماهرة: فهي الصبر.

وأما دار واسعة: فهي العقل.

وأما ثوب حسن: فهو الحياء.

وأما سراج مضيء: فهو العلم.

(ص ٢٨٢) ووصيتي^(١) لهم بحفظ العهد، والوفاء بالوعد^(٢)

وذكر الله - تعالى - على كلِّ حال، وكتمان الفقر، والقعود مع الحق
في طريق الحق، حتى يصل بالحق، وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى
الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين.

(١) هي الوصية الخامسة والعشرون وإن لم يذكر العدد في النص.

(٢) ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وحج واعتمر وقال إني مسلم
من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، رواه أبو الشيخ عن
أنس جامع ١١٩/١ المترجم.

مُلْحَق (٣)

مُفْتَقِدُ ابْنِ خَفِيفٍ، وَهُوَ مِنْ وَحْيِ «لِلْمَعِ» أَوْ تَعْلِيقَةٍ عَلَيْهِ^(١)

الخطبة:

قَالَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْخَفِيفِ، قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ: هَذَا مُعْتَقِدِي، وَمُعْتَقِدُ الْأُئِمَّةِ السَّادَةِ، وَالْعُلَمَاءِ الصَّيْدِ الْقَادَةِ، الَّذِينَ قَبَلِي وَفِي زَمَانِي، مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ:

لِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي هَدَانَا السَّبِيلَ، وَأَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ، وَمَنْ عَلَّمَنَا نَبْرَسَ، وَبَيَّنَّ الْآثَارَ وَالسُّنَنَ، وَفَصَّلَ الْآيَاتِ وَالسُّورَ، فَحَذَّرَ وَنَذَّرَ، وَنَهَى وَأَمَرَ، وَحَرَّمَ وَحَرَّضَ وَزَجَرَ، وَجَعَلَهَا عِظَةً لِمَنْ اتَّعَظَ، وَغِبْرَةً لِمَنْ اعْتَبَرَ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى، وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ، [وَأَصْحَابِهِ] الْأَخْيَارَ. (ص ٢٨٥) أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ الْعَاقِلَ مَنْ صَحَّحَ اعْتِقَادَهُ عُذَّةً لِلِقَاءِ رَبِّهِ^(٢)، وَحَصَّنَ نِيَّتَهُ تَرْكِيَّةً لِأَعْمَالِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ ذَخْرًا لِمِيعَادِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ عِبْنًا، وَلَمْ يَتْرِكْ سَدًى، فَيَجْتَهِدُ فِي تَوْثِيقِ عُرَى دِينِهِ،

(١) راجع ما مر في المقدمة ص ٣٩.

(٢) في الخطبة نفَسُ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ فِي خُطْبَةِ «لِلْمَعِ»، بَلْ وَبَعْضُ عِبَارَاتِهَا؛ وَمِنْهَا «عُدَّةُ الْقِيَامِ» - راجع ص ٢.

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

ونصفية عمله، وتصحيح عبادته، فبه يتم [الإيمان] ويصفو، ويزيد وينمو، والله الموفق لسبيل الرشاد، ولما يحب ويرضى.

[المسائل]

١- [المعرفة بالخالق أول واجب على المكلف]: فأول ما يحتاج إليه العبد اعتقاده التوحيد؛ لتتم به سائر الأعمال. فيعتقد أن الله واحد لا من حيث العدد ولا كالأحاد، وأنه شيء لا كالأشياء، وأنه لا شبه له من خلقه، ولا ضد له في ملكه، ولا ند له في صنعه، ولا هو جسم ولا عرض ولا جوهر، وليس بمحل الحوادث ولا الحوادث محل له، ولا حال في الأشياء، ولا الأشياء حالة فيه، ولا يتجلى في شيء، ولا استتر بالحدث، وأنه العالم بما كان وبما يكون، وبما لا يكون لو كان كيف يكون.

٢- [إثبات الصفات القديمة]

ويعتقد أنه [سبحانه] كان ولا شيء معه، وأنه عالم ولا معلوم^(١)، وقدر ولا مقدور، وراء ولا مرئي، ورازق ولا مرزوق، وخالق ولا مخلوق. والعلم غير الرؤية، وأنه يرى (ص ٣٨٨) الأشياء موجودة ويعلمها معدومة، والمعدوم ليس بمرئي ولا هو شيء. والصفة لا هي الموصوف [ولا هي غيره]^(٢) بل هي معنى في الموصوف قائم بالموصوف.

(١) سوى الذات القديمة بكمالاتها فهي معلومة له - تعالى - في أزله.

(٢) زيادة يتطلبها السياق.

وهو عالم بعلم، وقادر بقدره.

٣- [طريقُ إثبات الصفات النقل لا العقل].

والصفات مأخوذة من السمع إما ما وصف الله به نفسه، أو صفه^(١) به رسوله، أو أجمع المسلمون على صفته، لا تؤخذ أسماءه تلقياً ولا قياساً، القرآن كلام الله غير مخلوق، والاسم والصفة ليسا مخلوقين، وكلام الله تعالى منه وإليه، مسموع ومكتوب ومحفوظ ومتلو ومدروس.

٤- [الصفات الخبرية]

أ- (إثبات الاستواء لا الجلوس والنزول لا الانتقال)

ب- ويعتقد أنه على عرشه استوى، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا عند الأسحار بمعنى الصفة لا بمعنى الانتقال^(٢).

ج- [إثبات اليد صفة لا جارحة]

وأنه خلق آدم عليه السلام بيده لا بيد قدرته بل بيد صفته.

د- [باقي الصفات الخبرية]:

قبول الأدلة السمعية في الأمور الغيبية، وهكذا جميع الأخبار

(١) في النص: أو وصف به.

(٢) الجمع بين الإثبات والتنزيه سمة أشعرية أصيلة، راجع ما مر في المسألة ٥ وما بعدها.

الصحيحة التي رويت في الصفات يعتقدونها إيماناً، وتسليماً لا مقايضةً ومناقشةً.

٥- [إثبات الرؤية]

ويعتقد أنه -تعالى- يراه المؤمنون يوم القيامة، كما يرون القمر ليلة البدر، لا يُضامون في رؤيته، من غير إحاطة ولا تحديد إلى حد، مُستقبل أو مستدبر، أو فوق أو تحت، أو يَمَنَّةً أو يَسْرَةً.

٦- [القضاء والقدر]

(ص ٢٩١) ويعتقد أنه تعالى فعَّال لما يريد، لا يُنسب إلى الظلم، وأنه يحكم في ملكوته كيف يشاء بلا اعتراض، ولا مَرَدَّ لقضائه ولا مُعَقَّبَ لحُكمه.

ويعتقد أنه -تعالى- يقرب من يشاء بغير سبب، ويبعد من يشاء بغير سبب.

٧- [كل المحدثات بإرادته وخلقه]

إرادته في عباده ما هم فيه، وبرضاه طاعتهم، والمعصية بمراده لا برضاه.

(ص ٢٩٢) ويعتقد أنه يُعطي ويمنح، ويذمُّ ويمدح.

٨- [أفعال العباد]

ويعتقد أن الأفعال لله -تعالى- لا للخلق، والاكتساب للخلق:

والاكتساب خلق الله لا خلق لهم، وأن الأشياء لا تعمل بطبعها، فلا الماء يروي، ولا الخُبْرُ يُشْبِع، ولا [النار] (ص ٢٩٣) تحرق، بل يحدث الله تعالى الشبع عند^(١) الأكل، والجوع في غير وقت الأكل، وهكذا الشرب من الشارب، والري من الله تعالى، والقتل من القاتل، والموت من الله تعالى، لا يدركه الوهم، ولا يحيط به العلم ولا ينعته العقل.

هو الواحد الأحد الفرد الصمد له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، له الحكم في الآخرة والأولى، وله الحمد والشكر والثناء والمجد.

فصل

[النبوة]

٩- ثم يعتقد أن النبوة حق وأنها الحجة على الخلق القاطعة للعدر.

١٠- (ص ٢٩٥) وأن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم، خير الأنبياء والمرسلين، وخاتم النبوة، لا نبي بعده، طاعته فرض،

(١) الاقتران بين ظواهر العالم، حسب الإرادة والقدرة، وطبقاً للعلم القديم - من سمات المذهب الأشعري، عني الشيخ في «اللمع» بتأكيدا، وتفيد الإقرار بترابط الظواهر الكونية، دون عليّة باطنة فيها، بل التأثير للخالق وحده، ولكن إرادته التكوينية وعادته في إجراء أحكامه هما أساس «القوانين الطبيعية لدى المسلمين» - راجع «اللمع»، المسألة ٦ وما بعدها. والمسألة ٧ في القدر.

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

ومخالفته [جُرْمٌ] وأمره حَتْمٌ، إلا ما قام به دليلُ نَدْبِهِ، وأفعاله سنة. ويعتقد أنه ليس كأحدنا في جميع معانيه، وأنه قد اُطْلِعَ على علوم لم يدْعُ الخلق إليها، وأنه العالم بما كان وما يكون وأخبر عن علم الغيب [إي ببعض ما كان وما يكون من الغيوب].

١١- [الإسراء والمعراج]

وأنه رُفِعَ في المعراج لا رؤيا، وأنه رأى ربه^(١) عز وجل، وكلمه وأوصاه وفرض عليه وأباح له، وأنه رأى الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- ودخل الجنة ورأى النار، وأنه سأل فأُعْطِيَ، وقال فُسْمِعَ، وأنه أولُ شافعٍ، وأنه أوَّلُ من يقومُ من القبر، وأنه أول من يدخل الجنة، وأنه بعثه الله -تعالى- إلى الجن والإنس كافةً، وأن شريعته نسخت الشرائع التي قبله، وأنه بَلَغَ الرسالة، ونصح الأمة، وأنه غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر، وفرض الله عليه أشياء دون أمته، وحظر^(٢) أشياء أباحها على غيره، وكل ذلك إكراماً له صلى الله عليه وعلى آله وعلى صحبه.

فصل

١٢- الأسماء والأحكام:

يعتقد أن الإيمان هو صفة المؤمن، والتوحيد صفة الموحّد،

(١) اختلف في هذا منذ الصدر الأول، والأرجح أن الرؤية من نعيم الجنة، لا تكون في الدنيا لأحد حتى الأنبياء.

(٢) في النص: خطر، ولعل الصواب ما أثبتنا.

والمعرفة صفة الموحد^(١)، والمعرفة صفة العارف، والمحبة صفة
محب، كما أن العلم صفة العالم، والقدرة صفة القادر.

و للإيمان - أي الكامل - قول وعمل، ونية، يزيد وينقص.

وأنه نور يقذف في القلب، لا نور الذات، والإيمان غير
إسلام، والتوحيد غير المعرفة، والمعرفة غير الإيمان:

فالمعرفة بوجوده - تعالى - ضرورة (ص ٢٩٨)، ويعتقد أن معرفة
الاثبات للصانع ضرورة.

ومعرفة الصفات مكتسبة، ومعرفة التخصيص موهبة، وأصل
لإيمان موهبة وشرائطه مكتسبة.

ويعتقد أن للإيمان والتوحيد والمعرفة ظاهراً وحقيقةً، وأنه - تعالى -
دعا الخلق إلى ظاهرها، وهدى من شاء لحقيقتها.

وكل مؤمن مسلم، ولا كل مسلم مؤمن.

١٣- ويعتقد أن الاستطاعة مع الفعل.

١٤- [مسائل] السمعيات: وأن نعيم أهل الجنة باقي مع بقاء الله

عزى. وعذاب أهل الكفر باقي مع بقاء الله - تعالى.

١٥- [وأن] المؤمنين يخرجون من النار، والكبائر لا تخذ

منهم في النار، ويعتقد أن الله تعالى لا يجبر عباده على معصيته.

١٦- وأنه لا يدخل الجنة أحد بعمله، إلا بفضل ورحمته ومهته

١٧- ويعتقد أن الجنة حق، والنار حق، والبعث حق، والحساب

(١) هذه الجملة مكررة ومفحمة، في الأرجح.

اللُّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

حق، والميزان حق، والصراط حق، وعذاب القبر حق، وسؤال منكر ونكير حق.

١٨- (ص ٣٠٠) ويعتقد أن خبر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، رضوان الله عليهم أجمعين.

١٩- ويعتقد أن خير القرون ما بعث فيه النبي عليه الصلاة والسلام ثم الصحابة، ثم التابعون، ثم الأفضل بالأعمال، ومن رأينا له فضلاً شهدنا له به.

٢٠- ويعتقد أن من شهد الشهادتين وصلى إلى القبلة، وآتى الزكاة وصام شهر رمضان، وحج البيت لم نشهد له بالجنة ولا بالنار، ولا نشهد عليه بالكفر إلا على معنى من معاني الكفر، ووجه من وجوهه^(١)، مثل قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).

٢١- فمن لم يحج فليس بكافر [ما دام يؤمن بوجوبه] ويصلي خلف (ص ٣٠١) كل بر وفاجر، ويطيع الوالي ولو كان عبدا حبشيا.

٢٢- ويعتقد أن أخبار الآحاد توجب العمل، ولا توجب العلم وأخبار التواتر، توجب العلم والعمل.

٢٣- التحسين والتقبيح (ص ٣٠٢): والعقل: لا يُحَسَّنُ ولا

(١) يقصد: كفر النعمة لا كفر الملة، لاحظ النصيحة التالية.

(٢) آل عمران: ٩٧.

يقبَّحُ، والشرع حاكم على العقل، والناس على العدالة حتى يظهر الجَرْحُ.

٢٤- والأشياء على الإباحة حتى يقوم دليل الحظر، وأموال المسلمين وذبائحهم حلال، إلا ما رُوينا فيه التحريم.

خاتمة في التصوف^(١):

ونذكر في «الفصل الرابع» ما تختص به هذه الطبقة - أعني الصوفيّة - دون غيرهم.

٢٥- ويعتقد أن الفقر أفضل من الغنى، والزهد في الكليّة أفضل منه في البعض.

٢٦- (ص ٣٠٣) والوصول إلى الحق من غير طريق العبادة محال.

٢٧- و[أنّ] الرؤية في دار الدنيا محال^(٢).

(١) كان الرأي السائد أن احتواء كتب «علم الكلام» على «ملحق» أو خاتمة في «علم التصوف»، إنما هو من عمل المتأخرين من المتكلمين، وبخاصة في مصر وغرب أفريقية، كاللقاني والدردير والسنوسي، منذ غلبة التصوف على هذه المناطق ومؤسساتها التعليمية؛ كالأزهر والقرويين والزيتونة، ولكن هذه المبادرة التي تمثلها «العقيدة الحنيفية» في القرن الرابع الهجري جديرة، كل الجدارة بإعادة النظر في هذا الرأي، في ضوء علم التصوف كما رأيناه. (٢) راجع ما مر في الوصية الحادية عشرة.

٢٨- والنبوة أجل من الولاية، ولا يُبلَّغ إلى درجة النبوة بالعمل.

٢٩- والمعجزة للأنبياء والكرامة للأولياء، والفِرَاسَةُ كَسْبٌ، والمحدثُ والمكَلَّمُ غَيْرُ صَاحِبِ الفِرَاسَةِ.

٣٠- والحرية من رق العبودية باطلة، ومن رق النفوسية جائزة. والعبودية لا تسقط بحال، والصفات من العارفين تَفْنَى ومن المريدين تَخْمَدُ، والرجوع بعد الوصول جائز.

٣١- ويعتقد أن العبد يُنْقَلُ في الأحوال حتى يصير إلى نعتِ الرُّوحانية، يعلمُ الغيبَ [أي بعضه] وتُطَوَّى له الأرضُ، ويمشي على الماء، ويغيبُ عن الأبصار.

٣٢- والسُّكْرُ للمريدين حق، وللعارفين باطل، وغَلَبَاتُ الحقِّ على سائر الخلقِ جائزة. والأحوال للمتوسطين، والمقامات للعارفين، والشَّدَّةُ للمُريدين، والصَّحْوُ أَفْضَلُ مِنَ السُّكْرِ، والإيجاد^(١) أَفْضَلُ مِنَ الاصطلام، ودخول العارف في [الاشتغال بـ]^(٢) الأشياء غير قاذح في حاله، وإذا صح التوكل لم يضر الادخار.

٣٣- (ص ٣٠٥) ويعتقد أن عصيان الأنبياء سبب لقربتهم، وفوائد لأمتهم، ولا يسمَوْنَ عُصَاةً لعصيانهم، بل نقول عصى آدم، ولا نقول هو عاص.

(١) في الأصل: والآماد، ولعل الصواب ما أثبتناه. ويمكن أن تقرأ: والإعداد.

(٢) زيادة للإيضاح، كالتجارة مثلاً.

٣٤- ويعتقد أن التصوف ليس بعلم ولا عمل، بل هو صفة يتحلى بها ذاتٌ تصوفية، وأنه علم وعمل، وهو ميزان العلم والعمل، والتصوف غير الفقر، والتقوى غير التصوف، وليس للمفقر أن يصرف في الأسباب، وللتصوفي التصرف، والأحوال لا نهاية لها، يمكن حبل نهية في الحال، و[أن] المعرفة والإيمان والتوحيد يستباحون، والتوحد ليس بحال، وهو مضروب العبد في أحواب، ومعرفة المتعرفين غير معرفة المتعرفين، (ص ٣٠٦) وتسمع للعارفين جاثو، وللمريدین باطل، وليس هو بحال ولا فربة، وتركه أولى على الجملة لكثرة آفاته^(١) وعظم فتنته.

٣٥- ويعتقد أن جميع ما يجده الواجد فهو وخذ لا غير، والحق من وراء ذلك، ومن سمع بالله كفر، ومن سمع بمخلوق - بمعنى شريسة - فسق. ويعتقد أن الواجد المحقق محفوظ، وأهل عبث يجري عليهم ما يفوتهم به الواجبات، فإن أقاموا عادوا، ولم يمشوا في سكرتهم عذروا، والشيطان لا يعلم ما في قلب العبد، ليس له [غير] الوسوسة في شيء (ص ٣٠٧) ويعتقد أن النفس غير نوح والروح غير الحياة، والروح يفارق الجسد إذا نام [العبد]^(٢)، حياة لا تفارق الجسد إلا إذا مات العبد^(٢).

(١) غامضة في الأصل ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) غامضة بالأصل، ولعلها: الغير.

٣٦- وهذا كُلُّهُ مَا حَضَرَ [فِي] ^(١)الوقت، وفيه مَقْنَعٌ لَكَ - إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى، وَلِيَكُنْ بَعْدَ ذَلِكَ اعتقادُكَ فِي النَّاسِ الْخَيْرَ وَالنُّصْحَ
وَالْأَمَانَةَ، وَاحْذَرْ فِيهِمُ الْغَدْرَ وَالْخِيَانَةَ فَهِيَ طِبَاعُهُمْ ^(٢).

٣٧- واعتقد في نَفْسِكَ السُّوءَ وَالْعَدَاوَةَ، وَفِي الشَّيْطَانِ الْعَدْوَانَ
وَالْمُخَالَفَةَ، حَتَّى تَنْجُوَ مِنْهُمَا.

٣٨- (ص ٣٠٨) واعتقد في مَوْلَاكَ الْفَضْلَ وَالْمِنَّةَ، وَحُسْنَ الظَّنِّ
و[اجْعَلْ] الرِّجَاءَ آخِرَ عَهْدِكَ [بِالدُّنْيَا وَأَوَّلَ عَهْدِكَ] بِالْآخِرَةِ، فَهُوَ لَا
يُخَيِّبُ رَجَاءَكَ وَلَا يَقْطَعُ أَمَلَكَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

هـ. ا

(١) زيادة ليست في (ص).

(٢) وفي هذا جمع بين حسن الظن بالغير واتقاء شره.

ثَبَتَ الْمِصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

«الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤هـ) تحقيق:
د. فوقية حسين محمود (ت. بعد ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، دار الأنصار،
القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

- «أبو الحسن الأشعري» حماد محمد الأنصاري (ت. ١٤١٨هـ) الجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة السادسة: ١٩٧٩م.

- «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض» لأبي العباس المَقْرِي التلمساني
(ت. ١٠٤١هـ) تحقيق: مصطفى السَّقَّا (ت. ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)
وإبراهيم الأبياري (ت. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م) وعبد الحفيظ شليبي، لجنة
التأليف والترجمة والنشر، القاهرة: ١٩٣٩م.

- «استحسان الخوض في علم الكلام = الحث على البحث» لأبي الحسن
علي بن إسماعيل الأشعري (ت. ٣٢٤هـ) اعتناء: ريتشارد فرانك
Richard M. Frank، معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكيين،
ميلنجز ١٨، مكتبة لبنان، القاهرة: ١٩٨٨م.

- «الاستدلال على بعث الأجسام بأعيانها» لابن مخلص السبتي، ضبط
نصه ووثق نقوله وقدم له: عبد الصمد بوذياب، الخزنة الأزهرية،
القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٩م.

«الاقتصاد في الاعتقاد» لأبي حامد الغزالي (ت. ٥٠٥هـ) تحقيق: أنس
الشرفاوي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ.

«البناء المنهجي للمذهب الأشعري حتى نهاية القرن الخامس الهجري»

د. خالد أمحمد محمد المؤلف، بحث لنيل درجة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة: ٢٠١٥م.

«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت. ٤٦٣ هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطّبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م.

- «تاريخ دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت. ٥٧١ هـ) تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت: ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م.

- «تبين كذب المُفتري، فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» لأبي القاسم ابن عساكر (ت. ٥٧١ هـ) قدم له وعلق عليه: محمد زاهد الكوثري (ت. ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢م) غني بنشره: حسام الدين القدسي (ت. ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩م)، مطبعة التّوفيق، دمشق، الطّبعة الأولى: ١٣٤٧ هـ.

- «تجديد التفكير الديني في الإسلام» محمد إقبال (ت. ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨م) ترجمة عباس محمود، القاهرة، الطّبعة الأولى.

«تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط» الأستاذ محمد عزيز شمس، ضمن أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة، اعتناء: فضيلة الإمام الأكبر: أحمد الطيب، مركز الأزهر للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطّبعة الأولى: ٢٠١٤م.

«ترتيب المدارك، وتقريب المسالك» للقاضي عياض (ت. ٥٤٤ هـ) تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي (١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، الطّبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

- «تفسير القرآن العظيم» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت. ٧٧٤ هـ)

محمود: سمي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
 نصير الواضح: لمحمد محمود حجازي (ت. ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م)
 مكتب إحياء التراث الإسلامي، مشيخة الأزهر الشريف، الطبعة
 الأولى: ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م.

نهيدي في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة
 لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت. ٤٠٣هـ) ضبطه وقدم له وعلق
 عليه محمود محمد الخضير (ت. ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م)، ومحمد عبد
 +دي أبو زيدة (ت. ١٤١٢هـ / ١٩٩١م)، مطبعة لجنة التأليف
 وترجمة ونشر، ودار الفكر العربي، القاهرة: ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م.

سجد شوعد التوحيد لأبي المعين النسفي الماتريدي (ت. ٥٠٨هـ)
 حبر حسبه حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٨٦م.

سرسنتي: أ. د: حسن الشافعي، دار البصائر، القاهرة، ٢٠١٤م.

سرسنة الأمير علي شرح الجوهرة للشيخ محمد بن محمد الأمير
 - ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م) مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٨م.

سرسنة حبي شرح الدواني للعقائد للشيخ محمد عبده (ت. ١٣٢٣هـ /
 ١٩٠٥م) مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

سرسنة في الأصول، الحدود والمواضع لأبي بكر محمد بن
 +دي أبو زيدة (ت. ٤٠٦هـ) قرأه وقدم له وعلق عليه
 محمد السليبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م.

حياة العاطفية بين المذرية والتصوف محمد غنيمي هلال (ت.
 ١٣١١هـ / ١٩٦٨م) القاهرة، الطبعة الأولى.

«درء تعارض العقل والنقل» لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
(ت ٧٢٨هـ) تحقيق: محمد رشاد سالم (ت. ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)
جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية:
١٤١١هـ/١٩٩١م.

- «ديوان زهير بن أبي سلمى» صنعة: الأعلام الشتيمري (ت. ٤٧٦هـ)
تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
الطبعة الثالثة: ١٩٨٠م.

- «سُدُّ الأرب من علوم الإسناد والأدب» للشيخ محمد الأمير الكبير
(ت. ١٢٣٢هـ/١٨١٧م) تحقيق: محمد ياسين الفاداني المكي (ت. ١٤١٠هـ/
١٩٩٠م) مطبعة حجازي، الطبعة الثانية.

- «السنن الكبرى» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)
مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد، الطبعة الأولى: ١٣٤٤هـ.
«سير أعلام النبلاء» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)
تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة
الأولى: ١٩٨٣م.

- «سيرة الشيخ الكبير محمد بن خفيف الشيرازي» لأبي الحسن علي بن
محمد الديلمي، ترجمة: أ. د. إبراهيم الدسوقي شتا، مجمع البحوث
الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ.

- «شرح العقائد النسفية» لسعد الدين التفتازاني (ت. ٧٩٢هـ) مطبعة محمد
علي صبيح، القاهرة: ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

- «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي (ت. ٧٧١هـ) تحقيق: محمود
محمد الطناحي (ت. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، وعبد الفتاح محمد الحلو

(ت. ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ.

- «طبقات الصوفيّة» لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت. ٤١٢هـ) تحقيق: نور الدين شريعة (ت. ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م) مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- «العبر في خبر من غبر» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ) تحقيق: صلاح الدين المنجد (ت. ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م) مطبعة حكومة الكويت: ١٩٨٤م.

- «عطف الألف المألوف على اللام المعطوف» لأبي الحسن علي بن محمد الديلمي، تحقيق: أ. د. حسن الشافعي، جوزيف نورمنت بل Joseph Norment Bell، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٧م.

- «عقلاء المجانين» لأبي القاسم الحسن بن محمد النيسابوري (ت. ٤٠٦هـ) علق حواشيه ونشره: وجيه فارس الكيلاني، المكتبة المغربية، دمشق: ١٩٢٤م.

- «العواصم من القواصم» لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت. ٥٤٣هـ) تحقيق: د. عمار الطالبي، طبعة دار التراث، القاهرة.

- «الفهرست» لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت. ٣٨٠هـ) قابله على أصوله: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن: ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

- «في فكرنا الحديث والمعاصر» أ. د. حسن الشافعي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ.

- «قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، نهاية إشكالية فكرية» أ. د. حسن الشافعي، ضمن أعمال مؤتمر الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة، اعتناء فضيلة الإمام الأكبر: أحمد الطيب، مركز الأزهر للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٤م.

- «الكافية في الجدل» لأبي المعالي الجويني (ت. ٤٧٨هـ) تحقيق: د. فؤدة حسين محمود (ت. بعد ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، عيسى البابي الحلبي، القاهرة: ١٣٩٩هـ.

- «الكامل في اختصار الشامل في أصول الدين» لموسى بن الأمير التبريزي الحنفي (ت. ٧٣٦هـ) وهو مختصر «الشامل في أصول الدين» لإمام الحرمين الجويني (ت. ٤٧٨هـ) دراسة وتحقيق: جمال عبد الناصر عبد المنعم، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ.

- «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» لابن رشد الحفيد (ت. ٥٩٥هـ) تقديم وتحقيق: د. محمود قاسم (ت. ١٩٧٢م) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ١٩٥٥م.

- «لمحات من الفكر الكلامي» أ. د. حسن الشافعي، دار البصائر، القاهرة: ٢٠١٠م.

- «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» لأبي الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤هـ) عني بنشره وتصحيحه: الأب ريتشارد يوسف مكارثي اليسوعي Richard J. McCarthy, S.J، (ت. ١٩٨١م) المطبعة الكاثوليكية، بيروت: ١٩٥٢م.

- «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» لأبي الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤هـ) صحّحه وقدم له وعلق عليه: د. حمودة زكي غرابة

(ت. ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، مطبعة مصر، القاهرة: ١٩٥٥م.

- «المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين» لسيف الدين الأمدي
(ت. ٦٣١ هـ) تحقيق وتقديم: أ. د. حسن الشافعي، مكتبة وهبة،
القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» من إملاء: أبي بكر محمد بن
الحسن بن فورك (ت. ٤٠٦ هـ) عُنِيَ بتحقيقه: دانيال جيماريه Daniel
Gimaret، (بحوث ودراسات: مجموعة تُنشر بإشراف كلية الآداب والعلوم
الإنسانية في جامعة القديس يوسف، بيروت- سلسلة جديدة: أ، اللغة
العربية والفكر الإسلامي: ١٤) دار المشرق، بيروت: ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- «المدخل إلى دراسة علم الكلام» أ. د. حسن الشافعي، ط. كراتشي،
الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

- «مذاهب الإسلاميين المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية»
د. عبد الرحمن بدوي (ت. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) دار العلم للملايين،
بيروت: ١٩٩٧م.

- «المرجع في علم الكلام» تحرير: زابينه شميتكه، ترجمة: أسامة شفيق
سعيد (ت. ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م) تقديم: أ. د. حسن الشافعي، مركز نماء
للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠١٨م.

- «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» لأحمد بن محمد الفيومي (ت
حو ٧٧٠ هـ) المكتبة العلمية، بيروت.

- «مقالات ابن كُلاب» جمع وترتيب ودراسة: د. ياسين السالمي، دار
الخزانة الأزهرية، القاهرة: ١٤٤١هـ.

اللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ

«مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤هـ). غني بصحيحه: هلموت ريتير Hellmut Ritter (ت. ١٩٧١م).
فرانز شابنر، فيسبادن، ألمانيا، الطبعة الثالثة: ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
«المواقف» لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت. ٧٥٦هـ).
مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى: ١٩٠٧م.

«موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين، دراسة نقدية
لمنهج ابن تيمية» أ. د: محمد عبد الفضيل القوصي (ت. ١٤٤١هـ).
٢٠٢٠م) دار القدس، القاهرة، الطبعة الثالثة: ٢٠١٦م.
«النبوات» لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت. ٧٢٨هـ).
المطبعة السلفية، القاهرة: ١٣٨٦هـ.

- «نظرات في فكر الإمام الأشعري» فضيلة الإمام الأكبر أ. د: أحمد
الطيب، مجلس حكماء المسلمين، دار القدس العربي، الطبعة الثانية:
١٤٣٤هـ / ٢٠١٦م.

- «الوابل الصيب من الكلم الطيب» لابن قيم الجوزية (ت. ٧٥١هـ).
تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٩٩م.
- «وفيات الأعيان» لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت. ٦٨١هـ).
تحقيق: إحسان عباس (ت. ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م) دار صادر، بيروت.

كشافات الكتاب

- ١- كشاف الآيات القرآنية ٣٣٧
- ٢- كشاف الأحاديث والآثار ٣٥٠
- ٣- كشاف الأمثال الكلامية ٣٥١
- ٤- كشاف الجماعات والطوائف والفرق ٣٥٢
- ٥- كشاف المصطلحات الكلامية ٣٥٣
- ٦- كشاف الأعلام ٣٦٤
- ٧- كشاف الأشعار ٣٦٦
- ٨- الفهرس التفصيلي للمحتويات ٣٦٧



١- كشاف الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
البقرة		
﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٢٠	٢٢٢
﴿يَكُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٩	٢٢٢
﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ﴾	٣١	٢٦٢
﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾	١٨٤	٢٤٥
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾	١٨٥	٢٦٤
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلَوْا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾	٢٥٣	١٧٧
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	٢٨٦	٢٥٢ ، ٢٥٣
آل عمران		
﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٦٨	٢٢٤
﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾	٧٧	١٨٤

٢٢٠ ، ٢١٦

﴿يَلْوَنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ
الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنْ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ
هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾

٢٤٨

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ٩٧
إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

٢٦٣

﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ ١٠٨

٢٨٦

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ١٦٩
بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾

النساء

٢٨٣

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ١٠
إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْفَلُونَ
سَعِيرًا﴾

٢٨٩ ، ٢٨٣

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدَّوَنًا﴾ ٣٠

٢٦٣

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ
حَرَضْتُمْ﴾ ١٢٩

١٣٧

﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ ١٦٦

المائدة

٢٨٨

﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ
الْكَاذِبُونَ﴾ ٤٤

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾

الأنعام

﴿قَالَ هَذَا رَبِّيَ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْإِفْلَيتَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّيَ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيْنَ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴿٧٧﴾﴾

﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ١٠٢ ٢٢٢ ، ٢٢١

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ ١٠٣ ١٨٧ ، ١٨٦

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ ١١٢ ١٧٧

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ١٤٨ ٢٦٤ ، ٢٦٣

الأعراف

﴿تَلَقُّ مَا يُفْكُونَ﴾ ١١٧ ١٩٣

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ ١٧٩ ٢٦٢

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتَ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾

﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا﴾ ١٩٠ ٢٤٦

التوبة

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ①﴾ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ②﴾

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ٧﴾ فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَأَسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾

﴿وَسَيَخْلِفُونِ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مِنْكُمْ﴾

﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾

٢٩٣

يونس

- ٢٥٧ ٨٨ ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيْنَا قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾
- ٢٥٧ ٩٨ ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾
- ١٧٧ ٩٩ ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾

سورة هود

- ٢٣٦ ٢٠ ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾
- ١٦١ ١٠٧ ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾

سورة يوسف

- ٢٨٠ ١٧ ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾
- ٢٥٥ ٤٢ ﴿فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي سَبْعِينَ بِضْعَ سِنِينَ﴾

سورة إبراهيم

- ٢٨٠ ٤ ﴿إِنَّا نَسْنَأُ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾

سورة النحل

- ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤١ ٤٠ ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ يَكُنْ﴾

سورة الإسراء

﴿وَقَصَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ ٤﴾ ٢١٠

سورة الكهف

﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ٦٧﴾ ٢٣٦

﴿حِذَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ٧٧﴾ ١٤٢

﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ ٩٧﴾ ٢٥٥
﴿نَقْبًا﴾

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ٢٣ - ٢٤﴾ ٢٥٦
﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ١٠١﴾ ٢٣٦

سورة الأنبياء

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ٢٢﴾ ١٠٩

سورة الفرقان

﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ ٥٩﴾ ٢٢٠
﴿أَيَّامٍ﴾

سورة الشعراء

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ١٩٥ ٢٨٠

سورة النمل

- ﴿لَا أَمْرَآتُمْ قَدَرْنَهَا مِنَ الْغَيْبِ﴾ ٥٧ ٢١٠
- ﴿وَإِنِّي ۖ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي ۖ عَلَيْهِ تَقَوَّى ۖ آمِينَ﴾ ٣٩ ٢٥٤ ، ٢٥٣
- ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِمَّا مَنِهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ ۖ يَوْمَئِذٍ ۖ ءَامِنُونَ﴾ ٨٩ ٢٨٦

سورة القصص

- ﴿إِنِّي ۖ أَدْعُوكَ﴾ ٢٥ ٢٥٨
- ﴿يَتَأْتِ اسْتَعِجْرُهُ ۖ إِنِّي ۖ خَيْرٌ مَنِ اسْتَعِجَرْتِ ۖ الْقَوِيُّ ۖ الْآمِينُ﴾ ٢٦ ٢٥٨

سورة الروم

- ﴿اللَّهُ يَبْدُوُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ ١١ ١١٨
- ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدُوُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ ۖ أَقْوَمُ عَلَيْهِ﴾ ٢٧ ١١٨

سورة السجدة

- ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ ٧ ٢٢١ ، ٢١٨
- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ ١٣ ١٧٧

سورة فاطر

﴿وَمَا نَحْمَلُ مِنْ أُثْقَى وَلَا تُصْنَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ ١١ ١٣٧

سورة يس

﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾

١١٧ ٧٨ ، ٧٩

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ٨٠ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِّنْهُ تُوقَدُونَ ﴿٨١﴾﴾

١١٧

﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ٨١ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾

١١٨

سورة الصافات

﴿قَالَ اتَّقِبُدُونَ مَا تَنَحُّونَ ﴿٩٥﴾﴾

١٩١

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾

١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١

سورة ص

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ ٢٧

٢١٩

﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٢٧

٢١٩

﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ٢٨ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾

٢١٩

سورة الزمر

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ٥٣ ٢٨٦

سورة غافر

﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ ٣١ ٢٦٣

سورة فصلت

﴿قَالَا أَأَنبَا طَائِعِينَ﴾ ١١ ١٤٣

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ ١٥ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ ١٣٧

سورة الشورى

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ١١ ١١٣

﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي ٢٧ الْأَرْضِ﴾ ٢٦٥

سورة الزخرف

﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا ٣٣ لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ ٢٦٥

سورة الأحقاف

﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ٣ ٢٢١

سورة الفتح

٢٩٤

﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِرٍ لِنَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾

﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾

﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا﴾

﴿كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾

٢٩٤

١٦

﴿يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

سورة الذاريات

١١٠

٢١

﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾

٢٦٢ ، ٢٦١

٥٦

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾

سورة الواقعة

١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١

٢٤

﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

﴿وَأَصْحَاتُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَاتُ الشَّمَالِ ۝٤١﴾ و ٤١ ٤٧ ٢٨٩
 سُورٍ وَحَمِيمٍ ۝٤٢﴿ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْتُمُو ۝٤٣﴾ لَا بَارِدٍ
 وَلَا كَرِيمٍ ۝٤٤﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ
 ۝٤٥﴿ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ۝٤٦﴿ وَكَانُوا
 يَقُولُونَ أَيُّذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِهْنَا
 لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧﴿

﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ۝٥٨﴾ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ
 الْخَالِقُونَ ۝٥٩﴿ ١٠٩ ٥٨ ، ٥٩

سورة المجادلة

﴿فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۝٤﴾ ٢٥٢ ٤

سورة المنافقون

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ۝١﴾ ٢٦٤ ١

﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ۝٢﴾

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ
 الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝٣﴾

سورة التغابن

﴿وَنُفِثُوا فِي اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ۝١٦﴾ ٢٥١ ١٦

سورة الطلاق

٢٥٢

﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ ٧

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾

سورة الملك

٢١٧

﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي ٣
خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى
مِنْ فُطُورٍ﴾

٢١٧

﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ ٤
خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾

٢٨٧

﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتُمْ خَزَنَتَهَا أَلَنْ يَأْتِكُوا ٨ - ٩
نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا
نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾

سورة القلم

٢٦٢

٤٢

﴿وَيُذْعَنُونَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾

سورة الحاقة

﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْقِيَ كِتَابُهُ بِشَآئِلِهِ فَيَقُولُ يَلْبَسُنِي لَرَأُوتُ
كِتَابِيهِ﴾

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُوْثِقُونَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ (٣٣) وَلَا يَحْضُرُونَ ٢٥ - ٣٤ ٢٨٩﴾
عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿٣٤﴾

سورة القيامة

﴿وَهُوَ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرٌ﴾ ٢٢-٢٣ ١٨٣ ، ١٨٤
١٨٥ ، ١٨٦

﴿وَهُوَ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرٌ (٢٢) تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ ٢٤-٢٥ ١٨٥

سورة الإنسان

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٣٠ ١٧٦

سورة الانفطار

﴿وَأَنَّ الْفُجَارَ لَفِي حَجِيمٍ﴾ ١٣ ٢٨٣ ، ٢٨٦

سورة الغاشية

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِلَهِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ١٧ ١٨٣

سورة الليل

﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى (١٤) لَا يَسْتَلْهَى إِلَّا الْآسَفَى ١٦ - ١٤ ٢٨٧﴾
﴿الَّذِي كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ (١٤)

سورة الإخلاص

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ٤ ١١٣

٢- كشاف الأحاديث والآثار

الأثر	الراوي	رقم الصفحة
ابسط يدك أبايعك	أبو بكر الصديق	٢٩٦

٣- كشاف الأمثال الكلامية^(١)

المثل	رقم الصفحة
١- مثال غزل القطن ونسجه	١٠٨ ، ١٠٩
٢- مثال القصد في البرية	١٠٩
٣- مثال الممانعة دليلا على الوحداية	١١٤
٤- مثال نساجة الديباج بالتصاوير	١٢٤
٥- مثال الزّمن الأعمى	١٦٥
٦- مثال التخلية بين العبيد والإماء	١٧٥
٧- مثال التوأمين في برّية	٢٢٧
٨- مثال ابنة شعيب - عليه السلام	٢٥٨

(١) رتبت حسب ورودها في المتن.

٤- كشاف الجماعات والطوائف والفرق^(١)

الفرقة أو الطائفة	رقم الصفحة
الأنصار	٢٩٣
أهل الإمامة	٢٩٥
بنو كنانة	٢٢٤
الخوارج	٢٩٣
الروم	٢٩٥
فارس	٢٩٥
القدرية	١٦٩ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨
المعتزلة	١٧٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤
	٢٨٩ ، ٢٨١
المهاجرون	٢٩٣

(١) اكتفينا في هذا الكشاف بالمذكور في أصل الكتاب دون حواشيه.

٥- كشاف المصطلحات الكلامية

المصطلح	رقم الصفحة
الآخرة	١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨
الآفة	١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٨٨
آفة = الآفات = الآفة	
الأجسام = الجسم	انظر جسم
الإرادة	١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤
إرادته = إرادة = أراد = الإرادة	
الأزل	١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١
أزله = الأزل	
الأعراض = العرض ع	انظر عرض
الأفعال = الفعل ف	انظر فعل

أفعال الله = الفعل	
أكساب العباد = الكسب ك	انظر كسب
الإله	١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦
إله = الإله	
الإمامة	٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦
الأنبياء	٢١٣ ، ٢٥٤
الإيمان	١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٣٨ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١
الباري	١١٢ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣
الباطل	١٠٥ ، ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٥
باطل = الباطل	

البخل	١٥١
بخل = البخل	
البصير	١٣٨ ، ١٣١ ، ١٢٩ ، ١٢٨
بصير = البصير	
البصر = البصير	
البقاء	٢٣١
التأثير	١١٠
التفضل	١٥٧ ، ١٥١
تكليف ما لا يطاق	٢٦١ ، ٢٤١ ، ٢٣٦
التوحيد	٢٨١
الثواب	٢١٩ ، ١٦٨
الجائر	١٨١ ، ١٥٢ ، ١٥١
الجسم	١١١ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٠
جسم = الجسم	
الجهل	١٦٣ ، ١٢٩

	جور - الجور - الجائر
٢٣٣ ، ١٩٠	الجوهر
	جوهر = الجوهر
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠	الحادث الحدث = الحديث = الحدوث = حدثه = حدوثه = الحوادث = الحادث
١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٣٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧	الحركة حركة = الحركة
انظر الحياة	حي = الحي = الحياة
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٨٩	الحياة
١٠٥	خاتم الأنبياء
١٦١ ، ١٩٥ ، ٢٢٢	خالق

١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦	نخلق
	خلقه = الخلق
١٣٤	الدعوى
٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٣٦ ، ١٣٥	الدلالة
	دلالة = الدلالة
١٠٧ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٥٦ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٩	الدليل
	دليل = الدليل
٢٠٨ ، ١٣٨ ، ١٣٦	الذات
	ذاته = الذات
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٦	الرؤية = رؤية

	رؤية الله = رائِي = الرؤية
١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٤٩ ، ١١٩	الرب
	رب = الرب
٢٥٤ ، ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ١٦٦	رب العالمين
١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٧٣ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦	الرسول
	رسوله = الرسول
	ساكن = السكون
١٥٠ ، ١٤٩	السكون
	سكون = السكون
١٣١ ، ١٢٩ ، ١٢٨	السميع
	سميع = السميع
١٠٥	شريك
١٢٩	الشك
٢١٣	الشياطين
١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٦	الصانع

صانع = الصانع	
الصفة	١٣٧، ١٣٨، ١٥٦، ١٥٩، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٣١
الصفات = الصفة	
صفات الذات	١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٩١
ضد الإرادة = الإرادة	
ضد العلم = العالم	
ضد الفعل = الفعل	
ضد الكلام = الكلام	
العدل (عادل = العادل)	١٥١، ١٥٢
عالم = العالم	
العجز = العاجز	
العدم (عدمه)	١٤٥، ١٤٧، ٢٣٠، ٢٣٤
العرض	١٤٩، ١٩٠، ٢٣١
العقاب	٢١٩
العلم (العالم = عالم)	١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٨، ١٧٥، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٣١

١٢٩	العلم (بمعنى اليقين)
١٣٦ ، ١٣٥	الغيرية
	غير بصير = البصير
	غير حي = الحياة
	غير سميع = السميع
	غير عالم = العلم
	غير قادر = القدرة
	غير متكلم = الكلام
	قادر = القدرة
١١٨ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧١	القدرة
	قدرته = القدرة
٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧	القدر
١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٠ ، ١٨٩ ، ٢٣٢	القديم

قدم = قدمه = القدم = القديم	
قديم = قديمة = القديم	
القرآن	١٣٩ ، ١٨٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٢٩٦
القضاء	٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣
قضاء الله = القضاء	
القياس	١٤٢ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٩
الكافر = الكفر	
الكسب	١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩
الكفر	١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩
الكلام	١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٣ ، ٢٠٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤

	كَلَامُ اللَّهِ = الكلام
	لَمْ يَزَلْ = الأزل
	مُتَحَرِّكٌ = الحركة
	الْمُتَفَضِّلُ = التفضل
	مُتَكَلِّمٌ = الكلام
١١١ ، ١١٢ ، ١٣٦ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ٢٣١	الْمُحَدَّثُ
	مُحَدَّثٌ = الْمُحَدَّثَاتُ = الْمُحَدَّثُ
٢٢٢	الْمُحَدِّثُ
	مُحَرَّكٌ = الحركة
	مَخْلُوقٌ = المخلوق
	الْمَخْلُوقَاتُ = المخلوق
	مُرِيدٌ = الإرادة
	مُسْكِنٌ = السكون
٢٢٠ ، ٢٠١	الملائكة
	النبي = الرسول
	النبیین = الأنبياء

الواحد	١١٤ ، ١١٦ ، ١٢١
واحد = الواحد	
الوحدانية	١١٠

٦- كشاف الأعلام^(١)

العَلَم	رقم الصفحة
آدم	٢٤٦
إبراهيم عليه السلام	١١٩
أبو بكر = الصديق	٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦
أبو الحسن الأشعري	٢٤١
الجبائي	١٧٣ ، ٢٥٨
حواء	٢٤٦
الخضر عليه السلام	٢٣٦
سليمان عليه السلام	٢٥٤
شعيب عليه السلام	٢٥٨
العباس بن عبد المطلب	٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣
علي بن أبي طالب	٢٩٣ ، ٢٩٧

(١) اكتفينا في هذا الكشاف بالمذكور في الأصل دون حواشيه، ولم نذكر فيه اسم رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم.

٢٩٦ ، ٢٩٥	عمر بن الخطاب = الفاروق
٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٣٦ ، ١٨٣	موسى عليه السلام
٢٨٢ ، ٢٨١	واصل بن عطاء
٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥	يوسف عليه السلام

٨- كشاف الأشعار

البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
تَزَلُّ عَنْ غَرْبِهِ الْأَلْبَابُ وَالْفِكَرُ	البسيط	ابن خفيف	٣٠٨
وَرَمَحَ غَيْرَكَ مِنْهُ الْعِيَّ وَالْحَصْرُ	البسيط	ابن خفيف	٣٠٨
وَمَنْ لَمْ يَصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٨٤
وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يَظْلَمُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٨٥

الفهرسُ النَّفصِيَّ لمَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ

٧ تقديم فضيلة الإمام الأكبر أ. د/ أحمد الطَّيِّب

١٥ مقدِّمة التحقيق (المؤلَّف - والكتاب)

١٥ أ- أبو الحسن في الدراسات المعاصرة

٢٣ ب- شخصيَّة أبي الحسن الأشعري

٢٤ ١- الإنصاف والموضوعية

٢٥ ٢- الزُّهد وبساطة العيش

٢٦ ٣- الاعتدال والوسطية

٢٦ ٤- الدُّعابة والمرح مع تلاميذه، والتبسط معهم

٢٦ ٥- ربانيته وتصوفه

٢٧ ٦- دأبه ومثابرته على العمل

٢٨ ج- شيوخ أبي الحسن

٢٨ ١- الشيخ زكريا بن يحيى السَّاجي، محدث البصرة

٢٨ ٢- الجبائي الأب، محمد بن عبد الوهاب البصري

٢٨ المعتزلي

٣٠ ٣- المَرْوزي، الفقيه الأصولي المتكلم

٣٢ د- تلاميذ أبي الحسن

٦٤	الجوهر في الرد على أهل الزيغ والمنكر
٦٤	الاحتجاج
٦٤	البحث على البحث
٦٤	استحسان الخوض في علم الكلام
٦٥	رسالة إلى أهل الثغر
٦٥	العجز البشري

٢- النوع الثاني: كتب المقالات، أو تاريخ الأفكار والمذاهب

٦٥	الكلامية الفلسفية، وتاريخ الأديان أو مقارنة الأديان
٦٦	مقالات الإسلاميين
٦٦	جمل المقالات
٦٦	مقالة الدهريين وردّها

٣- النوع الثالث: كتب النقص وإبطال أقوال المخالفين

٦٨	القسم الأول
٧٠	القسم الثاني
٧٣	القسم الثالث

٤- النوع الرابع: رسائله الجوابية على أسئلة علماء الأمصار

٥- النوع الخامس: الحقول المعرفية التي شملها تراثه

٧٦	الفكري؛ العلوم الإسلامية الشرعية
٧٦	علم أصول الفقه
٧٧	علوم السنة
٧٧	علم التفسير

- ٧٩ ج - مكانة «اللمع» من مؤلفات الشيخ
٨٧ نص «اللمع»
٨٧ أ - اسم الكتاب
٨٨ ب - نسبة اللمع إلى مؤلفه وإجازتي به
٩١ ج - دواعي إعادة التحقيق
٩٨ ختام المقدمة
١٠٠ صورة البسملة والختام من مخطوطة بيروت

النص المحقق

- ١٠٤ رموز التحقيق
١٠٥ خطبة الكتاب
١٠٧ الباب الأول: الكلام في الإلهيات: الذات والصفات
١٠٧ [١] مسألة: الاستدلال على وجود ذات الباري سبحانه
١٠٧ الدليل العقلي
١٠٩ الدليل النقلى
١١٢ الاستدلال على الصفات الذاتية .
١١٢ [٢] مسألة
١١٢ ١- المخالفة للحوادث
١١٢ [الدليل العقلي]
١١٣ [الدليل النقلى]
١١٤ [٣] مسألة
١١٤ ٢- الوجدانية
١١٤ [الدليل العقلي]

١١٦	[الدليل النقلي]
١١٧	[٤] مسألة
١١٧	[٣- القدرة على الإيجاد والإعادة]
١١٧	[الدليل العقلي]
١١٧	[الدليل النقلي]
١١٨	[استطراد لبيان مشروعية النظر]
١٢١	[إبطال الجسمية]
١٢١	[٥] مسألة
١٢١	[الدليل العقلي]
١٢٤	[إثبات كونه تعالى عالمًا]
١٢٤	[٦] مسألة
١٢٤	[الدليل العقلي]
١٢٧	[إثبات صفتي الحياة والقدرة]
١٢٧	[الدليل العقلي]
١٢٨	[إثبات كونه تعالى سميعًا بصيرًا]
١٢٨	[٧] مسألة
١٢٨	[الدليل العقلي]
١٢٩	[قدم الصفات الإلهية]
١٢٩	[٨] مسألة
١٣٠	[الاستدلال عقلاً على قدمها]
	[إثبات القدرة]

١٣١

[إثبات قدم السمع والبصر]

١٣٢ [إثبات صفات المعاني وقدمها، وسأل علاقتها بالذات]

١٣٢

[٩] مسألة

١٣٤

[علاقة الصفات بالذات]

١٣٧

[الدليل النقلي]

١٣٩

[الباب الثاني] باب الكلام في القرآن والإرادة

١٣٩

[إثبات الكلام وقدمه]

١٣٩

[الدليل النقلي - العقلي]

١٤٤

[دليل عقلي آخر على قدم الكلام]

١٤٦

[الدليل العقلي على قدم الإرادة]

١٥٥

١٠- مسألة [في قدم الكلام والإرادة]

١٥٦

[دليل آخر على القدم]

١٥٩

[قدم الإرادة]

١٦١

[الباب الثالث] باب الكلام في الإرادة وأنها تعم سائر المحدثات

١٦١

[الدليل العقل - نقلي]

١٦٥

[مثال الزمّن الأعمى]

١٦٨

فكرة الإلجاء

١٧٥

١١- مسألة: [من مسائل عموم الإرادة]

١٧٥

[هل يريد السّفه سفيه؟]

١٧٥

[مثال التخلية]

١٧٦

[الدليل النقلي على عموم الإرادة]

[الباب الرابع] باب الكلام في الرؤية

١٧٩

[إثباتها بالدليل العقلي] ١٧٩

المانعون ١٨٢

[الدليل النقلى] ١٨٣

١٢- مسألة [من مسائل الرؤية، وكذا المسألتان التاليتان] ١٨٦

١٣- مسألة ١٨٩

١٤- مسألة ١٩٠

[الباب الخامس] باب الكلام في القدر [أفعال العباد من

خلق الله] ١٩١

الدليل السمعى ١٩١

الدليل العقلى ١٩٣

دليل عقلى آخر ١٩٨

[من مسائل القدر حتى المسألة الثامنة والعشرين] ٢٠٦

١٥- مسألة ٢٠٦

١٦- مسألة ٢٠٩

١٧- مسألة ٢١٠

١٨- مسألة ٢١٢

١٩- مسألة ٢١٤

٢٠- مسألة [في خلق الخير والشر] ٢١٥

٢١- مسألة ٢١٦

٢٢- مسألة ٢١٧

٢٣- مسألة ٢١٨

- ٢١٩ مسألة - ٢٤
- ٢٢٢ مسألة - ٢٥
- ٢٢٣ مسألة - ٢٦
- ٢٢٥ مسألة [في الخواطر] - ٢٧
- ٢٢٧ مسألة [لقب القَدْرِية] - ٢٨
- ٢٢٩ [الباب السادس] باب الكلام في الاستطاعة
- ٢٢٩ [الجبر والاختيار]
- ٢٢٩ [قدرة الإنسان حادثة]
- ٢٢٩ [مُقارنتها للفعل]
- ٢٣١ [ولا تبقى زمانين]
- ٢٣١ [وليس للفعل وضده]
- ٢٣٦ [أدلة النقل]
- ٢٣٨ مسألة - ٢٩
- ٢٤٣ مسألة [استشكال على مقارنة الاستطاعة للفعل] - ٣٠
- ٢٤٥ مسألة - ٣١
- ٢٤٨ مسألة - ٣٢
- ٢٤٩ مسألة - ٣٣
- ٢٥١ مسألة - ٣٤
- ٢٥٢ مسألة - ٣٥
- ٢٥٨ مسألة - ٣٦
- ٢٦١ مسألة [التكليف بما لا يطاق] - ٣٧

[الباب السابع] باب الكلام في التعديل والتجويز [نفى وجوب

الصلاح والأصلح] ٢٦٥

٣٨- مسألة ٢٦٧

٣٩- مسألة [في إيلاام الأطفال] ٢٦٨

[نقض إيجاب شيء، أو إحالته، على الله] ٢٦٩

[نقض التحسين والتقبيح العقلين] ٢٦٩

[إلزامهم بمقالة أهل السنة] ٢٧١

[الباب الثامن] باب الكلام في الإيمان ٢٧٩

[تعريف الإيمان] ٢٧٩

[حكم مرتكب الكبيرة] ٢٨٠

[إبطال المنزلة بين المنزلتين] ٢٨١

[الباب التاسع] باب الكلام في الخاص والعام والوعد والوعيد ٢٨٣

صیغتَا العموم والخصوص ٢٨٣

الوعد والوعيد ٢٨٣

[الباب العاشر] باب الكلام في الإمامة ٢٩١

[الاستدلال بالإجماع على إمامة الصديق] ٢٩١

[إشارة الوحي إلى إمامة الشيخين] ٢٩٣

ملاحقُ الكتاب ٢٩٧

ملحق (١) ٢٩٩

ملحق (٢) ٣١١

ملحق (٣) ٣١٥

٣٢٧

ثبت المصادر والمراجع

٣٣٥

كشافات الكتاب

٣٣٧

١- كشاف الآيات القرآنية

٣٥٠

٢- كشاف الأحاديث والآثار

٣٥١

٣- كشاف الأمثال الكلامية

٣٥٢

٤- كشاف الجماعات والطوائف والفرق

٣٥٣

٥- كشاف المصطلحات الكلامية

٣٦٤

٦- كشاف الأعلام

٣٦٦

٧- كشاف الأشعار

٣٦٧

٨- الفهرس التفصيلي للمحتويات

تَمَّ الْكِتَابُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

ا هـ

Mashykhāt Al-Azhar
Al-Azhar's Senior Scholars Council
Splendid Islamic Heritage Series
Logic, Theology and Philosophy Book Series
No.: (30)



Al-Luma^c

Fi'l-Radd^c Ala Ahl Al-Zaigh Wa'l-Bida^c

By
Abū'l-Ḥasan^c Alī b. Ismā'il-ash^carī
(D. 936 / 324)

with explanation fringe
Haṣhiat^c Al-Ḥasan^c Alī Luma^c Abū'l-Ḥasan

Introduced
Ahmed At-Tayyib
Shaykh of Al-Azhar
President of Muslim Council of Elders

Edited and Translated with an Introduction
Hassan El-shafai,
Member of Al-Azhar Senior Scholars
Member of Muslim Council of Elders



الأزهر الشريف:

صرح شامخ قد جاوز الألف عام، ولا يزال - والله الحمد - شامخاً قتيلاً يصارع الزمان، ويغالب عواصفه، لم تجد معه ريح هابطة، ولم يهره قبح كائده، ولم يطره تدبير مأكبر - عظيم - والله - كان وسيبقى - يابن الله - أخرى مما كان، والثاريخ خير شاهد، فهو في العلم راسخ القدم، لم يؤخر فيه القدم، بل أراه وما أعلامه احتضن له رجاله، فذكر إجلالهم شأنه، وقد أضاف شغفه.

منذ جدد الناصر صلاح الدين بناء الفكري، وهو مهوى أفئدة شيوخ العلم وطلابه، ومنتهل طالبي المعرفة وعشاقها، فذكر أهل العلم بالتدريس فيه، ويقدون إليه من شتى بقاع الدنيا، اعتبروا بامتلاء كرمي من تلاميذه، وكانه الباب لسجل تاريخ العلماء.

لقد كان - ولا يزال - المعين الضاق للعلوم الشريعة، واللغة، وغيرها، ولم تضارعه جامعة في العالم قلماً وعطاء، فهو الجامعة الوحيدة الممتدة لقرون، محافظة على أصالتها، مواكبة لتطورات عصرها، صانعة التراث العربي والإسلامي على مر العصور، وكثر الدهور، فاضحى بذلك قلة العالمين، ومنفصل الطالبيين، وكان له أثره البالغ في الارتقاء بالمجتعين: العربي والإسلامي.

مقتهجه:

الأزهر هو المؤسسة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي، وتحليله ونشره، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، وإظهار حقيقتها وأثرها في تقدم البشر، ورفقي الحضارة، وكفالة الأمن والطمانية، وراحة النفس لكل الناس في الدنيا والآخرة، وتتم - كذلك - بعث الحضارة والتراث الفكري والعلمي للأمة العربية والإسلامية، وتبين أثر كل ذلك في تطور الإنسانية وتقدمها، وتعمل - أيضاً - على رفقي الآداب، وتقديم العلوم والفنون، وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية، والقيم الروحية، وتفعيل عالم الدين، للمشاركة في كل أسباب السام، والإنتاج، والريادة، والتفؤة الطيبة، وإعداد عالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة، والمعرفة الحسنة، ولذلك قام منهج الأزهر على عدة متركبات:

- الجمع بين صحيح القول وصريح المعقول، بنسرة ووعي.
- التسليح بعلوم أصول الدين، والشريعة، ومقاصدها.
- الجرؤ على وحدة المسلمين؛ انطلاقاً من المقاصد الشرعية الكلية.
- العناية بالتراث، والإفادة منه ومن منجزات العصر؛ معاً بين الأصالة والمعاصرة، فلا غرو أن أصبحت جامعة الأزهر - في العصر الحديث - قبلة علوم الدين والدنيا، تأخذ من منجزات الإنسانية بحسن فهم، وتقيّد بخفاء وإقار.
- الانطلاق من القاعدة الدعوية القائلة: «لا يجرؤك من الإسلام إلا جؤء ما أدخلك فيه».
- ترسيخ الشؤع والتاكيد عليه من حلال مناهج التعليم بالأزهر؛ جامعاً وجامعة، وذلك بتدريس المذاهب الفقهية المعتزلة، وتقرير عقائد الإسلاميين على اختلاف مرقبها.

Mashykhāt Al-Azhar
Al-Azhar's Senior Scholars Council
Splendid Islamic Heritage Series
Logic, Theology and Philosophy Book Series
No.: (30)



Al-Luma^c

Fi'l-Radd^c Ala Ahl Al-Zaigh Wa'l-Bida^c

By
Abū'l-Ḥasan^c Alī b. Ismā^cil-ash^carī
(D. 936 / 324)

with explanation fringe
Ḥaṣhiat^c Al-Ḥasan^c Alī Luma^c Abū'l-Ḥasan



Introduced
Ahmed At-Tayyib
Shaykh of Al-Azhar
President of Muslim Council of Elders

Edited and Translated with an Introduction
Hassan El-shafai,
Member of Al-Azhar Senior Scholars



9 780718 162117